

الفصل التمهيدي: الإطار النظري

المقدمة:

إن الأداة الأساسية التي نشأت بها أزمة المديونية هي القروض الخارجية وهي الأموال التي تقترضها الدولة (القطاع العام أو القطاع الخاص بضمنا من الحكومة) من الحكومات الأجنبية أو المؤسسات الدولية أو البنوك التجارية الأجنبية نظير تعهدها برد المبلغ المقترض ودفعت فوائد سنوية وبعض المزايا الأخرى المحددة طبقا لشروط العقد¹، وتعتبر القروض الخارجية وسيلة غير عادية لتمويل النشاط الحكومي تلجأ إليها الحكومات في ظروف استثنائية. ولجأت الدول النامية للاقتراض الخارجي عندما نالت استقلالها محاولة منها للحاق بركب التسابق والتسارع التنموي الذي كان سائدا في ذلك الوقت، وذلك عندما عجزت مدخراتها المحلية عن مقابلة وتمويل الاستثمارات التنموية، وأيضا عندما عجزت المتحصلات من عملاتها الأجنبية عن تغطية المدفوعات الأجنبية وبالتالي استخدمت الموارد الأجنبية لتغطية تلك الفجوات لتمويل المشاريع التنموية الحكومية.

ولكن مع خصائص كثيرة نسبية تتعلق بالدول النامية وسوء الاستغلال والاستخدام للموارد بالتالي تعثرت وعجزت عن الإيفاء بالتزاماتها الخارجية، مما أدى لتراكم لأصول الديون مع فوائدها السنوية. مما فاقم هذه المشكلة تأثرها بعوامل تاريخية ارتبطت بالظاهرة ففي السبعينات نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط قامت الدول النفطية بإيداع مبالغ كبيرة في بنوك الغرب مما أدى لزيادة كبيرة في السيولة لدى تلك البنوك وقامت نتيجة لذلك بإقراضها للدول النامية التي كانت في حاجة ماسة لها عن طريق ما يعرف بعملية التدوير (recycling) وتمت عملية الإقراض حتى بلغت قروض البنوك التجارية إلي الدول النامية في عام 1982 حوالي 354 مليار دولار أي حوالي 53% من جملة القروض العالمية مع الأخذ بالاعتبار تواصل تراكم الفوائد العالية على تلك القروض .

تفجرت الأزمة للعلن اثر تصريح المكسيك 1982 بأنها تعاني من مشاكل وصعوبات اقتصادية تحول دون تمكنها من مقابلة ما عليها من التزامات بحوالي 80 مليار دولار وبعدها توالى الدول النامية بإعلان أنها أيضا تعجز عن الإيفاء بالتزاماتها وقروضها الخارجية، واستمر تراكم الدين حتى أصبحت أكثر القضايا تعقيدا في الثمانينات وأثرت هذه المشكلة سلبيا على التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول المدينة(النامية - المقترضة) وعلى الأطراف الدائنة(بنوك أجنبية - المؤسسات الدولية - الدول المقرضة) بصعوبة وعدم إمكانية استرداد حقوقهم وأمواهم وبصورة اشمل أدت الازمة لتهديد الاستقرار المالي والنقدي الدولي .وبالتالي أصبحت تلك الازمة عالمية و من أكثر القضايا تعقيدا مما حدى بكثير من الدول والمؤسسات الدولية والاتحادات الدولية والمتخصصين والباحثين بالانتباه للمشكلة والتركيز على أهمية تقديم حلول ومبادرات ونظريات للحل سواء كانت حلول جذرية أو غير جذرية أو تقديم حلول كمحفزات تتم على خطوات وشروط معينة لفك عقدة تلك الازمة².

بلغت جملة التزامات السودان الخارجية 48.2 مليار دولار بنهاية عام 2017م وتمثل ديون الدائنين الثنائيين 35.5 مليار دولار ، 70.5% من إجمالي الديون الخارجية، منها ديون الدول غير الأعضاء بنادي باريس 39.7% ، ثم الديون الدول الأعضاء بنادي باريس 53.1% من المجموع ، تليها ديون المؤسسات الدائنة متعددة الأطراف ، 11.4% ثم البنوك التجارية 12.2% وموردي التسهيلات 5.2%³ بلغت نسبة الفائدة 30.2 مليار دولار تمثل 60.5% من إجمالي الديون ، متوزعة على 50.9% منها فوائد تأخرية ، بينما 9.6% منها فوائد اسمية، مما يؤكد بان الفوائد الاسمية والتأخرية على وجه الخصوص ، هي متغير اساسي يزيد من تراكم الديون والعجز عن السداد

1 احمد عبدا لله ابراهيم، 2007 (الاقتصاد الدولي بين التقليدي والإلكتروني). مطبوعات جامعة بنزا. ماليزيا. الطبعة الاولى.ص130.

2 عبد الوهاب الأمين، فريد بشير طاهر. 2007 (اقتصاديات التنمية والتخطيط) مركز المعرفة للنشر.المنامة. الطبعة الاولى.ص216.

3 التقرير السنوي 2019، التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، الخرطوم ،ص 208.

و مما سبق يتضح ان مشكلة عجز تمويل التنمية الناتجة من الخصائص السلبية للدول النامية هي السبب الرئيسي لمشكلة المديونية الخارجية بالإضافة الي العوامل التاريخية التي ارتبطت بالظاهرة ،وفي نفس الوقت على الصعيد الاخر عالميا أصبحت شراكة القطاع العام والخاص ظاهرة مسيطرة خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة لعدم كفاية الإيرادات والضغط المتزايدة على الميزانيات الحكومية، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات والوكالات الحكومية، حيث طبقت المشاريع بمشاركة القطاع العام والخاص Public Private Partnership بشكل رئيسي في مجالات البنية الأساسية الاقتصادية مثل (الاتصالات اللاسلكية والطاقة والمياه والطرق) ومنها ظهرت مشاريع البناء والتشغيل والتحويل Build Oparate Transfer لتحل مشكلة تمويل التنمية بفعالية أكبر في القرن العشرين،وهي أحد أنواع صيغ المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام بحيث يمنح اتحاد مالي تسمى شركة المشروع امتياز بناء مرفق وتشغيله لمدة من الزمن بحيث يستعيد تكاليفه بالإضافة للارباح المتفق عليها ومن ثم تحويل ملكية للدولة عند نهاية المدة. مما يجعلها وسيلة مثلى لمشكلة الدين الخارجي ايضا من خلال انها تقلل اثاره السلبية على المدين وتعمل على سد حالة عدم الموثوقية الناشئة بين الدائن والمدين بسبب التعثر في سداد الديون.

وهذا البحث يقدم دراسة عن مشاريع البوت BOT وكيفية استخدامها في تسوية الديون الخارجية، بحيث يقدم دراسة عن مشكلة الديون الخارجية اسبابها واثارها وحلولها السابقة ،وموقف ديون السودان وتقديم صيغة جديدة للحل من خلال المميزات التي تمتاز بها مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمملكة للدائنين في تسوية الديون الخارجية للدول وتطبيقا علي دين السودان،بحيث توافق لمدى بعيد بين متطلبات الطرفين وتحويل من الدين الذي هو سلبى الأثر على المدين والدائن الي ايجابي الاثر مع استبعاد كثير من السلبيات التي يخلقها تسوية الدين بالطريقة التقليدية، وبطريقة أخرى يمكن القول استخدام المشاريع الممولة بنظام البوت والممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والتي يتم تملكها للدائنين باحتساب قيمة المشروع والامتيازات من قيمة الدين. وبالتالي بذلك قد يكون تحاشي السلبيات التي اخذت على مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر او تملك الأصول القائمة عندما تم اقتراحها استخدامها كحل لمشكلة الديون (مخاطر الاستثمار، مخاطر مرتبطة بمخاطره المشروع، التمويل) وايضا يوافق بين متطلبات الطرفين المدين (السداد، تمويل ودعم التنمية) والدائن (الاسترداد، استثمار بعوائد مضمونة بالامتيازات الممنوحة، تجاوز مخاطر الاستثمار).

مشكلة البحث:

تعرقل الديون الخارجية نمو اقتصاديات الدول المدينة من خلال تراكم وتزايد مدفوعات خدمات الدين والفوائد .وهذا أدى لانزلاق الدول المدينة ومنها السودان في حلقات مفرغه تزيد من عدم إمكانيةها في تغطيه ديونها.فأزمة المديونية تؤثر سلبا علي كل أطرافها وتؤثر في استقرار العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية وبالتالي تم وضع كثير من الحلول لكنها لم توفر حلا مناسباً لكل أطراف المشكلة ،وذلك لتناول اغلب الدراسات مسبباتها من ناحية من ظروف اقتصادية وزمانية واغفلت دراستها من حيث الخصائص التي تتصف بها الدول النامية ،وأیضا اغفلت الحلول السابقة تحقيق التوافق بين متطلبات الطرفين ودور مشاريع البوت فيها.

ويمكن طرح مشكله البحث في شكل أسئلة: -

- 1- كيف نشأت مشكله المديونية الخارجية وماهي آثارها وأسبابها الجذرية والحقيقية؟
- 2- هل تعتبر خصائص الدول النامية من الأسباب الأساسية لمشكلة الدين الخارجي؟
- 3- ماهو دور مشاريع البوت في الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي؟

4- ماهو دور مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية؟

الأهداف: تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1. التعريف الشامل عن أزمة المديونية بصورة عامة وحالة دين السودان بصفة خاصة.
2. اثبات ان المسبب الفعلي لمشكلة الدين الخارجي هي خصائص وصفات الدول النامية (المدينة) والتي تختلف في تواجدها نسبيا في كل دولة بالإضافة للعوامل التاريخية المرتبطة بمشكلة الديون.
3. معرفة وقياس دور وتأثير المشاريع بمشاركة القطاع العام للخاص ومشاريع البوت في الناتج المحلي والانفاق الحكومي وعلى الدين الخارجي.
4. تقديم دراسة علمية تتضمن حلول جديدة للاستفادة من مشكلة المديونية باعتبارها مؤثر سلبي وتحويلها لمؤثر إيجابي بتغييرها الي أداة استثمارية مرضية لكل أطراف الدين وذلك بالتركيز مشاريع البوت بالتحديد كحل مطروح لتمويل عجز التنمية وللديون الخارجية.

الأهمية: تنبع أهمية البحث من:

1- أهمية نظرية علمية:

1. تلقي الضؤ على أزمة المديونية من خلال إنها تتقصى أسبابها الجذرية والعوامل التي أدت لتفاقمها.
2. ضعف الدراسات المتخصصة بموضوع البحث مع ملاحظة إن هذا لايتناسب مع حجم المشكلة باعتبارها لها آثار كبيرة ولملموسة ذات صلة بكل الدول المدينة.
3. بتوضيح كيفية الاستفادة من إيجابيات ظاهرة اقتصادية المشاريع بمشاركة القطاع العام للخاص والبوت في معالجة سلبيات ظاهرة أخرى وهي الديون الخارجية.

2- أهمية عملية تطبيقية:

- 1- اثبات الأسباب الجوهرية التي اغفلت عنها الدراسات السابقة (خصائص الدول النامية) من حيث تأصيل الأسباب وفي الحلول.
- 2- تقديم حلول تطبيقية جديدة باستخدام مشاريع البوت واستخدامها بحيث تتوافق مع متطلبات الطرفين وتتكامل مع متطلبات التنمية وتعالج سلبيات الحلول القديمة ويمكن تطبيقها على الواقع العملي.

فرضيات البحث:

- 1- أزمة الدين الخارجي هي نتاج لأزمة التمويل التنموي الناتجة من خصائص الدول النامية، بالإضافة للعوامل التاريخية المرتبطة بالظاهرة.
- 2- تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع العام للخاص والبوت إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي في افريقيا جنوب الصحراء والسودان.
- 3- تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع العام للخاص والبوت إيجابا على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في افريقيا جنوب الصحراء والسودان.
- 4- استخدام المشاريع بمشاركة القطاع العام للخاص ومشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية للسودان بعد الاستفادة من المبادرات الدولية.

منهج البحث: المنهج المتبع هو المنهج التاريخي في سرد نشأه وتطور مشكله المديونية الخارجية عامه وللسودان خاصة وأسبابها، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل آثار هذه الأزمه على إطفائها وتقديم حلول جديدة، واستخدم الأسلوب القياسي في اثبات وتطبيق الفرضيات في افريقيا جنوب الصحراء والسودان وايضا بتحليل لاستبياناه الموزعة على عينة من الأكاديميين والمتخصصين واختبارها وتوضيح نتائجها.

الشكل (1) مخطط النماذج لقياس العلاقة بين مشاريع PPP و BOT على الدين الخارجي عن طريق المتغيرات الوسيطة



مصادر وأدوات جمع المعلومات: تم الحصول على المعلومات ذات الصلة بموضوع البحث من المصادر الاولية من خلال الاستبيانات والمقابلات مع المختصين وورش العمل والندوات، والمصادر الثانوية وتشمل الرسائل الجامعية والكتب والتقارير المالية والإحصائية من الجهات ذات الصلة. **حدود البحث:** تم تناول مشكله المديونية بصورة عامه وبصوره خاصة على السودان وافريقيا جنوب الصحراء وهي الحدود المكانية للبحث وتحليل النماذج للفترة منذ العام من 1990-2017.

هيكل البحث: -

يحتوي هيكل البحث على ستة فصول وفصل تمهيدي وهو الإطار العام للدراسة يحتوي على خطة البحث و الدراسات السابقة بينما تناول الفصل الأول وهو مقدمة عن المديونية الخارجية ويتناول المبحث الأول مفهوم ونشأة المديونية الخارجية، والمبحث الثاني دوافع اللجوء لإقراض والاقتراض وعوامل تفاقم ازمة الدين لخارجي والمبحث الثالث انواع القروض ومؤشرات المديونية الخارجية، بينما تناول الفصل الثاني الدول النامية والديون الخارجية وقسم الي ثلاثة مباحث المبحث الأول الدول النامية وخصائصها، والمبحث الثاني المؤسسات والاتحادات والأندية الدولية الدائنة والمبحث الثالث الاثار الاقتصادية والسياسية للمديونية الخارجية على الدول النامية والفصل الثالث بعنوان المبادرات والحلول الدولية لمشكلة المديونية الخارجية وبه خمس مباحث المبحث الأول مقدمة حول المبادرات وحلول مشكلة المديونية الخارجية والمبحث الثاني أهم المبادرات الدولية لحل مشكلة المديونية اعادة الجدولة والمبحث الثالث المبادرة الدولية للدول الفقيرة المثقلة بالديون (Heavily Indebted Poor Countries) والمبحث الرابع مبادرة تخفيف الديون متعددة الاطراف (Multilateral Debt Relief Initiative) والمبحث الخامس مبادرة حركة او حملة اليوبيل لخفض الديون.

وأيضاً تناول الفصل الرابع بعنوان مشاريع البناء والتشغيل والتحويل (البوت - BOT) وقسم لخمس مباحث المبحث الأول مفهوم المشاريع بمشاركة القطاع العام للخاص ومشاريع البوت BOT-PPP والمبحث الثاني نوع وسليبات وإيجابيات مشاريع البوت والمبحث الثالث مخاطر مشاريع البوت والمبحث الرابع التوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع بمشاركة القطاع الخاص والبوت في العالم.

بينما تناول أيضا الفصل الخامس ديون السودان الخارجية وقسم لحمس مباحث المبحث الأول أسباب مديونية السودان الخارجية والمبحث الثاني التزامات السودان الخارجية والمبحث الثالث تحليل استدامة ديون السودان الخارجية والمبحث الرابع موقف السودان من مبادرتي HIPC وMDRI والمبحث الخامس قضية الديون ما بعد الانفصال، واخيرا الفصل السادس بعنوان دور مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية-مقترح للحل وقسم لحمس مباحث المبحث الأول التوزيع القطاعي لمشاريع PPI و BOT وتحليل وقياس اثرها على GDP والانفاق الحكومي والدين الخارجي بدول افريقيا جنوب الصحراء والمبحث الثاني التوزيع القطاعي لمشاريع PPI و BOT وتحليل وقياس اثرها على GDP والانفاق الحكومي والدين الخارجي بالسودان والمبحث الثالث اختبار وتحليل نتائج الاستبيان والمبحث الرابع الحل المقترح (دور مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية) والمبحث الخامس مناقشة الفرضيات، ثم أخيرا النتائج والتوصيات .

الدراسات السابقة: -

أولا: دراسات تتعلق بمشكلة الديون الخارجية ودين السودان الخارجي:

- : دراسات تتعلق بمشكلة الديون الخارجية في العالم

1- Ishola Saheed Ademola , Olaleye S. O., Ajayi Emmanuel Olusuyi, Giwa Agbolade Babatunde 2013(External Debt and the Nigerian Economy: an Empirical Analysis).¹

اختبرت هذه الدراسة التجريبية اثر الدين الخارجي علي استدامة النمو الاقتصادي في نيجيريا ما بين الاعوام 1980-2010، واستخدمت الدراسة في التحليل نموذج تحليل الانحدار بواسطة طريقة المربعات الصغرى لدراسة العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والديون الخارجية، باستخدام المعادلة $GDP = (EXD, PLR)$ ، حيث ان $GDP =$ الناتج المحلي الاجمالي، $EXD =$ اجمالي الدين الخارجي، $PLR =$ معدل الاقتراض الاولي، وخلصت النتائج ، بان 12% من التغير الذي يطرأ علي الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي يرجع للدين الخارجي ومعدل الاقتراض الاولي، وقد اوصت بانه يجب على الدولة بان تتطور السياسات لمعالجة الأسباب الأساسية للديون الخارجية، وايضا يجب توفير اعادة سياسية من قبل الحكومة تتضمن سياسة للتصحيح ولادارة وللقياس وللتأكد من ضبط استخدام القروض التي تعطل نمو القطاعات الاخرى. ونتيجة لذلك يجب صياغة خطة لسداد مدفوعات الدين الخارجي والالتزام الحازم بها، بحيث تتوافق وتعزز من تعاون القطاعين العام والخاص في تطوير تنمية راسمال البشري وتعزيز التنمية بما يتوافق مع الاستراتيجية الاقتصادية.

2- AKUM Gawum Joseph 2011(The Impact of Foreign Debt GDP Growth - Cameroon).²

اهمية هذه الدراسة بحيث تلقي الضوء على العلاقة ما بين الدين الخارجي لدولة الكاميرون ونموها المحلي وعلاقتها بالكفاءة المؤسسية، ودراسة وتقييم عمق التغيرات التي خلقتها برامج ومبادرات ادارة الديون الخارجية وملاحظتها وخصوصا مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPC

Ishola Saheed Ademola, Olaleye S. O., Ajayi Emmanuel Olusuyi, Giwa Agbolade Babatunde, 2013 (External 1 Debt and the Nigerian Economy: an Empirical Analysis), *International Journal of Humanities and Social Science Invention*, Volume 2 Issue 6, June. PP.42-50. URL: [www.ijhssi.org/papers/v2\(6\)/Version-1/H0261042050.pdf](http://www.ijhssi.org/papers/v2(6)/Version-1/H0261042050.pdf)

2 AKUM Gawum Joseph, 2011 (The Impact of Foreign Debt GDP Growth -Cameroon) MBA thesis, Ritsumeikan Asia Pacific University. URL: <http://r-cube.ritsumeikan.ac.jp/repo/repository/rcube/3673/52109602.pdf>.

وتوضيح مدى تأثير هذه المبادرة في عملية اتخاذ القرار في الاقتصاد المحلي. ومدى تعزيزها على المدى الطويل للحصانة من الديون الخارجية في المستقبل. وايضا مدى فرص الاقتصاد مستقبليا في تحفيز نموه الداخلي بنمو ناتجه المحلي الاجمالي دون استخدام للديون الخارجية. واهم الاهداف دراسة العلاقة ما بين الديون الخارجية بصفة عامة ونمو الناتج المحلي الاجمالي GDP والتوضيح والتعريف بالكفاءة المؤسسية وامكانية تأثيرها على العلاقة ما بين الديون الخارجية ونمو الناتج المحلي الاجمالي، واهم الفروض هي (للديون الخارجية اثر ايجابي على نمو GDP، الديون الخارجية تؤدي لارتفاع اجمالي راس المال المتجمع، الكفاءة المؤسسية في المؤسسات المحلية والاجنبية تحسن العلاقة بين الدين الخارجي ونمو الناتج المحلي الاجمالي GDP)، وخلصت اهم النتائج هي، كفاءة المؤسسات المحلية وكذلك الدائنين الرئيسيين لها تأثير كبير على القدرة على استدامة الديون. وبالتالي، فإن فشل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في معالجة نقاط الضعف المؤسسية في الاقتصاد بشكل كاف، يمهّد الطريق لأزمة ديون مستقبلية تتحمل الجهات الدائنة المسؤولية الجزئية عن المشكلة بحيث لم تضع في اعتبارها الاسباب الاساسية مثل البيروقراطية الادارية والاسباب السياسية في ظهور وحل المشكلة بحيث يجب ان تتضمن برامج طويلة الاجل تلي الاحتياجات الحقيقية لها، واهم التوصيات يجب جعل قوانين الاعفاء من الديون وتنفيذها اكثر انضباطا وتحول تجاه الحكم الرشيد والسياسة الرشيدة خصوصا في البلدان التي تجد صعوبة تنفيذ معايير خفض الديون HIPC لتكون كحافر لتلك البلدان ضعيفة الاداء. وانشاء مؤسسة تمكن الفقراء بنصيب دائم من موارد الحكومة، لضمان فعالية سياسة تخفيف الفقر التي هي من متطلبات مبادرة HIPC.

3- Thomas Oatley 2010 (Political Institutions and Foreign Debt in the Developing World).¹

تناولت الورقة التساؤل التالي لما تراكمت المديونية الخارجية وأعبائها على بعض حكومات الدول النامية في اواخر القرن العشرين مقارنة بعدم حصول ذلك مع دول اخرى؟ افترضت الدراسة بأن هذا الاختلاف في المديونية يرجع: (ناتج من تأثير نوع النظام الحكومي على قرارات الاقتراض والاستثمار، بحيث ان الانظمة الاستبدادية والديكتاتورية تقترض من المقرضين الخارجيين وتستثمر قليل من هذه الاموال في السلع والخدمات العامة مقارنة بالانظمة الديمقراطية، الانظمة الاستبدادية اكثر قابلية واحتمالية لزيادة اعباء وتراكم ديونها الخارجية مقارنة بالانظمة الديمقراطية) و قامت الورقة بدراسة علاقة المؤسسات السياسية ونوعها (نوع النظام) ومدى تأثيره بالديون الخارجية في الدول النامية على عينة مكونة من 78 دولة نامية في الفترة ما بين 1979-1998، واختبرت هذه الفرضيات وتم استخدام نموذج ولسون للسياسات المالية لمعرفة تأثير نوع النظام في السياسة المالية والاقتراض والاستثمار، وهذا النموذج يربط بين متغير نسبة المؤهلين من السكان الذين لهم الحق ويشاركون في العملية السياسية (الانتخاب) و السياسة المالية والاقتراض والاستثمار، بحيث يفترض نموذج ولسون بان الحكومة الديمقراطية دائما تحفز تقليل الضرائب مما يزيد من النشاط الاستثماري العام مما يؤدي لنموه في خط واحد مع مشاركة السكان المؤهلين للمشاركة في العملية السياسية. وهو بدوره يقلل من الاقتراض او احتمالية التعثر في دفع خدمات الديون، والعكس ايضا صحيح. وخلصت النتائج الي الانظمة الاستبدادية تتراكم مديونيتها الخارجية بصورة ملحوظة عن دخلها القومي وبصورة اكبر من الانظمة الديمقراطية وجدت الدراسة بأن الانظمة الاستبدادية اقل التزاما بسياسات التكييف الهيكلي والتي هي من شروط مبادرة (HIPC) مقارنة بالانظمة الديمقراطية، مع ان لها مقدرة اعلى من الانظمة الديمقراطية في تقليل نفقاتها واستثماراتها الاستهلاكية

1 Thomas Oatley, 2010 (Political Institutions and Foreign Debt in the Developing World), International Studies Quarterly, vol. 54, no. 1, pages 175–195,

<https://pdfs.semanticscholar.org/98bf/a5f18e9522c30dc18671560323f593686327.pdf>.

وزيادة الضرائب، واوصت هذه الورقة لمنع ظهور مشكلة الدين في البلدان النامية يتطلب من الحكومات التحرك أكثر في اتجاه الانظمة السياسية شاملة. ويجب أن المقرضين المتعددي الأطراف والثنائيين إصلاح ممارساتهم، على وجه الخصوص، يجب أن يكون المقرضين الأجانب على استعداد لايقاف القروض للحكومات ذات الأنظمة السياسية الاستبدادية كما يجب نشر وتنامي الوعي لدى البنك الدولي للتركيز على ما يسمى "مؤشرات الحكم الرشيد"، منها والمساءلة وهو اهم عنصر، وكجزء من التقييم للدول في النظام المالي الدولي. يجب ان تعترف المؤسسات على أهمية هذه القضايا في عملية التنمية.

4- Atangana Ondoa Henri(2019),Heavily indebted poor countries initiative (HIPC) economic stability and economic growth in Africa ¹

بحثت الورقة في أثر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC وتخفيف عبء الديون على النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي في دول أفريقيا. وحددت مؤشرات الأداء الاقتصادي باستخدام بيانات البنك الدولي للفترة 1990-2015 في فترات زمنية مدة كل منها 5 سنوات. أظهرت النتائج أن هذه المبادرة تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي في أفريقيا من خلال أن التأثير الإيجابي لتخفيف الديون على المدى الطويل على النمو الاقتصادي بينما على المدى القصير ليس لها تأثير كبير على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، في كل من المدى القصير والطويل، فإن تخفيف عبء الديون يقلل من الرصيد الخارجي من عجز السلع والخدمات (عجز الميزان التجاري) وليس له أي تأثير على التضخم. وخلصت الدراسة الى إن المحددات الرئيسية للأداء الاقتصادي في إفريقيا هي السيطرة على الفساد والاستقرار السياسي والجودة التنظيمية والتعليم. وينبغي على حكومات البلدان الأفريقية أن تشجع الحكم الرشيد وتثقيف سكانها ومراجعة الاتفاقيات التجارية لتوفير التأمين للنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي.

5- Beecroft I., Osabuohien E., Olurinola I. (2018) Institutions, Fiscal Performance and Development Trajectories in ECOWAS²:

بحثت في مدى تأثير المؤسسة على الأداء المالي في 15 دولة في غرب إفريقيا (1996-2012). عند استخدام طريقة تقدير المربعات الصغرى العامة ، واستخدمت مؤشرات فعالية المؤسسة الحكومية ، والاستقرار السياسي ، وسيادة القانون ، والجودة التنظيمية ، ومراقبة الفساد ، افترضت الدراسة أن هناك علاقة مهمة بين المؤسسة والأداء المالي في دول غرب إفريقيا. علاوة على ذلك، تلعب الجودة التنظيمية الدور الأكثر أهمية في تحسين الأداء المالي ، وبالتالي التنمية. السبب الذي يكمن وراء العلاقة المرصودة هو أن الجودة المؤسسية تقيد ميول السياسيين من الهيمنة السياسية، والتي هي في كثير من الحالات مصدر الإنفاق الغير مسؤول الذي يزيد من رصيد ديون البلدان المعنية. وخلصت نتائج الدراسة بأن انتشار الإطار المؤسسي الضعيف يمكن أن يجعل الحكومات تميل للإنفاق العام لزيادة رصيدها السياسي، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع العجز المالي ووضع

¹ Atangana Ondoa Henri(2019),Heavily indebted poor countries initiative (HIPC), debt relief, economic stability and economic growth in Africa.Economic Change and Restructuring, Volume 52, Number 2, Page 89.url:

<https://link.springer.com/article/10.1007/s10644-017-9218-1>

² Beecroft I., Osabuohien E., Olurinola I. (2018) Institutions, Fiscal Performance, and Development Trajectories in ECOWAS: Implications for Sustainability. In: Efobi U., Asongu S. (eds) Financing Sustainable Development in Africa. Palgrave Macmillan, Cham

اقتصاداتها في النهاية على مسار التنمية الضعيفة، توصي الدراسة الحاجة إلى الانضباط المالي الذي يركز على إطار مؤسسي قوي في إدارة الشؤون المالية في دول غرب أفريقيا ، مما يؤكد بأن المؤسسات القوية والأداء المالي المحسن أدوات مفيدة للتنمية.

6- Akoto, William. (2013). Debt Relief under the HIPC Initiative: Why Some Countries Complete the Programme Faster Than Others.¹

كانت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) واحدة من السبل الرئيسية لتخفيف عبء الديون عن البلدان النامية في العقد الماضي. ومع ذلك ، كان أداء البلدان في برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون غير متجانسة إلى حد كبير مع وصول بعض البلدان إلى نقطة الإنجاز بوتيرة أسرع بكثير من غيرها. استخدمت الورقة نماذج مخاطر Cox-Proportional لشرح التباين الواسع في أوقات الإنجاز من خلال دراسة كيفية تأثير البيئات الاقتصادية والاجتماعية والحكم داخل البلد على سرعة الإكمال. تشير النتائج إلى أن الإدارة الاقتصادية الأفضل ، وزيادة التجارة ، والآلية الحكومية الأكثر فعالية ، وبيئة سياسية أكثر استقرارًا من بين أمور أخرى ، كلها أمور مهمة في تسريع أوقات الإنجاز.

7- Mensah, David & Aboagye, Anthony & Abor, Joshua & Kyereboah-Coleman, Anthony. (2017). External debt among HIPC in Africa: accounting and panel VAR analysis of some determinants.²

الغرض من هذه الورقة هو تحديد العوامل والمؤشرات التي تسهم في معدل نمو الدين الخارجي وكيف تستجيب هذه العوامل للصدمات التي يتعرض لها معدل نمو الديون الخارجية في أفريقيا. وأهمية الورقة تحدد المكونات المحددة لعجز الميزانيات الحكومية التي قد تساهم في معدل نمو الديون الخارجية بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وباستخدام بيانات من 24 دولة إفريقية وتحليلها باستخدام منهجية تقدير الانحدار التلقائي للمتجهات. وجدت الدراسة أن معدلات نمو الديون الخارجية تستجيب إيجابيا للتغيرات في الإنفاق الاستثماري الحكومي، والإنفاق الاستهلاكي، والقروض المحلية على مدى فترة طويلة من الزمن. اما على المدى المتوسط ، تستجيب معدلات نمو الدين الخارجي سلبيًا للتغيرات في الإيرادات الضريبية، ومعدلات التضخم، ومعدلات نمو الإنتاج بحيث تؤكد النتائج التجريبية استهلاك الدين الخارجي بدلاً من استثماره في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا. وبالتالي تشير الورقة إلى أنه قد تمثل سداد خدمة الديون قد تمثل مشكلة وذلك لحد كبير لأن الدين الخارجي يتم استهلاكه بدلاً من استثماره. وتحتاج القدرة على تحمل الديون الخارجية (استدامة الدين) إلى منهجية شاملة في الدول الأقل نمواً. بحيث تعزز النتائج بشكل كبير على التحسينات في إجمالي الناتج المحلي وإيرادات الضرائب باعتبارها الطرق الرئيسية للخروج من أزمة الديون. ولكن مع ذلك، يجب استغلال هذا الخيار بحذر شديد بحيث توجد أدلة كثيرة على أن هذه البلدان الفقيرة تزيد من قدراتها على الاقتراض الخارجي مع تحسينات في النظرة الاقتصادية.

8- Bernhard G.Gunter2002 (what is wrong with the HIPC initiative and what next?).³

¹ Akoto, William. (2013). Debt Relief under the HIPC Initiative: Why Some Countries Complete the Programme Faster Than Others. ERSA Working Paper Series.

²Mensah, David & Aboagye, Anthony & Abor, Joshua & Kyereboah-Coleman, Anthony. (2017). External debt among HIPC in Africa: accounting and panel VAR analysis of some determinants. Journal of Economic Studies. DOI: 10.1108/JES-05-2015-008.

³ Bernhard G.Gunter, 2002 (what is wrong with the HIPC initiative and what next?)Development policy review, 20(1), pp 5-24.

تحدثت الورقة عن الاخطاء المصاحبة لمبادرة HIPC المقدمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لحل مشكلة الديون الخارجية للدول الفقيرة المثقلة بالديون، و مقارنة بالمبادرات الاخرى لحل مشكلة الديون الخارجية في العقدين الماضيين تعتبر مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCS) انجاز كبير بحيث هدفت لتعزيز دائم للحد من الديون وتنشيط الاستدامة في الديون (المقدرة على تحمل الديون). وايضا تميزت بادخال الدائنين متعددي الاطراف فيها للمشاركة في تحمل التكاليف المتعلقة بخفض الديون. وايضا تميزت بانها منحت للدول الفقيرة والمثقلة بالديون بشروط معززة (Enhanced HIPC) تتضمن تخفيض الفقر وربطت بذلك تخفيض الديون بخفض الفقر.

ولكن عند التطبيق للمبادرة المعززة وجد انها تواجه عيوب تمويلية وانها ايضا قد تقود لتخفيض المساعدات التنموية التقليدية، وان تحديد النجاح بالمبادرة يتطلب شروط طويلة المدى تتعلق بورقة خفض الفقر قد تتوافق مع التنمية الدولية اكثر من الداخلية، وتم تأكيد ذلك بتقرير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2001 بان مبادرة (HIPC) ساهمت بالغاء 10% فقط من اجمالي الديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون. ونتيجة لذلك اوصت بدراسة وتعزيز المبادرة ومعرفة احتياجاتها وتعديل اطرافها العملي. مما يتطلب انضمام موظفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفرق البحث من المدينيين للبحث عن حلول جديدة، و يجب ان لا تحمل تكاليف خفض الديون في المبادرة (سياسات التثبيت - وورقة الفقر) اعباء اقتصادية بل استثمارات مستقبلية مما يؤدي لدعم التنمية العالمية التي هي سبب رئيسي للديون و يجب ان تدعم المبادرة الاستقرار السياسي وتشتري على الدول الفقيرة المثقلة بالديون الحد من الصراعات القبلية والحروب وايضا اقتطاع غير دائم من المنصرفات العسكرية العالمية لتمويل الاستراتيجية العالمية للحد من الفقر ولدعم السلام العالمي مما يقلل من الاعباء والتكاليف المستقبلية للحفاظ على مجهودات السلام في العالم.

9- Easterly, William 2002 (How Did Heavily Indebted Poor Countries Become Heavily Indebted? Reviewing Two Decades of Debt Relief)¹

وجدت هذه الورقة بان هنالك تناقض واضح في مسألة المديونية بحيث ان بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أصبحت مثقلة بالديون بعد عقدين من الجهود لتخفيف عبء الديون، وتنبأت بأن الحكومات التي مع لا تقوم بتغيير في معدلات الخصم على المدى الطويل سوف تقابل اجراءات ومبادرات تخفيض الديون بالسعي نحو ديون جديدة واصول جديدة وبان متوسط السياسات في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ 1980- 1997 أسوأ من غيرها من البلدان الأقل نمواً (LDCs)، و وذلك بسبب التحكم في الدخل. وشروط التبادل التجاري والحروب لا تظهر اتجاهها مختلفا في تلك البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي منحت مبادرة تخفيض الديون مقارنة بالبلدان الأقل نمواً (LDCs) والتي لم تمنح. مما ادى لتحول البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تمويلها بالقروض بعيدا عن مصادر القروض الخاصة والقروض الثنائية غير الميسرة نحو المساعدات الإنمائية الدولية والتمويل بالقروض الميسرة متعددة الاطراف ولكن أيضا فشل هذا النموذج الضمني في تخفيف القيمة الحالية للديون. وهذه السجلات تعتبر غير مشجعة لنجاح مجهودات ومبادرة تخفيف عبء الديون الحالية.

وتلخصت توصيات الورقة، يجب ان لا يمنح الدائنين مستقبلا اي برنامج لخفض الديون دون ان تنشأ قوانين وسياسات معقولة للحكومات التي تتحول في توجهاتها الانمائية لما يدعم الحد من الفقر بسبب ان تعرقل التخفيض نتج من ذهاب كثير من الموارد والاموال والالغاء للديون لدول فقيرة ذات سياسات سيئة مقارنة بدول فقيرة بسياسات جيدة ويجب على المقرضين الرسميين والدائنين بأن لا يجعلو سد الفجوة التمويلية فيه انتهاك للمعايير الاحترازية او للجدارة الائتمانية عند منح القروض او منح الدول تخفيض، لان الاخلال بالجدارة الائتمانية عند منح المبادرة شكلت حوافر

¹ Easterly, William, 2002 (How Did Heavily Indebted Poor Countries Become Heavily Indebted? Reviewing Two Decades of Debt Relief) World Development Vol. 30, No. 10, pp. 1677–1696.

لتلك الدول للاقتراض الجديد وهو ما عرقل مجهودات الحد من الديون 20 سنة، وخاصة بانها تتم بأسم الفقراء لأنهم بذلك سيكونون أكثر المتضررين اذا كانت مبادرة تخفيض الديون تعرقل اصلاحات النمو.

10- سالم خلف القطارنه 2004(مديونية الأردن الخارجية وآثرها علي القرار الاقتصادي والتنمية في المدى الزمني 1985-1995).

وهدفت الدراسة الي التعرف علي مقدره الاقتصاد الأردني علي خدمه ديونه الخارجية والتعرف علي تأثير الديون الخارجية علي الوضع الاقتصادي بصوره عامه، واستندت على الفرضية انه إذا تم توجيه الاقتراض الخارجي إلي الاستثمار في قطاعات إنتاجيه فان الدولة قادرة علي خدمه أعباء ديونها والعكس صحيح، وأهم النتائج للدراسة هي أن المسبب الرئيسي للمديونية هي متطلبات التنمية الاقتصادية للدول المدينة وانخفاض عائدات صادراتها وان من أسباب المديونية الإنفاق العسكري وسوء اداره الدين الخارجي.

وأهم التوصيات للدراسة تلخصت في انه لا بد من التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية وتحديد أولويات الاقتصاد في برنامج الإنفاق، و توفير قاعدة بيانات تحظي بالمصادقية والاهتمام بالقطاع الخاص وتشجيعه للقيام بدوره في القطاعات الانتاجيه والتخفيض النوعي للمستوردات.

ملخص: ومن السابق الملاحظ بان اغلب الدراسات السابقة تناولت مشكلة المديونية عالميا من محورين المحور الأول الأسباب بحيث اشارت الي وجود أسباب أساسية وضرورة تراعى معالجتها في المبادرات الدولية واتفقت بان عدم تضمين تلك الأسباب أدى لعرقلة مساعي الحلول اما النقطة الثانية فقد اشارت الي تأثير الدين على المؤشرات الاقتصادية الكلية ودورها في مبادرات الحلول واتفقت اغلب الدراسات بان هنالك علاقات وقضايا مثل الفقر والحوكمة والحكم الرشيد ونوع النظام ودور القطاع الخاص يجب ان تراعى وتضمن داخل المبادرات المطروحة للحل، وهو ما يتفق مع اهداف ومضمون البحث .

ب- دراسات تتعلق بمشكلة دين السودان الخارجي:

11- حسب الرسول محمد علي، (المبادرات الدولية لعلاج الديون الخارجية وإمكانية استفادة السودان منها)2

يهدف البحث إلي التعريف بديون السودان الخارجية واسبابها و تطورها وآثارها ولتعرف على المبادرات الدولية المطروحة لحل مشكلة الديون الخارجية للدول النامية و دراسة مدى إمكانية السودان للاستفادة من هذه المبادرات، وتمثلت مشكلة الدراسة من الآثار المترتبة من تفاقم مشكلة الديون الخارجية في السودان وآثارها السالبة على التنمية الاقتصادية وتدوير عجلة التنمية والصعوبات التي تواجه الدولة في حل هذه المشكلة وانعكاساتها على مكونات الاقتصاد القومي، ولماذا لم يستفيد السودان من المبادرات المطروحة لحل مشكلة ديونه الخارجية، وتمثلت نتائج البحث، تفاقم مشكلة الديون الخارجية نتيجة للسياسة الخاطئة من حيث الخطط التمويلية للمشاريع التنموية، وتلعب العلاقات الخارجية دوراً كبيراً في عملية الاستفادة من المنح والقروض التنموية وايضا هناك علاقة وثيقة بين التدخلات السياسية والاستفادة من المبادرات المطروحة لحل مشكلة الديون الخارجية في الدول النامية.

1 سالم خلف القطارنه، 2004 (مديونية الأردن الخارجية وآثرها علي القرار الاقتصادي والتنمية في المدى الزمني 1985-1995) رسالة دكتوراه غير منشوره جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم.

2 حسب الرسول محمد علي، 2017(المبادرات الدولية لعلاج الديون الخارجية وإمكانية استفادة السودان منها)، بحث ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، الخرطوم.

12- هيثم يوسف الفاضل 2011 (محاولات السودان للاستفادة من مبادرة تخفيف الديون على الدول الفقيرة المثقلة بالديون دراسة تحليلية 1992-2000).¹

تتبع اهمية الدراسة حول معرفة جهود السودان مع صندوق النقد الدولي لسد الفجوة المالية ، حيث انها اشتملت على بيانات واحصائيات 16 عاما وتكمن مشكلة الدراسة بان الديون تعد معرقل لتطور ونمو الاقتصاد بالدول المدينة والسودان احداها وقد قام السودان بتطبيق سياسات صندوق النقد الدولي حتى يتمكن من الاستفادة من مبادرة HIPC المطروحة من صندوق النقد الدولي مما ادى لنتائج سلبية على الاقتصاد السوداني وتمثلت فروض الدراسة ، لم يؤدي تطبيق الشروط الاقتصادية الي تخفيض الديون على السودان، ولم يستفد السودان من المبادرات المطروحة لخفض اعباء ديونه. واهم نتائج الدراسة هي ، وجود بعض القيود تعوق تنفيذ مبادرة HIPC على الدول الفقيرة المثقلة بالديون ومنها السودان وهي طبيعة الدولة ومدى قدرتها على تطبيق السياسات والاجراءات الموضوعية من قبل صندوق النقد الدولي ، وايضا لعبت الازمة المالية دور كبير في فشل السودان وبعض الدول الفقيرة المثقلة بالديون من تنفيذ سياسات التكييف الهيكلي وسياسة الحد من الفقر في الاستفادة من مبادرة HIPC . وتلخصت اهم التوصيات في ضرورة تصميم سياسات الاصلاح الاقتصادي والمالي بما يناسب وضع السودان والعمل على دعم متطلبات زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل من خلال تفعيل الية السوق وتشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار والانتاج في كافة القطاعات وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتحفيز الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي.

13- Ibrahim, Nagmeldin 2002 (Impact of External Loans on Economic Development – A case Study of the Sudan 1970–2000).²

تناولت الدراسة عبء المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية بالتركيز على الاقتصاد السوداني كمحاولة لاختبار فعالية التمويل الاجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية الوطنية وللاجابة عن الاسئلة التالية . هل التمويل الخارجي بادوته وشروطه التي تم تقديمها للسودان توافق طبيعة الاقتصاد السوداني من حيث الكفاءة والتوظيف والادارة الرشيدة ؟ هل فشل السودان في استدامة الجهود لتحقيق علاقات اقتصادية مميزة مع المانحين عن طريق الدفع بما يفوق مقدرة الاقتصاد الوطني؟ هل زيادة حجم القروض ناجم من زيادة اسعار الفوائد التعاقبية والجزائية ؟ ماهي العوامل الداخلية والخارجية التي اجبرت السودان للجوء الي القروض الاجنبية؟

وتمثلت اهم الاهداف، حاولت ايجاد علاقة مابين المؤشرات والمتغيرات الكلية طويلة المدى للاقتصاد السوداني مع قروضه الخارجية باستخدام اختبار الاقتصاد القياسي ، و عرض مدى تأثير القروض الخارجية على الاقتصاد السوداني وتصميم وتقديم استراتيجية للقروض الخارجية ومعرفة مصادر القروض وشرح لاستراتيجية التفاوض للسودان، و معرفة المواضيع التي تخص تخفيض والغاء الديون وايضا برامج التعديلات وسياسات التصحيح في الاقتصاد الكلي للتعامل مع القروض الخارجية للسودان.

واهم الفروض التي تناولتها هي ، قدمت القروض الخارجية على السودان بشروط لاتتناسب مع التنمية الاقتصادية، فشل السودان ليتحمل ويؤكد جهود سياسات التثبيت لصيانة العلاقات بطريقة مرضية مع الدائنين ليقدم الاهتمام لمدفوعات الدين، وايضا الصرف الكبير من الميزان التجاري

1 هيثم يوسف الفاضل، 2011 (محاولات السودان للاستفادة من مبادرة تخفيف الديون على الدول الفقيرة المثقلة بالديون دراسة تحليلية 1992-2000) رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2 Ibrahim, Nagmeldin, 2002 (Impact of External Loans on Economic Development- A case Study of the Sudan from 1970-2000) PhD thesis, university of Khartoum.

اجبر السودان بالتأخر عن الدفع، والتدهور في اسعار الصادرات والركود في المتأخرات الخارجية ساهم في زيادة مشكلة الديون الخارجية الانخفاض في التدفق الراسمالي ادى لأبطاء النمو في التجارة الخارجية والنمو في اقراض البنك الدولي للسودان وشتت دخول الاستثمار الخاص في موقف قروض السودان الخارجية، وايضا تراكم الديون الخارجية للسودان متوقع ومنطقي في ظل استمرار الاعتماد على القروض الخارجية مع عدم الاستخدام المنطقي والامثل للموارد.

وتلخصت اهم النتائج في ان معظم القروض والمساعدات التي منحت من المجتمع الدولي بعد صدمتي البترول اعتمدت على استراتيجية سعر فائدة الامان. ولجأ السودان للقروض الخارجية رغبة في نقل التكنولوجيا والخبرة الاجنبية المصاحبة للقروض. وايضا التنافسية في تمويل التجارة الخارجية عرض السودان ليستقبل اقل استثمار اجنبي مباشر في مطلع 1990. مما زاد المشكلة حدة ان السودان زاد الضرائب والاقتراض من البنك المركزي في وقت واحد (التمويل بالعجز).

وتلخصت اهم التوصيات للدراسة، على المجتمع الدولي ان يربط بين القروض وفعالية وكفاءة استخدامها وبأن يتأكد بان المساعدات الرسمية للتنمية تستخدم بطريقة افضل لتحسن الولوج للاسواق العالمية وتخفيف الحد من الفقر، وعلى بنوك التنمية متعددة الاطراف (FDI-IDA) ان تعمل على زيادة دورها في مساعدة عملائها من الدول في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بتقديمها وتدعيمها لتمويلهم بضمانات وعلى السودان عمل الية لمقاييس وقائية لتجنب الديون غير المستقرة لتستخدم للتعرف والكشف عن اشارات الاخطار والاختفاء التلقائية في ادارة الدين وعلية ايضا زيادة اجمالي الادخار والادخار الخاص بحيث يركز على تنمية وتطوير واردات الادخار طويل المدى، كما في مشاريع الصندوق القومي للمعاشات و نظام التأمين على الحياة والصندوق القومي للضمان الاجتماعي والتركيز التمويل بقروض ميسرة لتشكيل و انتاج الصادر وانشاء وكالة ضمان للصادر لاكمال متطلبات الجودة العالمية وتنشيط الاستثمار الاجنبي المباشر بواسطة اصلاح في سياسات هيكلية بدلا من امتياز سنوي قبل للتعديل.

14- عمار محجوب زكي 2010 (دور التمويل العربي والاسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان 1986-2009).¹

تهدف الورقة لمعرفة الدور الذي قامت به مؤسسات التمويل العربية والاسلامية في دعم التنمية الاقتصادية بالسودان في الفترة 1986 حتى 2009 وهل كان للتمويل الذي قدمته خلال تلك الفتر أثر في رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية. وتم اجراء الاختيار على اكبر خمس مساهمين وهم (البنك الاسلامي للتنمية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق الكويتي للتنمية، الصندوق العربي للانماء، صندوق ابوظبي للتنمية).

وتكمن مشكلة البحث بان السودان يذخر بموارد كبيرة غير مستغلة بفعالية مما ادى لضعف اعتماده الذاتي ولجؤه للمصادر الخارجية العربية والاسلامية والدولية. ورغم ذلك الا ان معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ماتزال ضعيفة، وهدفت الدراسة الى الحكم على مدى مساهمة التمويل العربي والاسلامي عبر مؤسسات التمويل العربية والاسلامية، والتمويل بصفة عامة على التنمية الاقتصادية بالسودان وتقديم استراتيجية محددة للتعامل مع مؤسسات التمويل وخاصة العربية والاسلامية. واهم الفروض للدراسة لم يكن لمؤسسات التمويل العربية والاسلامية اثر فعال في دفع معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1986-2009 وكان اسهام التمويل بصفة عامة ضعيفا في دفع معدلات النمو في الفترة

1 عمار محجوب زكي، 2010 (دور التمويل العربي والاسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان 1986-2009) رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ما بين 1986-2009 وايضاعلى الرغم من دخول النفط في هيكل القطاع الخارجي(بعد1998) الا ان ذلك لم يؤثر في تركيبة الدين الخارجي للسودان.

واهم النتائج هي لم يكن للتمويل العربي والاسلامي اثر فعال في دفع النمو الاقتصادي السوداني خلال 1986-2009 وكان اثره ضعيف على دفع معدل النمو، ويشير هذا لعدم استخدام تلك الاموال استخداما امثل ليتمكن لزيادة مساهمة القطاع الممول في حصيلة انتاج المحلي الاجمالي وان التمويل بصفة عامة كان ضعيفا في دفع معدلات النمو الاقتصادي السوداني في الفترة ما بين 1986-2009 وايضاعلى الرغم من دخول النفط في هيكل الاقتصاد السوداني مما أدى لزيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي (الذي يشمل النفط) من 16% الي 37%، الا ان ذلك لم ينعكس على هيكل التمويل الخارجي اذ ظلت نسبة تمويل القطاع الصناعي من دون تغيير ظاهر، كما ان ظلت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي 17% الي 18% على التوالي قبل وبعد انتاج النفط، مما يدل على دخول النفط في هيكل الاقتصاد الا انه لم يكن له تأثير واضح في تغيير هيكل الدين الخارجي وتمثلت توصيات الدراسة، باعادة النظر في التعامل مع المؤسسات التمويلية العربية والاسلامية والعمل على تحفيزها لتقديم مزيد من التمويل للقطاعات الاقتصادية الحيوية في مجال البنية الاساسية والزراعة، واستغلال العلاقات السياسية التي تربط السودان بالدول المانحة للقروض مع سداد مستحقات الديون لهم، وايضا دفع الجهود الرامية لتطوير قطاع النفط وربطه بتطوير القطاعات الاخرى وربط سياسة التمويل الخارجي بتطوير هذا القطاع، والحفاظة على حصر حصيلة الدين الخارجي بادارة واحدة لاعطاء صورة حقيقة للدين، وربط استراتيجية التمويل بتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

15- مدني محمد مدني 1989(ديون السودان الخارجية).¹

أكدت الدراسة ان مشكلة الدين الخارجي اصبحت ظاهرة دولية ترجع للقرن التاسع عشر وقد نتجت لاسباب داخلية وخارجية ويعزى الاسباب الداخلية لفشل الاستراتيجيات الاقتصادية المختلفة في احداث التنمية الاقتصادية ويلخص الباحث مظاهر الازمة الاقتصادية في السودان بالنمو البطئ للناتج المحلي الاجمالي والتوسع الكبير في عجز الميزانية الحكومية وزيادة المعدلات السنوية للتضخم . وتشير الدراسة الي فشل المفاوضات المتكررة بين السودان وصندوق النقد الدولي جعلت الصندوق اقل حماسا للتعاطي مع السودان وقد اثر ذلك سلبا على تدفق العون والمنح الخارجية واقترح الباحث عددا من الاستراتيجيات ازمة ديون السودان ،وان البرامج التنموية هي الحل الذي يبدأ من الداخل ويتكامل مع الجهود الخارجية في هذا المجال وانا المخرج الامثل لازمة المديونية يتمثل في العثور على حل يوافق بين كافة الجهود على الساحة الدولية.

ملخص: ومن السابق الملاحظ بان اغلب الدراسات السابقة تناولت قضية دين السودان الخارجي وموقفه من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون(HIPC) من حيث الأسباب بحيث اشارت الي عدم تناسب شروط القروض التي قدمت للسودان مع طبيعة الدولة وضعف وفعالية الاستخدام الأمثل لها ، وضرورة ان تشتمل المبادرات الدولية للحلول بسياسات تشيبت ورقة فقر تتناسب مع طبيعة الاقتصاد وتتوافق مع اهداف ومتطلبات التنمية وفي نفس الوقت على السودان ان يهتم بدور العلاقات الدولية وتطبيق سياسة إدارة الدين حكيمه، بينما لم تشير الي قضايا الحوكمة والحكم الرشيد والاستقرار السياسي والاقتصادي وعلاقته مع الدين والحلول.

1 مدني محمد مدني، 1989 (ديون السودان الخارجية)مجلة الدراسات السودانية، العدد1، الخرطوم.

ثانياً: دراسات تتعلق بمشاريع البوت BOT :

16- خوله محمد عثمان ، 2015 (أثر نظام البوت في التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة من 2002-2013م)¹:

تكمن أهمية البحث العلمية في توضيح الأثر الذي يلعبه نظام البوت في تحسين التنمية الاقتصادية، باعتباره إضافة علمية وبحناً مكتملاً للدراسات السابقة في هذا المجال وذلك من خلال التطرق لما أغفلت عنه الدراسات السابقة، أيضاً ذو أهمية عملية باعتباره أن يصبح أساساً لدراسات مستقبلية من المتوقع أن تنشط لإثراء هذا الموضوع.

تمثلت مشكلة البحث في معرفة مدى أثر نظام البوت في التنمية الاقتصادية في السودان وذلك من خلال الأسئلة هل لعب نظام البوت دوراً مؤثراً في التنمية الاقتصادية في السودان، ما هو أثر نظام البوت في التنمية الزراعية، ما هو أثر نظام البوت في التنمية الصناعية. وتمثلت فرضيات الدراسة في البوت له أثر إيجابي في التنمية الاقتصادية في السودان، البوت له أثر إيجابي في التنمية الزراعية، البوت له أثر إيجابي في التنمية الخدمية، البوت له أثر إيجابي في التنمية الصناعية.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي التاريخي المتمثل في تتبع التطور التاريخي لهذا النظام ومعرفة مدى نجاحه في دول العالم. توصلت الباحثة إلى نتائج منها يوجد لنظام آثار إيجابية في التنمية الاقتصادية، يوجد لنظام البوت أثر إيجابي في مجال التنمية الخدمية في السودان، أوصت الباحثة ببعض التوصيات منها تعميق الدراسات حول نظام البوت وأهدافه وأهميته، إصدار تشريعات تدعم نظام البوت، تكثيف دور الإعلام في زيادة الوعي بأهمية النظام.

17- آدم محمد آدم 2014(تمويل مشروعات البنية الأساسية في السودان عن طريق استخدام عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT).²

هدفت الدراسة الى التعرف على المشاكل التي تواجهه تمويل مشروعات البنية الاساسية عن طريق البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT كما هدفت الدراسة الى اظهار الاسس والقواعد والمفاهيم التي تساعد على صياغة الهيكل التمويلي لمشروعات البنية الاساسية المموله عن طريق BOT واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي وتشتمل الدراسة على الفرضيات وهي ضعف تمويل مشروعات البنية الاساسية يؤثر على استخدام عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية بالإضافة الضمانات المقدمة لمانحي التمويل تؤثر على منح التمويل لمشروعات البنية الاساسية عن طريق استخدام عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية.

وتوصلت الدراسة الي إن ضعف التمويل يؤثر على تنفيذ مشروعات البنية الاساسية ويؤثر على استخدام عقود BOT وإن المستثمر وفقاً لمشروعات BOT يركز على التدفقات النقدية للمشروعات أكثر من التركيز على اصل المشروع من اجل استرداد راس المال والارباح. ويرجع فشل معظم التجارب السابقة لنظام BOT الى فشل شركة المشروع في الحصول على تمويل من البنوك الخارجية نسبة لعدم وجود تشريع ينظم التعامل بهذا النظام في السودان .

اوصت الدراسة اصدار مجموعة التشريعات التي تنظم تطبيق نظام BOT، ووسائل حل المنازعات في هذا النظام. ولا بد من وجود اساس واضح لتحديد المخاطر وطرق توزيعها بين الاطراف استقطاب التمويل من القطاع الخاص لتمويل مشروعات البنية الاساسية مع التركيز على BOT

1 خوله محمد عثمان 2015 (أثر نظام البوت في التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة من 2002-2013م) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

2 آدم محمد آدم 2014(تمويل مشروعات البنية الأساسية في السودان عن طريق استخدام عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT) رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

لتقليل الضغط على الموازنة العامة. كما اوصى الباحث بالدراسات المستقبلية لكيفية تطبيق مقاييس تكلفة التمويل في مشروعات البنية الأساسية عن طريق عقود BOT اضافة الى اساليب اصلاح خلل الهياكل التمويلية في مشاريع البنية الأساسية في السودان

18- فيصل عليان الياس الشديفات 2010(تمويل مشروعات البوت BOT).¹

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم تمويل المشروعات الأساسية بنظام البوت، الذي يعني نظام البناء والتشغيل وإعادة الملكية (إذ بموجب هذا النظام تقوم شركة المشروع الخاص ببناء المرفق العام، وتشغيله مدة زمنية محددة، ومن ثم تقوم بإعادته للإدارة بحالة جيدة. ولما كانت هذه المشاريع من الضخامة الأمر الذي يترتب عليه ضرورة وجود مبالغ مالية طائلة لتمويل هذه المشاريع، لذلك قد تعجز موازنات الدول عن القيام بذلك، فتعهد إلى متعاقد من القطاع الخاص، وغالباً ما يكون شركة مشروع، حيث يقوم الأخير بالتمويل من مصادر مختلفة، وقد توصلنا بالتحليل ثم بالاستنتاج إلى عدة مصادر رئيسة للتمويل.

واهم النتائج تمثلت في لا يمكن تصور وجود مشروعات بنظام البوت دون وجود مصادر تمويل لها وتعد مصادر التمويل على اختلاف أنواعها، ركناً أساسياً في النظام المالي للمشروعات بنظام البوت و تؤدي مصادر التمويل على اختلاف أنواعها، دوراً بارزاً في إنشاء المشروعات بنظام البوت. واوصت بقيام الدول التي تأخذ بهذا النظام بضرورة التركيز على مصدر من مصادر التمويل الداخلي لا الخارجي، حفاظاً على سيادتها وفي حال تم الأخذ بمصدر تمويلي خارجي، يجب أن تحافظ الدولة على مبدأ سيادتها واستقلالها.

ملخص: تناولت الدراسات السابقة المتعلقة بالبوت مميزات البوت بالتركيز على دوره في التنمية ورفع الأعباء عن الموازنة وكفاءة وفعالية الخدمات المقدمة، ودوره أيضا في تنشيط القطاع الخاص كما من المحور الاخر اشارت الي المخاطر والعراقيل المتعلقة به وكيفية توزيعها وتذليلها وتوفير الأطار القانوني السليم لها.

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة: واهم ما يميز هذا البحث كونه سيقدم دراسة عن دورالمشاريع بمشاركة القطاع العام للخاص ومشاريع البوت على وجه التحديد على كل من الدين الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي ونسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي لكل من افريقيا جنوب الصحراء والسودان مما يهد لتأكيد الحلول التي سيقدمها البحث وذلك بعد استعراض وذلك بعد استعراض رؤية شاملة للحلول السابقة من حيث الماخذ عليها بحيث يؤكد ان الخصائص للدول النامية هي المسبب الجذري للدين وللتعثر وان الحلول السابقة لم تراعي معالجة تلك الخصائص،وتقديم حل جديد وعن طريق ما يميز به هذا القرن الواحد والعشرين من مميزات اقتصادية باستخدام مشاريع البوت BOT الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والتي يتم تملكها للدائنين باحتساب قيمة المشروع والامتيازات من قيمة الدين. بالتطبيق على حالة السودان وبذلك قد تم تحاشي السلبيات التي اخذت على كثير من الحلول السابقة بحيث يمثل اداة جديدة لسداد الدين وايضا اداة استثمارية تنموية للطرفين.

1 فيصل عليان الياس الشديفات، 2010 (تمويل مشروعات البوت BOT) رسالة دكتوراه منشورة، جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – 26 العدد الأول.

الفصل الاول

مقدمة عن المديونية الخارجية

المبحث الاول: مفهوم ونشأة المديونية الخارجية:-

المطلب الاول: نشأة الديون الخارجية:

لقد تفاقمت حدة مشكلة الديون الخارجية للاقطار النامية حتى اصبحت تشكل ازمة عالمية في اواخر سنة 1982 ، عندما اعلنت المكسيك عجزها عن عن الايفاء بخدمة ديونها .ولا تعتبر هذه الحالة فريدة في التاريخ الاقتصادي ،بل كانت تمثل احد مراحل الدورات التجارية التي بدأت بتري الاوضاع الاقتصادية ولجؤ الاقطار للاقتراض من المصادر الخارجية فقد شهد الاقتصاد العالمي خلال الفترة 1822-1982 اربع دورات تجارية اتسمت بموجات من الاقتراض وتبعتها موجات اخرى من العجز عن سداد القروض وهي .

1-الدورة الاولى 1822-1841:

حدثت الموجة الاولى للاقتراض عندما لجأت المستعمرات الاسبانية في امريكا اللاتينية الي الاقتراض من الخارج لتمويل حروب التحرير . وتمت معظم تلك القروض عن طريق اصدار سندات في سوق لندن من قبل البنوك والمؤسسات المالية التي لم يكن يهتما سوى الحصول على معدلات فائدة مرتفعة على قروضها ،ولما كان الغرض الاساسي من تلك القروض هو تمويل الانفاق العسكري وعجز الموازنة فكان من غير المحتمل تسديد هذه القروض وفعلا اعلنت العديد من البنوك البريطانية افلاسها واستمرت موجات الافلاس الي سنة 1841 عندما بدأت هذه الاقطار في سداد جزء من ديونها .

2-الدورة الثانية 1850-1880:

تكررت موجة الاقتراض لبلدان امريكا اللاتينية مرة اخرى خلال هذه الفترة بالاضافة لكل من تركيا ومصر ،الا ان الاسواق المالية الامريكية هي التي تعرضت للاهتزاز اولا عندما بدأت موجة عجز الاقطار المدينة عن سداد ديونها في 1873. وذلك بسبب انخفاض اسعار صادراتها من المواد الاولية وارتفاع معدلات الفائدة على القروض . وانعكست اثار الازمة على جميع الاسواق المالية في العالم الغربي حتى 1880.

وكان من نتائج هذه الازمة ظهور مختلف اساليب الضغط من جانب المؤسسات المالية البريطانية والاقطار الاوربية على الاقطار المتخلفة عن سداد ديونها كالاتمانع عن تسجيل اصدارات سندات الدين لهذه الاقطار في اسواق البورصة. وحث الحكومات الاوربية لممارسة الضغط السياسي على الاقطار المدينة لدفعها لسداد ديونها .وعندما فشلت هذه الاساليب لجأت الحكومات الاوربية لفرض المقاطعة الاقتصادية وتجميد اموال الاقطار المدينة، واخيرا لم تتردد الحكومات الاوربية للجوء للخيار العسكري لحماية مصالح مواطنيها ومؤسساتها المالية وكغطاء لاعتبارات سياسية بهدف ايجاد مناطق نفوذ لأغراض استراتيجية ومن الامثلة على ذلك قيام البحرية البريطانية والفرنسية باحتلال ميناء يوناني في 1859. واحتلال قوات بريطانية والفرنسية والاسبانية لاراضي المكسيك في 1862.

3-الدورة الثالثة 1924-1940:

ادى النشاط الاقتصادي في 1924 الي حدوث موجة جديدة من الاقتراض الي الاقطار النامية .وكانت كل من كندا واستراليا في مقدمة الاقطار المقترضة في هذه الاثما لم يواجهان صعوبة في خدمة ديونها وذلك بسبب الاستقرار السياسي والاستخدام المنتج للاموال المقترضة في كل منهما،الا ان الكساد الاقتصادي العالمي الذي حدث في اواخر العقد الثاني من القرن العشرين قد ادى لظهور ظروف مماثلة للازمات الاقتصادية السابقة

،وبالتالي توقف بلدان امريكا اللاتينية عن خدمة ديونها وذلك بسبب سوء استخدام القروض في مجالات غير انتاجية كالانفاق العسكري وتمويل العجز في الموازنة العامة.¹

4-الدورة الرابعة 1973-1982:

تعزى بداية هذه الدورة الي مايسمى بالصدمة النفطية الاولى(1973-1974)والصدمة النفطية الثانية(1979-1980)حيث ارتفعت اسعار النفط العالمية من 3.29 دولار للبرميل في 1973 الي 11.58 دولار للبرميل في 1974،وهذا بسبب توقف امدادات النفط العربية الي الولايات المتحدة لدعمها العسكري والسياسي اللامحدود لاسرائيل بعد اندلاع حرب تشرين الاول/اكتوبر 1973 .. كما يرجع ارتفاع اسعار النفط من 12.70 دولار للبرميل في 1978 الي 17.26 دولار للبرميل في 1979 الي انخفاض الصادرات الايرانية على اثر انطلاق الثورة الايرانية ضد الشاة ايران .اما القفزة الثانية في اسعار النفط الي 28.67 دولار للبرميل في 1980 ثم الي 32.50 دولار للبرميل في 1981 .وتعزى للانخفاض الحاد للصادرات النفطية لكل من العراق وايران بسبب اندلاع الحرب بينهما في سبتمبر 1980 وتعرضت المنشآت النفطية للدولتين للقصف الجوي ،وكذلك القرار الذي اتخذته الحكومة السورية بغلق انبوب صادرات النفط العراقي المار عبر اراضيها الي منافذ التصدير على البحر الابيض المتوسط بحيث لم يبق للعراق اي منفذ لتصدير نفطه الا عبر الانبوب المار بتركيا بطاقة 750 الف برميل يوميا بعد ان بلغت الطاقة الانتاجية للعراق قبل بداية الحرب مع ايران 1980 الي 3.8 مليون برميل يوميا.

يبتضح مما سبق ان جذور ازمة المديونية الخارجية للاقطار النامية التي انفجرت في 1982 ترجع بالدرجة الاولى لانفجار والتوسع في الاقتراض الدولي من جانب البنوك التجارية الدولية .وكان السبب الرئيسي لذلك هو تدفق الفوائض المالية البترولية لبلدان منظمة الاوبك الي بنوك الولايات المتحدة واوروبا الغربية ،حيث قفزت هذه الفوائض من 7مليار دولار في 1972 الي 68 مليار دولار ثم مرة اخري الي 155مليار دولار في 1980 تم معظمها من خلال تدفق الودائع من الدول النفطية وخاصة الخليجية الي حساباتها في البنوك التجارية الدولية ،والتي قامت بدورها باقراضها للحكومات الاقطار النامية غير النفطية وبلغ حجم الفوائض التي تم تدويرها من بلدان الاوبك بواسطة البنوك الامريكية والاوربية حوالي 350 مليار دولار خلال 1976-1982.

ومن اهم العوامل التي شجعت الاقطار النامية وخاصة بلدان امريكا اللاتينية علي الاقتراض من البنوك التجارية الامريكية والاوربية هو ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي بلغت 6.6% خلال الفترة 1967-1973 و5.2% خلال الفترة 1973-1979 وارتفاع اسعار السلع التصديرية وانخفاض معدلات الفائدة الحقيقية بسبب ارتفاع معدلات التضخم على مستوى العالم من 13.75% خلال الفترة من 1967-1976 و23.3% خلال الفترة 1977-1982.²

وتواصل هذا التوسع في الاقتراض مع تعثر في السداد الي ان اعلنت المكسيك 1982 عدم مقدرتها السداد ثم توالى مسلسل اعلان بقية الدول المدينة عدم المقدرة للسداد وهذا جعل المشكلة تظهر للعلن كخطر لاستقرار الاقتصاد الدولي .

المطلب الثاني : مفهوم وتعريف الديون الخارجية والقروض الخارجية

للتحدث ومعرفة الديون الخارجية يجب التعرف اولا على القروض الخارجية لانها هي الالية الرئيسية التي نشأت منها الديون الخارجية.

أ-تعريف القروض الخارجية:

1 عبد الوهاب الأمين، فريد بشير طاهر.2007(اقتصاديات التنمية والتخطيط) مركز المعرفة للنشر. المنامة. الطبعة الاولى ، ص ص216-218.

2 عبد الوهاب الأمين واخرون ،المرجع سابق.ص ص218-219.

هي وسيلة غير عادية لتمويل النشاط الحكومي تلجأ إليها في ظروف استثنائية وذلك عندما تعجز المتحصلات من العملات الأجنبية عن تغطية المدفوعات الأجنبية.

- (هي الاموال التي تقتربها الدولة (او القطاع الخاص) او بضمانتها من الحكومات الأجنبية او المؤسسات الدولية او البنوك التجارية الأجنبية نظير تعهدا برد المبلغ المقترض وبدفع فوائد سنوية وبعض المزايا الأخرى المحددة طبقا لشروط العقد).¹

- (هي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة او حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان).²

ويتضح مما سبق ان القروض الخارجية تمثل التزامات خارجية علي القطر المستفيد منها، وتتجسد هذه الالتزامات بحتمية سدادها او ما يسمى بخدمة الدين والتي تتضمن مدفوعات سعر الفائدة المستحقة ضمن آجال يحددها الطرفان المتعاقدان علي القرض بصور مختلفة.

ب- تعريف ومفهوم الديون الخارجية:

1. البنك الدولي: (هي تلك الديون التي تسدد لمقرضين رسميين من الخارج بعملة أجنبية او بسلع وخدمات وتكون فتره سدادها الاصيله او الممتده أكثر من سنه والتي تعتبر التزاما مباشرا علي شخصيه اعتباريه عامه في الدول المدينه او بضمانها).³

2. صندوق النقد الدولي: (هي مجموعه الديون المعقوده او المضمونه بواسطه الاجهزه العامه والمسده الي غير المقيمين في نفس الدوله اجانب بعملة أجنبية في ميعاد استحقاق معين).⁴

عناصر تضمنتها التعريف :

1. وجود عقد الضمان من جانب الدوله او احد اجهزتها العامه .
 2. يجب ان يكون الدين الخارجي مسددا لاجني .
 3. ان يكون السداد بعملة أجنبية (غالبا دولار) .
 4. تاريخ الاستحقاق يجب ان يكون محدد .
3. ولوضع تعريف للديون الخارجية: شكلت اربع منظمات دوليه وهي (بنك التسويه الدولي ، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي للنشاء والتعمير ، منظمه التعاون والتنمية الاقتصاديه) شكلت فريق عمل دولي لاحصاء الدين الخارجي عام 1984 وتم تعريف اجمالي الدين الخارجي بانه (مقدار الخصوم التعاقدية المنصرفه والقائمه في وقت محدد علي المقيمين في بلد ما ، لغير المقيمين لسداد الاصل مع الفئده او بدونها او لسداد الفائده بالاصل او بدونه).⁵

بعض المفاهيم الاساسيه المرتبطه بالديون الخارجية:⁶

1 احمد عبدالله ابراهيم ، 2007 (الاقتصاد الدولي بين التقليدي والإلكتروني). مطبوعات جامعة بترا .ماليزيا. الطبعة الاولى.ص130.

2 عرفان تقي الحسني، 1999 (التمويل الدولي) دار مجدلاوي للنشر . الاردن. الطبعة الاولى.ص67.

3 رياض صالح ابو العطا. 1993 (ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولي)دار النهضة العربية . الطبعة الاولى.القااهرة.ص63.

4 سالم خلف القطارنة، المرجع سابق .ص18.

رياض صالح ابو العطا. المرجع السابق . ص5.64

6 علي عبد الغني مهرة. 1996 (الديون الخارجية واثارها على عملية التنمية) جامعة دمشق. الطبعة الاولى.دمشق.ص17.

-الدين العام: هو التزام خارجي لهيئة مدنيه من هيئات القطاع العام بما في ذلك الحكومه الوطنيه او احدي فروع الحكومه والهيئات العامه المستقله .

-دين مضمون من القطاع العام: هو التزام خارجي متوجب على مدين من القطاع الخاص وتسديده مضمون من جانب هيئة من هيئات القطاع العام .

-دين خارجي خاص غير مضمون: هو التزام خارجي متوجب على هيئة من هيئات القطاع الخاص دون ان يتضمن تسديده هيئة من هيئات القطاع العام.

المبحث الثاني:دوافع اللجوء لإقراض والإقتراض وعوامل تفاقم ازمة الدين لخارجي:

المطلب الاول:دوافع اللجوء للإقراض وإقتراض القروض الخارجية:-

أ-دوافع اللجوء للإقتراض الخارجي:

1-عدم كفاية المدخرات المحلية لمقابلة تمويل الاستثمار المحلي التنموي في بعض المشاريع الاقتصادية الكبرى مثل البنيات التحتية(طرق،كباري،الاتصالات وغيرها)او استخراج بعض المعادن و البترول .وهي تعد من الملامح الاقتصادية للدول النامية التي دخولها منخفضة واسواقها المالية ضعيفة التطور،وبطريقة اخرى يعتبر رصيدها المنخفض نسبيا من راس المال يعني ان هنالك فرصا كثيرة للاستثمار المربح،وانخفاض نسبة رأس المال الي العمل تعني ان الانتاجية الحديثة لرأس المال تكون مرتفعة،وعن طريق اقتراض اموال من الخارج فإنها تتمكن من رفع الاستثمار المحلي فوق المدخلات المحلية مما يؤدي بدوره الي معدل اعلى للنمو الاقتصادي عما كانت عليه الحال في غياب مثل هذا الاقتراض .

2- انخفاض اسعار السلع الاولية من الصادرات وارتفاع اسعار الواردات من السلع الرأسمالية، مما ادي لتراكم عجز ميزان المدفوعات ، وبالتالي نجد ان هذه الصفة تنطبق على الدول النامية بصورة كبيرة .¹(الي جانب اللجوء للاقتراض لمقابلة متطلبات التنمية هنالك اسباب اخرى):

3- زيادة الانفاق العسكري: بحيث تتمثل نفقات التسليح عبئا اضافيا على موارد الدولة النامية وبالتالي القروض المخصصة للأنفاق العسكري تعتبر عاملا اساسيا في زيادة وتولد الديون . بل ان في كثير من الدول النامية تستخدم القروض الخارجية المستجلبه للتنمية في اغراض الانفاق العسكري والمعروف بأدبيات الاقتصاد ان الاستثمار بمجال الحروب لايدر عوائد وان هذه الصفة هي ملازمة لكثير من الدول النامية وهي من الاتهامات التي يوجهها الدائنين من دول ومنظمات وصناديق دولية للدول النامية المدينة العاجزة عن السداد وبالتالي ينكرها كثير من تلك الدول النامية،ويعتقد الباحث ان السودان خير مثال لذلك .

4- هروب الاموال المحلية للدول النامية للخارج: هروب الاموال للخارج يؤثر سلبا على الاستثمار وعلى ميزان المدفوعات بحيث يزيد من العجز بميزان الدفعات مما يساهم في زيادة ميل الدول للاستدانة وهي ايضا تمثل موارد ضائعة علي الدولة وتخرج دائما بأساليب غير مشروعة .

5- السياسات الحمائية والشروط المتبعة من الدائنين: هنالك اختلاف على ان هذه النقطة من الاسباب التي تؤدي لتفاقم ازمة الدين وليس هي سبب للجوء للدين ولكن يرى الباحث بضرورة تناولها كسبب للجوء للاقتراض بسبب انها هي السبب الغير مباشر في زيادة العجز لموازن مدفوعات الدول النامية المدينة، بحيث تؤدي السياسات الحمائية المتبعة من الدول الصناعية في مجال المنتجات الزراعية بصفة رئيسية مع معلومية ان اغلب

1 احمد عبدالله ابراهيم .مرجع سابق.ص132.

الصادرات للدول النامية من تلك المنتجات الزراعية الاولية، تؤدي الي غلق الابواب امام منتجات الدول النامية وعدم حصولها على الفرصة لولوج الاسواق العالمية وفي نفس الوقت تمتع تلك الدول الصناعية بفرص واسعة لولوج تلك الاسواق وبالتالي يعني هذا كله انخفاض عائدات صادرات الدول النامية الذي هو يشكل الاساس في سداد الديون. كما ان للسياسات المالية المثبتة من جانب المنظمات الدولية الدائنة والشروط التي غالباً لا تؤدي لنتائج جيدة مع الدول النامية وبالتالي تزيد من حده مديونة تلك الدول.¹

ب-دوافع اللجوء للإفراض للخارج:

1- تشجع فرص الاستثمار بالدول المتقدمة وهذا يعني ان مستويات الربحية تكون اقل نسبياً من الاستثمار بالدول النامية التي مستويات الاستثمار فيها منخفضة وبالتالي ربحية الاستثمار فيها عالية وبالتالي تلجأ الدول المتقدمة لإستثمار فوائضها المالية بإقراضها للدول النامية ليتم استثمارها هنالك وبالتالي تحقق ربحية اعلي وبالنسبة للدائن يمكنه من فرض معدلات فائدة عالية على القروض وبالتالي تمثل ربحية اعلي من استثمار تلك الفوائض بالداخل. وبطريقة اخرى لشرح هذه النقطة تتميز الدول المتقدمة بالدخول المرتفعة نسبياً، وارتفاع نسبة راس المال الي العمل وهذا يعني انتاجية الحدية لرأس المال تكون منخفضة نسبياً مما يقيد فرص الاستثمار المربح بتلك الدول. وهذا يعني ان هنالك مدخلات فائضة من راس المال تبحث عن فرص استثمارية مناسبة، وهذا موجود بالدول النامية التي تتسم بوجود عنصر العمل وافتقاره لعنصر راس المال وبالتالي يعني هذا ان الانتاجية الحدية لرأس المال هنا اعلي من الانتاجية الحدية لراس المال في الدول المتقدمة مما يعني ان الربحية في الاولى(الدول النامية) اعلي من الثانية(الدول المتقدمة).

2- وجود اسواق مالية متطورة وعالية الكفاءة وهي صفة تتميز بها الدول المتقدمة مما يعني الاستثمار الامثل للفوائض المالية وتحويلها لوحده العجز المتلى يعني بها تحويل الفوائض المالية لوحده العجز ذات صفة اعلي مستوى ربح ممكن مع اقل مستوى مخاطر ممكن وبما ان الانتاجية الحدية لتلك الفوائض الراسمالية في الدول المتقدمة منخفضة نسبياً عنها في الدول النامية تساعد تلك الاسواق في اقراضها الخارجي لتلك الاسواق. وجود اتحادات ومنظمات وهيئات مالية وصناديق دولية اقتصادية ذات فوائض راسمالية عالية مجمعة من الدول الاعضاء لمقابلة احتياجات الدول الاعضاء لمقابلة متطلبات التنمية وعجز الموازنة وميزان المدفوعات وهذا بدوره يتم بألية الاقتراض تلك الدول باشكال مختلفة واحيانا بشروط مسبقة.

المطلب الثاني:العوامل التي أدت لتفاقم أزمة الديون الخارجية:

هنالك مجموعة من العوامل الدخلية والخارجية التي ادت لتفاقم ازمة الدين الخارجية للدول النامية المدينة ويمكن سردها كالآتي:

العوامل الخارجية:-

1-ارتفاع اسعار الفائدة على القروض الخارجية: نسبة للزيادة الكبيرة في اسعار الفائدة التي تفرضها الدول الدائنة على الدول المدينة في الاقراض فقد تفاقمت مشكلة المديونية الخارجية بصورة كبيرة مما قاد الدولة المدينة الي حالة من العجز التام عن الوفاء بمخدمة الدين ناهيك عن الفوائد التي جرها الدين.²

1 رياض صالح ابوالعطا.مرجع سابق.ص 160.

2 البنك الدولي 1985.تقرير عن التنمية 1985.طبعة عربية.واشنطن.ص 40.

بالإضافة لإتجاه كثير من المؤسسات الدولية لتعويم اسعار الفائدة الذي يتم به الاقراض للدول المختلفة، ونتيجة لذلك مع مرور الزمن تفاقمت المديونية بصورة كبيرة وبوتيرة متسارعة في خدمة مدفوعات الدين لفوائد المديونية الخارجية. وخالصة كل ذلك ان الارتفاع الشديد الذي حدث في اسعار الفائدة الاسمية خلال السبعينات واسعار الفائدة الحقيقية خلال الثمانينات قد ادى لتفاقم عجز الحسابات الجارية للدول المدينة ومن ثم زيادة معدلات مديونيتها الخارجية.

2- التغيرات في اسعار البترول:

أ- اثر ارتفاع اسعار البترول 1973-1979: شهد العالم ما بين 1973-1979 ارتفاعا شديدا في اسعار البترول مماثل لما حدث في النصف الاول من 2008 حيث ارتفعت اسعار البترول بصورة كبيرة مما ادى لتصحيح علاقات التبادل الغير متكافئة بين الدول المصدرة للبترول والدول المستوردة الكبرى وكان لهذه الزيادة مفعولها بما يمكن تصنيفها بالسلاح الحامل الذي يمكن ان تستخدمه الدول المصدرة من دول العالم النامي لزيادة عوائدها النفطية .

وفي نفس الوقت استفادت فية الدول النفطية مثل (المكسيك، نيجيريا، فنزويلا) من ارتفاع اسعار البترول لزيادة رصيدها من العملات الصعبة، وكان العكس حاصلًا للدول المدينة غير النفطية، بحيث ارتفعت تكلفة استيرادها للمواد النفطية ومما زاد من عجز موازين مدفوعاتها وبالتالي زيادة الاعباء ديونها الخارجية وتفاقمها .

ب- اثر الانخفاض في اسعار البترول 1980-1984: كان لارتفاع اسعار البترول في السبعينات صداه خاصة عند الدول الكبرى المستوردة وتلقت بموجبه صدمة قاسية امتصتها على عجل ، واصرت تلك الدول لوضع حد لممارسات تلك الدول النفطية من بلدان العالم الثالث وقد كان لها ما ارادت حيث تحول سوق النفط من سوق يسيطر عليه البائعون الي سوق يسيطر عليه المشترين وذلك بسياسات متعددة تحكم قضية الطاقة بالعالم فكانت الهزة بهبوط اسعار البترول بصورة مفاجئة وقد تاثرت الدول النفطية بإنخفاض اسعار البترول مما ادى لتناقص قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين (قلة القروض والفوائض المالية المتاحة للاقراض) وبالتالي انخفضت احتياطياتها بالبنوك الدولية مما خفض من حجم القروض والمعونات الممنوحة وزاد من اسعار الفوائد عليها.

وبالنسبة للدول الغير النفطية من دول العالم الثالث فقد تحسن موقفها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها لان انخفاض اسعار البترول وفر عليها وخفض من كلفة استيرادها وتحسن الميزان التجاري لتلك الدول. ومن ناحية اخرى ادى ايضا لانخفاض اسعار البترول علميا لانخفاض حجم المعونات والقروض الخارجية الممنوحة من الدول الكبرى الناشئة من الفوائض المالية (وقنن الاقتراض بفوائد عالية) التي تحتفظ بها الدول النفطية عند الدول الكبرى وتدهورت تحويلات العاملين بالخارج خاصة بالدول النفطية.¹

ومما سبق نجد ان حالة الاضطراب وعدم الانتظام في اسعار النفط صعودا مرة وهبوطا مرة اخرى ادت بطريقة او باخرى لاختلال موازين المدفوعات للدول النامية رغم ان ذلك الاضطراب كان ينعكس في شكل هبوط اسعار ويحقق فوائض لتلك الدول الا انه يحقق عجزا بجوانب اخرى، وايضا نجد

1 عبد الحفيظ حبيب الله النور. 2009 (الديون الخارجية واثرها علي التنمية في البلدان النامية -دراسة تطبيقية علي قطاع الزراعة بالسودان 1993-2007) دكتوراه غير منشورة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم. ص ص42-45.

ان ظهور منظمة الاوبك وهي منظمة مكونة من اتحاد اكبر مصدري النفط في العالم وهي هيئة خاصة بشؤون تسويق وتسعير وتوزيع النفط قد ادى في النهاية لتصاعد اسعار النفط على مر الزمن.

3- تدهور شروط التبادل التجاري : يقع عبا تدهور شروط التبادل التجاري للبلاد النامية بالدرجة الاولى الي ميزان المدفوعات بحيث تقوم تلك الدول بتصدير منتجاتها من المواد الخام وتستورد منتجات صناعية من الدول المتقدمة بحيث تميل كفة الميزان لصالح الدول المتقدمة ويتفاجم عجز الموازنة في الدول النامية مما يدفعها للاستدانة مرة بعد اخرى من اجل سد العجز بالميزان التجاري مع الاستمرار في العجز عن الوفاء بأعباء الديون المستحقة مما يزيد من تفاجم الازمة.

وفي تقدير الخسائر الناجمة عن تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية خلال(1973-1979) كان معدل النمو الاقتصادي 3.2% في المتوسط سنويا ثم انخفض الي 1.2% بين(1980-1981) ثم الي 0.3% عام 1982 ونظرا للحساسية التي تتميز بها اسعار الصادرات للبلاد النامية وحركة الدورة الاقتصادية للدول المتقدمة فسرعان ما انعكس هذا التحول في اتجاهات النمو الاقتصادي على اسعار الصادرات في 1980 الي 100 وحدة قيمة للصادرات للدول المتخلفة والي 90 في 1982 وذلك البلاد غير النفطية. اما قيمة وحدة الواردات فارتفعت الي 103 في عام 1980 ثم الي 200 عام 1982 وهذا يعني خسارة بقيمة 25 مليون دولار في 1981، فان الخسائر الكلية التي نتجت عن شروط التبادل الدولي عام 1982 للبلاد النامية. 79 بليون دولار خلال 1981-1982.¹

4- آثار الركود الاقتصادي العالمي: تتأثر غالبية الدول المدينة بإقتصاديات الدول الدائنة المتقدمة مما شكل نوعا من التبعية الاقتصادية والثقافية العسكرية في بعض الحالات وحينما دخل الاقتصاد العالمي مشارف الثمانينات ادت آثار السياسات الانكماشية التي اتبعتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية بعد تبني فلسفة النقديين. فقد افرزت آثارها الركودية حيث ادت تلك السياسات لزيادة معدلات البطالة وتخفيض النمو وايا كانت فقد نجحت في تخفيض معدلات التضخم المصاحبة للركود في حركة التجارة الدولية.

وتأثرت من ذلك البلدان النامية المدينة إما تأثير حيث نجم عن الركود الاقتصادي بالدول الرأسمالية حدوث تراخي بالطلب العالمي على المواد والمنتجات الدولية التي تصدرها هذه المجموعة من البلدان من اجمالي الصادرات العالمية.

ويمكن القول ان الركود الاقتصادي في الدول الصناعية والرأسمالية القى بظلاله على البلدان النامية فتدهورت قيمة الصادرات لقللة الطلب عليها من الدول الرأسمالية وبالتالي تقلص حجم رؤوس الاموال المناسبة لهذه البلدان وانخفضت احتياطياتها من العملة الصعبة وبالتالي تزايدت مدفوعات خدمة الديون بوتيرة متسارعة الصعوبة في الحصول على القروض الجديدة مما انعكس على موازين مدفوعات الدول المدينة وزيادة مديونياتها الخارجية وعدم قدرتها على الوفاء.

العوامل الداخلية:

بالرغم من تعدد طرق تأثير العوامل الخارجية على الدول النامية وتسببها في تفاجم مشكلة الدين الخارجي لتلك الدول الا ان العوامل الداخلية الناشئة من صفات تلك الدول هي السبب الرئيسي لنشأة وتفاجم ازمة الديون الخارجية للدول النامية.

1 رمزي زكي. 1999(ازمة القروض الاسباب والحلول) مطبوعات جامعة الاسكندرية. الطبعة الاولى. ص ص 109-111.

- 1- اتساع فجوة الموارد المحلية:** تمثل تلك الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار القومي ومعدل الادخار المحلي سببا مباشرا واساسيا في دوافع واسباب تفاقم الديون الخارجية وقد تباينت هذه الفجوة بين دولة واخرى ولكن تظل الركن الاصيل من اركان دواعي تفاقم الدين الخارجي وكلما كان الاقتراض متاحا وبشروط تبدو في ظاهرها ميسرة وسهلة ولكنها في النهاية سبب نوع من الإعتماد والإتكال والركون وادت للتفاقم في تفجير الطاقات المحلية والثروات الكامنة ولتكتسب الانخراط في الإعتماد على الغير وبالتالي مزيد من الديون وأعبائها وعجز تام عن السداد والوفاء. وايضا سببت الزيادة المتواصلة في نمو عدد السكان للدول النامية الي زيادة معدلات الاستهلاك فيها التي تعدت حجم السلع والخدمات المعروضة ولما كان معدل الاستثمار القومي ضعيف بسبب ضعف معدل الادخار ولايستطيع مقابلة حجم الاستهلاك المتزايد ادى ذلك بضرورة الاستيراد وبالتالي الحاجة لعملة صعبة لتغطية مدفوعات الواردات وبالتالي تم اللجوء مرة اخرى للاقتراض من الخارج وهذا ما فاقم الازمة.
- 2- عجز التمويل الذاتي:** يمثل مصطلح التمويل الذاتي اساسا يمكن الاعتماد عليه في تعبئة الفائض الممكن بترشيد الاستهلاك وتغيير نمطه مع تقليل الانفاق العام بقدر الامكان لتوجيه كل الطاقات المتاحة لسد فجوة الاستثمار المحلي والعمل لحل الاسباب التي تقف وراء قلة المدخرات وتحويل الادخار المحلي لإدخار فعلي الحقيقي .
- 3- تهريب الاموال والفساد:** ان خاصية ضعف الرقابة المالية ونفوذ اهل السلطان فيها مما جعل المال العام سائبا في ايدي قلة مسيطرة تفعل ماتريد ولها حسابات في البنوك الخارجية تتلقى اموال هذه الشعوب المغلوب على امرها لذا كان من الاسباب الرئيسية لتفاقم ازمة المديونية في البلدان المتخلفة وتحت مسميات مختلفة كعوائد على عمليات الوساطة والسمسرة مما أثر بشكل كبير على المشروعات التي من أجلها سحبت هذه القروض وتفاقم العجز بموازين مدفوعات تلك الدول وبالتالي زاد من عدم القدرة على الوفاء بأعباء الدين الخارجي. وفي الوقت الذي تنتظر فيه شعوب هذه الدول نتائج وبشريات المشاريع التنموية التي إرتضيت ان تتحمل اعبائها كديون لاجيال وأجيال قادمة كانت النتيجة ان قدرا كبيرا من هذه القروض قد اصبحت في شكل ثروات هائلة لأصحاب السلطة والنفوذ.
- 4- ارتفاع معدلات التضخم:** التضخم المحلي الحاد هو عامل قوي من عوامل تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية بحيث ترتفع الاسعار بوتيرة متسارعة ومتقاربة وترتفع تكاليف الانتاج المحلي مما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للصادرات المحلية في الاسواق العالمية والمحلية بحيث تصبح المنتجات المستوردة من الخارج اقل سعرا من المنتجات المحلية بسبب إرتفاع تكاليف انتاجها، فتفتح الابواب للوارد وتغلق المجال للصادر من المنتجات المحلية فتميل الكفة لصالح القادم من الخارج ويزيد عجز الميزان التجاري مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.
- وكما لسعر الصرف اثر على ميزان المدفوعات فالتضخم اثر على سعر الصرف من حيث انه يضغط على سعر العملة المحلية ويقلل من قيمتها الخارجية وبالتالي مما يؤدي لإحجام الاستثمارات للداخل بل يدفعها للخارج وهذا ايضا يزيد من عجز الميزان التجاري بصفة خاصة وميزان المدفوعات بصفة عامة مما يزيد من عبأ المديونية الخارجية ويستصعب سداد خدماتها.¹
- 5- ضعف وسؤ الإدارة:** ان ضعف الجهاز الاداري في العديد من الدول النامية المدينة افقدتها القدرة على استخدام القروض بكفاءة من ناحية والقدرة على ادارة الدين باسلوب سليم قادر على مواجهة الازمات من ناحية اخرى ،فعدم وجود جهاز منظم لدى العديد من الدول المدينة يتولى

الإشراف على القروض الخارجية حيث تقوم الدول الدائنة والمنظمات الدولية المعنية بالديون بنشر جداول وارقام الديون المستحقة لها على الدول المدينة وايضا لا يوجد في الغالب جهاز منظم داخل كل دولة مدينة مخصص للإشراف على سير عمليات القروض الخارجية سواء اثناء الحصول هذه القروض او متابعة الاشراف على تنفيذها أو متابعة تمام تسديدها مما أدى لوجود خلافات كثيرة بين الدائنين والمدينين حول الارقام الحقيقية للديون.¹

6- خلل سياسة الاقتراض الخارجي: كان لعدم وجود إستراتيجية واضحة للإقتراض الخارجي القدر المعلى في تفاقم أزمة المديونية الخارجية وجعل هذه البلدان تترسخ تحت وطأة السياسات المغلوطة والغياب التام للرؤى المستقبلية الاقتصادية حيث لاحدود واضحة ومجالات محددة لإستغلال القروض الخارجية بصورة رشيدة ،وهذه الحالة من عدم الإكتراث اتاحت للدول المتقدمة لإغراق هذه الدول بالديون في السبعينات دون مراعاة لإعتبارات كثيرة تلخص بمدى قدرة هذه الدول على الاستغلال الأمثل لهذه القروض ،بجانب قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين و ظهرت للسطح أزمة القروض المصرفية في 1982. ومن الأخطاء التي لازمت سياسة الإقتراض الخارجي للدول النامية:

- 1- عدم وجود رؤية واضحة حول حدود المدى الزمني الذي يعتمد عليه الإقتصاد القومي على التمويل الخارجي لينطلق بعدها للتمويل الذاتي والنمو الذاتي (عدم وضع استراتيجية لتقوية القدرة الذاتية للنمو).
- 2- اللجوء لعقد قروض اجنبية لتمويل الواردات من السلع الإستهلاكية بحيث ان هذا النوع من القروض لا يؤدي لزيادة في الطاقة الإنتاجية.
- 3- استخدام بعض الدول المتخلفة المدينة القروض الخارجية ذات الأجل القصير مع التكلفة العالية (التسهيلات المصرفية وقروض الصادرات) لتمويل مشروعات استثمارية طويلة الأجل بينما القاعدة العامة لوجوب الإلتجاء الي هذه القروض لسد العجز في حصيللة النقد الأجنبي ولتمويل السلع خلال انتقالها من دولة لإخرى.
- 4- عدم مراعاة قاعدة وجوب التزام بين تسديد اعباء القروض الإنتاجية وتشغيل الطاقات الإنتاجية الجديدة التي مولت هذه القروض.
- 5- لم تكن هنالك دراسات دقيقة للمشروعات الممولة برأس المال الأجنبي.
- 6- استخدام جانب من الموارد الأجنبية في تنفيذ انواع معينة من المشروعات التي لم تهدف للوفاء بالإحتياجات الأساسية للجماهير ولم تؤدي للإستخدام الامثل لموارد هذه الدول.
- 7- لم تعطي السياسات الإقتصادية بالدول المتخلفة الاهمية المطلوبة لتنمية قطاع الصادرات وماله من اهمية في سداد الدين.
- 8- عدم وجود جهاز مركزي على مستوى الإقتصاد القومي لبعض الدول يمكن الرجوع إليه قبل إبرام عقود القروض لمراجعة شروط الإقتراض والأعباء الناتجة عنه وتقييم ذلك في ضوء الظروف الحالية المتوقعة للإقتصاد القومي.²

1 سالم خلف القطارنة.مرجع سابق.ص 54.

2 عبد الحفيظ.مرجع السابق.ص ص 50-51.

المبحث الثالث : انواع القروض ومؤشرات المديونية الخارجية:

المطلب الاول: انواع القروض الخارجية:-

اولاً: انواع القروض الخارجية حسب طول فترة السداد :

- 1/ القروض الخارجية طويله الامد تمتد اجل سدادها لأكثر من خمسة سنوات سواء بالنقد الأجنبي او بالسلع والخدمات وتشمل:
 - أ/ القروض العامة : وهي القروض العائدة إلى الحكومات وإمركزية في الأقطار النامية ذات الفائض في موازين مدفوعاتها.
 - ب/ القروض المضمونة علناً: وهي القروض العائدة للشركات الخاصة يحصل عليها المقترض الخاص بحيث تكون مضمونة السداد بواسطة هيئة عامة (الحكومات والمؤسسات الرسمية).
 - ج/ القروض الخاصة غير المضمونة : وهذه لا تكون مضمونة السداد كالسابقة.

2/ القروض الخارجية متوسطة المدى تكون مدتها أكثر من سنة وأقل من خمسة سنوات.

3/ القروض الخارجية قصيرة الأمد: وهي التي يستحق سدادها خلال فترة سنة أو أقل ويتم ذلك بالنقد الأجنبي أو السلع والخدمات.

ثانياً: أنواع القروض الخارجية حسب إستخداماتها:

- 1/ القروض الخارجية للاغراض الاقتصادية : تستخدم لاغراض عمليات التنمية الاقتصادية في الاقطار النامية.
- 2/ القروض الخارجية للاغراض الاستهلاكية: وتستقدم هذه القروض لمواجهة الزيادة في الطلب الاستهلاكي من قبل القطر المقترض وتكون في شكل قروض عينية أو نقدية.
- 3/ القروض الخارجية للاغراض العسكرية: وهي القروض الموجهة للاغراض العسكرية البحثية كما في حالة تهاب القطر المعني للدخول في حرب وشيكة أو في حالة دخوله فيها وهكذا في لا تحقق أي مردود اقتصادي بإعتبار ان المجال الذي تستخدم فيه هذه القروض غير إنتاجي.

ثالثاً: أنواع القروض الخارجية حسب شروط تقديمها:

- 1/ القروض الميسرة: وتتسم بطول فترة إستحقاقها ووجود فترة سماح وإنخفاض معدلات الفائدة المترتبة عليها وتمثل بالقروض الرسمية الحكومية والمتعددة الاطراف.
- 2/ القروض الصعبة: تتسم بقصر فترتي الإستحقاق والسماح وإرتفاع معدلات الفائدة عليها أي بشروط تجارية وغالباً مما تتمثل بالقروض من المصادر الخاصة كالبنوك التجارية.¹

رابعاً أنواع القروض الخارجية حسب مصادرها:

- 1/ القروض الرسمية: وهي القروض المقدمة من حكومات أقطار الفائض والهيئات والوكالات الرسمية التي عادة ما تكون بشروط ميسره أما نقدية أو من خلال أتفاقيات وهي على نوعين:

أ/ **القروض الثنائية:** ويتم التعاقد عليها بين القطر الراغب بالاقتراض وحكومة القطر المانح بشكل رسمي (بهيئة مفاوضات أو اتفاقيات ما بين الحكومتين) وغالباً ما تسود عملية تقديم هذه القروض اعتبارات سياسية قد تغلب على الاعتبارات الاقتصادية وكما فعلته الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا وينطبق الحال نفسه على الاقطار الاشتراكية السابقة، كأن يتوجب على القطر المقترض ان يمنح تسهيلات عسكرية للقطر المقرض أو ان يصوت لصالحه في المحافل الدولية.¹

ب/ **القروض المتعددة الاطراف:** وهي القروض والإعتمادات التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية إلى الأقطار المقترضة تختلف هذه القروض باختلاف الهيئات المانحة لها إذ غالباً ماتعكس هذه الشروط وجهه نظر الاقطار الأم التي تضم تلك المنظمات كالبنك الدولي للإعمار والتنمية وصندوق النقد الدولي ويعد البنك الدولي من المنظمات المالية الدولية المهمة التي قدمت الكثير من القروض الخارجية للاقطار النامية لفترة طويلة ويضم مؤسستين رئيسيتين هما (مؤسسة التنمية الدولية وشركة التمويل الدولية) اغلب هذه القروض متوسطة وطويلة الأجل تقدم للأغراض التنموية سواء على شكل تدفقات نقدية أو مساعدات فنية. أما المنظمات المالية الإقليمية فتنشئها عدد من الأقطار في منطقة معينة لتقديم القروض والخبرات للاقطار الاعضاء(صندوق النقد العربي , البنك الاسيوي للتنمية , البنك الافريقي للتنمية والبنك الأوربي للتنمية) علماً أن هنالك العديد من المؤسسات المالية القطرية يقوم بتأسيسها قطر واحد مثل (الصندوق العراقي للتنمية الخارجية والبنك السعودي للتنمية وبنك أبوظبي للإئماء الأقتصادي والإجتماعي).²

ج- **قروض المصدرين الرسمية:** وهي مؤسسات تمويلية تنشئها بعض الاقطار الرأسمالية المتقدمة لتشجيع صادراتها من خلال تقديم قروض وتسهيلات تمويلية للاقطار المستوردة المدينة مثال (بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي , بنك الاستيراد والتصدير الياباني).

2/ **القروض الخاصة:**تقدمها المصادر الخاصة غير الرسمية وعادةً ماتكون قصيرة الأمد وإرتفاع معدلات الفائدة عليها على الرغم من أعباءها على الأقطار المدينة فأن هذه المصادر تعد أيضاً من المصادر التمويلية المهمة للعديد من هذه الاقطار وخصوصاً المثقلة بالديون وقد توجهت بعض الاقطار العربية المدينة إلى هذه المصادر نظراً لتزايد حاجتها لرؤوس الاموال الكافية لتمويل مشاريعها الإنمائية او لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها أو بسبب عدم كفاية القروض الممنوحة من المصادر الرسمية ومن أهم أنواعها:

أ/ **قروض المصدرين الخاصة:** وهي قروض تقدمها الشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات إلى الاقطار المدينة شريطة أن تكون مضمونة من قبل الحكومات وبفترة سداد لاتزيد عن خمسة سنوات ويحدد معدل الفائدة طبقاً لاسعار الفائدة السائدة في الاسواق المالية العائدة للبلد المانح.

ب/ **قروض البنوك التجارية:** وهي تسهيلات مصرفية توفرها البنوك التجارية الاجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيله الدول النامية المدينة من النقد الاجنبي وتتسم بقصر فترة سدادها وتحدد اسعار الفائدة كما هي سائدة في البلد المانح وهي مرتفعة على الأغلب لأنها تعتمد على حركة أسعار الفائدة في الاسواق الدولية ذاتن الاقراض قصير الاجل.

خامساً أنواع القروض الخارجية حسب محتواها:

1 علي عبد الغني مهرة .مرجع سابق .ص19.

2 سالم خلف القطارنة . مرجع سابق.صص20-21.

1/ قروض نقدية: وهي مبالغ نقدية يحصل عليها البلد من المصادر المختلفة الآتية وهي الشكل الشائع لصور القروض الخارجية وتكون عادة بالعملة الاجنبية (القيادية).

2/ القروض السلعية: وهي تدفقات من السلع يحصل عليها الطرف المستفيد حيث يمكن تسديدها بالإنتاج على شكل بضائع عند بدء المشروع بالإنتاج (وكان سابقاً بالأفطار الإشتراكية) أو بالعملة المحلية (وكما حصل لبنك فائض السلع الأمريكي في الهند).¹

المطلب الثاني: مقاييس ومؤشرات المديونية

عند تقرير ما اذا كانت تقدم قرضا جديدا او عمل مخصصات provisions ضد القروض القائمة او حتي ما اذا كانت تشطب ،اجزاء من قروضها القائمة فان البنوك الخاصة ستريد ان تعرف احتمال قيام المدين بسداد الدين القائم او القرض الجديد. هذا سيمكنها من ان توازن عناصر الخطر والعودة للقرض. المشكلة هي انه ليس هناك مؤشر او مقياس وحيد للعبء الملقي علي احد البلاد بواسطة مديونته الخارجيه . من اجل تقدير المخاطر فانه سيكون علي البنوك ان تصل الي راي عن الحالة الاقتصادية والسياسية للبلد . وللتوصل الي قرار عن المخاطر فان البنوك تعتمد علي مدي من المؤشرات الكثير منها يذكر في تقارير البنك الدولي في جداوله عن الدين العالمي (world Debt Tables). وفيما يلي بعضا من اكثر الاحصاءات المألوفة المستخدمة لتقدير مخاطر البلد المدين .

مؤشرات عامة: هنالك مؤشرات بصفة عامة ينظر لها لمنح بعض الدول القروض غير المؤشرات الخاصة الرياضية او التطبيقية:

1-الحالة السياسية: اوضحت هذه السمة هي الاساس للتعامل الاقتصادي الدولي وتخطي الدول المدينة بالافتراض استنادا الي حالتها السياسية واستقرارها وبعد أو قربها من الدول الدائنة والسيطره اقتصاديا وعسكريا علي العالم كما تحظى السياسة الخارجية في الافتراض بدرجة كبيره من الاهتمام .

2- الحالة الاقتصادية: تشمل في مايتوفر من بيانات احصاءات عن الوضع الاقتصادي للبلد المعين وحجم الدخل القومي ومعدلات التضخم والبطالة واسعار الصرف لعملة البلد المعني مقارنة بالعملة العالمية الرئيسية .

3 ميزان المدفوعات: يمثل محطة رئيسية تتوقف عندها المؤسسات المالية وميزان المدفوعات وما يتوفر من احتياطات ما يرد من رؤوس اموال اجنبية من استثمارات البلد المعين وتعريفه (ميزان المدفوعات لقطر ما هو سجل منتظم لجميع معاملاته الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة)

4. المديونية الخارجية: قبل النظر في المديونية الخارجية للبلدان الراغبة في الاقتراض تنظر المؤسسات المالية والدول او الدائنين عموما الي مقدرة الدول النامية علي الوفاء بالتزامتها الخارجية السابقة مع تحديد حجم المديونية الخارجية بدقة مع الاعباء والخلفية التاريخية ومسيرة التعامل مع المصادر المفرضة مع تحديد مؤشرات الدين الي اجمالي الصادرات والنتاج القومي الاجمالي.²

مؤشرات خاصة: وهي مؤشرات تقوم علي اسس رياضية وتطبيقية ،للتوصل الي قرار عن المخاطر فان البنوك تعتمد علي مدي من المؤشرات الكثير منها يذكر في تقارير البنك الدولي في جداوله عن الدين العالمي (world Debt Tables). وفيما يلي بعضا من اكثر الاحصاءات المألوفة المستخدمة لتقدير مخاطر البلد المدين .

1 عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . صص 72-74 .
2 عبد الحفيظ حبيب الله النور ،مرجع سابق . صص 34-35 .

1_ الدين الخارجي كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات :: هذا المقياس يعبر عن دين البلد الخارجي كلاً من الخاص والعام المضمون ضماناً عاماً من متحصلات صادراته. والفكرة هنا هي ان متحصلات الصادرات هي الوسائل التي عن طريقها يكسب البلد عملة اجنبية لسداد دينه. المشاكل مع هذا المقياس هي ان الصادرات قد تكون خاضعة لدرجة عالية من التقلب من سنة الى سنة وهناك اجراءات بديلة يمكن للبلد ان يستخدمها لتسديد دينه الخارجي خلاف زيادة ايراداته التصديرية . علي سبيل المثال خفض الانفاق علي الواردات او استنزاف الاحتياطات الاجنبية.

2_ الاحتياطات كنسبة مئوية من اجمالي الدين الخارجي :: هذا هو مقياس بين الاحتياطات التي يمكن للبنك المركزي للدولة المدينة ان يستخدمها نظرياً لتسديد دينه الخارجي.

3_ الدين الخارجي كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي :: هذا هو مقياس يعطي فكره عن العبء الكلي للدين بالنسبة الي اجمالي الناتج المحلي ومع ذلك انه لا يقول شيئاً عن العبء السنوي الملقى علي عاتق البلد مقدار التسديدات التي تستحق falling due او اي قسم من المجتمع سيقع عليه العبء .¹

4_ اجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات :: هذا يقيس اصل ومدفوعات فائدة الديون العامة والمضمونة ضماناً عاماً التي يكون علي البلد ان يؤديها كنسبة مئوية من صادراته من السلع والخدمات هذا يعطي مؤشرات للعبء السنوي الذي يواجهه المدين بالنسبة الي متحصلات صادراته. المشكلة الرئيسية هي اثار التغيرات في حصيلة الصادرات وهذا المقياس يعطي فقط العبء بالنسبة للسنة المعينه محل الاعتبار.

5_ اجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي :: هذا الرقم يقيس اصل ومدفوعات فائدة الديون العامة والمضمونة ضماناً عاماً التي يكون علي البلد ان يؤديها كنسبة مئوية من اجمالي ناتجه المحلي .

بطبيعة الحال هناك احصاءات اخري مثل تطور الحساب الجاري معدلات البطالة ومعدلات نمو اجمالي الناتج المحلي عادة ماتؤخذ في الحسبان عند تقرير مخاطر الاقراض لبلد معين. وتستخدم ايضا متغيرات اخري غير اقتصادية للتوصل الي حكم معين هذه تشمل احتمال قيام نزاع داخلي . درجة النزاع الديني مقياس تفاوت الثروة وما الي ذلك انه لا يمكن لمؤشر واحد ان يزود مقياساً كافياً نظراً لتعقيدات مشكلة دين البلد. لهذا السبب غالباً ما يجري ترجيح مقاييس الدين المختلفة لاعطاء مؤشر قياسي formal index measure لاحتمال التوقف عن الدفع default ناهيك عن وجود مجال واسع لاختلاف التقديرات assessments علي حسب قائمة المتغيرات المختارة وعندئذ الوزن المعطي لكل مقياس . وحتى عندما تستخدم مشتركة فان المقاييس المختلفة ليس من الضروري ان تزود صورة دقيقة للجداره الائتمانية credit worthiness للبلاد المختلفة فهي تتجاهل عوامل مثل الدرجات المختلفة للتعرض لصدمات خارجية . القدرات المختلفة لزيادة متحصلات التصدير والتوقعات الاقتصادية المستقبلية المختلفة للاقتصاديات وبالإضافة الي ذلك قد يكون هناك اختلافاً بين مقدرة احد البلاد علي خدمة التزاماته الخارجية ورغبته لعمل هذا بالرغم من ان الاثنان عادة ما يرتبطان ارتباطاً موجباً وفهم لكيفية تقدير مخاطر البلد هو خلفية ضرورية لدراسة ازمة الديون لان جزءاً من اللوم عن الازمة يرجع الي عدم كفاية المقاييس المستخدمة بواسطة البنوك عندما تقدم قروضا للدول المدينة في المحل الاول.

1 كامل بكرى 1994 (التمويل الدولي) . شباب الجامعة للنشر. الاسكندرية الطبعة الاولى. صص 291-293.

معايير تصنيف المديونية للبنك الدولي: يصنف تقرير التمويل التنموي على المستوى العالم الذي يصدره البنك الدولي , ثقل مديونية الدول حسب مؤشرين رئيسيين:

أ/ القيمة الحالية لإجمالي خدمة المديونية أي الاصل والفوائد الي الصادرات التي تشمل السلع والخدمات وتحويلات المهاجرين ويعتمد البنك الدولي على قيمة الصادرات لأنها تعكس قدرة البلد على توفير العملة الاجنبية لخدمة ديونه.

ب/ نسبة القيمة الحالية لإجمالي خدمة المديونية إلى الدخل القومي الإجمالي بإعتبار أن الدخل القومي هو معيار الأشمل لقياس قدرة الأقتصاد الوطني على توليد الدخل وتحمل الأعباء.¹

1/ تعتبر الدولة ذات مديونية شديدة إذ بلغ معدل المؤشر بين مايعرف القيمة الحرجة وتمثل:

مؤشر الدين للصادرات 220%

مؤشر خدمة الدين إلى الدخل القومي 80%

2/ وتصنيف الدولة ذات مديونية متوسطة إذ وصل المؤشرين إلى ثلاثة أخماس القيمة الحرجة إلى مايعادل:

48% خدمة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي

132% الدين إلى الصادرات

3/ إذا كان أقل من ثلاثة أخماس القيمة الحرجة فتصنف ذات مديونية بسيطة

وحتى يعكس مستوى التنمية الذي وصلته إلى دولة فإنه يتم ربط مؤشرات المديونية مع حق الفرد من الدخل القومي تبعاً للمعايير المعتمدة من البنك الدولي. الدول ذات الدخل المنخفض والمديونية الشديدة وهي الدول تتلقى مساعدة المجتمع الدولي تخفيف أعباء المديونية للدول الفقيرة المثقلة بالديون.²

جدول (1-1) تصنيف الدول حسب مستويات دخل الفرد ومستويات المديونية معاً

مؤشر الصادرات أقل من 132%	مؤشر الصادرات أقل من 220% وأكبر من 132%	مؤشر الصادرات أكبر من 220%	تصنيف الدول حسب حالة الفرد من الدخل القومي
ومؤشر الدخل القومي أقل من 148%	مؤشر الدخل أقل من 80% وأكبر من 48%	مؤشر الدخل أكبر من 80%	متوسط دخل الفرد في الدول ذات الدخل المنخفض أقل من \$755
منخفضة دخل الفرد ومديونية بسيطة	منخفضة دخل الفرد ومديونية منخفضة	منخفضة الدخل القومي ومديونية شديدة	دول الدخل المتوسط
متوسطة دخل الفرد ومديونية بسيطة	متوسطة دخل الفرد ومديونية شديدة	دول متوسطة الدخل	دول الدخل المتوسط للفرد من الدخل القومي أكثر من \$756 وأقل من \$9265

المصدر : من اعداد الباحث .

1 عبد الحفيظ. مرجع سابق. ص 22.

2 بلقاسم عباس. 2004 (ادارة الديون الخارجية) المعهد العربي للتخطيط بالكويت. سلسلة جسر التنمية. العدد 30. حزيران. ص 8-9.

مؤشرات تحليل القدرة على تحمل واستدامة الديون (DSA) Debt Sustainability Analysis

إن تحليل القدرة على تحمل الديون هو من أهم الأدوات التحليلية التي يتم استخدامها كجزء من إطار وضعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للمساعدة في توجيه البلدان الدائنة والمأخوذين في حشد التمويل الأساسي لمجموعة الدول منخفضة الدخل (LICs)، للحد من احتمالية الإفراط في الديون. تم تصميم إطار القدرة على تحمل الديون (DSF)، الذي تم تطويره في عام 2005، لتوجيه قرارات الاقتراض لمجموعة الدول منخفضة الدخل (LICs) بطريقة تلائم مع احتياجاتها التمويلية بقدراتها الحالية والمتوقعة مستقبلياً على سداد الديون، كما يسمح للدائنين بتكييف وتعديل شروط التمويل الخاصة بهم تحسباً بما يتوافق مع المخاطر المستقبلية للدول المدينة. ويعتبر جزء أساسي من الإطار هو تحليل القدرة على تحمل الديون (DSA)، وهو فحص منتظم لدين البلد الذي يجري فيه خبراء الديون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دورياً في البلدان ذات لمجموعة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. أهم النقاط المحورية لهذه التحليلات هي:

- تحليل عبء الديون المتوقع لبلد ما خلال السنوات العشرين القادمة ومدى حساسيته وتأثيره للالتزامات الخارجية والسياسية.
- تقييم وتوقع مخاطر ازمة الديون الخارجية في وقتها، استناداً إلى اعباء الديون ولك يعتمد على نوعية ومؤشرات جودة سياسات ومؤسسات الدولة .
- توصيات لاستراتيجية الاقتراض والإفراض، التي تحد من مخاطر ضائقة الديون.¹

تعتبر من أهم المؤشرات العامة والشاملة التي يستدل بها المؤسسات المالية والدول الدائنة في موضوع الاقتراض والديون وتستخدم تقاريرها في المبادرات الدولية لتخفيف الديون HIPC و MDRI وستتم التطرق لهم تفصيلاً وتطبيقاً في الباب الخامس فيما يخص بتحليل استدامة ديون السودان الخارجية .

1 موقع صندوق البنك الدولي، تحليل استدامة الديون. 2018/1/9، <http://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/dsa> تاريخ الاقتباس 2018/6/26 .

الفصل الثاني

الدول النامية و الديون الخارجية

المبحث الاول: الدول النامية وخصائصها:

للمعرفة الكاملة الشاملة عن مديونية الدول النامية وعدم مقدرتها على سداد مديونيتها لابد اولا لمعرفة هذه الدول وخصائصها التي من خلالها يتكشف للقارئ طبيعة ونوع المشكلة ومنشأها عند تلك الدول والحلول الناجمة والجذرية لحلها التي تطوع تلك الخصائص وتجعلها تتوافق مع متطلبات الحلول.

وخاصا لان البحث يفترض ويدرس بان اسباب مشكلة المديونية تتمثل في اسباب جوهرية ضمنية واسباب متعلقة بالتطور التاريخي للمشكلة، وبالتالي تتمثل الاسباب الجوهرية في ان الدول النامية تتشارك خصائص نسبية وصفات تتفاوت وتختلف درجتها عن كل منها ادت للافتراض الخارجي ثم عدم المقدرة على الوفاء بالتزاماتها وممازاد المشكلة سوءا الاحداث التاريخية التي فاقمت المشكلة.

المطلب الاول : مفهوم الدول النامية:

على الرغم من انه اطلقت على الدول النامية كثير من المصطلحات مثل (الدول المتخلفة والمتاخرة ودول العالم الثالث وغيرها) وغيرها من المصطلحات التي تباينت من حيث إنطلاقها من اوجة سياسية وايدلوجة مرة ومن من مدارس واتجاهات فكرية مختلفة اي انها اختلفت باختلاف مشارب كل من معرفها . إلا ان مصطلح الدول النامية يعتبر الاكثر قبولا واستخداما وهو يدل على الدول التي تسير على طريق النمو الاقتصادي .

ووفقا لتصنيف الامم المتحدة عدت الدول النامية 159 دولة وهي تقع في القارات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وتم تصنيف تلك الدول الي اربعة مجموعات هي¹:

- 1-الدول النامية حديثة العهد بالتصنيع 11 دولة.
- 2-الدول النامية الغنية (دول منظمة الاوبك) 13 دولة.
- 3- الدول النامية متوسطة الدخل 73 دولة.
- 4- الدول النامية منخفضة الدخل 63 دولة.

ورغم الاختلاف في تعريف تلك الدول واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة الا انه تم الاتفاق على خصائصها المشتركة.

المطلب الثاني :خصائص الدول النامية:

ان للدول النامية خصائص اقتصادية واجتماعية وديمقراطية وسياسية مختلفة تختلف في وجودها نسبيا في كل دولة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أولا:الخصائص الاقتصادية:-

1-انخفاض مستويات المعيشة:

1 محمد عبد العزيز عجمية.إيمان ناصف.علي عبد الوهاب.2006(التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية)الدار الجامعية.الاسكندرية.الطبعة الثانية.ص12.

أ- **انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي**: تستخدم الهيئات الدولية هذا المؤشر كقياس لدرجة التخلف والتقدم في الدول المختلفة وذلك لأن مستوى الاشباع والرفاهية لاي فرد يقاس بكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها خلال فترة زمنية محددة، وهذا يتوقف على مستوى الدخل الحقيقي المتحصل عليه الفرد. حيث بلغ الدخل القومي العالمي عام 2001 31.5 تريليون دولار و 22.5 تريليون دولار منها للدول المتقدمة اي بنسبة 81% و 6 تريليون دولار للدول النامية اي بنسبة 19% مع الاخذ بالاعتبار عدد سكان العالم 6.1 مليار نسمة العام 2001 وتوزيعها كالاتي مليار نسمة للدول المتقدمة و 5.1 مليار نسمة للدول النامية.

ب- **انخفاض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي**: تعاني الدول النامية من زيادة مستمرة في الفجوة الدخلية بينها وبين الدول المتقدمة بحيث حققت الدول المتقدمة معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي 1.8% في المتوسط سنويا بينما الدول النامية حققت 1.4 سنويا وذلك بسبب الارتفاع المستمر في معدل النمو السكاني بالدول النامية .

ج- **سؤ توزيع الدخل القومي**: تعاني الدول النامية من سؤ توزيع الدخل القومي على افراد المجتمع من خلال ان فئة صغيرة من افراد المجتمع تستحوذ على الجانب الاكبر من الدخل القومي بينما السواد الاعظم من افراد المجتمع تستحوذ على نسبة صغيرة من الدخل القومي ويعزز ذلك من زيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد وما له من آثار سياسية واجتماعية واقتصادية .

2- **الاعتماد الشديد على النشاط الزراعي والصادرات الاولية الزراعية**: تعتمد الدول النامية على النشاط الزراعي كمصدر اساسي لتوليد الناتج المحلي الاجمالي واستعباب الجزء الاكبر من العمالة وخصائص القطاع الزراعي بالدول النامية (شيوخ الملكيات الزراعية الصغيرة - اعتماد الزراعة على الطرق الانتاجية التقليدية - وعدم اقبال المزارعين على تطبيق نتائج البحوث العلمية لتطوير انتاجيتهم).¹ وتتراوح نسبة العاملين بالزراعة بالدول النامية (25% امريكا اللاتينية - و 70% لدول شرق اسيا - و 64% لدول جنوب اسيا - و 86% للدول افريقيا) بالمقارنة 5% للدول المتقدمة.

ومن حيث مساهمة القطاع الزراعي بالناتج القومي الاجمالي بالدول النامية (10% لا امريكا اللاتينية - و 18% لشرق اسيا - و 30% لجنوب اسيا - و 20% لافريقيا) بالمقارنة بنسبة 75% للدول المتقدمة. وبينما فيما يخص الصادرات الاولية حيث نجد انها تعادل نسبة 70% من اجمالي الصادرات والنقد الاجنبي الداخل للدول النامية باستثناء دول قليلة توجهت للصناعة.²

3- **انخفاض الانتاجية لعنصر العمل**: تعاني الدول النامية من انخفاض كبير في الانتاجية المتوسطة لعنصر العمل مقارنة بالدول المتقدمة فوفقا لبيانات البنك الدولي لعام 2002 من ان متوسط انتاجية العامل بالدول المتقدمة 59 الف دولار ومتوسط انتاجية العامل بالدول النامية 3.2 الف دولار اي ان العامل في الدول المتقدمة انتاجيته في المتوسط 18.4 ضعف للانتاجية المتوسطة لعامل الدول النامية. وذلك بسبب (انخفاض متوسط نصيب الفرد من راس المال العيني - قصور الخبرات الادارية والتنظيمية ومستوى التعليم - الاعتماد المتزايد على النشاط الزراعي - ضعف المستوى الصحي والغذائي - قلة عناصر الانتاج التي تتعاون مع عنصر العمل).³

1 المرجع السابق. صص 15-28.

2 عبد الوهاب الامين وآخر. مرجع سابق. صص 32.

3 عبد العزيز عجمية وآخرون. مرجع سابق. صص 24.

4- انخفاض معدلات الادخار والاستثمار: تتميز الدول النامية بانخفاض مستويات الاستثمار والادخار وذلك بسبب انخفاض مستويات الدخل فيها بحيث انما بالكاد تكفي لمقابلة الاحتياجات الاساسية وايضا بسبب انخفاض نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الدخل القومي مقارنة بتجارب كثير من الدول المتقدمة التي تحقق زيادة في نشاط التجارة الخارجية ادى لتكوين ارباح كبيرة ساهمت في زيادة مستوى الادخار.

5- ارتفاع معدلات البطالة: تعتبر ظاهرة سؤ استغلال الموارد البشرية من اهم الاسباب لانخفاض مستويات المعيشة في الاقطار النامية وتتمثل في شكلين: الاول، هو الاستغلال غير الكامل لمورد العمل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، اي ان الافراد لا يعملون بكل طاقتهم خلال فترة العمل اليومي، بالرغم من اشتغال نسبة كبيرة منهم بدوام كامل من الناحية الشكلية وتوصف هذه الظاهرة بالبطالة المقنعة والتي تنتشر بصورة خاصة بالمناطق الريفية حيث تنخفض الانتاجية الحدية للعمل الي الصفر تقريبا اي انه لو تم سحب نسبة معينة من قوة العمل لبقى مستوى الانتاج كما هو بل ربما ازداد في بعض الحالات. اما الشكل الثاني لظاهرة سؤ الاستغلال للموارد البشرية فيتمثل في البطالة الهيكلية والتي تنتج عن المنافسة الاجنبية والتقدم التقني في بعض القطاعات.¹

ثانيا: الخصائص الديمغرافية:-

تتميز الدول النامية بارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع عبء الاعالة ويتجلى ذلك من خلال ان عدد السكان العالم في 2001 قدر 6.1 مليار نسمة وتوقع زيادتهم الي 10 مليار نسمة في 2010 ويولد كل عام نحو 90 مليون طفل ونصيب الدول النامية منهم حوالي 80 مليون طفل. ومما سبق ايضا يتضح ان ارتفاع معدلات المواليد والوفيات للدول النامية عن الدول المتقدمة ومع الاخذ في الاعتبار دور التقدم الطبي في تقليل معدل الوفيات اذ تنسم الدول النامية بمعدلات متزايدة في المواليد مع انخفاض نسبي بمعدل الوفيات وان اغلبية التركيب السكاني لتلك الدول من الاطفال سيزيد من ارتفاع عبأ الاعالة. وهذا كله يدور مع الاخذ في الحسبان عدم زيادة الاراضي والموارد ورؤوس الاموال سيؤدي لبطالة عالية وانخفاض في مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي ونقص الفوائض المتاحة للتصدير وبالتالي ضعف القدرة الاستيرادية.

ثالثا: الخصائص الاجتماعية:-

1- انخفاض مستوى التعليم وتخلف نظمه: هي العوامل التي تؤدي لرقى او تخلف دولة ما ويعتبر التعليم اللبنة الاساسية التي يقوم عليها التنمية عامة والعنصر البشري خاصة وتتصف الدول النامية بارتفاع نسبة الاميين وهذا يؤدي لنقص المهارات الصناعية والكفاءات الانتاجية للعمال وايضا سياسيا بعدم توافر قاعدة سياسية سليمة قادرة على قيادة البلاد نحو النمو والتنمية والاستقرار. تبلغ نسبة الاميين في الدول المتقدمة 5% بينما في الدول النامية ما بين 40%-95%. وترجع اسبابها:

- انخفاض نسبة الاطفال الملتحقين بالمدارس حسب دراسة لليونسكو واجرتها لبعض الدول النامية 1960 اكدت ان نسبتهم ما بين 18%-65%.
- ارتفاع نسبة التسرب من المدارس .
- فجوة كبيرة بين نسبة التعليم بالحضر عن مثيلاتها في الريف ونظرة بعض سكان الريف للتعليم بنظرة سلبية.
- اختلاف كبير في نسبة التعليم بين الجنسين بحيث تقل نسبة الاناث المتعلمين كثيرا عن الذكور.

1 عبد الوهاب الامين وآخر. مرجع سابق. صص 30-31.

- لا يوجد ارتباط قوي بين التعليم وبين حاجات الاقتصاد القومي اذ بينما نجد فائض كبير من خريجي الدراسات النظرية يعيشون في بطالة في المدن نجد نقص من خريجي الدراسات العملية(الفني-المهني)وان نظرة الناس لها اقل تقديرا من غيرها.

- ضعف مستوى التسهيلات والتجهيزات التعليمية مثل نقص عدد المباني المدرسية والجامعات والمعامل وغير مطابقتها للمواصفات العلمية .¹

2- ضعف المستوى الصحي : على الرغم من التقدم الذي احرزته الدول النامية بالجمال الصحي لكن ما زالت تعاني من انخفاض المستوى الصحي

عنه في الدول المتقدمة وتعتبر الدول النامية موطناً لكثير من الامراض مثل الملاريا والبلهارسيا والطفيليات والايديز.ويمكن قياس ذلك بمؤشرين :

- عدد السكان مقابل كل طبيب .للدول النامية هو 30000فرد مقابل كل طبيب . بينما للدول المتقدمة اقل من 1000فرد مقابل كل طبيب.

- عدد السكان مقابل كل سرير بالمستشفيات. للدول النامية 1000 فرد او اكثر مقابل كل سرير . وللدول المتقدمة اقل من 100 فرد مقابل

كل سرير . ويعزى ايضا ضعف المستوى الصحي بالدول النامية الي:

أ-انخفاض مستوى وكفاءة الاطباء وقتلهم بالريف وكثرتهم بالمدن.

ب-افتقار الدول النامية للاجهزة الطبية الحديثة وكثير من الادوية وانخفاض مستوى الخدمات العلاجية بوجه عام .

ج- انخفاض المستوى المعيشي وسوء التغذية.

د- انخفاض المستوى الاجتماعي والثقافي وانخفاض الوعي الصحي.

3- خصائص اجتماعية متعلقة بفئات المجتمع:

أ- ضعف نمو الطبقة المتوسطة: الطبقة المتوسطة هي التي يمكن ان تحقق فعالية في التقدم الاقتصادي ومثال على ذلك (اوربا الغربية والولايات

المتحدة)ويرجع ضعف نمو هذه الطبقة بالدول النامية:

-ملاك الاراضي واصحاب رؤس الاموال يستحوذون على نصيب عالي من الدخل القومي وهم نسبة ضئيلة من المجتمع.

-طبقة الفلاحين والعمال لا تمتلك الا قوة عملها ولها نصيب صغير من الدخل القومي.

ب-دخول الافراد قوة العمل بسن مبكرة:

وهو دخول الاطفال قوة العمل عند سن 7 او 8 سنوات وكثير منهم يدخلون قوة العمل قبل السن الافتراضية 15 سنة وتبلغ نسبتهم بالدول النامية

10%الي 15% وسببه انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي ونتائجه ارتفاع معدل الامية وانخفاض المستوى الصحي وزيادة معدل المواليد .

ج- تخلف الاناث عن الذكور: تتصف الدول النامية بتخلف الاناث عن الذكور في التعليم بحيث ترتفع نسبة الامية عند الاناث كثيرا عن الذكور

وايضا انخفاض نسبة العاملات كثيرا من الاناث عن الذكور بنسبة تتراوح بين 30%-40% .

د-سيطرة مجموعة من العادات والتقاليد والمعتقدات الموروثة: غالبا ماتحول تلك العادات الافراد عن الابتكار والابداع مثل اضعاف اهمية كبيرة على

الملكية الزراعية وتفضيل الاعمال الكتابية عن الاعمال والحرف الفنية والمهنية.وايضا بطرق قضاء اوقات الفراغ مثل الزيارات اوقات العمل وعدم

قضاء وقت الفراغ بطريقة مثلى.وكذلك العادات الاستهلاكية التي تتعدى انماط الاستهلاك السائد مثل الصرف البذخي والتقليد والمحاكاة وغيره .²

1 العشري حسين درويش(2009)التنمية الاقتصادية والتخطيط)مطبوعات جامعة طنطا.الطبعة الاولى.مصر.ص ص43-45.

2 المرجع السابق.ص ص47-50.

رابعاً: الخصائص السياسية:-

1-محدودية المشاركة الشعبية: لاشك في ان غياب المؤسسات الديمقراطية في معظم الاقطار النامية قد كان السبب في حرمان الغالبية الساحقة من شعوب تلك الدول من المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ذات الاثر المباشر على رفاهية المجتمع . كما ان وجود حكومات غير منتخبة وبصورة غير شرعية ونزيهة وعدم استقلال القضاء وعدم وجود صحافة حرة ومستقلة وغياب منظمات المجتمع المدني ادى لظهور الفساد المالي وما له من اثار سلبية .

2- غياب الاستقرار السياسي: عملية التنمية تستلزم تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل وهذا يجب ان يكون بضرورة توفر استقرار سياسي ووجود تنظيمات سياسية متحررة من التقاليد وتكون قادرة على ان توظف التقاليد والعادات وتوافق بينها وبين متطلبات التنمية الاقتصادية وهو السبب الرئيسي في عرقلة التنمية.¹

3-تفشي ظاهرة الفساد: هو التصرفات التي يترتب عليها تحقيق مصالح ومنافع وامتيازات خاصة على حساب مصالح عامة او مصالح الاخرين او مصالح الجهات التي يعمل بها هؤلاء الافراد المستفيدون من هذه التصرفات وهي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية لها جوانب متعددة وآثار سلبية لصيقة بالدول النامية . وارجع تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 1999 انتشار الفساد في القطاع الحكومي بالدول النامية الي (ضعف المرتبات والاجور-وشعور المسؤولين بالحصانة ضد الاتهامات).

ويمكن حصر اهم مجالات الفساد في الدول النامية بصفة عامة:التهرب الضريبي وتخصيص الاراضي من خلال القرارات الادارية العليا والمحابة والمحسوبية في التعينات الوظيفية وغيرها واعادة تدوير المعونات الاجنبية للجيوب الخاصة. وقروض المجاملة التي تمنحها المصارف بدون ضمانات كافية لاصحاب رؤوس الأموال وعمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح و العمولات والاتاوات المتحصلة بحكم المنصب او الاتجار بالوظيفة العامة و رشوة رجال الصحافة والقضاء وجهاز الامن لتسهيل مصالح غير مشروعة والحصول على امتيازات خاصة.

واسباب مجالات الفساد و غياب الشفافية في المجتمعات غير الديمقراطية و الاختلالات السعرية بسبب دعم بعض السلع وانخفاض مستوى الخدمات العامة بسبب انخفاض الاجور والحوافز على العمل وضعف الرقابة و ضعف السلطة القضائية وعدم استقلالها من السلطة التنفيذية و عدم التعرض للمساءلة بسبب نقص شرعية المؤسسات الموجودة و المغالاة في القوانين والقرارات.²

1 عبد الوهاب الامين.مرجع سابق.ص35.

2 العشري حسين درويش.مرجع سابق.صص60-63.

المبحث الثاني: المؤسسات والإتحادات والأندية الدولية الدائنة:

المطلب الاول :اهم المؤسسات الدولية الدائنة:

1-صندوق النقد الدولي(IMF):-

النشأة: تكمن المبررات الأساسية لإنشاءه في الظروف الاقتصادية والمالية التي عاشها العالم بصفة عامة والدول الغربية بصفة خاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين التي اشتملت على إخميار قاعدة الذهب وتدهور شروط التبادل الدولي نتيجة القيود الجمركية وغير الجمركية وايضا تعثر عمليات التسوية وتقلبات في اسعار الصرف .وبموجب اتفاقية المعونة المتبادلة بين الولايات المتحدة وبريطانيا ظهرت اراء ودراسات لوضع اساس متين للتعاون الدولي وكانت نتيجة لذلك خطتي هاري وايت من الولايات المتحدة وكينز من بريطانيا، وتعتبر هي اللبنة الاساسية لإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.¹

أهدافه:

- 1- تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق ايجاد مؤسسة دولية تسعى دائما لحل المشاكل الدولية.
- 2- العمل على تحقيق الثبات في اسعار الصرف وتجنب سياسات تخفيض اسعار الصرف.
- 3- العمل على وضع نظام متعدد الاطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية بين الاعضاء .
- 4- جعل موارد الصندوق في متناول الدول الاعضاء لمساعدتها في التغلب على المصاعب التي تقابلها في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعاتها ولكن بشروط معينة وبضمانات كافية.
- 5- العمل على تقصير امد الإختلال في ميوازين المدفوعات للدول الأعضاء.

تلخيص وظائفه:

- 1- وظيفة مصرفية: مدالأعضاء بوسائل الدفع الدولية عند الضرورة في شكل قروض او تسهيلات إئتمانية .
 - 2- وظيفة رقابية: مراقبة تصرفات الاعضاء بما يكفل تحقيق الاستقرار باسعار الصرف وإزالة نظم الرقابة. على اسعار الصرف بغرض انعاش حركة التبادل التجاري القائم على مدفوعات متعددة الأطراف .
- أجهزة الصندوق:** يأتي على رأس الهرم الإداري مجلس المحافظين وهو السلطة العليا فيه ثم مجلس المديرين التنفيذيين وهو يمثل الادارة التنفيذية للصندوق ثم مدير الصندوق وهو رئيس هيئة الموظفين ثم هيئة موظفين الصندوق وهم الهيئة العاملة بالصندوق.
- موارد الصندوق:** تتكون من :

- أ- نظام الحصص : وهي الحصص التي اكتسبتها الدول الاعضاء في راسمال الصندوق بعد تحديدها من هيئة الصندوق وتقوم بمقتضاه الدولة العضو بدفع جزء من حصته بالذهب او احد العملات الدولية غالبا دولار(25%) من حصته والجزء الباقي بالعملة الوطنية وتمثل

1 احمد عبدالله إبراهيم.مرجع سابق.صص180-181.

(75%) ويتم ايداعه بإحدى البنوك الاربعة (البنك الاحتياطي الفدرالي الامريكى-بنك الاحتياطي الهندي-بنك إنجلترا-بنك فرنسا)، وهذه

الحصص متغيرة وليست ثابتة بحسب احتياجات الصندوق او تغير اوضاع الاعضاء ويتم النظر في ذلك كل خمس سنوات.

ب- القروض من المصادر المختلفة لزيادة موارد الصندوق.

ت- حقوق السحب الخاصة SDR.

الأصوات والعضوية: يتوقف عدد الاصوات التي تمتلكها كل دولة على حجم حصتها من رأسمال الصندوق وقد اتفق على ان يكون 250

صوت وبالإضافة الي صوت واحد عن كل جزء من حصتها يعادل مائة ألف دولار ونتيجة لذلك تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بحوالي

22.2% من مجموع الاصوات ثم بريطانيا ثم الصين وفرنسا والهند ولذلك الدول التي تمتلك الاغلبية في الاصوات تستطيع توجيه او التأثير

على السياسات العامة للصندوق.¹

صندوق النقد وأزمة المديونية الخارجية: يقوم الصندوق بإلزام الدول المدينة لإعادة جدولة ديونها بتطبيق سياسات اقتصادية محددة تعرف بسياسات

التثبيت النقدي أو برنامج الاستقرار، والغرض منه تحسين اوضاع المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول المدينة حتى لا تقع في حفرة المديونية مرة اخرى

وبشكل خاص تحسين اوضاع الموازنة واختيار اسعار صرف واقعية واسعار فائدة مناسبة ويتلخص البرنامج :

أ- تحرير التجارة الخارجية.

ب- تحرير وتخفيض اسعار الصرف.

ج- السيطرة على التضخم المحلي بواسطة(السيطرة على ائتمانات البنوك-رفع سعر الفائدة-زيادة الإحتياطات).

د- السيطرة على العجز الحكومي بترشيد الانفاق الحكومي.

هـ-زيادة الضرائب.

و-الغاء الدعم على السلع الضرورية .

ع-السيطرة على زيادة الاجور.

غ-تحرير الاسعار.

ك-زيادة وتهيئة المناخ للإستثمار الاجنبي.²

2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):-

جاء إنشائه عام 1947 نتيجة اتفاقية بريتون وودز ومهمته الاساسية مساعدة الدول المتخلفة اقتصاديا ببناء اقتصادياتها على اساس سليم ويعمل

بكافة امكانيته على تشجيع الاستثمار الخاص وتقديم قروض طويلة الاجل للدول النامية لمجال البنيات التحتية .

طرق مساعدة البنك للاعضاء:

أ- بإستعمال رأس ماله واحتياطاته وأرباحه.

1 خلد حسن البيلي.2007(الإقتصاد الدولي)مطبوعات جامعة السودان. الخرطوم. ص ص 64-69.

2 احمد عبدالله إبراهيم. مرجع سابق.ص ص190-192.

ب- بطرح سندات في الاسواق المالية لبعض الدول واستعمال حصيلتها في إقراض الدول.

ج- ضمان البنك للقروض التي تقدمها البنوك والأفراد الى الدول الأخرى.

الهيكل الإداري: يتكون من مجلس المحافظين وهو السلطة العليا ثم مجلس المديرين وهو السلطة التنفيذية بالبنك.

موارده وعضويته: مكونة من مجموع مساهمات الدول الاعضاء وفقا لنظام توزيع الحصص بحيث على ان يكون لكل عضو 250 صوتا بالإضافة لصوت واحد عن كل 100000 سهم من اسهم البنك واتفق بان تدفع الدولة العضو 20% من حصتها كلاتي، على ان يدفع 2% بالذهب او الدولار والباقي 18% تدفع بالعملة الوطنية و80% الباقية لاتدفع إلا إذا تطلب البنك ذلك. وعضوية البنك متاحة لكل الاعضاء بصندوق النقد الدولي.¹

أهدافه:

أ- مساعدة الدول الأعضاء على التنمية والتعمير عن طريق تسهيل الإستثمار بالمشروعات الإنتاجية.

ب- تدعيم نشاط الإستثمار الأجنبي FDI بتقديم الضمان اللازم أو بقروض ميسرة.

ج- تنشيط وتنمية التجارة الدولية وحفظ توازن المدفوعات بتشجيع الإستثمارات الدولية.

وظائفه:

أ- تقديم قروض بعد التأكد من ان العضو لايمكنه في ظروف السوق السائدة الحصول على قروض دولية بشروط معقولة.

ب- تقديم المساعدات الفنية مثل (مساعدة الدول المقترضة على تحديد افضلية مشروعات التنمية ووضع خطط لها والتدريب، وذلك من خلال ابتماعات لجنة فنية).²

وتندرج تحته مؤسستين:

أ- **مؤسسة التنمية الدولية (IDA):** انشأت في عام 1960 لمساعدة الدول النامية وتقديم القروض طويلة الاجل تصل الي 50 عام وغالبا ماتكون بدون فوائد او بفوائد اسمية وتوجه للدول الاكثر فقرا في العالم ويتم تقديم القروض بواسطة مجموعة من الدول المانحة الاعضاء في الصندوق والتي يكون لها في الغالب الدور في الكيفية التي يستغل بها هذا العون.

ب- **مؤسسة التمويل الدولية (IFC):** هي تختص بتمويل القطاع الخاص بالدول النامية. وذلك من خلال شراء اسهم في راس مال الشركات التي تعمل في تقديم الخدمات والسلع الاستراتيجية وشراء سندات في المؤسسات التي تثبت نجاحا في تنفيذ مشاريع التنمية والبنية التحتية وتقديم القروض للشركات من اجل رفع قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية.³

1 خلد حسن البيلي . مرجع سابق.ص ص72-73.

2 احمد عبدالله .مرجع سابق.ص ص193-194.

3 رشيدة ياسين محمد.2008(تمويل إداري)مطبوعات جامعة السودان.الخرطوم.ص33.

3- مجموعة البنك التنمية الأفريقي AFDB:

تم التوقيع على اتفاقية إنشاء بنك التنمية الأفريقي الذي يعتبر النواة الحقيقية لمجموعة بنك التنمية الأفريقي في مؤتمر الخرطوم في 4 أغسطس عام 1963، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 10 سبتمبر، عام 1964. وبدأ ممارسه عملياته فعليا في 1 يوليو 1966. ويتلخص دوره الرئيسي في المساهمة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الاعضاء -فرديا وجماعيا.

في 31 ديسمبر 2011، كون رأس المال المكتتب والمصرح به للبنك الإفريقي للتنمية من 78 دولة عضوا منها 53 دولة مستقلة الأفريقية (أعضاء إقليميين) و25 دول غير أفريقية (أعضاء غير إقليميين).

وتتكون موارد المؤسسة من الموارد العادية والخاصة. تتكون الموارد العادية:

- الأسهم المكتتب عليها من رأس المال المصرح به، وجزء منها يخضع للدعوة من أجل ضمان التزامات الاقتراض بنك التنمية الآسيوي.
- الأموال الواردة من سداد القروض لبنك التنمية الآسيوي.
- الأموال التي تم جمعها من خلال قروض بنك التنمية الآسيوي على أسواق رأس المال الدولية.
- الإيرادات الأخرى من قبل البنك، مثل الدخل من الاستثمارات الأخرى.¹

. ويتكون هيكل بنك التنمية الأفريقي من نافذتين رئيسيتين للإقراض:

1- بنك التنمية الأفريقي : تم انشاءه في الخرطوم 1963، ويقوم البنك بصرف القروض إلى حكومات الدول الأفريقية الغنية ويصل عدد الدول الأفريقية المؤهلة للاقتراض من البنك إلى 13 من بين 53 دولة. وتضم هذه الدول كل من تونس، والمغرب، والجزائر، ومصر، كما يعتبر بنك التنمية الأفريقي أيضاً النافذة المسؤولة عن استثمارات البنك في القطاع الخاص.²

هيكل بنك التنمية الأفريقي : إن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في بنك التنمية الأفريقي - وليس إجمالي العضوية - من الدول الأفريقية حيث يضم 52 دولة أفريقية، و24 دولة من الدول المانحة من خارج القارة الأفريقية.

I. مجلس المحافظين: يشبه وضع بنك التنمية الأفريقي الوضع في مجموعة البنك الدولي حيث يضم مجلس المحافظين ممثلاً عن كل دولة من الدول الأعضاء في البنك وهو عادة وزير المالية أو رئيس البنك المركزي. ويجتمع مجلس المحافظين مرة كل عام لاتخاذ القرارات الهامة فيما يتعلق بقيادة المؤسسة، والاتجاهات الاستراتيجية، والأجهزة المنظمة.

II. مجلس الإدارة: يتولى مجلس الإدارة مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل اليومي. وبالرغم من أن كل دولة يتم تمثيلها داخل المجلس إلا إن القوة التصويتية تختلف من دولة لأخرى حسب قيمة مساهمتها المالية في بنك التنمية الأفريقي، هذا وتمتلك الدول الأفريقية الأعضاء 60% من صلاحيات التصويت في المجلس بالإضافة إلى 12 مقعد من بين 18 مقعد. أما الدول الأعضاء من خارج المنطقة والتي تشمل المملكة العربية السعودية، والكويت فتشارك في نسبة 40% المتبقية من صلاحيات التصويت إضافة إلى 6 من المديرين التنفيذيين.

1 Corporate information, African development bank -afdb,2017

<http://www.afdb.org/en/about-us/corporate-information/african-development-bank-afdb>. 18-9-2017.

وتجدر الإشارة إلى أن الخمسة دول الأعضاء التابعين لمنطقة شمال أفريقيا وهم الجزائر، ومصر، وليبيا، والمغرب، وتونس تمتلك ما يزيد عن 19% من إجمالي القوة التصويتية.

III. الرئيس: يتولى رئيس بنك التنمية الأفريقي منصبه بالانتخاب من قبل مجلس المحافظين بالمؤسسة مع العلم بأن فترة الرئاسة تمتد إلى خمسة أعوام، وقد تولى منصب رئاسة البنك عام 2005 السيد دونالد كايروكا وزير المالية الأسبق بدولة رواندا¹.

التمويل: يعتمد بنك التنمية الأفريقي في تمويله على مساهمات الحكومات الأعضاء إلى جانب مدفوعات سداد القروض، وبيع السندات في أسواق المال الخاصة. يقوم بنك التنمية الأفريقي - مثله في ذلك مثل البنك الدولي - بمنح القروض أساساً إلى الحكومات بغرض استخدامها في مشروعات التنمية التقليدية مثل البنية الأساسية، والمدارس، والزراعة كما أنه يمنح أيضاً الدعم في مجال الموازنة في شكل القروض المتعلقة بالسياسات، بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك أيضاً بمنح القروض وغيرها من أشكال المعونة المالية إلى شركات القطاع الخاص وذلك لدعم مشروعاتها في كافة أنحاء القارة الأفريقية.

كان بنك التنمية الأفريقي من بين الجهات النشطة المؤيدة لجدول أعمال الإصلاح الاقتصادي في منطقة شمال أفريقيا والدليل على ذلك حصول مصر عام 2006 على أضخم القروض حجماً في تاريخ البنك حيث وصلت قيمة القرض إلى 500 مليون دولار في شكل ائتمان يستخدم في تيسير عملية الإصلاحات الضخمة التي تقوم بها مصر في القطاع المالي. وقد أشار بنك التنمية الأفريقي إلى عزمه على الاستمرار في دعم المزيد من عمليات الإصلاح التي تجرى في المنطقة علاوة على إعطاء الأولوية لتطوير، وتحسين البنية الأساسية، ورفع مستوى التنافسية، وتعزيز تطوير القطاع الخاص.

وقد وجه بنك التنمية الأفريقي ثلثي قيمة التمويل المنصرف خلال الثلاثة أعوام الماضية نحو قطاعات البنوك، والمواصلات، وتوفير الطاقة في حين تلقت قطاعات الشؤون الاجتماعية، والمياه، والصرف الصحي، والبيئة معاً ما لا يزيد على 14% فقط من قيمة التمويل الجديد في منطقة شمال أفريقيا².

2- صندوق التنمية الأفريقي: بموجب المادة 8 من اتفاقية إنشاء البنك الأفريقي للتنمية، أوكل إلى إنشاء أو أن يعهد بإدارة وإدارة الصناديق الخاصة التي تتفق مع أهدافها ووظائفها. وتماشياً مع هذا الحكم، تم إنشاء صندوق التنمية الأفريقي (ADF) بشراكة مع الدول غير الأفريقية في عام 1972 وصندوق الثقة النيجيري (NTF) مع حكومة نيجيريا في عام 1976. والصناديق الخاصة وصناديق الثقة الأخرى وتشمل (صندوق النفط العربية، صندوق المساعدة الطارئة الخاصة الجفاف والمجاعة في أفريقيا؛ صندوق الإغاثة الخاصة).

يقوم صندوق التنمية الأفريقي بتوفير المنح، والقروض إلى الدول الأفريقية منخفضة الدخل وعددها 38، وهو تقريباً يعادل نافذة الإقراض بالبنك الدولي وهي مؤسسة التنمية الدولية. ويحصل صندوق التنمية الأفريقي على التمويل اللازم لعمله من خلال مساهمات الدول الأعضاء المانحة بالإضافة إلى مبلغ آخر ضئيل ناتج عن سداد القروض السابقة. وتجتمع الدول المانحة مرة كل ثلاثة أعوام حتى تتخذ

1 مركز المعلومات البنكية، البنك الأفريقي للتنمية، الهيكل. 18-9-2017. <http://www.bankinformationcenter.org/ar/Structure>.

2 مركز المعلومات البنكية، البنك الأفريقي للتنمية، التمويل 18-9-2017. <http://www.bankinformationcenter.org/ar/Lending>.

القرارات المتعلقة بتمويل "احتياجات" صندوق التنمية الأفريقي، مع ملاحظة أنه لا يوجد من بين دول شمال أفريقيا التي يتولى متابعتها مركز معلومات البنك في إطار برنامجه الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دولة تتلقى تمويلاً من صندوق التنمية الأفريقي. صندوق التنمية الأفريقي (ADF) هو النافذة الميسرة لبنك التنمية الأفريقي. تأسست في عام 1972، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1974. و يديرها البنك الأفريقي للتنمية، ويضم حتى الآن 29 دولة المساهمة ويستفيد منها 38 دولة. وتشمل البلدان المؤهلة 38 دولة، و يسهم في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا من خلال توفير التمويل الميسر للمشاريع والبرامج، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية للدراسات وأنشطة بناء القدرات. واستثمر الصندوق بشكل تراكمي 29 مليار دولار على مدى ال 40 عاما في القارة الأفريقية. يتم تجديد موارد الصندوق كل ثلاث سنوات من قبل الدول المانحة لها. في مناقشات التجديد، ويتم تمثيل الدول المانحة عن طريق نوابهم في الصندوق .

الاتفاق المنشئ للصندوق الإفريقي للتنمية وهيكله: الاتفاق المنشئ للصندوق الإفريقي للتنمية يعين مجلس المحافظين كأعلى هيئة ومنوط به صنع السياسة العامة للصندوق. ويجتمع مجلس المحافظين مرة واحدة على الأقل في السنة. ويضم المجلس الإدارة ، سبعة من المديرين التنفيذيين الذين يمثلون الدول المانحة (يتم ترشيح المديرين التنفيذيين من قبل دوائهم الانتخابية) وسبعة آخرين من المديرين التنفيذيين الذين يمثلون البنك الأفريقي للتنمية. ويشرفون على مجلس العمليات العامة للصندوق.

وتبين بأن صندوق التنمية الأفريقي هو الحل لاثنتين من المعوقات الرئيسية التي أصبحت واضحة بعد بداية عمليات البنك الإفريقي للتنمية في عام 1974 ،وهي محدودية الموارد التي يمكن للبنك تقديمها وايضا طبيعة وشروط القروض المقدمة، والتي لم تكن ملائمة تماما لأفقر الدول الأعضاء فيها، وخاصة بالنسبة للمشاريع طويلة الأجل وذات العوائد غير المالية.¹

المطلب الثاني : أهم الاندية والإتحادات الدولية الدائنة:

1-نادي باريس: هو عبارة عن اتحاد مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة التي تسعى لإيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها.

النشأة والعضوية: عقد اول اجتماع عندما وافقت الارجتين للإجتتماع بدائنيها العموميين في باريس 1956 وعدد اعضائها 19 عضوا دائما دائئا هم) النمسا واستراليا وبلجيكا وكندا والدنمارك و فلندا وفرنسا و المانيا وايرلندا وايطاليا واليابان وهولندا والنرويج وروسيا الإتحادية واسبانيا والسويد وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية).

اما الدول المدينة هي 77 دولة متوزعة في كل من افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية.

الهدف من نادي باريس: تسعى الدول الدائنة الاعضاء فيه لإيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها وتتفق الدول الدائنة في النادي على وجوب تغيير أساليب سداد الديون المستحقة لهم .

1 Corporate information, African development bank –afdb,2017 .

<http://www.afdb.org/en/about-us/corporate-information/african-development-bank-afdb.18-9-2017>.

ويجتمع النادي بالدول المدينة التي تحتاج لدين عاجل اذا نفذت وإلتزمت بتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين وضعها الإقتصادي والمالي ، وهذا يعني ضرورة أن يكون للدولة المدينة برنامج مع صندوق النقد الدولي مدعوم بإتفاق مشروط.

ومنذ عام 1956 ابرمت الدول الدائنة الاعضاء بنادي باريس مايزيد على 343 إتفاقية تتعلق ب77 دولة مدينة ومنذ العام 1983 بلغ مجموع الدين المغطى في هذه الإتفاقيات 389 مليار دولار.

قواعد ومبادئ تحكم التعامل بنادي باريس: بصفتها مجموعة غير رسمية فليس لها اي قوانين تشريعية وهذا ما منحها ودولها الدائنة الأعضاء مرونة مواجهة المواقف الخاصة لكل دولة مدينة تواجه صعوبات في سداد ديونها، ومع ذلك فقد وضعت الدول الدائنة مجموعة من القواعد والمبادئ المفيدة لتأمين اي اتفاق يتم ابرامه بين الدول الدائنة والدول المدينة وهي قواعد مقبولة من قبل كافة الاطراف، وتشمل إتخاذ القرارات لكل حالة على حدا وبالاجماع ومراعاة الظرفية والمقارنة للمعاملة.

وتلتقي الدول الدائنة من 15 الي 11 مرة بالعام للتفاوض حول موقف الديون الخارجية للدول المدينة والقضايا المنهجية الخاصة بديون تلك الدول وتعقد بباريس والقواعد هي:

أ- يختص النادي بالتفاوض حول الديون العامة فقط.

ب- التفاوض حصرا على الديون طويلة الاجل.

ت- عدم جواز التفاوض بشأن ديون تم إعادة جدولتها.

ث- مشاركة كل من الدول الدائنة في المفاوضات مع المدين.

ج- ضرورة شمول المدين على اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

ح- استقلال كل حالة إعادة جدولتها.

تجدر الاشارة الي ان هذه القواعد والشروط هي من جانب واحد وهو جانب الدائنون ووسائل تخفيض الديون المتبعة بنادي باريس هي (إعادة الجدولة-إعادة التمويل-الإلغاء).

2- نادي لندن: هو عبارة عن إتحاد مجموعة من الجهات الدائنة الخاصة في شكل هيئة مشتركة تتكون من رؤساء المصارف التجارية والهيئات

الدائنة الاخرى وبدأ العمل به عام 1966 لدراسة الصعوبات المالية التي تعترض غانا حيث اجتمع بها بلندن لأنها كانت أكثر الدائنين لغانا .

وطريقة العمل داخله: ليس لنادي لندن وثيقة إنشاء او اتفاق عمل ولكن اتفق على مجموعة من القواعد والمبادئ لتحكم سير العمل تم إكتسابها من العمل الدولي وتتسم هذه القواعد بالمرونة، وقواعده تشابه قواعد نادي باريس ويختلف جوهره في:

- يتناول نادي لندن الديون الخارجية التي هي غير مضمونة من الحكومة ومأخوذة من المصارف التجارية الخاصة.

- ضرورة اتفاق المدين مع صندوق النقد الدولي وخضوعه لبرامج التكيف الهيكلي.

واذا كان نادي باريس يختص بالنظر في إعادة جدولة الديون العامة اي المقدمة بواسطة الحكومات والهيئات العامة وكذلك الديون الخاصة التي تضمنها الحكومة وهيئاتها العامة ، فإن نادي لندن يختص بالنظر في إعادة جدولة الديون الخاصة اي المقدمة من جانب البنوك والمصارف التجارية

الخاصة وغير المضمونة من احدى الحكومات او احدى هيئاتها. وفي العديد من إعادة الجدولة يتم تقديم قروض جديدة او تغيير فترة الاستحقاق للقروض السابقة لقروض طويلة الأجل تتراوح فترة سدادها بين 1 إلى 9 سنوات وفترة سماح 4 سنوات.¹

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والسياسية للمديونية الخارجية على الدول النامية: -

ان للمديونية الخارجية اثر على الجوانب الاقتصادية والسياسية بالدول النامية بل تعتبر خدمة الدين السنوية التي تدفع من الدول النامية لتغطية الدين هي الآلية التي تؤثر على الحالة الاقتصادية بصفة خاصة و تكون احيانا المعرقل للتنمية وتكون احيانا اخرى المنشأ والمنبع لصفة او خاصية من خواص الدول النامية غير المحمودة، اما بالنسبة للحالة السياسية لا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد لان متغيراتها تؤثر وتحدد احيانا وخاصة للدول النامية متغيرات الاقتصاد ومتغيرات الإقتصاد ايضا لها تأثير تبادلي مع السياسة في تلك الدول.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية:

1- الأثر على ميزان المدفوعات: تؤثر مدفوعات خدمة الدين بطريقة مباشرة على ميزان مدفوعات الدول المدينة من خلال انها تمثل مدفوعات للخارج وبالتالي هي تساهم في عجز ميزان المدفوعات لتلك الدول ومن ناحية اخرى ويعتبر عبأ اصل الدين الذي تتحمله وتتعاقد عليه اجيال لتسديده هو مساهم في عجز موازين المدفوعات لكثير من الدول النامية والمدينة وخصوصا لان اغلب تلك الدول المدينة تعاني من ديون عالية وعجز دائم ومزمن بميزان مدفوعاتها.

2- الأثر على حصيلة النقد الأجنبي (الإحتياطيات): تؤدي مدفوعات خدمة الدين وخاصة لو كانت كبيرة بمعلومية انها تدفع بالعملية الصعبة بحيث تؤدي لتخفيض حصيلة النقد الأجنبي او مقدار الاحتياطيات من العملة الصعبة التي يحتفظ به البنك المركزي ليستخدمها كأداة لحفظ الاستقرار والتوازن بميزان المدفوعات وسعر الصرف ونظرا لأن العديد من الدول النامية لها خاصية الصادرات القليلة مقارنة بوارداتها العالية فهذا يعني انها اصلا تعاني من شح ونقص في الاحتياطيات من العملة الصعبة لتقابل بها مدفوعات وارداتها فبإضافة فاتورة سنوية تتمثل في عبأ خدمة الدين تؤدي لنقص في الاحتياطيات من العملة الصعبة وبالتالي ضعف القدرة للدولة لمواجهة او لحفظ استقرار سعر صرفها وحفظ التوازن بميزان مدفوعاتها.

3- الأثر على سعر صرف العملة المحلية: تؤدي مدفوعات خدمة الدين باعتبار انها مدفوعات للخارج وبعملة اجنبية بطريقة غير مباشرة لتقليل قيمة العملة المحلية امام العملة الاجنبية اي انها تؤثر سلبا على سعر صرف العملة المحلية بإعتبار ان قيمة العملة وسعر صرفها يتحدد بمقدار الاحتياطيات من العملات الصعبة والذهب النقدي وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية امام العملات الاجنبية، وخاصة بمعلومية ان فاتورة مدفوعات خدمة الدين تعتبر عالية نسبة للفوائد العالية المفروضة على الدين.

4- الأثر على معدل التضخم المحلي: تؤثر مدفوعات خدمة الدين الخارجي على معدل التضخم المحلي بطريقة غير مباشرة بحيث تؤدي لزيادة معدل التضخم او زيادة حدته على المدى الطويل بإعتبار ان مدفوعات خدمة الدين تقلل من قيمة العملة المحلية امام العملات الاجنبية وبالتالي انخفاض قوتها الشرائية محليا وفي الاسواق الخارجية وبالتالي الارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية والأجنبية وتزيد حدته من خلال انها تعمل على زيادة تكلفة استيراد عوامل الانتاج والسلع الأجنبية وبالتالي ضعف متواصل ومتزايد لسعر صرف العملة المحلية وبالتالي زيادة حدة التضخم بطريقة متواصلة.

1 رياض ابو العطا. مرجع سابق. صص 260-269.

5- الأثر على موازنة الدول المدينة: تعتبر مدفوعات خدمة الدين هي التزامات على الحكومة وبالتالي تدخل بجانب النفقات العامة في موازنة الدولة وخاصة للدول النامية المدينة بديونها العالية وبالتالي مدفوعات خدمة دين سنوية عالية، فهي تؤدي لزيادة عجز موازنة الدولة بحيث تستحوذ على قيمة كبيرة قد تتعدى ربع الإيرادات العامة لبعض الدول، وهذا ومن ناحية أخرى باعتبار أنها تزيد من معدلات التضخم وتقلل سعر صرف العملة المحلية وبهذا يمكن ان تؤدي لعجز موازنة الدولة من خلال ارتفاع تكلفة التنمية والنفقات العامة بسبب ارتفاع معدلات التضخم.

6- الأثر على القطاع الخاص : تؤدي الديون الخارجية العالية ومدفوعات خدماتها العالية الى اثار سلبية على القطاع الخاص لتلك الدول من خلال انها تؤدي لرفع معدلات التضخم وتخفيض سعر صرف العملة المحلية وبمعلومية ان القطاع الخاص اهدافه تجارية في المقام الاول اي بغرض الربح وبالتالي يعد هذا المناخ الاستثماري لاي مستثمر غير جاذب لان ارتفاع معدلات التضخم وإنخفاض سعر صرف العملة المحلية يؤدي الى ارتفاع تكلفة عوامل الانتاج وبالتالي يقلل بصورة مستمرة من قيمة الإيرادات والارباح وبالتالي هذا المناخ هو غير جيد بالنسبة لاصحاب رؤوس الاموال مما يؤدي للإحجام عن الاستثمار خوفا من تلك المخاطر.

7- الأثر على الإستثمار الاجنبي: الاستثمار الاجنبي كالإستثمار المحلي اهدافه تجارية بغرض الربح، بل قد يتعدى الاثر هنا ويكون اكبر بالنسبة له بحيث تؤدي مدفوعات خدمة الدين وخاصة لو كانت عالية لارتفاع معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع تكلفة عوامل الانتاج مع ضعف في الطلب الكلي المحلي وبالتالي يعني ارباح اقل وحتى هذه الارباح ستقل قيمتها واهميتها لانها ستحول بالخارج وفي ظل انخفاض سعر صرف العملة المحلية الناشئ من الدين الخارجي ستقل قيمة هذه الارباح كثيرا عما كانت عليه بالداخل وهذا المناخ يعتبر طارد وغير جاذب للإستثمار الأجنبي.

8- الأثر على القدرة التنافسية للسلع المحلية: تؤثر مدفوعات خدمة الدين وخاصة لو كانت عالية بصورة غير مباشرة على القدرة التنافسية للسلع المحلية بالاسواق الاجنبية من خلال ان مدفوعات خدمة الدين تؤدي لارتفاع معدل التضخم وبالتالي ارتفاع اسعار السلع المحلية امام السلع الاجنبية في الاسواق الاجنبية وبالتالي يقل الطلب عليها بل وقد يتعداه هذا الاثر للاسواق المحلية اولاً ثم الاجنبية وبالتالي تكون المحصلة انخفاض في القدرة التنافسية للسلع المحلية لصالح السلع الاجنبية.

9- الاثر على التنمية: ان غالبية الدول وضعت خطط وسياسات بعيدة المدى لتحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين المطلوبة ولكن هذه البرامج لم تحقق اهدافها للعديد من الاسباب والتي يعتبر من اهمها تفاقم ازمة الديون الخارجية ولقد تنبعت بعض الدول المدينة الى انه اذا لم يعاد النظر في هذه الديون فإن ذلك يؤدي لعرقلة وفشل محاولات التنمية وقد طرحت هذه المسألة رسمياً بالمؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز حيث ذكرت قرارات هذا المؤتمر انه يجب إزالة العواقب الوخيمة على التنمية الحالية والمستقبلية للدول السائرة بطريق النمو ونتيجة لثقل هذه الديون الناتجة عن ظروف قاسية التي تعاني منها هذه الدول ،ولن يتم ذلك الا بإعادة النظر فيها .ومن خلال الاثار السابقة للمديونية على ارتفاع مستويات التضخم وزيادة عجز الموازنة وغيرها من الاثار سيؤدي لتخصيص مبالغ كانت ستؤدي لنتائج عند استخدامها بالتنمية وبالتالي تعتبر ازمة الدين معرقل للتنمية من خلال تعقد جوانب اثارها وبالتالي تعقد وتعرقل من انطلاق الدول للتنمية. ولكن يجب القول بان الخصائص لتلك الدول تعتبر المنشأ لتلك المشكلة وبالتالي لن تحل مشكلة المديونية ولا التنمية الا بحل اشكاليات الخصائص السلبية لتلك الدول ليكون الحل حل جذري.

10- الاثر على مقدار الثقة الائتمانية للدول المدينة: تعثر الدول في سداد الديون ادى لفقدها وإهتزاز الثقة الائتمانية الدولية في اسواق الاقتراض الدولية بالدول المدينة وبدأ الدائنون يتحفظون ويتشددون في شروط الاقتراض الجديدة ورفع اسعار الفائدة والمطالبة بوجود ضمانات عديدة من الدول المدينة او عبر المؤسسات المالية الدولية.

2-المطلب الثاني: الآثار السياسية: تجدر الإشارة أن في كثير الدراسات والآراء يتم تناول أزمة الديون من جوانب سياسية فقط او جوانب إقتصادية اي بجانب واحد فقط ، واحيانا ينظر لها بالجوانب السياسية دون مراعاة الاعتبار للمترتبات الإقتصادية التي تولدها تلك المتغيرات السياسية وكان هذا هو المدخل الاساسي لإتهام الدول والمؤسسات الدائنة بالتدخل في الشؤون السياسية للدول المدينة وتابعة تلك المؤسسات للدول الدائنة لصاحبة أكبر حصص مع الاخذ بالاعتبار ان هذا لا يبرئها من الإتهامات الموجه لها. ولكن يجب القول انه لا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد، فمتغيرات كل منهما لها مترتبات وآثار تبادلية على الآخر.

1-إرتفاع تكلفة القروض الخارجية قد يسبب عدم الإستقرار السياسي: قد تؤدي مدفوعات خدمة الدين العالية الي عدم الاستقرار السياسي من خلال أن ارتفاع تكلفة الدين وخدمة الدين التي تدفع على حساب المشاريع التنموية وما لهذا من آثار اقتصادية من تضخم وعرقلة للتنمية وعجز للموازنة وغيرها مما يؤدي لتردي الاوضاع الاقتصادية لافراد الشعب وتزيد تلك المشكلات الاقتصادية من حدة معاناة تلك الشعوب مما يؤدي الي مظاهرات واعمال شغب تطالب بإصلاحات للاوضاع الاقتصادية ومثال لذلك ازمة ديون اليونان في 2010، وقد تواجه هذه المطالبات بالقمع مما يؤدي لتفاقمها حتى تتحول في شكل حروب لإسقاط الحكومة او حروب محلية.

2-العجز عن السداد للديون الخارجية يؤدي لتدخلات في الشؤون السياسية في الدول المدينة: قد يؤدي عجزسداد الديون الخارجية احيانا الي تدخل الدول والجهات الدائنة في الشؤون السياسية للدول المدينة من خلال إشتراط تطبيق سياسات معينة تصب في مصلحة الدول الدائنة مثل إتباع سياسات وايدلوجيات سياسية تتوافق مع ايدلوجياتهم السياسية او لمعسكرهم السياسي وكمثال لذلك الامتناع عن تسجيل اصدارت سندات الدين للإقطار المدينة في اسواق البورصة وغيرها ،ويمكن القول انما هنا تعد تعدي لمبدأ السيادة ولكن يجب الاخذ في الاعتبار إنما تكون في شكل حلول يتفق عليها الطرفين بواسطة المؤسسات الدولية .وقد تعدى ذلك الي التدخل العسكري في الدول المدينة وكمثال لذلك ،قيام البحرية البريطانية والفرنسية بإحتلال ميناء يوناني في 1859 و احتلال القوات البريطانية والفرنسية والاسبانية لاراضي المكسيك في 1862.

3-العجز في سداد الديون قد يكون مدعاة للضغط السياسي: قد تلجأ بعض الدول الدائنة لإستخدام اساليب الضغط السياسي على الدولة المدينة بطريقة مباشرة او غير مباشرة بحث بعض الحكومات المعاونة لها بتنفيذ بعض اساليب الضغط السياسي على الدولة الدائنة لحثها على السداد

4-العجز في سداد الديون قد يكون مدعاة للتبعية الاقتصادية: قد يجعل عجز الدول المدينة عن السداد في موقف الضعف امام الدول الدائنة وقد تستغل تلك الدول الدائنة نقطة الضعف هذه لتحقيق المكاسب على المستوى المحلي والخارجي مثل اجبار القيادات السياسية لتلك الدول المدينة بإتباعهم سياسات محلية وخارجية تصب بمصلحة الجهات الدائنة واحيانا قد تحاول تلك القيادات الي تملق الجهات الدائنة للوصول الي المناصب العليا وبالتالي يعزز من التبعية السياسية لتلك الدول.

5-الديون الخارجية قد تكون سبب للفساد السياسي والمالي: قد تكون الديون الخارجية وبكبر حجمها احيانا سبب للفساد المالي والسياسي بحيث تكون هذه الاموال المقترضة موضع عين الطامعين والفاستدين للدخول للوظائف العامة والاحزاب الحاكمة والتدرج بها للوصول للوظائف العامة للتحصل على نصيب من تلك الاموال .وبطريقة اخرى ايضا يمكن ان يستخدم الدائنون الفساد المالي والسياسي من خلال التواعد بحذف الدين او غيره للوصول لأهداف اخرى .

الفصل الثالث

المبادرات والحلول الدولية لمشكلة المديونية الخارجية

مقدمة حول الاستراتيجيات الدولية لحلول مشكلة المديونية الخارجية:

منذ تفجر أزمة الديون في المكسيك 1982 يمكن القول بأنها مرت بثلاث سبب التعرض لها :

المرحلة الاولى وهي من وقت اعلان المكسيك عن عدم المقدرة بالسداد 1982 الي 1985 حينما اعلن جيمس بيكر مشروعه لعلاج مشكلة الديون الدولية. وكان الهدف الاساسي هو مساعدة المكسيك على العودة الي استئناف خدمة ديونها والحيلولة دون انتشار عدوى التوقف عن السداد الي الدول المدينة الاخرى ، والحيلولة دون انهيار النظام المصرفي الامريكي الذي هو اكبر دائن للمكسيك وقد لعب صندوق النقد الدولي دور قيادي في الجمع بين الاطراف واقناع كل طرف بتقديم مساهمة حل المشكلة بما سمي آنذاك (بجزمة الانقاذ) والتزمت البنوك التجارية بتقديم قدر محدد للقروض الجديدة وقبول اعادة جدولة نسبة معينة من اصل الديون المستحقة . على ان تلتزم المكسيك ببرنامج تصحيحي لاستعادة ائتمائها مع قروض محددة واسعافية واصبحت هذه الاتفاقية يحتذى بها . ولكن سرعان ما افرزت مشاكل اخرى تتعلق بعرقلة النمو والتنمية للبلدان المدينة.

المرحلة الثانية تختص بالتصحيح الائتماني فبينما ساد في المرحلة الاولى بامكانية السيطرة على الديون من خلال فترة قصيرة نسبيا واثبت الواقع العملي ان الامر يتطلب نهجا قويا في معالجة الدين والنمو والقضية التي تجب مواجهتها ذات طابع طويل الاجل ولم تقتصر هذه المرحلة على اعادة التوازن الخارجي للبلاد المدينة بل تعدتها لاعتبارات النمو والتنمية واصبحت القضية الكبرى في 1985 واصبح من الضروري التوفيق بين التوازن الخارجي وضرورة النمو والتنمية من ناحية اخرى وبناء عليه اقترح بيكر (برنامجا للنمو المستمر) وكانت تقوم على ثلاث محاور التزام البلاد المدينة ببرنامج تصحيحي لا يقتصر على التغييرات الكلية . اعطاء دور خاص للبنك الدولي بجانب صندوق النقد الدولي يتمثل بزيادة القروض والتعاون بصياغة المضمون الهيكلي للبرامج التصحيحية.¹ وتواترت بعض المبادرات من وزير الخزانة الامريكي برادي ثم الياباني ميازاوا .

اما المرحلة الثالثة فتعددت وتحددت قائمة من الخيارات لحل مشكلة الدين الخارجي وكانت هذه المرحلة تهدف لايجاد ادوات جديدة غير القروض التقليدية مثل تحويل اصل الدين الي مشاركة الدائنين في اصول محلية واعادة الجدولة وتقليل اسعار الفائدة وغيرها.

المبحث الاول: مقدمة حول المبادرات وحلول مشكلة المديونية الخارجية:

المطلب الاول: المبادرات الأولى المقدمة للحل :

1- خطة بيكر (Baker plan): قدم وزير الخزانة الامريكي جيمس بيكر في الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سيول 1985 مبادرة صممت اساسا للدول النامية المثقلة بالديون التجارية والبالغ عددها آنذاك 15 دولة ، واقتضى المشروع باعطاء صندوق النقد الدولي دورا رئيسيا بايجاد الحلول واهم ما نصت عليه ، زيادة القروض المقدمة من البنك الدولي وبنك التنمية الامريكي بحوالي 50% اي بقيمة 9 مليار دولار لذلك سميت بخطة (Baker9) ، وبرنامج ثلاث سنوات للدول المدينة التي تحتاج لمساعدات عاجلة لتوسيع اقرضها حتى تصل الي 20 مليار دولار اطلق عليها خطة (Baker20) المعدلة.² مع تعهد الدول النامية باجراء اصلاحات اقتصادية محددة . وتم تطبيقها على المكسيك كاول حالة بحيث استطاعت تخفيض العجز في معاملاتها الجارية وتحقيق فائض بالميزان التجاري وتخفيض نسبة التضخم . ولكن بدا واضحا من

1 زينب حسين عوض الله. 2003 (العلاقات الاقتصادية الدولية)الفتح للنشر . الطبعة الاولى. مصر. ص ص 263-266.

2 عرفان تقي. مرجع سابق. ص 88.

حتمية فشل هذه المبادرة وخاصة بعد انتهاء فترة الانتعاش الاقتصادي العالمي وانما تحتوي على تكلفة اقتصادية عالية للدول المدينة ايضا يضاف الي ذلك عيب كبير لم تتناول موضوع تخفيض الدين كما ان حجم القروض الجديدة كان اقل من الفوائد المستحقة على الدول الاقل تقدما. وتجدد الاشارة بان بيكر اقترح نهجا مركبا وهي استخدام اذون او سندات قابلة للتحويل لاسهم محلية تيسر مقايضات الديون بالاسهم اضافة لتحويل المطالب الخارجية لسندات واسهم مقومة بالعملة المحلية ورسملة الفوائد لتخفيض خدمة الفوائد بشكل مباشر.

2- مبادرة برادي (Brady Initiative): بعد مرور اربع سنوات على خطة سلفه بيكر اقترح نيكولاس برادي وزير الخزانة الامريكي اللاحق لبيكر مبادرة جديدة لحل مشكلة الديون الخارجية تستند على دعم عملية التخفيض الدين على اساس حالة بحالة (case by case) في ما يخص الاتفاقيات الطوعية بين الدول النامية مع دائنيها البنوك الخارجية وخاصة لدول امريكا اللاتينية. واعتبر برادي مقترحه نقيضا لخطة بيكر بينما هو في الواقع تحويل لبعض فترات تلك الخطة. وترتكز مبادرة برادي على اربعة اركان:

أ- توّجّل البنوك الخاصة النظر ولمدة ثلاث سنوات عن شرطي التعهد السلبي والاقتسام المعروفتان في اتفاقيات الديون الجارية بين البنوك الدولية والدول النامية وان يتعهد المدينون بعدم رهان اصولهم لاي من البنوك بأسس تمييزية. واقترح ايضا تحويل جزء من الديون الي سندات طويلة الاجل وبضمانة دولية وكذلك اعادة شراء الديون من قبل المدينون أنفسهم وبمساعداة من المؤسسات الدولية والدول الراسمالية الدائنة.

ب- مطالبة حكومات الدول الدائنة باكتشاف السبل اللازمة لتذليل العقبات المحاسبية والضريبية من على عاتق البنوك التجارية التي تشترك في خطط تخفيض الدين .

ج- زيادة مساهمة المؤسسات الدولية في عملية تخفيض الدين على ان تبرز موارد البنك الدولي بزيادة رأسماله ليصل 75 مليار دولار ومطالبة دول الفائض بدعم تمويل الخطة.

د- ضرورة عزل المسحوبات المقررة ضمن برامج صندوق النقد الدولي ومن ادارة الحسابات الختامية للبنوك التجارية ليكون بمقدور كل من الصندوق والدول المدينة السير قدما في تنفيذ برامج التكييف الهيكلي في حالة عدم وجود التزامات مسبقة من قبل هذه البنوك للمساهمة في تمويل اعادة الجدولة او تخفيض الديون او حزمة للنقود الجديدة اي لا تكون هنالك قروض جديدة من البنوك التجارية.

وتجدد الاشارة الي ان الدول المدينة التي تقبل تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية ستحصل بموجب هذا الاقتراح على تسهيلات مدفوعات الفائدة تصل الي 3 سنوات لكافة انواع قروضها اضافة لشطب 3% من اصل الدين سنويا خلال تلك الفترة، وهكذا تعد هذه المبادرة تقدما ملموسا في ادارة مشكلة الديون التجارة للدول النامية المثقلة بالديون .

3- خطة ميازاوا (Myzawa Plan): قدم وزير الخزانة الياباني كيتي ميازاوا في عام 1987 خطة تقوم على ثلاث عناصر وهي:

أ- تحول الدول النامية جزء من ديونها الخارجية الي سندات بضمان اصل الدين عن طريق حق امتياز على احتياطات صرفها وعوائد التصرف في الاصول التي تملكها السلطات العامة فيها.

ب- اعادة جدولة ماتبقى من الدين بفترات سماح تصل الي 5 سنوات وذلك لتخفيض مدفوعات الفائدة او ايقافها او حتى الاعفاء عنها واولها مستحقات اليابان.

ث- تزيد المؤسسات الثنائية والمتعددة الاطراف اقراضها للدول التي تنفذ الخطوط اعلاه مع ضرورة الاعتماد على برنامج اصلاح اقتصادي تحت رعاية الصندوق والبنك الدوليين .وتفيد تجارب بعض الدول المدينة التي طبقت هذه الخطة ان بعض الدول المتقدمة قد تنازلت فعلا عن ديونها لاقبل الدول المدينة دخلا.

4- مبادرة ميتران (Mitran Initiative): اقترح الرئيس الفرنسي السابق فرونسو ميتران في احدى المؤتمرات الدولية خطة تقوم على تأسيس صندوق داخل صندوق النقد الدولي خاص بالدول المدينة متوسطة الدخل يتولى ضمان دفع الفائدة المستحقة على بعض القروض التجارية التي حولت سابقا الي سندات مضمونة من قبل الصندوق شريطة توافق الجهات الدائنة على اجراء خصومات كبيرة على قيمة مستحقاتها وتخفيض معدلات الفائدة يرافق ذلك برنامج اصلاح اقتصادي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اما لتمويل هذا الصندوق المقترح فهنا يمكن ان تنتجى الدول الدائنة نصيبها من الاصدارات الجديدة لحقوق السحب الخاصة بغية امكانية استخدامها لصالح الدول المدينة .
اما بالنسبة للدول الاقل دخلا فقد اقترح لحل ديونها الخارجية اعفاء ثلث تلك الديون المستحقة واعادة جدولة الباقي .وعلاوة على ذلك فقد قرر اطالة اجل استحقاق الديون مع توحيد الديون باسعار السوق ولمدة اقصاها 25 عاما التوحيد باسعارفائدة اقل بشرط ان تنخفض هذه الاسعار لاقل من النصف ولفترة امدها 15 عاما .¹

المطلب الثاني: المبادرات الدولية العامة الاخرى:

1- الدعوة الي الغاء الدين (Debt forgiveness-Writing down off): من اهم الحلول النظرية المطروحة بشدة من الدول المدينة فكرة الغاء كل او بعض مبالغ الدين الخارجي خاصة بالنسبة للديون الحكومية الثنائية .ويتمثل مصدر هذا النوع من الديون في الدول الصديقة التي تربطها بالدولة المدينة علاقات اقتصادية وسياسية متينة وبالتالي يمكن للدولة المدينة ان تسعى للمطالبة بالالغاء الكامل او الجزئي للدين القائم.ويجب مراعاة الاتي عند الالغاء:

أ- اعفاء دولة من دينها يترتب عليه ضغوط كبيرة من دول اخرى للمعاملة بالمثل ولكن اعفاء الدول الاكثر فقرا قد لا يترتب عليه ضغوط كثيرة.

ب- منح الاعفاء يعني تصنيف الدولة بعدم جدارتها الائتمانية مما يعني توقف تقديم قروض جديدة لها.²

2- مبادلة الدين بالاسهم (Debt-Equity swap): وتقتضي بقيام البلد المقرض الاصلي او اي جهة قامت بشراء الدين بخصم في سوق التداول بتحمل دين البلد مقابل حصوله على العملة المحلية للبلد المدين بقيمتها الاسمية الكاملة وبسعر الصرف الرسمي شريطة ان تستخدم هذه العملة في شراء اسهم محلية .ومن قبيل التجارب عن هذه الطريقة نظمت شركة (Nissan) اليابانية للسيارات في 1986 صفقة لتوسيع عمليات فرعها بالمكسيك بحيث اشترت بمساعدة من جهة استثمارية ما قيمة 60 مليون دولار من الدين الحكومي المكسيكي في السوق المالية بسعر 40 مليون دولار وبالتالي سددت شهادات الدين في بنك المكسيك المركزي وحصلت بمقابلها على 54 مليون دولار بالبيزو المكسيكية وبسعر الصرف الرسمي ووصفت هذه الصفقة كنموذج لدراسة الطريقة التقليدية لتحويل الدين الي اسهم.

1 عرفان تقي .مرجع سابق.صص89-92.

2 احمد عبد الله ابراهيم.مرجع سابق.صص126.

3-إعادة شراء البلد المدين لدينه في الاسواق الثانوي (Debt-back Buy): وتتلخص هذه الطريقة بقيام البلد المدين بشراء دينه الاصلي نقدا وبخصم،مثلا قامت بوليفيا في 1988 بشراء 40% من دينها الاصلي المعلق(البالغ آنذاك 335 مليون دولار)بمتوسط خصم 89%اي بنسبة 11%من القيمة الاسمية للدين كذلك قامت تشيلي بشراء ماقيمته 229 مليون دولار من دينها التجاري بخصم يبلغ 44%.

علما انه لايشترط دفع قيمة الدين المعاد شراؤه بالنقد بل يمكن تسديده من خلال مقيضته بأسهم لشركات القطاع العام أو الخاص في البلد نفسه وهنا ستحول الديون الي حقوق ملكية.¹

4- مبادلة الديون بمشروعات لحماية البيئة (Environmental swap): وفيه يتم تخصيص جزء من المديونية واستخدامه في المشروعات التي تعمل على حماية البيئة والموارد الطبيعية مثل حماية الثروة الغابية والحيوانية والنباتية.²

المبحث الثاني: إعادة الجدولة:

وتجدر الإشارة الي ان إعادة الجدولة مبادرة الهيكلة تعد من اهم الحلول التي تناسبت مع حجم المشكلة بحيث انها تشطب وتجندول اجزاء كبيرة للدين ولان حجم المشكلة يستلزم شطب وجدولة نصيب كبير من الدين وبالتالي مبادرة إعادة الجدولة والهيكلة HIPC (التي هي ما الا إعادة جدولته لدول فقيرة مثقلة بالديون) هي اهم المبادرات العملية التي طرحت حتى الان وتتوافق مع حجم المشكلة ولان باقي الطرق مثل مبادلة الدين باسهم وباقي الحالات لم تنفذ الا في نطاق ضيق اي بقيمة قليلة من الدين لا تتوافق مع حجم المشكلة التي تستلزم شطب وجدولة طويلة الاجل او ان يشمل الحل جزء كبير من الدين.

المطلب الاول: مقدمة عن إعادة الجدولة:

تشمل عملية إعادة الجدولة تأجيل السداد مع اطالة الفترة التي يتم من خلالها استهلاك القرض. وايضا يمكن القول بان إعادة الجدولة هي إعادة النظر في نظام الديون سواء من حيث طبيعتها او من حيث مواعيد استحقاقها فمن حيث طبيعة الديون تكون المفاوضات حول تغيير مدة القرض من قصيرة الاجل الي طويلة ومتوسطة الاجل كما قد تكون بتحويل دين غير مضمون الي اخر مضمون او العكس او حول منح المدين فترات سماح جديدة مع تأجيل مواعيد الاستحقاق القديمة. وقد تعني إعادة التمويل بحيث تكون المفاوضات حول عقد قروض جديدة لسداد القروض القديمة التي حلت مواعيد استحقاقها.³

وتجدر الإشارة بأن وزير الخزانة الامريكي بيكر هو من اول من اشار الي عملية إعادة الجدولة للديون المتعثرة كحل خاصة لديون المكسيك ثم بعد ذلك اصبح يدخل بها التحسينات واول من هو منوط به تنفيذ إعادة الجدولة هي ديون نادي باريس (اي كان مقصور على ديون نادي باريس) ثم مع التطور امتد الي المؤسسات المالية والدولية عن طريق المبادرة الدولية لخفض ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون(HIPC).

تصنيف الديون من حيث قابليتها للجدولة:

1-ديون لا تقبل إعادة الجدولة: وهي الديون المستحقة لمنظمات دولية او اقليمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي او بنك التنمية الافريقي وغيرها وهذه الديون يجب الوفاء بها في مواعيد استحقاقها بغض النظر عن ظروفها الاقتصادية.

1 عرفان التقي.مرجع سابق.صص92-93.

2 خالد حسن النبيلي. مرجع سابق.صص637.

3 هيثم ابو الفاضل.مرجع سابق.صص128.

2-الديون التجارية(الخاصة): هي الديون المستحقة للبنوك التجارية الدولية ويتم اعادة جدولتها بنادي لندن وهو مؤسسة خاصة بتسوية الديون الخاصة بين كل من المدينين والدائنين التجاريين.

3-الديون الرسمية الحكومية او المضمونة بواسطتها: هي الديون المستحقة لحكومات او مضمونة من الحكومات ويتم اعادة جدولتها تلك الديون بواسطة نادي باريس وهي ديون مستحقة للدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة وتغطي ديون نادي باريس كل الديون الحكومية وديون البنوك التجارية المضمونة بواسطة مؤسسات ضمان الصادرات في تلك الدول.¹

اسس ومراحل اعادة الجدولة:

1. اعلان المدين عن نيته عن التوقف عن السداد اعباء ديونه (حالة عصيان)مطالباً بتوزيع الاقساط المطلوبة بصورة مريحة.
2. تبدأ المفاوضات (غالبا بباريس) بحضور اصحاب الدين الرئيسيين(الدائنين)للبلد المدين المطالب بالجدولة وايضا مراقبين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاونتكاد ويوضح البلد المدين موقفه ودوافعه لاتخاذ قرار التوقف عن السداد شارحا حالته الاقتصادية وازمته مستدلا ومدعما بمعلومات وبيانات مساندة.
3. يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم كافة المعلومات والحقائق الخاصة بالبلد المدين (بصفته مراجع للدائن في كشف اوراق المدين) ويقدم بيانات عن صادراته ووارداته وموقفه العام وحجم الاحتياطات والعجز بالحساب الجاري وايضا يقدم البنك الدولي معلومات عن البلد المدين وسياساته الاقتصادية .
4. اذا تم التوصل لاتفاق فيسكون بالقروض الرسمية المضمونة التي تقدمها الحكومات او الوكالات الرسمية للبلاد الدائنة واعادة الجدولة حسب تتم على اساس كل حالة وظرفها .
5. الاصرار على دخول المدين مع صندوق النقد الدولي على برنامج للتثبيت الهيكلي وللتصحيح السياسات الاقتصادية للبلد المدين.²

انماط اعادة الجدولة:

تجدر الاشارة قبل الخوض بانماط اعادة الجدولة توضيح اعادة الجدولة تستند على مبدأ كل حالة على حدى ،ولاتفاق الخاص بدولة ما لايسري على دولة اخرى وحتى ولو تشابهت احوالهما التجارية والمالية والقرار المتخذ بخصوص دين معين لايسري على دين اخر ولاحتي لنفس الدولة اصف على ذلك بان نادي باريس لا يستخدم طريقة موحدة لاعادة الجدولة.

1-النمط الاول:البنود التقليدية: لاتوجد قواعد ثابتة في هذا النمط فالامر متروك للدائنين وبنودها:

أ- تأجيل فترة استحقاق الدين حتى 15 سنة.

ب- وتأجيل فترة السماح من 1-5سنوات.

ج- يمكن ان تتعدى اسعار الفائدة الجديدة اسعار الفائدة الاصلية.

وتعد الاتفاقية مع الجزائر هي افضل مثال على السابق بحيث تم جدولة ديونه حسب الشروط السابقة وقد تكون اقصر كما هو الحال مع المغرب 1983 تأجيل فترة الاستحقاق الي 9 سنوات بدون فترة سماح. وطبق هذا النمط على الدول النامية وبعض الدول العربية منذ انشاء نادي باريس

1 احمد عبدالله ابراهيم.مرجع سابق.ص137.

2 عبد الحفيظ النور.مرجع سابق. ص86.

حتى منتصف 1990 مع السودان (1979-1982-1983-1984) واربعة اتفاقيات اخرى مع المغرب (1983-1985-1987-1988) واتفاق مع الصومال 1985 بموجب البنود التقليدية.

وبينت الدراسات بان هذه البنود غير ملائمة لمديونية البلدان الفقيرة بدليل ارتفاع خدمة ديونها ارتفاعا كبيرا بفترة قصيرة وحسب تقرير صندوق النقد الدولي للعام 1986 بان ان تلك الدول انتقلت خدمة ديونها من 17% من صادراتها في 1980 الي 30% في 1986. ولاسباب لاجمال لتفصيلها في قمة الدول السبع الكبرى G7 بتورنتو 1988 قدمت مبادئ جديدة لاعادة الجدولة لديون تلك البلدان وظهرت انماط جديدة لاعادة الجدولة .

2- النمط الثاني: بنود هيوستن 1990: نتيجة صعوبة الشروط السابقة خاصا للدول الفقيرة تم طرح بنود جديدة وهي:

أ- الديون العادية تعاد جدولتها الي 15 سنة او اكثر مع فترة سماح تمتدالي سنتين او اكثر وتحتسب فوائد جديدة حسب اسعار السوق.

ب- المساعدات الرسمية للتنمية يعاد جدولتها الي 20 سنة مع فترة سماح 10 سنوات.

ج- يجب ان لاتزيد اسعار الفائدة الجديدة عن اسعار الفائدة الاصلية.

د- يجب ان لايزيد دخل الفرد للدولة المدينة على 2995 دولار سنويا ويتعين ان تكون مديونيتها مرتفعة وجرت العادة بنادي باريس اعتبار الدولة

ذات مديونية مرتفعة بثلاث معايير:

- حجم المديونية يفوق 50% من الناتج المحلي الاجمالي.

- حجم المديونية يزيد عن 275% من الصادرات.

- خدمة الديون تزيد عن 30% من الصادرات.

وتتضمن هذه البنود امكانية تبديل الديون شريطة موافقة الدول الدائنة ويمكن تبديل 20% من الديون العادية، في حين لاتوجد نسبة محددة لتبديل المساعدات الرسمية للتنمية ويتبدل الدين بعدة وسائل اهمها حصول الدولة الدائنة على سلع من الدول المدينة مقابل قيمة الدين كما يمكن تبديل عملة السداد الي التحويل الي عملة محلية، وفي اغلب الحالات تتنازل الدولة الدائنة عن حقوقها لصالح المستثمرين ويقوم المستثمرين بمقايضة الدين باسهم في شركات محلية او مبالغ نقدية بعملة محلية للبلد المدين لتستخدم في انشاء مشاريع عدة.

وحتى الربع الاول من 2002 تمت معاملة 16 دولة وفقا لهذه البنود وتعد الاردن في طليعة الدول العربية التي طبقت عليها بنود هيوستن.¹

3- النمط الثالث بنود نابولي 1994: مع مرور الوقت لم تكن مساهمة بنود هيوستن بالقدر المطلوب وبالتالي زادت المناداه بنود افضل من السابقة

فكانت بنود نابولي التي تضمنت ولأول مرة شطب للديون وهي:

أ- تلغى الديون العادية بنسبة 67% كحد اقصى وتعاد جدولته النسبة المتبقية لمدة 23 سنة مع فترة سماح لمدة 6 سنوات باسعار الفائدة

السائدة بالسوق.

ب- اعادة جدولة المساعدات الرسمية للتنمية لمدة 40 سنة مع فترة سماح لمدة 16 سنة ولا تزيد اسعار الفائدة الجديدة عن اسعار الفائدة الاصلية.

ج- يشترط ان لايزيد الدخل الفردي من الناتج المحلي الاجمالي للدولة المدينة للاستفادة من بنود نابولي 755 دولار سنويا وتسري عليها ايضا

بنود هيوستن من حيث امكانية تبديل الدين.

وعقدت بموجب بنود نابولي اتفاقيات مع 32 دولة تعد من البلدان الأكثر فقرا منها اتفاق واحد مع موريتانيا 1995 وثلاث اتفاقيات مع اليمن (1996،1997،2001). وتعد هذه البنود انفراجا كبيرا لصالح المدنيين وتدل على التعاون الكبير من قبل الدائنين مع الدول المدينة الأكثر فقرا لاستيفاء الديون حسب مقدرتها اي ان الدائنين يحاولون الحصول على جزء من ديونهم بعد ايمانهم و بأسهم حول استحالة التحصل عليها كلها من الدول الفقيرة باوضاعها الاقتصادية .

4-النمط الرابع: بنود كولونيا1999: مما ميزها عن بنود نابولي بأنها تضمنت نسبة عالية للديون الملغية وهي:

أ- تلغى الديون العادية بنسبة 90% فأكثر وتعاد جدولة النسبة المتبقية(10%) حسب بنود نابولي (23 سنة مع فترة سماح 6سنوات).
ب- المساعدات الرسمية للتنمية تعامل كما وردت بنود نابولي(تجدول الي40سنة مع فترة سماح لمدة 16سنة ولا تزيد اسعار الفائدة الجديدة عن اسعار الفائدة الاصلية).

ج-يمكن تبديل الدين حسب بنود هيوستن ويشترط ان تستجيب الدولة المدينة للشروط الواردة بنود نابولي كما يتعين ان يعتبرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الدول الأكثر فقرا والمثقلة بالديون .وقد وصفت هتان المؤسساتان الدوليتان قائمة من البلدان المؤهلة للاستفادة من بنود كولونيا وهي 41 دولة.

وتعد بنود كولونيا انفراج كبير ومرضي للدول المدينة وتساهل وتعاون كبير من قبل الدائنين لتتجاوز الدول المدينة مشكلة الديون التي هي متلازمة معرقة لنمو تلك الدول.

مأخذ على اعادة الجدولة:

- 1- لا تراعي التباين الواضح والمعقد بين الدول المدينة من حيث درجة الفقر والحالة الاقتصادية العامة لكل منها.
 - 2- ربط اعادة الجدولة مباشرة بالموافقة علي الدخول ببرنامح مشروط مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي لا يراعي ولا يتوافق مع التباين الظروف الاقتصادية لكل دولة.
 - 3- لا تلغى سعر الفائدة على الدفعات المؤجلة.
 - 4- لا تعمل على تحسين شروط التبادل التجاري الدولي بحيث لا تسمح بدخول صادرات الدول المدينة للأسواق العالمية دون قيود.¹
- برنامج التصحيح الهيكلي(برنامج التثبيت)لصندوق النقد الدولي:** تعزيزا للضمانات التي تكفل استغلال موارد الصندوق وضمان استخدامها لمجرد تأجيل الاختيارات الصعبة وانشاء مزيد من الديون والتأكد من قدرة الاعضاء على دفع اقتصادياتها باتجاه النمو وتسديد التزاماتها في الوقت المحدد و بما يسمح بتمكينها بعملية تصحيح منظمة اعتمادا على التمويل الذي يقدمه الصندوق وما يحدثه من تأثير فعال ومحفز لمصادر التمويل الاخرى .اعتمد صندوق النقد الدولي في إقراره للتسهيلات الائتمانية وقروضه المالية والتجارية الداخلية منها والخارجية التي عرفت بما يسمى ببرامح التثبيت. وكان ظهورها نتيجة مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة عقدي السبعينات والثمانينات فكر هيئة العاملين بالصندوق بضرورة العمل على وضع برامج للتثبيت الاقتصادي والتكليف الهيكلي انطلاقا من ارتباط جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان المعنية هي ناجمة من وجود فائض الطلب المحلي الذي يتجاوز امكانيات البلد المعني اي فقدان التوازن الداخلي فلاختلال بعجز ميزان المدفوعات ما هو الا

نتيجة زيادة الانفاق القومي من الناتج المحلي الاجمالي وهذا يطلب ادوات للتحكم في الطلب الكلي وخاصة بما ان القطاع الحكومي هو مصدر الخلل بالطلب الكلي عن طريق التوسع بالإنفاق الحكومي الذي هو من متطلبات التنمية.¹

ويمكن الاشارة لاهم سياسات التثبيت:

- 1- خفض انفاق القطاع العام وزيادة الايرادات(سياسة انكماشية مباشرة).
- 2- زيادة الضرائب على الاستهلاك الخاص والاستثمار بغرض خفضها لينخفض الاستهلاك الكلي وهي الضمانة بعدم ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- 3- تحقيق التوازن بميزان المدفوعات اي تحقيق الشروط التي تضمن ان لا يتعدى عجز الحساب الجاري المستوى القابل للتمويل في الامد الطويل من خلال المصادر المتاحة(التوازن الخارجي).

وبطريقة مفصلة سياسات التثبيت هي:-

- 1- السياسة النقدية:(رفع سعر الفائدة - تخفيض قيمة العملة - تقليص السقوف الائتمانية).
 - 2- السياسة المالية:(الغاء الدعم السلعي-زيادة الايرادات العامة - الحد من العجز بالميزانية).
 - 3- السياسة التجارية وادارة المديونية:(تحرير التجارة الخارجية - ادارة ازمة المديونية).
 - 4- سياسة الاصلاح الهيكلي:(الخصخصة- تشجيع الاستثمار الخاص - تطبيق الاسعار الحقيقية).
- وتقوم الدولة المدينة بارسال خطاب لصندوق النقد وهو (خطاب العزم) للدخول ببرنامج التثبيت فيقوم الصندوق بعد الموافقة بفتح سجل لمراقبة الاداء لتلك الدولة عن طريق مختصين ومراقبين وايضا استشاريين يقدمون النصح لتلك الدولة وعادة تكون فترته 3 سنوات.²
- المبحث الثالث: مبادرة الحد من ديون الدول الفقيرة والمثقلة بالديون الهيبك(HIPC):**

المقدمة: وضع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في 1996 برنامج مشترك يمثل منهجا شاملا ومتكاملا ومنسقا للتعامل مع الديون الخارجية اطلق عليها (المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون-Initiative for- the heavily indebted poor countries)وتهدف الي تقديم مساعدات استثنائية للبلدان المؤهلة للاستفادة منها بمهدف تسوية مشكلات ديونها الخارجية والتي تفتقر آلياتها التقليدية القدرة على تخفيض اعبائها للوصول لمستويات يمكن عندهاها سداد رسوم الخدمة المستحقة عنها.وتقتضي المبادرة بالقيام بخفض القيمة الحالية الصافية لاجمالي الديون المستحقة عنها.

وبعد دراسات مكثفة لاستراتيجيات التنمية والديون ولاجراءات التشغيل وخيارات التمويل بدأ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي 1993 محاولة لوضع حد للفقر بالدول منخفضة الدخل ونتيجة لذلك أقر الصندوق 1999 (استراتيجية الحد من الفقر).وهي مبادرة خاصة بتلك البلدان الفقيرة والاساس الذي يتم به منحها قروض ميسرة وتخفيف اعباء الديون التي يوفرها كل من الصندوق والبنك الدوليين وتم استبدال التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي(ESAF)بتسهيل النمو والحد من الفقر (PRGE)بحيث طورت الاهداف واصبح الحد من الفقر وتحقيق النموالاقتصادي

1 هيثم ابو الفاضل. مرجع سابق.صص138-139.

2 المرجع السابق.صص140-141.

لبرنامج السياسات بالدول المعنية بعد ان لوحظ بان تلك الدول الفقيرة مشاكلها بميزان المدفوعات وديونها وغيرها ماهي الا انعكاس لمشكلة الفقر وضعف النمو والتنمية الاقتصادي ولهذا لايمكن حلها بتسهيلات قصيرة الاجل وضعيفة وسطحية الاثر عليها. ويمكن القول بانها انشأت بواسطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1996 ثم انضم لها كثير من الدائنين لتخفيض ديون الدول الفقيرة والمثقلة بالديون التي تنطبق عليهم شروط ومعايير محددة وتتضمن المبادرة الغاء لما يقارب 90% من الديون وجدولة المتبقي لعدد من الاعوام باسعار فائدة اسمية على مراحل شريطة ان تستوفي الدولة المدينة شروط اقتصادية متمثلة بسياسات هيكلية محددة وورقة للفقر مع الاحتفاظ بسجل جيد في بعض المؤشرات الاقتصادية لعدد من السنوات.

المطلب الاول: مبادرة الهييك الاولى 1996: HIPC

نشأت مبادرة الدول الفقيرة والمثقلة بالديون بعد فشل المبادرات السابقة في حل مشكلة المديونية للدول الفقيرة. وصممت بواسطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتمت الموافقة عليها 1996 واشترك فيها العديد من المؤسسات الدولية وكان الهدف من المبادرة خفض ديون الدولة التي تطبق عليها شروط المبادرة خلال فترة زمنية محددة الي المستوى الذي يمكنها من تحمل عبء الدين دون مساعدة خارجية وتتميز هذه المبادرة بشموليتها اذ يشترك فيها كل الدائنين وبالرغم من الفترة المقدرة لخروج الدولة من عبء الديون وهي 6 سنوات ويمكن ان تقل الفترة حسب ظروف كل دولة.¹

اهلية الاستفادة من المبادرة:-

1-الشروط الفنية :

أ- حسب تصنيف كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يقصد بالدول الفقيرة ذات المديونية العالية هي 38 دولة تضم 32 دولة البلدان الفقيرة التي يمكن منحها قروض ميسرة لتخفيف اعباء الديون التي يوفرها كل من الصندوق والبنك الدوليين التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلية (ESAF) الذي سمي أخيرا بتسهيل الحد من الفقر (PRGE) هذه الدول تتميز بالخصائص الاتية:

جدول (1-3) خصائص الدول الفقيرة ومثقلة بالديون حسب تصنيف IMF.IBRD 1996

النسبة	المعيار
اقل 695 دولار في العام	الدخل القومي للفرد (1993)
اكثر من 280%	صافي القيمة الحالية للدين/ الصادرات
اكثر من 80%	صافي القيمة الحالية للدين/GDP
280	صافي القيمة الحالية للدين/الايادات
40	الصادرات/GDP
20	الايادات/GDP

المصدر: من اعداد الباحث من البحوث السابقة.

وهنالك عوامل اخرى تأخذ بعين الاعتبار حسب حالة كل دولة مثل عبء الدين الي الموازنة الداخلية ونسبة الدين لاجمالي الناتج المحلي الاجمالي والفجوة بين الموارد والاستخدامات.

ب- على الدول التي ترغب بالاستفادة من المبادرة اعداد ورقة تسمى ورقة خفض الفقر (PRSP) بالمشاركة مع البنك الدولي تشمل هذه الورقة على طبيعة الفقر في الدولة ومقارنة المؤشرات الاجتماعية (مؤشرات الخدمات الصحية والتعليمية ووفيات الاطفال بسن الولادة وغيرها) ومقارنتها مع المؤشرات في الدول الاخرى الاعضاء بالمبادرة و المشاركة في صياغة سياسة لخفض الفقر والهدف الاساسي منها تبني تلك الدول لسياسات تهدف لخفض الفقر واحراز تقدم في عملية التنفيذ عند نقطة الاكتمال في المبادرة (هي النقطة التي يتم فيها تخفيض الدين بدون اي شروط)ويمكن للدولة الوصول لها في عامين الاول يتم فيه اعداد الورقة والثانية يتم فيه القيام بعمليات التنفيذ وتختلف هذه الفترة من دولة لاخرى.

2-الشروط الاقتصادية:

- الاتفاق على برنامج للاصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي ويعتبر الاداء وفق البرنامج هو سجل او اختبار للاداء المطرد يمكن للدولة بعده الحصول على تمويل اضافي لمعالجة المديونية فاذا ماكان الاداء الاقتصادي يسير بطريقة جيدة فإن سجل الاداء سيكون كافيا للبدأ بالدخول في معالجة مشكلة المتأخرات واستقطاب المواردالاضافية.

- آلية عمل المبادرة صممت على اساس التزام المؤسسات الدولية عند الوصول لمرحلة اتخاذ القرار الذي يتم بعد انقضاء فترة 3 سنوات (حسب حالة كل دولة) من الدخول ببرنامج مراقب بواسطة صندوق النقد الدولي بأن تخفض ديونها على الدولة المعنية للحد الذي يمكن للدولة الخروج من ازمة الدين شريطة ان تكتمل الدول المعنية فترة من المراقبة لثلاث سنوات اخرى تحت ادارة صندوق النقد الدولي.

3- ان تكون الدولة مؤهلة للاستفادة من تسهيل التكيف الهيكلي من صندوق النقد الدولي (ESAF) ونافذة مؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي اي يكون(متوسط دخل الفرد فيها اقل من 600 دولار في العام).

المطلب الثاني: مبادرة الهييك المعززة1999(Enhanced HIPC):

بعد مرور سنتين على المبادرة اتضح ان هنالك العديد من المشاكل التي تواجه تنفيذها واوصت ادارة الصندوق والبنك الدولي ومجموعة الدول السبع الكبرى G7 مجموعات الضغط الدينية والمنظمات غير الحكومية والصحافة والاعلام والحكومات بطرح العديد من الاراء والمقترحات على مضمون اصل المبادرة بهدف جعلها واقعية للمساهمة في حل مشاكل الديون والفقر والتنمية المستدامة .

ونتيجة لذلك تم اعتمادها المبادرة المعززة في 1999 بواسطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغرض الاسراع بتقديم الدعم المالي المطلوب للدول المرشحة للاستفادة من مبادرة خفض الديون ببرامج واستراتيجيات محاربة الفقر في الدول المستفيدة . ومما يميزها من المبادرة السابقة :

أ- هو اشترك فيها كل الدائنين من منظمات و نوادي ودول التعاون الثنائي.

ب- استجابة المبادرة لدعوة كثير من الدول المدينة والمنظمات الدولية وجماعات الضغط بتعديل المعايير للمبادرة القديمة بتحويلها الي:الدول

المؤهلة للاستفادة يجب ان يكون:

جدول(3-2) مقارنة بين معايير مبادرتي الهييك الاولى والمعززة

المعيار	HIPCS	ENH.HIPCS
القيمة الحالية للدين/الصادرات	200-250	150
القيمة الحالية للدين/الايرادات العامة	280	250
الصادرات/GDP	40	30
الايرادات العامة/GDP	20	15

المصدر: من اعداد الباحث من البحوث السابقة.

3- تطبق فيها جميع شروط الاهلية من المبادرة الهييك الاولى.

وفي هذه المبادرة يحاول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بذل قصارى الجهد باربعة مجالات:

1-الاسراع بدراسة حالة الدول التي لم تتمكن للوصول بها لمرحلة القرار النهائية عام 2004.

2-تقديم الدعم والعون الدولي لتحضير اوراق استراتيجيات محاربة الفقر.

3-تسهيل انسياب التمويل من المؤسسات التمويلية الدولية.

4-خلق اليات للاستفادة من الموارد المتاحة عبر المبادرة.¹

مراحل المبادرة:²

1-المرحلة الاولى: مرحلة اتخاذ القرار:

1.1 - ما قبل نقطة اتخاذ القرار Pre-decision Point

أ- تلتزم الدولة المدينة بتحقيق سجل للاداء الجيد لمدة 3 سنوات مع الالتزام بتطوير ورقة مؤقتة لاستراتيجية تخفيض الفقر (PRSP) بالمشاركة مع المجتمع المدني التي يجب ان تكفي للوصول لنقطة اتخاذ القرار.

ب- تقوم دول نادي باريس بإعادة الجدولة للتدفق او خدمة الدين **Debit Service Reduction** حسب شروط نابولي، أي إعادة جدولة مؤقتة لمدة ثلاث سنوات (تجميد) خدمة الدين لديون نادي باريس الديون المؤهلة التي ستستحق في فترة التدعيم (شروط نابولي، شطب 67% من صافي القيمة الحالية للدين المؤهل وهي الدين الميسرة من غير (ODA)³ وتعاد جدولة الباقي لمدة 23 سنة بفترة سماح 6 سنوات) تجميد مؤقت 3 سنة 67% من خدمة الديون.

ت- تشجيع دول التعاون الثنائي غير الاعضاء بنادي باريس والبنوك التجارية بتقديم معاملة مماثلة لدول نادي باريس على الاقل.

ث- تقوم المؤسسات الدولية متعددة الأطراف اقراضها العادي في إطار برنامج التكييف المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

1 المرجع السابق.صص75-77.

2 Andrews, D., Boote, A. R., Rizavi, S. S., & Singh, S. (1999). Debt relief for low-income countries: the enhanced HIPC initiative. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/pam/pam51/contents.htm>, date 9-9-2018.

3 عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ODEC) بالمساعدة الإنمائية الرسمية ODA Official development assistance بأنها منح أو قروض تقدمها الحكومة بشروط تساهلية للبلدان النامية لتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية كهدف رئيسي. الحد الأدنى لعنصر المنح هو 25 % على أساس معدل فائدة ثابت قدره % 10.

1.2- الوصول لنقطة اتخاذ القرار: decision Point

وبعد تنفيذ كل متطلبات الأولى يتم في هذه المرحلة عمل مقارنة بافتراض مسبق بأنه إذا تم وتحميد جدولة خدمة الديون نادي باريس على شروط نابولي (67% من الديون المقرر شطبها) السابقة مع معاملة مماثلة من بقية الدائنين الثنائيين والمؤسسات متعددة الأطراف، هل ستؤدي إلى مستوى استدامة الديون أم لا وذلك بالمقارنة بمؤشرات الاستدامة التالية.

جدول (3-3) مؤشرات استدامة الدين لمبادرة الهيكل HIPC لصندوق النقد الدولي

القرار		المعيار المرجعي	مؤشرات الاستدامة
الاهلية لمبادرة HIPC	عدم الاهلية لمبادرة HIPC		
أكبر من 150%	أقل من أو تساوي 150%	150%	صافي القيمة الحالية للدين \ الصادرات
أكبر من 250%	أقل من أو تساوي 250%	250%	صافي القيمة الحالية للدين \ الإيرادات المالية
أقل من 30%	أكبر من أو يساوي 30%	30%	الصادرات \ GDP
أقل من 15%	أكبر من أو يساوي 15%	15%	الإيرادات \ GDP

المصدر: من اعداد الباحث من موقع صندوق النقد الدولي.

- إذا كانت الدولة وفقاً للقرار: مؤهلة للاستفادة من مبادرة HIPC. بحيث تؤكد عدم كفاية عملية شطب رصيد ديون نادي باريس الافتراضية (وفقاً لشروط نابولي) لتصبح إجمالي ديونها مستدامة، وعلية يطلب البلد دعماً إضافياً بموجب مبادرة HIPC، ويحدد مجلس إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهليته ويلزم المجتمع الدولي بالمساعدة الكافية للوصول إلى هدف الاستدامة لها، وترحل الدولة للمرحلة الثانية.

2- المرحلة الثانية: مرحلة نقطة الإكمال (الإنجاز): Completion Point

2.1: ما قبل نقطة الإكمال والإنجاز: Pre-Completion Point

إذا ما ثبت استمرار عبء الدين بعد المرحلة الأولى تكون الدولة مؤهلة للاستفادة من مبادرة الهيكل وبالجدولة وفق شروط كولون.

أ- تقوم الدولة باعداد سجل ثاني للاداء لتنفيذ السياسات الموضوعية التي اعتمدت في نقطة اتخاذ القرار والمرتبطة مع اعداد وتصميم ورقة الاستراتيجية للحد من الفقر (PRSP) إطار البرامج التي يدعمها البنك / صندوق النقد الدولي.

ب- يتقدم كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بمساعدات مؤقتة بشتمل على الاعفاء من خدمة الديون (ديون متعددة الأطراف).

ت- تقدم دول نادي باريس جدولة جديدة على إجمالي خدمة ديونها بشروط كولونيا (شطب 90% من صافي القيمة الحالية للدين أو أكثر إذا ما اقتضت الظروف على اساس تدفق (FLOW) وجدولة المتبقي 23 عام بفترة سماح 6 سنوات، أو إذا ما استلزم أكثر من ذلك.

ث- تقدم دول التعاون الثنائي والبنوك التجارية معاملة مماثلة.

ج- تقدم المؤسسات الدولية الأخرى تخفيض مؤقت مماثل للدين حسب رؤيتهم.

ح- تتخذ الدولة المدينة أيضاً خطوات لتعزيز إدارة الديون.

يتم تحديد طول المرحلة الثانية من خلال السرعة التي تنفذ بها البلاد الإصلاحات الهيكلية الرئيسية المتفق عليها مسبقاً والمصممة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر.

2.2: الوصول لنقطة الاكمال والانجاز: Flooting of Completion Point

أ- يرتبط الوصول لنقطة النهاية مع التنفيذ الشامل للاستراتيجية الشاملة لتخفيض الفقر PRSP بجانب الاستمرار في الاداء الجيد في تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والتكيف او الاصلاحات الهيكلية.

ب- يقدم كل الدائنين المساعدات المقررة عند نقطة اتخاذ القرار، وهي التخفيض المؤقت المقدم لخدمة الدين في المرحلة الانتقالية بين نقطة القرار والنقطة الاكمال ضمن المساعدات.

ت- يقدم كل الدائنين تخفيض على اساس صافي القيمة الحالية NPV على كل مطالباتهم لبلوغ الدولة المدينة لمرحلة الاستدامة، وتمنح من غير اي شروط أخرى وهم:

- تقدم دول نادي باريس تخفيض على اجمالي رصيد الدين على اساس شروط كولونيا (شطب 90% من صافي القيمة الحالية للدين أو أكثر على الدين المؤهل على اساس تدفق (STOCK) وجدولة المتبقي الي 20 عاما).

- تقدم دول التعاون الثنائي والبنوك التجارية معاملة ماثلة على الاقل على اجمالي رصيد الدين.

- تقدم المؤسسات متعددة الأطراف تخفيض حسب قائمة الخيارات بالمشاركة العادلة مع كل الدائنين.

- بعد ذلك يتم تحليل استدامة الدين الخارجي واذا وجد موقف الديون الخارجية غير مستدام يتم تطبيق معامل التخفيض العام (COMMONE REDUCTION FACTOR) أي الشطب الكامل لمتبقي اجمالي رصيد الديون.

الخطوات العملية للاستفادة من المبادرة:

1- الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بتنفيذ برنامج اقتصادي متوسط المدى بإشرافه شريطة ان يحقق ذلك البرنامج سجل الاداء الجيد ويعترف به ايضا .

2- العمل على تطبيق نهج الحكم الرشيد وحل كل المشاكل السياسية .

3- اطفاء مديونية المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك التنمية الافريقي، بنك الاستثمار الاوربي).

4- اعداد الورقة الاستراتيجية للفقر (PRSP).

ورغم تأهل عدة دول للاستفادة من هذه المبادرة والالتزام مع حلول 1999 بتخفيض اعباء ديون سبعة دول بقيمة اسمية كلية تبلغ أكثر من

6 بليون دولار امريكي فقد تزايد القلق من ان المبادرة لم تقطع شوطا طويلا بالقدر الكافي او بالسرعة الكافية وبهذا تم اعتماد المنهج الجديد للحد من الفقر وتم تعزيز المبادرة القديمة.¹

وتجدر الاشارة الي ان إعادة الجدولة مبادرة الهيكلية تعد من اهم الحلول التي تناسبت مع حجم المشكلة بحيث انها تشطب وتجداول اجزاء كبيرة للدين ولان حجم المشكلة يستلزم شطب وجدولة نصيب كبير من الدين وبالتالي مبادرة إعادة الجدولة والهيكل (التي هي ما الا إعادة جدولته لدول فقيرة مثقلة بالديون) هي اهم المبادرات العملية التي طرحت حتى الان وتتوافق مع حجم المشكلة ولان باقي الطرق مثل مبادلة الدين باسهم وباقي الحالات لم تنفذ الا في نطاق ضيق اي بقيمة قليلة من الدين لا تتوافق مع حجم المشكلة التي تستلزم شطب وجدولة طويلة الاجل او ان يشمل الحل جزء كبير من الدين.

ويمكن تلخيصها:

الخطوة الأولى: نقطة القرار **DISION POINT**: من أجل النظر في مساعدة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يجب على البلد أن يستوفي الشروط الأربعة التالية:

(1) أن يكونوا مؤهلين للاقتراض من الوكالة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، التي تقدم قروضا ومنح بدون فوائد لأفقر بلدان العالم، ومن صندوق النقد الدولي للحد من الفقر والنمو الذي يقدم القروض للبلدان ذات الدخل المنخفض بأسعار مدعومة.

(2) مواجهة عبء الديون اوخدمة الديون الغير مستدامة والتي لا يمكن معالجتها من خلال المبادرات العادية لتخفيف عبء الديون.

(3) أن يكون لها سجل حافل بالإصلاح والسياسات السليمة من خلال البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(4) وضع ورقة استراتيجية للحد من الفقر من خلال عملية تشاركية عريضة القاعدة في البلد.

وبمجرد أن يلتقي بلد ما أو يحرز تقدما كافيا في الوفاء بهذه المعايير الأربعة، تقرر المجلس التنفيذية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي رسميا أهليته لتخفيف عبء الديون، ويلتزم المجتمع الدولي بتخفيض الدين إلى مستوى يعتبر مستداما. ويشار إلى هذه المرحلة الأولى في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كنقطة اتخاذ القرار. وبمجرد أن يصل بلد ما إلى نقطة قراره، قد يبدأ فوراً في تلقي تخفيف مؤقت عن خدمة ديونه المستحقة لنادي باريس بشروط نابولي.

الخطوة الثانية: نقطة الإنجاز: **COMPLITION POINT** من أجل الحصول على تخفيض كامل في الديون المتاحة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يجب على أي بلد أن يقوم بذلك.

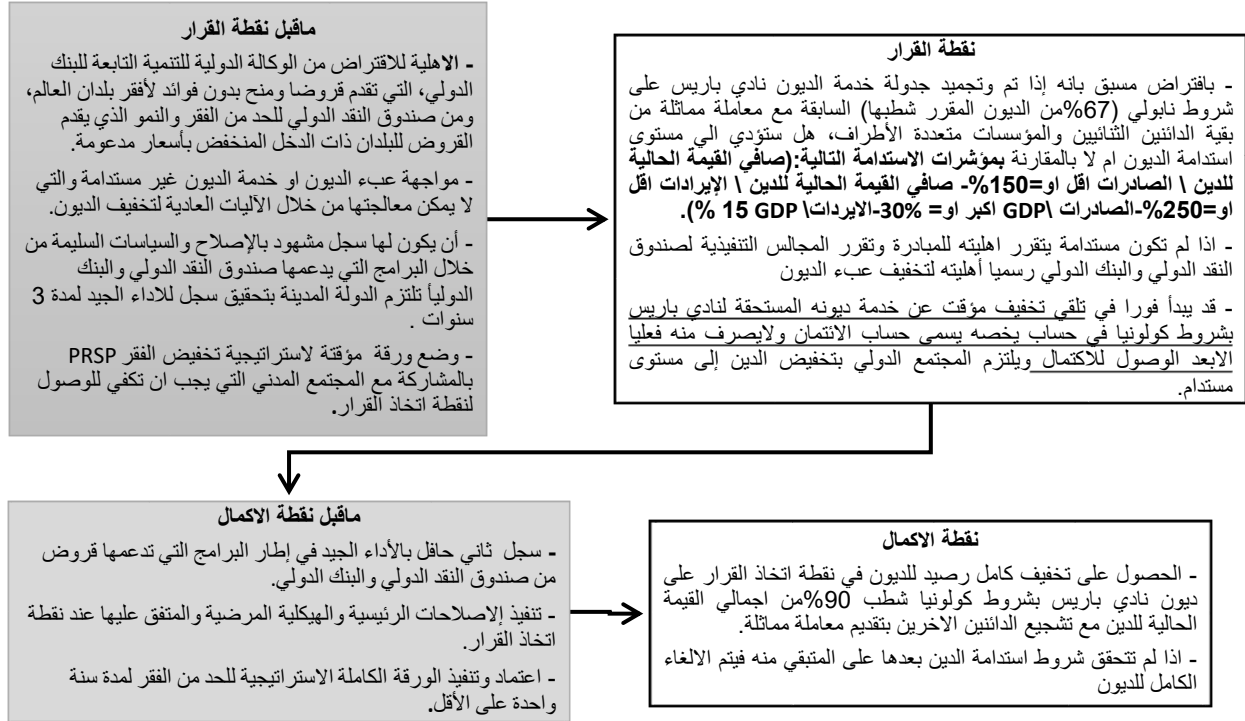
(5) إنشاء سجل حافل بالأداء الجيد في إطار البرامج التي تدعمها قروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(6) تنفيذ إصلاحات رئيسية مرضية متفق عليها عند نقطة اتخاذ القرار.

(7) اعتماد وتنفيذ وثيقة استراتيجية للحد من الفقر لمدة سنة واحدة على الأقل.

وبمجرد أن يستوفي بلد ما هذه المعايير، يمكن أن يصل إلى نقطة الإنجاز التي تسمح له بالحصول على تخفيف كامل للديون في نقطة اتخاذ القرار على ديون نادي باريس بشروط كولونيا شطب 90% من إجمالي القيمة الحالية للدين مع تشجيع الدائنين بتقديم معاملة مماثلة. من بين البلدان الـ 39 المؤهلة أو التي المؤهلة للحصول على مساعدة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يتلقى 36 بلدا تخفيفا كاملا من ديون صندوق النقد الدولي والدائنين الآخرين بعد الوصول إلى نقاط الإنجاز. ولم تصل بعد ثلاثة بلدان، تم تحديدها على أنها مؤهلة للحصول على مساعدة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إلى نقاط اتخاذ القرار.¹

الشكل رقم (1-3) مراحل مبادرة HIPC



المصدر: من اعداد الباحث .

- دور تخفيف عبء الدين بواسطة مبادرة HIPC في تحرير الموارد المخصصة للإنفاق الاجتماعي: تخفيف عبء الديون هو جزء من مجهودات كبيرة تشمل أيضا تدفقات المعونة، لتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المنخفضة الدخل والتأكد من الحفاظ على القدرة على تحمل واستمرارية الديون مع مرور الوقت. ولكي يكون لتخفيض الديون أثر ملموس على الفقر، ينبغي أن تنفق الأموال الإضافية على البرامج التي تفيد الفقراء.
- تعزيز الإنفاق الاجتماعي، وقبل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كانت البلدان المؤهلة تنفق في المتوسط أكثر قليلا على خدمة الدين أكثر من الإنفاق على الصحة والتعليم مجتمعة. وقد زادت الآن نفقاتها بشكل ملحوظ على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. وفي المتوسط، يبلغ هذا الإنفاق نحو خمسة أضعاف مبلغ مدفوعات خدمة الدين.
 - تخفيض خدمة الدين، وبالنسبة للبلدان ال 36 التي تتلقى تخفيف الديون، انخفضت خدمة الدين المدفوعة بنحو 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي لها بين عامي 2001 و 2015.
 - تحسين إدارة الدين العام، وقد أدى التخفيف من عبء الديون إلى تحسن ملحوظ في وضع ديون الدول التي وصلت لنقطة ما بعد الإنجاز، مما أدى إلى انخفاض مؤشرات ديونها إلى ما دون مؤشرات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الأخرى. ومع ذلك، لا يزال العديد منهم عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية او العرضية، ولا سيما تلك التي تؤثر على الصادرات، كما يتضح خلال الأزمة الاقتصادية العالمية. ومن أجل الحد من مواطن ضعف ديونها بشكل حاسم، تحتاج البلدان إلى اتباع سياسات اقتراض حذرة وتعزيز إدارتها للديون العامة.

موارد المبادرة لدى صندوق النقد الدولي : يأتي نحو 44% من التمويل للمبادرة الهيكلي من صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف، ويأتي المبلغ المتبقي من الدائنين الثنائيين، وتقدر التكلفة الإجمالية لتقديم المساعدة لـ 39 دولة التي ثبت أهليتها أو التي يحتمل أن تكون مؤهلة لتخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحوالي 77 مليار دولار بصافي القيمة الحالية في نهاية عام 2015. وتمول حصة صندوق النقد الدولي من التكلفة، من المساهمات الدول الثنائية وموارد الصندوق نفسه، ولا سيما إيرادات الاستثمار من عائدات مبيعات الذهب خارج السوق في عام 1999 وقد أودعت هذه الأموال في حساب المبادرة بصندوق النقد الدولي . والموارد المتاحة في الأمانة تعتبر غير كافية حالياً لتمويل تكلفة تخفيف عبء الديون على جميع البلدان التي تستوفي الشروط الأولية لتخفيف عبء الديون والوصول إلى نقطة اتخاذ القرار. ولم تشمل خطة التمويل الأصلية تكلفة تخفيف عبء الديون إلى دول السودان والصومال، وكذلك إلى البلدان الأخرى التي دخلت المبادرة بعد عام 2006. وإذا تقدمت هذه البلدان إلى نقطة اتخاذ القرار، فستكون هناك حاجة ملحة لتعبئة الموارد.

تحديات:

- المحافظة على الاستقرار والسلام وتحسين الحكم والخدمات الأساسية للدول المدينة عند نقطة القرار: تواجه الدول التي وصلت مرحلة ما قبل اتخاذ القرار تحديات مشتركة، بما في ذلك الحفاظ على السلام والاستقرار، وتحسين الحكم وتقديم الخدمات الأساسية. وسيطلب التصدي لهذه التحديات بذل جهود متواصلة من هذه البلدان لتعزيز السياسات والمؤسسات، ودعم المجتمع الدولي.
- تأخر صغار الدائنين بالتزاماتهم: ويتمثل تحد آخر في ضمان حصول البلدان المؤهلة على إعفاء كامل من ديونها من جميع دائنيها. وعلى الرغم من أن أكبر الدائنين (البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وجميع دائني نادي باريس) قد وفروا نصيبهم الكامل من تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بل وأكثر من ذلك، خلف. إلا ان المؤسسات المتعددة الأطراف الصغيرة، والدائنين الثنائيين الرسميين غير الدائمين في نادي باريس، والدائنين التجاريين، الذين يشكلون معاً نحو 27% من مجموع تكاليف مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لم يلقوا سوى نسبة ضئيلة من الإغاثة المتوقعة حتى الآن.
- تأخر ثلث الدائنين الثنائيين غير أعضاء نادي باريس: وقد قام الدائنين الثنائيين غير الأعضاء في نادي باريس ككل بتسليم حوالي 47% من نصيبهم من تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكن ثلث هؤلاء الدائنين لم يقدموا أي دعم . وعلى الرغم من حدوث بعض الزيادة في التسليم على مدى السنوات القليلة الماضية، لا يزال معدل التسليم منخفضاً بشكل مخيب للآمال.
- تحديات قانونية وقضايا مرفوعة من الدائنين التجاريين: ازداد تسليم الدائنين التجاريين لتخفيف عبء الديون زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة بعد قليل من العمليات الكبيرة التي تدعمها مؤسسة الدولية للتنمية بتسهيلات إعادة شراء التابع لها. وبدأ بعض الدائنين التجاريين دعاوى قضائية ضد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما أثار تحديات قانونية كبيرة أمام تقاسم الأعباء بين جميع الدائنين، بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف. وانخفضت عدد قضايا التقاضي ضد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون آخذ في الانخفاض في السنوات الأخيرة، ولكن تم تسويتها على مدى السنوات القليلة الماضية.

وبالنظر إلى الطابع الطوعي لمشاركة الدائنين في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يواصل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي استخدام الأدوات الأخلاقية لتشجيع الدائنين على المشاركة في المبادرة وإيصال حصتهم بالكامل من تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويواصل أيضاً تحسين قدرتهما على رصد تنفيذ تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويواصل صندوق النقد الدولي معالجة المسائل المتصلة بالمشاركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون خلال مشاوراته العادية وبعثاته الأخرى إلى البلدان الدائنة.¹

جدول (3-4) قائمة البلدان التي المؤهلة أو محتملة التأهل، والتي ستحصل على تسهيلات والغاء الديون لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (اعتباراً من أكتوبر

(2017)

دول في مرحلة ما بعد اكتمال نقطة ما بعد الإنجاز (36)			
جزر القمر	سييرا ليون	رواندا	أفغانستان
مدغشقر	جمهورية أفريقيا الوسطى	بوركينافاسو	غامبيا
أوغندا	هندوراس	غينيا-بيساو	نيكاراغوا
جمهورية الكونغو	تنزانيا	ساو تومي وبرينسيبي	بنين
ملاوي	تشاد	بوروندي	غانا
زامبيا	موريتانيا	غيانا	النيجر
جمهورية الكونغو الديمقراطية	أثيوبيا	السنغال	بوليفيا
مالي	موزمبيق	الكاميرون	غينيا
ساحل العاج	ليبيريا	هايتي	توغو
دول في مرحلة ما قبل نقطة اتخاذ القرار (3)			
الصومال	السودان	إريتريا	

*المصدر: موقع صندوق النقد الدولي

من الجدول السابق وصلت 36 دولة من أصل 39 دولة مؤهلة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى نقطة الإنجاز، لم تبدأ بعد ثلاث دول في مرحلة ما قبل اتخاذ القرار وهي عملية التأهل لتخفيف الديون بموجب المبادرة (إريتريا والصومال والسودان).

جدول رقم (3-5) تكاليف HIPC على الدائنين الأساسيين ومجموعات الدول

الدائنين متعددة الاطراف	دول اكملت نقطة الانجاز (أ)	دول تحت الاجراء (ب)	اجمالي الدول التي اكملت الانجاز (ج) = أ+ب	نقطة ما قبل اتخاذ القرار (د)	الاجمالي (هـ) = د+ج
الدائنين متعددة الاطراف	28.6	0.0	28.6	5.5	34.1
مؤسسة التنمية الدولية	13.4	0.0	13.4	1.5	14.9
صندوق النقد الدولي	4.6	0.0	4.6	2.0	6.6
بنك التنمية الافريقي	5.1	0.0	5.1	0.5	5.6
بنك التنمية الامريكي	1.7	0.0	1.7	0.0	1.7
اخرى	3.8	0.0	3.8	1.6	5.4

1 صندوق النقد الدولي، مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، HIPC، مرجع سابق.

38.0	12.0	30.7	0.0	30.7	الدائنين الثنائيين
28.0	5.9	22.0	0.0	22.0	دول نادي باريس
10.0	5.0	5.0	0.0	5.0	دائنين رسميين
4.8	1.0	3.8	0.0	3.8	دائنين تجاريين
76.9	17.5	59.4	0.0	59.4	اجمالي التكاليف

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (مبادرة) HIPC-MDRI التقرير الاحصائي (2017)¹.

تقدر التكلفة الإجمالية لتخفيف عبء الديون على الدائنين في إطار مبادرة HIPC بالديون 76.9 مليار دولار بالقيمة الحالية في نهاية عام 2015 منها، 34.1 مليار للمؤسسات متعددة الاطراف بنسبة 44%، 38.0 مليار دولار للدائنين الثنائيين بنسبة 49% و 4.8 مليار دولار للدائنين التجاريين بنسبة 6%.

المبحث الرابع: مبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف لإلغاء الديون الخارجية The Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI)

تهدف لشطب كامل بنسبة 100% للديون متعددة الاطراف المستحقة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ممثلا مؤسسة التنمية الدولية واخيرا صندوق التنمية الافريقي للدول التي وصلت مرحلة الانجاز الاخيرة في مبادرة الهيك و كانت مؤهلة لها، وكانت تخص مجموعة دول اعضاء بنك التنمية الافريقي الي في 2007 دخلت بنك التنمية للدول الامريكية ليقدّم تخفيضا مماثلا لمجموعة دوله.

تهدف مبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف لإلغاء الديون الخارجية لمجموعة من البلدان المنخفضة الدخل بنسبة 100% على الديون المستحقة من المؤسسات متعددة الأطراف الثلاث. وتهدف المبادرة إلى مساعدة البلدان المؤهلة في دفعها للتقدم نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية (MDGs) Millennium Development Goals التي تركز على خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام 2015. ونظرا إلى أنه لم يعد هناك أي ديون مؤهلة لمقايضة الديون المتعددة الأطراف لصندوق النقد الدولي، فقد بدأ الموظفون عملية تصفية أموال الصندوق.

المطلب الاول: تخفيف عبء الديون للمساعدة في مكافحة الفقر:

وفي يونيو 2005، اقترحت مجموعة البلدان الثمانية الكبرى الصناعية G8 بأن تقوم الثلاث مؤسسات متعددة الأطراف - صندوق النقد الدولي IMF، والمؤسسة الإنمائية الدولية IDA التابعة للبنك الدولي، وصندوق التنمية الأفريقي AfDF - بإلغاء 100% من مطالبات ديونها على البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز أو التي ستصل إليها في نهاية المطاف - وهي المرحلة التي يصبح فيها البلد مؤهلا لتخفيف عبء الديون بالكامل في إطار المبادرة المعززة المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون enhanced Initiative for Heavily Indebted Poor Countries (HIPC). واستتبع مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إجراءات منسقة من جانب المنظمات متعددة الأطراف والحكومات لتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستويات مستدامة او يمكن تحمل واستدامة واستمرارية الدين عندها، وذهبت مبادرة تخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف إلى أبعد من ذلك بتوفير الغاء كامل للديون ولتحرير موارد إضافية لمساعدة هذه البلدان على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية MDGs.

وخلافا للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC ، لم تقترح مبادرة MDRI تخفيفا موازيا للديون من جانب الدائنين الرسميين والديون الثنائية أو الخاصة، أو ديون المؤسسات المتعددة الأطراف خارج صندوق النقد الدولي، والمؤسسة الإنمائية الدولية، وصندوق التنمية الأفريقي. غير أن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية قرر في أوائل عام 2007 أن يقدم تخفيفا مماثلا لديون الخمسة بلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPCs في نصف الكرة الغربي.¹

سجل جيد في مكافحة الفقر: جميع البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون Enh- HIPC ، و يقل دخل الفرد السنوي فيها عن 380 دولارا، وكانت الديون المستحقة عليا للصندوق حتى نهاية عام 2004، تد مؤهلة للحصول على مبادرة MDRI، ومن أجل تخفيف والغاء الديون، كما يطلب المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أيضا من هذه البلدان أن تلتزم الحفاظ على وضعهم الحالي بشأن التزاماتها تجاه صندوق النقد الدولي في سجل الاداء الجيد والمرضي وفي سياسات الالاح وهي :

- سياسات الاقتصاد الكلي .
- تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر.
- إدارة الإنفاق العام.

انظر الجدول *للحصول على قائمة بالبلدان المؤهلة. ويندرج في الجدول أيضا 35 بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحت HIPC واثنتان من البلدان غير المثقلة بالديون non HIPC التي تلقت بالفعل الإغاثة من هذه المبادرة.

المطلب الثاني: تمويل صندوق النقد الدولي لمبادرة MDRI: MDRI-I Trust- MDRI-II Trust

وعلى الرغم من أن مبادرة MDRI كانت مبادرة مشتركة بين العديد من المؤسسات المالية الدولية، إلا إن قرار منح تخفيف والغاء الديون هو في نهاية المطاف مسؤولية منفصلة لكل مؤسسة، ويتفاوت المنهج المتبع في التغطية والتنفيذ عند اتخاذ القرار، عند تنفيذ مبادرة MDRI قام المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بتعديل المقترح الأصل لمجموعة الدول الثماني G-8 لكي يلائم هذا مع متطلبات محددة لصندوق النقد الدولي، وبأن يكون استخدام موارد صندوق النقد الدولي متسقا مع مبدأ توحيد المعاملة.

- واتفق على أن تتلقى جميع البلدان التي يبلغ دخل الفرد فيها 380 دولارا في السنة أو أقل (سواء كانت من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC أم لا) ان تتلقى إعفاء من عبء الديون المتعددة الأطراف ويتم تمويلها من موارد الصندوق الذاتية من خلال الصندوق المتعدد الأطراف MDRI-I Trust .

- وستحصل دول داخل HIPC البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي يقل دخل الفرد فيها عن 380 دولارا في السنة تنال إعفاء من الديون المتعددة الأطراف من المساهمات الثنائية التي يديرها صندوق النقد الدولي من خلال MDRI-II Trust.

وتغطي مبادرة MDRI كامل رصيد الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي في نهاية عام 2004 والتي ظلت معلقة عند تأهل البلد لمثل هذه المبادرة. ولم يكن هناك اي نصوص لتخفيف الديون المصروفة بعد 1 يناير 2005.²

1 IMF REPORT ,MARCH 2016، FACTSHEET The Multilateral Debt Relief Initiative

<https://www.imf.org/external/np/exr/facts/mdri.htm>

2 IMF REPORT -2016، FACTSHEET The Multilateral Debt Relief Initiative-CIT.

الاداء والمبالغ التي تم تسليمها إلى البلدان: ويقدر المبلغ الإجمالي لمبادرة MDRI الذي يقدمه صندوق النقد الدولي بحوالي 3.4 مليار دولار بالقيمة الاسمية. وبالإضافة إلى ذلك، سلم صندوق النقد الدولي وخفض عبء ديون دولة ليبريا وتعد خارج نطاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC مبلغ 172 مليون دولار في 30 يونيو 2010.

وتلتزم بتوفير تمويل إضافي لتغطية تكاليف مبادرة HIPC وتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون خارج HIPC عندما تكون البلدان مؤهلة وعليها متأخرات لصندوق النقد الدولي وعلى استعداد للشروع في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC، وفي هذا السياق، التزمت مجموعة الدول الثمانية الكبرى G-8 بأن توفر للجهات المانحة الموارد الإضافية اللازمة لتخفيف عبء الديون الكامل لهذه البلدان. وقد التزمت G-8 بضمان ألا يؤدي الإعفاء من الديون بموجب المبادرة المتعددة الأطراف MDRI إلى تقويض قدرة المؤسسات الثلاث المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم الدعم المالي للبلدان المنخفضة الدخل، ولا إلى السلامة المالية العامة للمؤسسات.

المتابعة والرصد: يتعاون كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعاونا وثيقا في تنفيذ ورصد المبادرة المتعددة الأطراف MDRI، لا سيما عند تقييم التأهل لـ MDRI ورصد الإنفاق المتصل بتحقيق اهداف الإنمائية MDGs بعد تخفيف والغاء عبء الديون. وقدم التقرير المرحلي الأول عن تنفيذ الصندوق لـ MDRI إلى مجلس صندوق النقد الدولي في أبريل 2006.

وخلصت إلى أن معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC قد وصلت إلى نقطة الإنجاز، فقد أيد مجلس إدارة صندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية في نوفمبر 2011 اقتراح الموظفين بزيادة تسهيل الإشعار عن التقدم المحرز تحت مبادرة HIPC، و مبادرة MDRI. واتفق على إعداد تقرير التنفيذ السنوي للمبادرتين (HIPC، MDRI) مع الاستمرار في تقديم المعلومات الأساسية عن خدمة الديون ونفقات الحد من الفقر، وتكاليف تخفيف الديون، ومعدلات مشاركة الدائنين، والتفاضل ضد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإتاحتها وتحديثها بانتظام على موقعي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

سداد صناديق الائتمان المتعددة الأطراف: لم يعد هناك أي ديون مؤهلة لمقايضة الديون MDRI. وبناء على ذلك، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 4 فبراير 2015 على قرارات سداد MDRI-I Trust المعني بالتجهيز والتدبير في مجال الدعم الضروري وتعزيز قاعدة التصفية في الصكوك الاستثمارية لمبادرة CCR Trust لصالح صندوق الاستثمار المتعدد الأطراف. وأذن المجلس التنفيذي بنقل (13.2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) إلى صندوق استئصال الكوارث والإغاثة. ويسمح تعديل أحكام التصفية في الصك الاستثماري للشرق الأوسط من أجل التخفيف من وطأة الفقر الثاني بتحويل أي أرصدة متبقية في الصندوق الاستثماري (38.9 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) إلى الصندوق الاستثماري للشركات الصغيرة والمتوسطة وسيسري مفعولها بعد استلام الموافقات من جميع المساهمين الثنائيين في المبادرة المتعددة الأطراف II- الثقة.

الجدول (3-6) الدول التي تغطيها المبادرة المتعددة الأطراف MDRI

الدول المؤهلة في إطار "المبادرة المتعددة الأطراف-I"	الدول المؤهلة في إطار "المبادرة المتعددة الأطراف-II"
الثقة" (دخل الفرد أو يقل عن 380 \$)	الثقة" (دخل الفرد فوق 380 \$)
<i>البلدان التي استفادت من هذه المبادرة</i>	
"نقطة الإنجاز" البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: 35 دولة التي وصلت إلى نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	بنن، وبوليفيا، والكاميرون، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو، وكوت ديفوار، وغينيا، وغيانا، وهاتي، وهندوراس، وموريتانيا، ونيكاراغوا، والسنغال، وزامبيا
بلدان غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (2) مع دخل الفرد أقل من 380 \$ والديون المستحقة لصندوق النقد الدولي	كمبوديا، طاجيكستان
HIPCS والبلدان التي يحتمل أن تكون مؤهلة مشروطة بنقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون	
تشاد: لم تعد تشاد، عند نقطة إكمال المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تحتفظ بالديون المؤهلة لمبادرة تخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف، وبالتالي لم تكن مؤهلة للحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي.	
ويمكن في نهاية المطاف النظر في ثلاثة بلدان إضافية - وهي إريتريا والصومال والسودان - لتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكن ليس لديها أي ديون مؤهلة للمبادرة. وليس لدى إريتريا أي التزامات معلقة تجاه صندوق النقد الدولي. والصومال والسودان لديها متأخرات مطولة للصندوق، ولن يكون لها أي ديون مؤهلة للمبادرة متعددة الأطراف بعد تصفية متأخراتها	

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي

جدول رقم (3-7) تكاليف HIPC على الدائنين الأساسيين ومجموعات الدول

الاجمالي	بنك التنمية الأمريكية	بنك التنمية الأفريقي	صندوق النقد الدولي	مؤسسة التنمية الدولية	
42.1	3.7	5.9	3.7	28.7	دول أكملت نقطة اتخاذ القرار
0.4	0.0	0.2	0.0	0.2	دول تحت الاجراء وافي اعداد نقطة القرار
0.4	0.0	0.2	0.0	0.2	دول تعد لنقطة القرار
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	دول تحت الاجراء
42.4	3.7	6.1	3.7	28.9	دول تحت مبادرة HIPC
0.2	0.0	0.0	0.2	0.0	دول ليست تحت مبادرة HIPC

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (مبادرتي HIPC-MDRI التقرير الاحصائي 2017).

تقدر التكلفة الإجمالية لمبادرة MDRI للدائنين المتعددي الأطراف الأربعة المشاركين بمبلغ 42.4 مليار دولار أمريكي في الشروط الكهروضوئية في نهاية عام 2015.

المطلب الثالث: أثر مبادرتي HIPC و MDRI على مؤشرات تخفيض الفقر وخدمة الدين:

جدول رقم (3-8) أثر مبادرتي HIPC و MDRI على مؤشرات تخفيض الفقر وخدمة الدين من 2010-2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
11,536	11,339	9,602	8,078	7,021	5,111	4,263	3,564	2,863	خدمة الدين بعد مبادرتي HIPC - MDRI
39,769	39,245	36,016	32,751	36,945	36,688	38,173	32,283	32,485	نفقات تخفيض الفقر
معدلات ومؤشرات المدبونية %									
6.5	6.7	6.8	6.2	4.8	3.8	3.5	3.2	3.0	خدمة الدين /الصادرات
1.7	1.7	1.7	1.5	1.3	1.0	0.9	0.9	0.8	خدمة الدين /GDP
44.2	45.6	48.4	46.0	43.4	42.2	48.9	46.5	48.6	نفقات تخفيض الفقر/الايادات الحكومية
8.5	8.5	8.8	8.1	7.6	7.9	8.4	7.6	8.1	نفقات تخفيض الفقر GDP/

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (مبادرتي HIPC-MDRI التقرير الاحصائي 2017).

- مؤشرات خدمة الدين: نلاحظ من الجدول السابق بان خدمة الدين بعد المبادرتين زادت من 2,86 مليون دولار في 2010 الي 11,53 مليون دولار بمعدل متوسط نمو سنوي 19.4%، بينما نجد بان مؤشر خدمة الدين من الصارات قفز من 3.0 % في 2010 الي 6.5% في 2018 وهو ما ادى لتصاعد مؤشر خدمة الدين كنسبة من GDP من 0.8% في 2010 الي 1.7% في 2018 لدول التي نالت المبادرة مما يؤثر لفعالية تأثير المبادرتين على المقدرة بسداد خدمة الديون.
- مؤشرات تخفيض الفقر: وايضا نفقات تخفيض الفقر زادت من 32,48 مليون دولار في 2010 الي 39,79 في 2018 بمعدل متوسط زيادة سنوي 2.9%. ونجد ان نسبة نفقات تخفيض الفقر من الايرادات الحكومية تصاعدت من 48.6% في 2010 الي 44.2% في 2018، وايضا نفقات تخفيض الفقر كنسبة من GDP تصاعدت من 8.1% في 2010 الي 8.5% في 2018 وها مما يؤكد فعالية تأثير المبادرتين على مؤشرات تخفيض الفقر على الدول المدينة التي طبقت عليها.

المبحث الخامس: حركة او حملة اليوبيل 2000: jubilee2000

اليوبيل 2000 أو المليونية الثانية هي حركة تحالف عالمية بين 40 دولة تنادي بإلغاء ديون العالم الثالث بحلول العام 2000. وتزامنت هذه الحركة مع احتفال المليونية الثانية للكنيسة الكاثوليكية ومنذ أوائل العام 2001 تفرع هذا التحالف العالمي الي مجموعة من المنظمات الفرعية تغطي العالم بما فيه جميع دول العالم الثالث.

المطلب الاول: اصل ونشأة مفهوم اليوبيل 2000: المفهوم مستمد من فكرة الكتاب المقدس من سنة اليوبيل من تعاليم الكتاب المقدس (سفر الأولين) المتعلقة بالعبو وبالمساحة، او كل 50 سنة اليوبيل كما نقلت في اللاويين، وفيها يتم تحرير المستعبدين بسبب ديونهم، وإرجاع الأراضي المفقودة بسبب الديون، واستعادة المجتمعات التي تمزقت بعدم المساواة. واشتقت هذه الفكرة في مجال الديون الخارجية للدول الفقيرة حيث تنادي بتخفيض الديون المستحقة على مجموعة الدول الأكثر فقراً في العالم (من 90 الي 37 مليار دولار). نبعت وأوضحت الفكرة في الأساس من د.

مارتين دينيت المحاضر المتقاعد في جامعة كيبيكي وبالتنسيق مع الدبلوماسي وليام بيتز كانت فكرة الربط بين ازمة الديون وتعاليم الكتاب المقدس لتحديث برنامج لمعالجة الديون الهالكة في الدول الأشد فقراً .

التفعيل المبكر للمفهوم : وظفت قنوات الكنيسة (الدينية) ومجموعات الشباب في التنشيط الأولي لمبادئ الفكرة، تم تدشين الحملات الداعية والمشجعة للمشروع عبر سكرتارية العلامة التجارية في المملكة المتحدة في احتفالات المليونية الثانية ودعمتها الكنيسة لأجل وانهقد اجتماع حاشد برئاسة الاسقف جورج كاري رئيس أساقفة كنيسة الكاتدريري في ساحة (ترافنجر اسكوية Trafalgar Square) تم بثها في التلفاز والإذاعة البريطانية ضمن احتفالات راس السنة 2000 .

هذا ومما ساعد في تصعيد الحملة سابقة ارتقاء الوعي الناجم حول الديون المتعدرة في تظاهرات برمنجهام 1998 السلمية التي ارتكزت على مشاركة 50000 الي 70000 مشارك والانتشار الإعلامي الواسع، وقد لفتت الاحتجاجات انتباه رئيس الوزراء توني بليز ووزير الخزانة جوردون براون الذي اجتمع مع مديري اليوبيل 2000 لمناقشة مسألة الديون الثقيلة في البلدان الفقيرة. وفي وقت لاحق، أعرب رئيس الوزراء علنا عن دعمه الشخصي والتفاني من الإعفاء من الديون. في حين أن تحرك المملكة المتحدة لإلغاء الديون العالمية الثالثة الهامة تأثر أيضا بالأهداف الإنمائية للألفية، فإن قرار جوردون براون بدعم إلغاء الديون في تجمع يوبيل 2000 في كاتدرائية سانت بول يكمن في أهمية الحركة في التأثير على سياسة المملكة المتحدة. ويعزى جزئيا إلى تأثير الحملة أيضا وعد من الولايات المتحدة خلال مجموعة الدول +7 (وزراء مالية مجموعة الثماني، باستثناء روسيا) اجتماع في كولونيا، ألمانيا في عام 1999 لإلغاء 100٪ من الديون للدول المؤهلة المستحقة للولايات المتحدة. وضغط اليوبيل في وقت لاحق على كونغرس الولايات المتحدة للوفاء بهذا الوعد. وقد استجاب الكونغرس للضغط المتزايد لمعالجة مسائل تخفيف عبء الديون في عام 2000 بتخصيص 769 مليون دولار لتخفيف الديون الثنائية والمتعددة الأطراف¹.

اهداف الحركة: إلغاء الديون المستحقة الدفع لأفقر البلدان، من خلال عملية عادلة و شفافة ،وتقوم الحملة بما يلي:

- الحفاظ على الضغط على صانعي القرار لإلغاء الديون، ولضمان تنفيذها، ولأنها تسهم في الحد من الفقر
- الإعلان علنا عن التزام المستمر للتحالف بالحملة على الغاء الديون.
- جعل الديون محور التحالف الرئيسي، وليس أقلها مع التركيز ما جعل الحملة فعالة
- مراجعة سنوية لاستمرارها في ضوء المستويات والإدارة من ديون البلدان الفقيرة، وفرص الدعوة، وموارد الحملات الانتخابية عوامل اخرى.

عضوية الحملة: تدعو الحملة العضوية في فئتين:

- الإئتلافات الإقليمية والمجموعات المحلية
- المنظمات الوطنية

وسيتطلب من الأعضاء دعم أهداف الحملة والمساهمة بالموارد وحملة اليوبيل الديون هي ائتلاف من المنظمات الوطنية و المجموعات الإقليمية. ويتم تشجيع الأفراد على المشاركة في الحملة وذلك بالانضمام إلى إحدى المنظمات الأعضاء أو المجموعات الإقليمية أن يكون الوصي القانوني على موارد التحالف.

1 موقع ويكيبيديا، حركة اليوبيل 2000، المفهوم والتفعيل، يونيو، 2014. https://en.wikipedia.org/wiki/Jubilee_2000

1- مجالس الإدارة:

1.1 المهام:

- وضع سياسات واتجاهات واسعة.
- إنشاء وإدارة أمانة وهياكل أخرى. وهذا يشمل نظام فعال لأفرقة العمل، وهيكلها، عضوية، السلطة والأهداف التي سيوافق عليها المجلس، لضمان أن العمل من أعضاء التحالف مكمل لبعضهم البعض ومع سكرتارية.
- ضمان تنسيق عمل الائتلاف مع الآخرين، بما في ذلك إسقاط الديون، اليوبيل، وغيرها من حملة الدعاية الشمال والجنوب.

1.2 عضوية المجلس:

- يتم تمثيل المجموعات الإقليمية / المحلية والمنظمات الوطنية 50/50.
- يكون المجلس 6 ممثلين إقليميين، 6 ممثلين من منظمات المملكة المتحدة، ويلز (14)، بالإضافة إلى 6 خيارات مشتركة يوافق عليها المجلس (المجموع 20).
- تتطلع الحملة إلى تحقيق التوازن بين الجنسين وترحب بالترشيحات وضمان التنوع، وسيأخذ المجلس التوازن في الاعتبار عند النظر في الخيارات المشتركة.

1.3 قوى المجلس:

- يعين مجلس الإدارة موظفيه (بما في ذلك الرئيس وأمين الخزانة).
 - يقرر المجلس الحاجة، أو عدمها، لرئيس أو رعاة، وإذا كان الأمر كذلك يعين إلى مثل هذا المنصب .
- 1.4 الانتخابات:** سنويا في الجمعية. ووفقا لإجراءات التصويت والترشيح التي يتم الإعلان عنها في الوقت المناسب من قبل المجلس المنتهية ولايته.

2- الأمانة العامة (السكرتارية): تكون أمانة مسؤولة تماما أمام المجلس لدى الأمانة أربع وظائف:

- أ) تبادل المعلومات بين الشركاء.
 - ب) نصح قيادة الأعمال فيما يتعلق بالعالم الخارجي والاستفادة من الموارد من الآخرين، وتمكين ودعم النشاط من بين أعضاء التحالف.
 - ج) حفز النشاط بين الآخرين.
 - د) درجة من القيادة الرسمية والتمثيل في الساحات العامة، تحت الاتجاه القوي للمجلس.¹
- تقوم الأمانة بهذه المهام بالتعاون الوثيق مع والاستفادة القصوى من أعضاء التحالف.

المطلب الثاني: التكوين الحالي للحركة:

اولا: التكوين الحالي لحملة اليوبيل :حملة الديون اليوبيل 2000 هي مؤسسة خيرية مسجلة (رقم 1055675) وشركة محدودة الضمان (رقم 3201959)، يحكمها مجلس أمناء المنتخب، ويتألف المجلس من ممثلين عن المجموعات والمنظمات الأعضاء. ويجوز لأي مجموعة أو منظمة تابعة أن ترشح شخصا ما لمجلس إدارة المجلس قبل اجتماع الجمعية العمومية العادية (الذي يعقد كل شهر أبريل).

أعضاء مجلس الإدارة:

1- المنظمات الوطنية:

- جوناثان ريفز - أكتيونيد ACTION AID

- لوك هارمان - المعونة المسيحية CHRISTIAN AID

- أوين إسبلي - الحرب على الرغبة WAR ON WANT

- كيفن سميث - العدالة العالمية الآن GLOBAL JUSTICE NOW

2- المجموعات المحلية والإقليمية:

- روجر تشيسنال - جوستكتيون، كنيسة الكرم سانت ألبانز (الرئيس المشارك VINEYARD CHURCH ST.)

ALBANS

- ديفيد غولدينغ - دعوة من أجل العمل على الفقر العالمي وتغير المناخ NORTH EAST CALL TO ACTION

ON GLOBAL POVERTY AND CLIMATE CHANGE

- بيتر ميرسون - مجموعة سومرست الإقليمية SOMERSET REGIONAL GROUP

- ماريلين راينر - شيرود من أجل العدالة العالمية والسلام SHERWOOD FOR GLOBAL JUSTICE AND

PEACE

- روث تيتلو - جدك برمنغهام JDC BIRMINGHAM

- بن يونغ - يورك التجارة والديون العدل YORK TRADE AND DEBT JUSTICE

3- الأعضاء المشاركين والمتقدمين:

- روث أورمستون - أمين خزانة فخري HONORARY TREASURER

- كيرستي هاي - اليوبيل اسكتلندا JUBILEE SCOTLAND

- ديانا هدسون

ويتنخب الرئيسان المشاركان، أحدهما من قبل ممثلي المنظمات الوطنية والآخر من جانب ممثلي المجموعات المحلية والإقليمية¹.

الفصل الرابع

مشاريع البناء والتشغيل والتحويل (BOT) Build Operate Transfer (البوت BOT)

المبحث الاول: مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص PPP مشاريع البوت BOT

المطلب الاول: الشراكة بين القطاع الخاص PPP مشاريع البوت BOT:

مقدمة: الشراكة بين القطاع الخاص (PPP) (public-private partnership) :

للتحدث وشرح مفهوم مشاريع البوت BOT لابد من ضرورة شرح وتناول مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص والعام (PPP) (public-private partnership) وذلك لان مشاريع البوت تندرج تحت هذا المفهوم وتعد احد انواع عقوده الرئيسية ، وتقدر الاشارة الي انه لا يوجد تعريف موحد مشترك له ولكن غالبيتها تتفق من حيث المضمون الجوهرى للظاهرة ،ويمكن استحضار بعض التعاريف وهي.

- 1- صندوق النقد الدولي: هي الاتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنيات تحتية وخدمات كانت عادة من مسؤولية الدولة.¹
 - 2- البنك الدولي: ترتيب تعاقدي طويل الأمد بين جهة أو هيئة عامة وبين جهة خاصة من أجل إتاحة أصل من الأصول أو الخدمات العامة بحيث يتحمل الطرف الخاص مخاطر ومسؤولية إدارية ملموس.²
 - 3- هي احد اشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يتم بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا من ان يقدمها القطاع العام بنفسه اي بصورة مباشرة وبشكل أكثر تحديدا فان المفهوم يشير الي السيناريوهات التي بمقتضاها يكون للقطاع الخاص دورا اكبر في تخطيط وتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامة.³
 - 4- و يرى البعض عقد الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص أي نظام (P.P.P) هو عقد إداري يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القطاع العام إلى أحد أشخاص القطاع الخاص القيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وإدارتها واستقلالها وصيانتها طوال مدة العقد المحددة في مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها إليه بشكل مجزأ طوال مدة الفترة التعاقدية، و تتولى مؤسسات من القطاعين العام والخاص العمل معاً لتحقيق مشاريع أو تقديم خدمات للمواطنين، وخصوصاً في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية.⁴
- و انواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (عقود الخدمة، عقود الادارة، عقود الايجار، عقود الامتياز، عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT، عقود البيع) ولان موضوع دراستنا متعلق احد اهم هذه العقود وهو عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT ولهذا سيتم التركيز على دراسته والتعريف العام واشكاله وانواعه ومميزاته وفوائده وعيوبه والمخاطر ذات العلاقة وطرق التعامل معها ثم اخيرا تطبيقاته من حيث امثله له والتوزيع الجغرافي لمشاريع BOT من حيث المناطق او القطاع الاقتصادي ونس مشاريع البوت الي مشاريع PPP حاليا في العالم.

1 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (رأي)، مشروع القانون رقم 12-86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إحالة رقم 2/09، ص11. <http://www.cese.ma/Documents/PDF/Saisines/S-9-2014-projet-loi-contrats-de-partenariat-public-privé/Avis-S-9-2014-VA.pdf>

2 موقع البنك الدولي ، المواضيع: السياق: عرض عام للشراكات بين القطاعين العام والخاص.

<http://www.albankaldawli.org/ar/topic/publicprivatepartnerships/overview>

3 محمد متولى دكرورى، (دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية)، وزارة المالية، الادارة العامة للبحوث المالية، ملف رقم 101، جمهورية مصر، ص5.

4 الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص، ابريل 2010، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، الدائرة المالية، حكومة دبي، الامارات العربية المتحدة، ص4 .

تعريف ومفهوم مشاريع البوت: BOT

- 1- يعرف النظام وفقا لما استقر عليه العمل، بأنه نظام من نظم تمويل البنية الأساسية حيث تعهد الدول إلى شركة من شركات القطاع الخاص تسمى شركة المشروع "أو الشركة صاحبة الامتياز" بموجب اتفاق يرم بينهما يسمى "اتفاق الترخيص" تلتزم الشركة بمقتضاه بتمويل وإنشاء وصيانة مرفق من مرافق البنية الأساسية ذات الطابع الاقتصادي، ويرخص للشركة بتملك أصول هذا المشروع وتشغيله بنفسها أو عن طريق الغير، ويكون عائد تشغيل المرفق خالصا لها، على نحو يمكنها من استرداد تكلفة المشروع، وتحقيق هامش ربح طوال مدة الترخيص، وتلتزم شركة المشروع بنقل ملكية أصول المشروع إلى الدولة عند نهاية مدة الترخيص بالوضع والشروط المبينة في عقد الترخيص.1
- 2- وقد عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو (UNIDO) بأنه هو: هو نظام تعاقدى / بمقتضاه يقوم القطاع الخاص بتنفيذ الإنشاء (شاملا التصميم والتمويل) لمشروع بنية أساسية وإدارته والاحتفاظ به ، وفي خلال فترة الإدارة المحددة يحق له الحصول على مقابل الخدمات التي يقدمها من عوائد ورسوم وحقوق ملكية ، بحيث لا تزيد عن المتفق عليه والمحدد في العقد ليتمكن القطاع الخاص من استرداد استثماراته ومقابل تكاليف الإدارة والصيانة للمشروع ، بالإضافة إلى عائد مناسب . وفي نهاية المدة يقوم القطاع الخاص بنقل الملكية إلى الجهة الحكومية أو جهة خاصة أخرى جديدة من خلال مناقصة عامة.2
- 3- عرف عقد البوت أيضاً من قبل مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته التاسعة عشرة، بأنه عبارة عن " اتفاق المالك أو من يمثله مع ممول (شركة المشروع) على إقامة منشأة وإدارتها، وقبض العائد منها، كاملا أو حسب الاتفاق، خلال فترة متفق عليها بقصد استرداد رأس المال المستثمر مع تحقيق عائد معقول، ثم تسليم المنشأة صالحة للأداء المرجو منه.3
- 4- اما التعريف الأشمل والانسب فقد عرفته لجنة الأمم المتحدة للقانون النموذجي (الانسترا) (يقصد بأسلوب البناء والتشغيل والنقل) بأنها شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة زمنية محددة أحد الاتحادات المالية الخاصة تسمى (شركة المشروع) امتيازاً لتنفيذ مشروع معين على أن تقوم الشركة المذكورة بالبناء والتشغيل والإدارة لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحاً من تشغيل المشروع واستغلاله تجارياً على أن تنقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد نهاية مدة الامتياز.4
- 5- جاء في تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (I.C.D.U.N.C) تعريف لمشاريع BOT بأنها عبارة عن: أشكال لتمويل مشاريع تمنحها حكومة ما إلى مجموعة من المستثمرين أو إلى أحد الكيانات الخاصة يشار إليها بعبارة (الاتحاد المالي للمشروع). وذلك في شكل امتياز لصوغ مشروع معين وتشغيله وإدارته واستغلاله تجارياً لعدد من السنين، تكون كافية لاسترداد تكاليف البناء إلى جانب

1 عبد الرحيم أحمد إبراهيم، 2009، (نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية)، الطبعة الأولى، ص 7.

2 وضاح محمود لعمود، 2010 (عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT-حقوق الإدارة المتعاقدة والنزاعات)، دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2010. صص 32-33.

3 قرار رقم 183، (مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي- تطبيق نظام البناء والتشغيل وإعادة B.O.T)، في دوره التاسعة عشرة في إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية، في تعميم الأوقاف والمرافق العامة، بتاريخ 5 جمادى الأولى 1011 هـ.

4 Legislative Guide on Privately Financed Infrastructure Projects, Prepared by the United Nations Commission on International Trade Law, United Nations - New York, 2001 available at:

www.uncitral.org/pdf/english/texts/procurem/pfip/guide/pfip-e.pdf.

تحقيق أرباح مناسبة من العائدات المتأثية من تشغيل المشروع. وفي نهاية المدة المتفق عليها، تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة دون تكلفة.

أو مقابل تكلفة مناسب، يكون قد تم الاتفاق عليه مسبقاً.1

وتتميز عقود البوت بهذا المفهوم عن عقود الاستثمار بأنه يتم الاتفاق بشأنها بين الدولة والمستثمر على اقتسام عوائد الاستثمارات التي يتم

ممارستها.2

نشأة البوت: ترجع بداية نشأة نظام البوت من خلال ان ضرورة استمرار وتسريع عملية التنمية تستلزم توفر البنية التحتية والاساسية والتي تحتاج بدورها الي تمويل دائم وكبير من قبل الدولة مما يزيد العبء عليها ، ووفقا لعجز المدخرات المحلية عن الايفاء بمتطلبات التنمية كان لابد من ايجاد وسائل بديلة لتمويل التنمية ومشاريع البنية الاساسية ،وفي ظل وجود الاقتراض الخارجي كوسيلة خارجية ومايحتويها على سلبيات تؤدي في كثير من الاحيان الي مزيد من العجز والاعباء والعجز عن السداد ، فكان لابد من ايجاد بديل يتجاوز سلبيات اساليب التمويل التقليدية .وبطريقة اخرى تحديث البنى الاساسية في اغلب دول العالم الثالث هو إحدى متطلبات الحكومات المختلفة يدفعها إلى ذلك الحاجة إلى السير قدماً في عملية التنمية. أي ان تحديث البنى التحتية هو ركن أساسي لعملية التنمية وبخاصة في مجالات النقل والاتصالات والخدمات مثلا والكهرباء والماء وغيرها من المرافق العامة،والعقبة الأساسية أمام عملية بناء وتحديث البنى التحتية تتمثل في قلة موارد الحكومات وعدم قدرة الميزانية العامة على تمويل مشاريع طموحة بأقصر مدة ممكنة، بخاصة وان مصادر هذه الدول تستخدم في مشاريع حيوية وهامة ومستعجلة أو في مجال الدفاع. لذلك كان لابد لبعض مشاريع البنى التحتية من البحث لها عن مصادر تمويل بديلة. هذه المصادر البديلة تتمثل في القروض (المحلية أو الدولية) والتي أدت عملياً إلى افلاس حقيقي لبعض الدول . إن ازدياد الدين العام وتوقف المصارف الكبيرة والدولية عن منح قروض لبعض الدول دفعت بالحكومات إلى البحث عن أساليب بديلة لتمويل مشاريع البنى التحتية وتحديثها دون اللجوء إلى الاقتراض البيئي التقليدي أو إلى زيادة الانفاق الحكومي وتحميل الموازنة العامة مزيداً من الأعباء.

ولجأت الحكومات الي اساليب أو صيغ تمويلية حديثة في إقامة مشاريع البنية الاساسية واشتركت جميعها في الاعتماد على القطاع الخاص (المحلي و الاجنبي) بصورة رئيسية ومحورية وباشكال ودرجات متفاوتة دون تمهيش الزامية تفعيل دور الدولة في ضرورة الاخذ بمبدأ التعاون لتحقيق التنمية بما يضمن لها من الرقابة على حسن اداء مشاريعها التي تعد من الاعتبارات التي تعكس سيادتها على اراضيها.وبرز من تلك الصيغ مايعرف عقود الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص (Public - Private Partnership - PPP) وكذلك عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية والتي يرمز لها اختصارا تسمية (BOT) كمصطلحات لعملية الشراكة الضرورية بين القطاعين في اطار تعاقدية.3 رغم اختلاف المراكز القانونية لهذه الاطراف وما تثيره ذلك من مسائل حساسة وشائكة تتصل مباشرة بجوانبها القانونية بالاخص اذا عرفنا ان شركة القطاع الخاص أجنبية عادة لتمتعها بالمقدرات المالية والفنية المطلوبة .

1 تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأعمال المقبلة المتعلقة بمشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية. الدورة 29. نيويورك. من 28 ماي إلى 14 جوان 1996). (موقع CNUDCI على إنترنت).

2 طارق بن هلال بوسعيد، أكتوبر 2008 (الطبيعة القانونية لعقود الامتياز والاستثمار التي تبرمها الدولة وفقاً لنظام B.O.T) ، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، العدد رقم 36 ، ، ص 36.

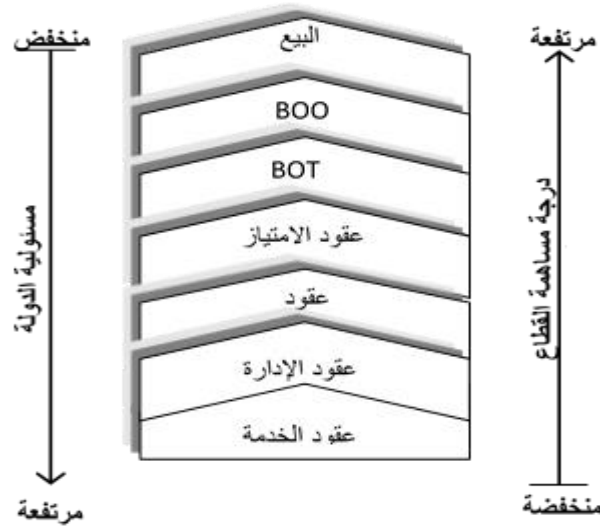
3 BOLMIN (PhD),1999, "Pour UN nouveau partenariat Public-Privet dans la réalisation des grands projets d'infrastructure: La notion de Co-développement", RDAI, N°2, Paris, p p. 132-133.

ونظام البوت ليس حديثا ول مبتكرا، حيث ترجع جذوره لما يعرف بعقود الامتياز التي انتشرت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في فرنسا والعديد من الدول ، منها مصر حيث يعد أول مشروع ينفذ بنظام البوت في العام هو مشروع قناة السويس، فالشركة العالمية لقناة السويس والتي قام بإنشائها "فيردناند ديليسيس"، قد تم منحها في الثلاثين من نوفمبر 1854 م امتياز الحفر وتشغيل قناة السويس وقد كانت مدة الامتياز الكلية تسعة وتسعون عاما ومنحت الحكومة المصرية آنذاك الارض إلى المستثمر بدون مقابل، ثم أعقب ذلك الكثير من عقود امتياز المرافق العامة.1

ومع بداية الثمانينيات تنبعت الكثير من الدول خاصة الدول النامية إلى ضرورة إيجاد وسائل جديدة لتمويل هذه المشروعات لان خزيرتها لاتتوفر فيها الاموال الكافية لتمويل هذه المشروعات لقللة الموارد المتاحة إما الاقتراض الداخلي باللجوء إلى طرح سندات الحكومة التي لا تجد الطلب الكافي نسبة لانخفاض دخول النسبة العالية من سكان الدول النامية، إلى جانب انخفاض الوعي المصري لدى قطاع كبير منهم.2

وتم توقيع (اتفاقية المانش) بنظام البوت وهي القناة بين كل من حكومي فرنسا وبريطانيا من جهه، وشركة EURO TUNEL من جهة اخرى .وتعد ايضا دعوة رئيس الوزراء التركي (تورجت اوزال) لاستخدام هذا الاسلوب في تنفيذ مشاريع البنية الاساسية في تركيا، ويرجع له الفضل في استخدام تعبير (BOT) لأول مرة في اشارة الى هذا النوع. واخذت عقود البوت ابعاد واسعة بسبب عجز الدولة عن الاستمرار بدور الدولة الابوية، والتوسع الكبير في التزاماتها الاجتماعية والاقتصادية، وسارعت بدورها البلدان النامية الى تبني هذه العقود لاهميتها في تطوير وتحديث مرافقها العامة، ولاعتبارها من الخيارات الموجهه للدول النامية لحل مشكلة البنية الاساسية، لما توفره من مقدرات مالية ضخمة وتكنولوجي عالية وبالاخص التي تحتكرها الشركات الاجنبية المتخصصة.3

الشكل (1-4) أساليب الشراكة مع القطاع الخاص ودرجة مساهمته فيها



المصدر: من اعداد الباحث

- 1 محمد متولي وآخرون، 2001 (إدارة مشروعات البنية الساسية باستخدام نظام البناء والتشغيل التحويل)، القاهرة أكاديمية السادات للعلوم الادارية ،ص 5-8.
- 2 خوله محمد عثمان، مرجع سابق، ص9.
- 3 حصابم سميرة، 2011 (عقود البوت الاطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية) بحث ماجستير غير منشور، جامعة مولود معمري، كلية القانون ، الجزائر، ص3.

المطلب الثاني: اطراف ومراحل البوت:-

اطراف البوت:

أ. الأطراف المعنية:

يشترك في نظام B.O.T عدة أطراف رئيسية هي:

- 1- الحكومة المضيفة: يوجد عدد من الأدوار التي يجب أن تلعبها الحكومة عند قيامها بإنشاء مشروع B.O.T أهمها:
 - إعداد الإطار القانوني الذي يعمل المشروع في نطاقه، ويتضمن تشريعات متعلقة بالإعفاء الضريبي، قوانين العمل والهجرة ، تحويلات الأرباح، الجمارك، وحماية المستثمر الأجنبي.
 - إعداد دراسة جدوى مبدئية توضح الجوانب المختلفة للمشروع، وطرح المشروع في مناقصة عامة.
 - إبرام اتفاقية امتياز مع شركة المشروع مع توضيح آفة الحقوق والالتزامات لكل طرف.
 - تعيين ممثل حكومي يراقب تنفيذ بنود العقد.
 - قد يتطلب الأمر إبرام اتفاقية مع المشروع لشراء منتجاته، أما هو الحال في محطات توليد الكهرباء مثلاً.
 - 2- شركة المشروع: تعتبر هي الوحدة صاحبة الامتياز، وقبل إنشائها يتم تكوين اتحاد مالي بين المؤسسين من القطاع الخاص. ويكون هذا الاتحاد مسؤولاً عن إعداد دراسة جدوى للمشروع، وتقديم عرض لتنفيذه، وتكوين شراكة للمشروع، وتحصيل حصة رأس المال من كل المؤسسين. أما شركة المشروع فتقوم بعمليات الاقتراض وإبرام العقود مع الأطراف المعنية مثل الحكومة وشركات المقاولات وموردي المواد الأولية، وتعتبر هي المسؤولة عن سداد خدمة الدين أمام البنوك.
 - 3- مقاول الأعمال الهندسية والبناء: يتطلب المشروع المقام بنظام B.O.T أنشطة معمارية معقدة، وتوريد معدات ثقيلة. ولضمان تنفيذ المشروع في الوقت المحدد وبالتكلفة المتفق عليها أمام المساهمين والمقرضين، يجب على مقاول البناء أن يعتمد على شراآت تتمتع بالثقة والكفاءة والخبرة العالية والقوة المالية وسبق لها تنفيذ مشاريع مماثلة. ويعتبر العقد بين المقاول وشركة المشروع، عقد تصميم وبناء بسعر ثابت.
 - 4- موردو المعدات: يعمل موردو المعدات كمقاولين من الباطن بالنسبة للمقاول الرئيسي للأعمال الهندسية أثناء مرحلة البناء، حيث يوقعون عقوداً لتوريد المعدات بتكلفة معقولة. ويفضل في المشروعات المقامة بنظام B.O.T الاعتماد على التكنولوجيا المجربة نظراً لأن المعدات التي تعتمد على تكنولوجيا غير مجربة، تحمل قدراً من المخاطرة بالنسبة لكل من الحكومة والمقرضين.¹
 - 5- شركة التشغيل والصيانة: غالباً ما توقع الشركة القائمة بالمشروع عقداً مع مقاول من الباطن من أجل التشغيل والصيانة اللازمة للمشروع. ويدخل هذا المقاول في المشروع في مرحلة مبكرة لتنفيذ التوصيات خلال مرحلة التصميم لضمان أن الوحدة يتم تشغيلها بأعلى كفاءة ممكنة.
- يتوقف نجاح المشروعات على تطوير الحكومات لإطار قانوني متكامل وإعداد دراسة جدوى مبدئية للمشروع وإبرام اتفاقيات واضحة بشأنه.

1 أمل نجاح البشبيشي، 2009 (نظام البناء والتشغيل والتحويل) مجلة سسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 32، نوفمبر، ص 4.

6- مؤسسات التمويل: يساهم رعاة المشروع بنصيب كبير من التمويل، بينما يأتي الجزء المتبقي من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية عن طريق اتفاقيات الإقراض الثنائية.

ب. الاتفاقيات والعقود:

يشتمل نظام B.O.T على العديد من العقود، التي ينبغي أن تكون مترابطة مع بعضها البعض ، ومن أهمها:

1-- عقد الامتياز: يشتمل على تكاليف المشروع، ومصادر التمويل، وأيفية توزيع المخاطر بين أطراف العقد والتزامات وواجبات آل طرف.
2- عقد تسليم المشروع: يتم توقيعه بين المستثمرين وشركة مقاولات ويتعلق بإقامة المشروع وفقاً لصيغة تسليم المفتاح، أي تسليمه جاهزاً للتشغيل ، ويتم تحديد تاريخ التسليم وطريقة الدفع والشروط الجزائية في العقد.

3- اتفاقيات الائتمان: نظراً لأن شراء المشروع توفر التمويل بنسبة تتراوح بين 15 إلى 30% من تكاليف الاستثمار، فإنها تعتمد على المصادر الخارجية في الحصول على النسبة الباقية. ويحدد العقد الخاص بشروط الائتمان كيفية استيفاء جزء من إيرادات المشروع ووضعها في حساب يخص المستثمر لفترة ستة أشهر على الأقل ليستخدم في تسديد أفساط وفوائد القروض. ويتضمن العقد أيضاً إجراءات الحكومة لدعم وحماية المقرض في حالة وجود مخاطر معينة تؤدي إلى فشل المشروع.

4- اتفاقية التشغيل والصيانة: غالباً ما تسند الشراة عملية التشغيل والصيانة إلى شراة متخصصة، وتكون أحد المؤسسين لشراة المشروع. اتفاقية إمداد الطاقة: تتفق شركة المشروع مع مورد للوقود على تقديم كمية محددة من الوقود بسعر محدد خلال فترة طويلة نسبياً حتى تضمن استقرار السعر.

عقود التأمين: تتعرض شركة المشروع إلى العديد من المخاطر في المراحل المختلفة للتنفيذ والتشغيل. ولا تكفي الضمانات المقدمة من الأطراف المعنية بالمشروع لمواجهة هذا المخاطر، مما يحتم على الشركة الاعتماد على شركات التأمين لتوفير التغطية التأمينية لمختلف أنواع المخاطر التي قد تواجهها وأهمها:

- مخاطر البناء: ومصدرها التأخير في التنفيذ عن الموعد المحدد، وعدم مطابقة العمل للمواصفات المحددة ، وزيادة التكاليف عن القيمة المقدرة.

- مخاطر التشغيل: وتتمثل في ظهور عيوب فنية في المشروع، أو حدوث انقطاع في مصادر الطاقة، أو نشوب حريق.

- مخاطر التطوير: تشمل الضغوط التنافسية التي قد تتعرض لها الشركة من قبل منتجين جدد في حالة حدوث تغيرات تكنولوجية يصاحبها انخفاض التكلفة، ومو ما يترتب عليه خسائر ناجمة عن تحول الطلب.

- المخاطر التجارية: مثل حدوث تقلبات في المبيعات وأسعار المنتجات ، وأسعار الصرف.

- المخاطر السياسية: تشمل الحروب والاضطرابات الأهلية والانقلابات العسكرية وغيرها.

- المخاطر الطبيعية: آالعواصف والزلازل والبركين.

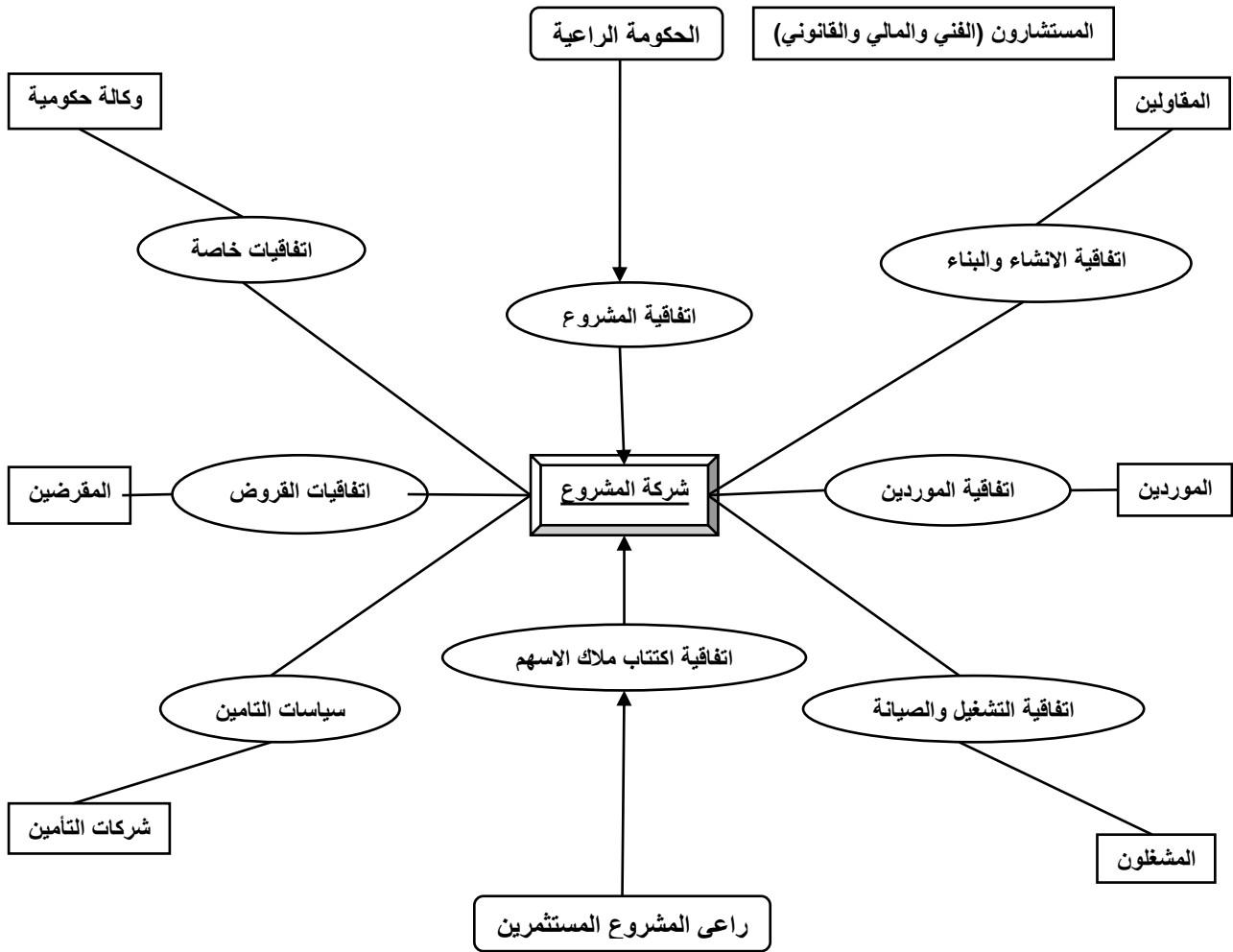
تكفي الضمانات المقدمة من الأطراف المعنية بالمشروع لتغطية المخاطر المتنوعة، مما يستوجب الاعتماد على شركات التأمين¹.

مراحل البوت:

أدت خبرة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من خلال متابعتها للمشروعات المقامة بنظام B.O.T في دول العالم المختلفة خاصة في الهند، الصين، الفلبين، بنجلاديش، باكستان، ماليزيا، البرازيل، المكسيك، الأرجنتين، وفنزويلا أن هذا النوع من المشروعات يمر بعدد من المراحل يمكن حصرها فيما يلي:

- 1- مرحلة تحديد المشروع : يقصد بها تقدير الطلب على خدمات مشروعات البنية الأساسية ثم تحديد نسبة العجز المتوقع في آل خدمة، وتحديد الأولويات بالنسبة للحاجة إلى آل منها. وقد تأتي فكرة المشروع من قبل الممول الذي يعرضها على الحكومة ويبيدي استعداده لإنشائه بنظام B.O.T، ولا يجب أن نغفل أهمية عمل دراسة جدوى أولية للمشروع للتعرف على كافة جوانبه، كذلك التعرف على مدى ربحيته، وتنتهي هذه المرحلة بتحديد ما يجب تنفيذه.
- 2- مرحلة الإعداد الحكومي للمناقصة: تعلن الحكومة عن مناقصة حتى يتقدم المستثمرون المحتملون بعروض لتنفيذ المشروع، ويجب أن يحتوي عرض المناقصة على المعايير اللازم توافرها حتى يمكن لمستثمر ما أن يفوز بالمشروع. وتتعلق هذه المعايير بالوقت اللازم لتنفيذ المشروع وتكلفة تقديم الخدمة للجمهور وفترة الامتياز وغيرها. ويمكن للحكومة أن تتحكم في عدد المتقدمين من خلال معايير القبول التي تعلنها حسب طبيعة المشروع بالإضافة إلى اشتراط وضع تأمين مالي للاشتراك في المناقصة لضمان الجدوية.
- 3- مرحلة إعداد عطاءات من قبل الممولين: تتمثل هذه المرحلة بتجمع عدد من المستثمرين ليشكلوا اتحاداً ماليا فيما بينهم لإعداد العطاء. ويوقع أعضاء الاتحاد على اتفاقية مبدئية يحددون فيها نسبة مساهمة كل منهم في رأس المال والدور الذي يقوم به في المشروع، ويتولى الاتحاد مهمة إعداد دراسة جدوى للمشروع، وبناءاً عليها يتم تحديد مصادر التمويل وإعداد عطاء يتضمن كل جوانب المشروع.
- 4- مرحلة إرساء العطاء: يتم فيها اختيار افضل العطاءات من حيث التكلفة ووفورات العملات الأجنبية والعمالة المستخدمة وغيرها.
- 5- مرحلة تكوين شركة المشروع: يقوم الاتحاد المالي بتكوين شركة المشروع بعد إرساء العطاء على أحد المستثمرين، ويتم توقيع اتفاقية بين الحكومة وشركة لتنفيذ التنفيذ. وتوضح هذه الاتفاقية جميع الحقوق والالتزامات لكافة الأطراف المعنية. وتتولى الشركة مهمة تجميع مساهمات الأعضاء والقروض وعمل كل التعاقدات اللازمة لتنفيذ المشروع.
- 6- مرحلة التنفيذ: يتم فيها البدء في تنفيذ المشروع وإنهاء كل الاتفاقيات التمويلية، لتبدأ بعد ذلك الجهات المعنية في تقديم الأموال اللازمة للتنفيذ. وتنتهي هذه المرحلة بإقامة المشروع وتجريه وقبوله من جانب شركة المشروع والحكومة.
- 7- مرحلة التشغيل: تتولى فيها شركة المشروع عملية التشغيل أو قد تتعاقد مع شركة اخرى لتتولى التشغيل والصيانة. وتستخدم الإيرادات المحصلة خلال فترة التشغيل في استرداد راس المال وتحقيق الأرباح المخططة. ومن حق الحكومة التأكد من ان عملية التشغيل والصيانة تتم وفقاً للمعايير المحددة.
- 8- مرحلة التحويل: بعد انتهاء فترة الامتياز يتم تحويل ملكية المشروع للحكومة، التي قد ترى التعاقد من جديد مع الشركة نفسها لتستمر في التشغيل أو تعهد بالتشغيل لطرف آخر من القطاع الخاص أو قد تتولى عميل التشغيل بنفسها.¹

الشكل (4-2) هيكل مشاريع البوت



المصدر: UNIDO BOT guide line 1996

المبحث الثاني: انواع وسلبيات وإيجابيات مشاريع البوت:

المطلب الاول: انواع البوت:

اولا: الصيغ التعاقدية على مشاريع جديدة:

1- عقود البناء و التشغيل و التحويل: (BOT) Build Operate and Transfer

هي العقود التي تبرم بين الدولة والمستثمرين في مجالات البنية الاساسية والمرافق العامة ويتم معها الاتفاق بين المستثمر والدولة على بناء مرفق معين وتشغيله لفترة معينة، والحصول على عائداته مع إمكانية الاستفادة من استثمار ما أمكن في متعلقات المرفق المنشأ، وذلك وفقا لضوابط العقد والاتفاقيات المبرمة بهذا الخصوص.

2- عقود البناء و التملك و التشغيل و التحويل: (Boo) Build Own Operate Transfer

هي العقود التي تتيح للمستثمر بناء المشروع وإقامة هيكله ومعداته، وتملكه بواسطة شركة مؤقتة خاصة وتتولى الاشراف على التأسيس والتشغيل خلال فترة الامتياز، وبعد انتهاء هذه الفترة يصبح المشروع ملكية عامة للدولة وتنتهي شركة الامتياز قانونا.

3- عقود البناء و التملك و التشغيل: (Boo) Build Own Operate

هذه العقود تبرم بين الحكومة والمستثمر أو مجموعة المستثمرين على إقامة وبناء المشروع وتأسيسه، وتملكه بواسطة شركة الامتياز، وتولى الاشراف والتشغيل، ولا ينتهي هذا النوع من المشروعات بتحويله إلى الملكية العامة مثل العقود السابقة، ولكن بعد انتهاء الفترة المحددة يتم تجديد الامتياز أو انتهاء العمر الافتراضي للمشروع أو تعويض الدولة حق الملكية وفقا لتقييم أصول المشروع، ويحق للدولة بعد ذلك التعاقد مع آخرين على إدارة المشروع من خلال عطاءات مقدمة يتم اختيار أفضلها، وفي كافة الحالات تحصل الحكومة على نصيب من الإيرادات التي يحققها المشروع مقابل منح الامتياز ودعم المشروع أمام الجهات المختلفة.¹ وهذا العقد يتلائم مع المشروعات ذات الطابع المؤقت، والتي تفقد قيمتها بعد استغلالها، لذلك لا تحصر الدولة على استرداده بعد انتهاء المشروع.

4- عقود البناء والتحويل والتشغيل: BTO

تتعقد الحكومة مع القطاع الخاص على انشاء المشروع ثم تتخلى عن ملكيته للحكومة التي تبرم معه عقد اخر لادارة وتشغيل واستغلال المشروع خلال فترة الامتياز مقابل الحصول على إيرادات التشغيل مع تقسيط قيمة تكلفة المشروع بطريقة او بأخرى حسب الاتفاق وبذلك تصبح الحكومة مالكة للمشروع ابتداء من نهاية فترة الامتياز كما هو الحال في العقد بصيغة البوت.²

5- عقد البناء والتأجير ونقل الملكية : Build Lease Transfer (B.L.T) :

تتميز هذه الصورة من صور العقود بأن ملكية المشروع منذ اللحظة ثابتة للدولة، وأن منفذ المشروع يقوم فقط باستئجاره منها للاستفادة، ثم يعيده إلى الدولة مرة أخرى بعد نهاية مدة عقد الايجار.³

6- عقود التأجير و التدريب و التحويل : Lease Training Transfer (LTT)

بناء على هذا النوع من العقود يقوم القطاع الخاص بتمويل إقامة المشروع وتدريب العاملين التابعين للدولة، ثم تأجير المشروع للحكومة تستغله خلال فترة زمنية تعود ملكية المشروع إلى القطاع الخاص بعد ذلك، ويستخدم النوعين الآخرين من العقود في معظم دول المجموعة الاوربية بدل اعن نظامي (BOT) و (BOOT) وذلك بعد أن تبين وجود بعض الاساليب المرتبطة ببعضها عند التطبيق العملي

7- عقود التصميم و البناء و التمويل و التشغيل : Design Build Finance Operate (DBFO)

بناء على هذا النوع من العقود تتفق الحكومة مع المستثمر على إقامة مشروع البنية الاساسية أو المرافق العامة وفقا للشروط الفنية والتصميمات التي تحددها الحكومة للمستثمر بواسطة أجهزتها الاستثمارية ويتولى المستثمر الانفاق على إقامة المشروع وتأسيسه وإمداده بألات والمعدات والاجهزة، ويتولى البحث عن التمويل من أحد البنوك العاملة في الدولة أو من الخارجية، ويقوم بتشغيل المشروع وفقا للضوابط التي تضعها له الحكومة ولا تنتقل ملكية المشروع إلا بعد فترة الامتياز حيث أن الحكومة تحصل على مقابل منح الامتياز لمستثمر آخر بشروط أفضل، مع دفع التعويض المناسب للمستثمر الخاص المالك للمشروع.⁴

8- التصميم و الترويج و البناء و التأجير و التمويل : Design Promotion Build Lease (DPBLT) Transfer

تقوم الجهة المستثمرة بتصميم المشروع والترويج له. (وإنشاءه وبناءه واستئجاره من الدولة ثم تعيده لها بعدها.

1 خوله محمد عثمان المرجع السابق، ص11.

2 الكندري عبدالله محمد، 2009 (النظام القانوني لعقود BOT)، دار النهضة العربية، القاهرة، ص24.

3 Pacific Islands Forum Secretariat, Forum economic ministers meeting, Honiara, Solomon Islands, PUBLIC PRIVATE PARTNERSHIPS AND BUILD, OPERATE AND TRANSFER (BOT) AND SUCHLIKE SCHEMES, 03-05 July 2006, p5; Karim Bakhteyari, Public Private Partnerships, Department of Public Technology, Diploma work in collaboration with Nottingham Trent University, 2007, p7.

4 خوله محمد عثمان، المرجع السابق، صص11-12.

ثانياً: الأشكال التعاقدية على مشاريع قائمة:

1- عقود التحديث والتملك والتشغيل والتحويل: Modernization owner operation and transfer(MOOT)

تستخدم هذه الصورة في مشروع قائم يراد تحديثه وتطويره بتقنية ليس متاحة لدى الدولة او بسبب تقادم المشروع ويمتلكه منفذ المشروع مع اقتسام العوائد بينه وبين الدولة إلى حيث إعادتها .¹

وتتعهد الشركة الخاصة في هذا النوع من العقود بتحديث المشروع وتطوير التكنولوجيا المستخدمة وفقاً للمستويات العالمية، وتتولى تشغيله لفترة معينة ثم تقيده في نهاية الفترة إلى المالك دون مقابل .²

2- عقود الأيجار والتجديد والتشغيل والتحويل: LROT وتتميز هذه الصورة من العقود بأن الدولة تمتلك مشروعاً ما يحتاج إلى تجديد وصيانة، فتقوم بتأجيله لأحد الجهات لكي تقوم بإجراء الإصلاحات والتجديدات اللازمة، وذلك نظير السماح لها بالاستفادة من عوائد المشروع، على أن تعيده للدولة في نهاية مدة عقد الأيجار .³

يقوم الطرف الخاص فيه بتأخير المشروع من الجهة المالكة له، ثم يقوم بعملية تجديده وتشغيله، أي بعد انتهاء المدة المحددة يقوم

بإعادته إلى

الجهة المالكة بدون مقابل .

المطلب الثاني: سلبيات وإيجابيات البوت:

إيجابيات وسلبيات نظام البوت بالنسبة للدولة :

الإيجابيات :

1- تقليل الإنفاق العام والاقتراض الحكومي، وهو ما يؤدي إلى انخفاض في عجز الموازنة وفي نسبة الدين العام، وبالتالي قد

يؤدي إلى تخفيض معدل التضخم دون أن يكون مصحوباً بزيادة في معدل البطالة. وبالتالي نجد أن هذا النظام يساهم في

تقليل الحاجة إلى زيادة الضرائب لبناء مشروعات البنية الأساسية الضرورية. أي أنه يساعد الدولة على التوجه بمواردها

الاقتصادية إلى المشروعات الاستراتيجية التي يعجز القطاع الخاص عن تنفيذها.

2- يسمح التمويل عن طريق القطاع الخاص عموماً بنقل المخاطر المالية والتجارية وغيرها من المخاطر من الحكومة إلى

القطاع الخاص وهو ما يدفعه لحسن اختيار المشروعات والتأكد من مقومات نجاحها، وبالتالي يقلل من الفاقد ويرفع

من كفاءة الاستثمار ويزيد من القيمة المضافة الحقيقية. الأمر الذي يتولد عنه عدة مزايا أهمها عدم إقامة مشروعات غير

اقتصادية العائد، أو لا يوجد طلب عليها، أو لا توجد حاجة عاجلة إليها، ومن ثم تتم معالجة مشكلة الفاقد والإسراف

وسوء استغلال موارد الاقتصاد القومي بصفة عامة.⁴

1 عبد الستار أبو نجد، (عقد البناء والتشغيل والإعادة وتطبيقه في تعميم الأوقاف والمرافق العامة)، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 6-8.
2 حصابم سميرة المرجع السابق، ص 21.

3 Pacific Islands Forum Secretariat, Forum economic ministers meeting, Honiara, Solomon Islands, PUBLIC PRIVATE PARTNERSHIPS AND BUILD, OPERATE AND TRANSFER (BOT) AND SUCHLIKE SCHEMES, 03-05 July 2006, p5; Karim Bakhteyari, Public Private Partnerships, Department of Public Technology, Diploma work in collaboration with Nottingham Trent University, 2007, p7

4 أمل نجاح البشبيشي، المرجع السابق، ص 9.

- 3- رفع الكفاءة التشغيلية و مستوى الخدمات البنية الاساسية و ذلك لان القطاع الخاص يتمتع باكتساب خبرة مالية و فنية أكبر.
- 4- جذب الاستثمارات الخارجية لانها تتعلق بمشروعات البنية الاساسية، وهذه من ،الضخامة بحيث تحتاج في الغالب إلى مستثمر أجنبي.
- 5- وجود مزيد من العملات الاجنبية التي يتحتم تحويلها من الخارج إلى الداخل من أجل تمويل مشروعات البنية التحتية المتفق على تنفيذها.
- 6- دراسة الجدوى الاقتصادية من قبل الطرفين الدولة و القطاع الخاص في انخفاض احتمالية فشل المشروع في المستقبل لذلك تسعى الدولة بإعطاء الشركات المتنافسة فترة معقولة لدراسة الجدوى من المشروع من وجه نظر القطاع الخاص.
- 7- استرجاع ملكية المشروع من خلال نظام البوت بعكس نظام الخصخصة الكاملة للمشروع.
- 8- ان زيادة الاستثمار الممول من الخارج -القطاع الخاص يؤدي مستقبلا الي توفير عناصر جذب مؤثرة لتنمية الاستثمارات ،من حيث تحسين بيئة ومناخ الاستثمار وتنمية الوعي الاستثماري وزيادة الاحساس بعوائد وفوائد الاستثمار
- 9- ان تنفيذ المشاريع بأسلوب البوت من شأنه ان يجنب مساوئ الخصخصة باعتبار ان ملكية ومنفعة المرفق المنفذ بواسطة البوت سينتقل للدولة مستقبلا .1
- 10- زيادة اشراك القطاع الخاص في إدارة مشاريع البنية التحتية يؤدي إلى سرعة تنفيذها والاقتصاد في التكلفة لها تلخص القطاع الخاص أكثر من غيره.
- 11- نقل التكنولوجيا والخبرات والمهارات، بحيث تعطي مشاريع البوت الفرصة للدول للحصول على التكنولوجيا الحديثة وتدريب العاملين المحليين على استخدامها ومما يجفز المقدرة المحلية على المدى الطويل في المستقبل بالبحوث وتطوير الاتفاقيات مع القطاع الخاص . وهذه لمنفعه ايضا بدورها تحسن التكنولوجيا المستخدمة في بقية القطاعات الاقتصادية نتيجة للتعليم بالتجربة.
- 12- تنمية سوق راسمال المحلي،من خلال طبيعة حوجة مشاريع البوت الدائمة والطويلة من سوق راسمال ويمكن ان يستحدث ادوات مالية جديدة (سندات او قروض)مما يحسن وينمي سوق راسمال المحلي ويزيد من نسبة وقيمة المشاركة المحلية بما فيها المؤسسات المالية،والمؤسسات المملوكة للدولة والوكالات الحكومية والشركات الخاصة.
- 13- تحويل الاصول في نهاية المدة والتحكم المحلي بما من الحكومة مما يعزز القبول السياسي لهذا المنتج. وبعد انتهاء مدة التعاقد يمكن للحكومة من القدرة على التعاقد بسعر اقل مما كان متعاقد عليه في فترة البوت الاولى وباتفاق لمدة اقصر منها. وفترة الامتياز القصيرة بدورها تسمح باختيار كل مايسمح بتخفيض تكلفة رسوم المستهلك في السوق. واذا كان المشغل الجديد شركة محلية فهذا يوقف التدفق النقدي الخارج من العملة الاجنبية الي المستفيدين الخارجيين.²

السلبيات:

1 خطيب ريمة2014(ماهية عقد البوت وواقعه العملي)بحث بكالوريوس غير منشور، جامعة 8 ماي 1945كلية الحقوق و العلوم السياسية،الجزائر،ص ص23-24.

2 United Nations Industrial Development Organization, 1996 "Guidelines for Infrastructure Development Through Build-Operate-Transfer (BOT) Projects". Vienna: UNIDO Publications, P P, 36-37.

- 1- تتضمن أغلب عقود البوت شرط الثبات التشريعي، و هذا قد يقصد به لابد للدولة من تغيير التشريعات التي أبرم العقد في ظلها أي أن المتعاقد يظل خاضعا للقانون الذي أبرم العقد في ظله.
- 2- يتطلب تنفيذ عقود البوت مناخا سياسيا و اقتصاديا ملائما و مستقرا و هو ما يصعب تحقيقه خاصة بالنسبة للمناخ الاقتصادي نتيجة التطورات المتلاحقة.
- 3- تتطلب لاعادتها نفقات دراسات وبحوث باهظة نظرا لانها في حاجة إلى دقة الصياغة مما يستلزم خبراء و مستثمرين قانونيين على مستوى عال من الكفاءة و الخبرة كما تستلزم هذه المشروعات دراسات كبيرة مما يزيد تكلفتها و بالتالي تطول مدتها إلى حين حصول المستثمر على أمواله و أرباحه.
- 4- العيب الأكثر خطورة وشيوعا يتمثل في عدم وجود نظام قانوني متكامل في الدول النامية بالخاص تحكم إبرام مثل هذه العقود .
- 5- عادة ماترتبط عقود البوت بشروط الاحتكار التي تلتزم بها الدولة اذ تشترط شركة المشروع على الدولة تأمين الاحتكار حتى تضمن سيطرتها على السوق و ضمان عدم منافستها تحقيا لاسترداد ما انفقته من اموال و يترتب على ذلك ما يترتب على الاحتكار من اضرار و مساوئ اذا لم يرتبط المشروع باحتكار تلتزم الدولة بشراء الخدمة التي يقدمها المشروع 1.
- 6- قد تنسب بالضغط على السيولة المتاحة في السوق المحلي، و ترحيل عائدات الاستثمار الي الخارج الدولة المضيفة، وذلك عندما يقوم المستثمر بتمويل المشروع عن طريق البنوك الداخلية دون ان يقوم بضخ الاموال في السوق المحلي. و يقوم بالسداد لهذه البنوك بعائدات الاستثمار ثم يرسل الارباح الي الخارج، فينتج عنه استهلاك قدر كبير من السيولة المتاحة في السوق المحلي مما يؤدي الي حالة من الانكماش الاقتصادي .
- 7- قد تبلغ الشركة صاحبة الامتياز في زيادة تكاليف الخدمة المنتجة او زيادة احتساب تكاليف التمويل عما هو متاح عن الحالات العادية فينعكس ذلك على اسعار الخدمة مما يمثل عبئا اضافيا على المستهلكين.
- 8- قد تلتزم الدولة شراء الانتاج بموجب العقد الذي يلزم الدولة بالدفع على اساس الاسعار التي ترتفع بمرور الزمن و مدة العقد الطويلة ترتفع كلفة هذه المشاريع على الدولة .
- 9- طول مدة العقد و ما قد يترتب عنها من حسنات في مصلحة المستثمر و اضرار بمصلحة الدول المانحة، فاذا كانت شركة المشروع تلتزم في نهاية مدة المشروع باعادة نقل ادارته للدولة المضيفة ، فان هذه المدة قد تطول كثيرا كما لو بلغت مثل 99 عاما ، و العقد لمثل هذه المدة يلزم اجيالا متعاقبة بنتائج هذا العقد، و ما ينتج عنه من بدائل لمصلحة الملتزم تؤخر استفادة الدولة من المشروع، و تحمل ابناء المجتمع هذه البدائل و تضر بالمصالح الاقتصادية و السياسية العائدة للدولة. 2
- 10- قد تؤدي هذا الأسلوب إلى التدخل الأجنبي في شؤون الدولة خاصة المرافق التي تستخدم رؤوس أموال أجنبية والتي تتعلق بامتيازات ذات أهمية بالغة كشركات البترول الضخمة وشركات الملاحة المائية³.

الايجابيات والسلبيات لنظام البوت على المستثمر او الشركة الخاصة :

الايجابيات :

- 1 خطيب ريمة، المرجع السابق، ص24.
- 2 عبدالله بن محمد المحيسني(البوت) بحث غير منشور، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص38.
- 3 نوفان العقيل العجارمة(عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية ل B.O.T وتطبيقاته في النظام القانوني الأردني) 3412 ، دراسات، الشريعة والقانون، المجلد 04 ، ملحق 1، ص1053.

- 1- - الاستفادة من الضمانات التحفيزية الواردة في قوانين الاستثمار التي تسنها الدولة لصالح المستثمرين (تشغيل المشروع مقابل عائدات، إعفاء من الضرائب لمدة معينة، ...)
- 2- توجيه المشاريع المنجزة لصالح فئات كبيرة من المستهلكين والمنتفعين (شباب، سواح، مرضى، أصحاب المركبات ...). وهو ما يؤدي إلى إقبالهم عليها. وبالتالي تحقق الشركات أرباحا كبيرة في غالب الأحوال من تلك المشاريع (شبكات إنترنت، الهاتف النقال، مركبات سياحية وعلاجية ورياضية وطرق سريعة ومطارات...).
- 3- إمكانية التفاوض المباشر مع السلطة المتعاقد معها في حالات كثيرة. وما يترتب عن ذلك من الحصول على تنازلات وامتياز أخرى غير التحفيزات الواردة في التشريعات الداخلية.
- 4- توزيع مخاطر المشروع التي تحدث أثناء تنفيذ العقد. وذلك بإمكانية القاء جزء من العواقب السلبية لتلك المخاطر على عاتق الدولة، في حالة وجود اضطرابات سياسية. والقاء جزء آخر على عاتق الأطراف الأخرى المتعاقد معها (موردون، مقاولون من الباطن) في حالة وجود مخاطرة تجارية. وما يميز عقود البوت هو مبدأ مشاركة المخاطر ما بين القطاعين الخاص والعام على عكس مشاريع القطاع الخاص التقليدية.¹
- 5- دراسة الجدوى الاقتصادية من قبل الطرفين الدولة و القطاع الخاص في انخفاض احتمالية فشل المشروع في المستقبل لذلك تسعى الدولة بإعطاء الشركات المتنافسة فترة معقولة لدراسة الجدوى من المشروع من وجه نظر القطاع الخاص.
- 6- تعتبر عقود البوت مع القطاع الحكومي فرص استثمارية على مستوى عالي من الربحية وقليلة المخاطر لانها تعقد مع القطاع الحكومي الذي يتمتع بسيولة وموثوقية عالية .
- 7- الميزة التي تخلقها عقود البوت دائما تتمثل في الامتيازات الاحتكارية التي تقدم من قبل الدولة للشركة صاحبة المشروع مما يزيد من الميزة التنافسية للخدمة او المنتج للمشروع ويزيد من مستوى الربحية المتوقعه مما يقلل من مخاطر المشروع .
- 8- طول مدة العقد دائما ما يصب في مصلحة المستثمر بحيث ان قيمة العقارات وبعض الاصول تتزايد وفقا لعامل الزمن عن القيمة الاسمية وقت التعاقد.
- 9- احتكار ومشاركة مشروع مع القطاع الحكومي يزيد من القدرة الائتمانية للشركة ويصب ايجابا في تحسين سمعة وصورة الشركة في السوق.

السلبات:

1. تتضمن أغلب عقود البوت شرط الثبات التشريعي، وهدذا قد يقصد به لا بد للدولة من تغيير التشريعات التي أبرم العقد في ظلها أي أن المتعاقد يظل خاضعا للقانون الذي أبرم العقد في ظله.
2. يتطلب تنفيذ عقود البوت مناخا سياسيا و اقتصاديا ملائما و مستقرا و هو ما يصعب تحقيقه خاصة بالنسبة للمناخ الاقتصادي نتيجة التطورات المتلاحقة.

1 نويري عبد العزيز، 2016 (عقود التزامات المرافق العامة -انواعها وطرق الاستفادة منها) ورقة مقدمة للمؤتمر السادس لرؤساء المحاكم الادارية، لبنان، بيروت، 1/يونيو/2016، ص 8.

3. تتطلب لاعادة هذا نفقات باهظة نظرا لانها في حاجة إلى دقة الصياغة مما يستلزم خبراء و مستثمرين قانونيين على مستوى عال من الكفاءة و الخبرة كما تستلزم هذه المشروعات دراسات كبيرة مما يزيد تكلفتها و بالتالي تطول مدتها إلى حين حصول المستثمر على أمواله و أرباحه

4. و الأكثر خطورة يتمثل في عدم وجود نظام قانوني متكامل بحكم إبرام مثل هذه العقود.¹

المبحث الثالث: مخاطر مشاريع البوت:

المطلب الاول: انواع المخاطر :

من الصعوبة التعميم على تشابه اشكال مخاطر مشاريع البوت ولأنها تختلف باختلاف البلد المضيف لها ،وحسب قطاع البنية التحتية،ويمكن القول بالتحديد ان لكل مشروع بوت مخاطره الخاصة به.

وانواع مخاطر مشاريع البوت الي قسمين رئيسين :

1- مخاطر عامة (مخاطر الدولة): وهي تتعلق بالمناخ الاقتصادي والسياسي والقانوني للبلاد المضيفة (اي هي المخاطر التي لاتستطيع

بصورة عامة الشركة الراعية للمشروع التحكم بها او تكون امكانية التحكم بها قليلة جدا.

2- المخاطر الخاصة بالمشروع المحدد: وهي التي يمكن لشركة المشروع التحكم بها لحد ما .

1- المخاطر العامة (مخاطر متعلقة بالدولة المضيفة):

وهي تشير للعناصر التالية (معدل النمو ،المناخ السياسي ،الضرائب ،النظام القانوني ،ونظام صرف العملة الاجنبية ،والعوامل التي تؤثر في على الطلب على مخرجات المشروع من سلع وخدمات مثل مستوى الطلب على الطاقة والمياه،ومستوى الطلب على خدمات النقل ،والمقدرة على تلبية المتطلبات التعاقدية.

على الرغم لمقدرة المشغلين لمشروع البوت التحكم في مستوى جودة مخرجات وخدمات المشروع ،لكن ليس بمقدرتهم ولاهم بموضع يسمح لهم بالتأثير بمعدل نمو البلاد ،لانها من وظائف ادارة الاقتصاد الكلي المنوطة به الدولة ،وعلى نحو متشابهة ايضا معدلات التضخم وتذبذبات اسعار الصرف الغير مرغوب ،مما قد يحدث تدهورا سريعا في التدفقات النقدية اذا لم تكن لشركة المشروع القدرة على الاستجابة السريعة بتعديل تعريفه الخدمات او المخرجات او رسومها وتنقسم المخاطر العامة لثلاث اقسام:²

أ- المخاطر السياسية:

وهي ذات العلاقة بالوضع السياسي الداخلي والخارجي للدولة المضيفة ،ومدى قابلية الحكومة بالسماح للقطاع الخاص بالتربح من مشاريع البنية التحتية وايضا التغيير في النظام المالي للدولة المضيفة بما في ذلك الضرائب ،ومخاطر تأميم ومصادرة المشروع من الدولة المضيفة والغاء الامتيازات وعناصر اخرى .

ب- المخاطر التجارية للدولة المضيفة:

وهي المرتبطة بمدى امكانية تحويل عائدات المشروع من العملات الاجنبية ،وسعر الصرف الاجنبي وتقلبات اسعار الفائدة والتضخم ،والتي لها تأثير مباشر بتكلفة التمويل للمشروع والتي عادة ماتكون عالية بالنسبة لمشاريع البنية التحتية.

ت- المخاطر القانونية للدولة المضيفة:

1 خطيب ريمة ،مرجع سابق،صص-23-24 .

2 United Nations Industrial Development Organization, 1996 "Guidelines for Infrastructure Development through Build-Operate-Transfer (BOT) Projects". Vienna: UNIDO Publications, P, 154.

هيكل البوت يرتبط لحد كبير بشكل الترتيبات التعاقدية والاطار القانوني في دعم اعمال وترتيبات التمويل بالتشريعات ذات العلاقة بالمخاطر على كل من المقرضين والجهات الراعية لمشاريع البوت مثال (التشريعات البيئية والتشريعات ذات العلاقة بالملكية) بحيث قد تتغير بعد او عند تنفيذ مشاريع البوت وقد تؤدي هذه التغيرات لتقويضا جوهريا في مدى قابلية المشروع على البقاء على المدى الطويل، اذا لم يتم تعويض الجهات الراعية للمشروع .

2- المخاطر الخاصة بالمشروع المحدد:-

هي المخاطر التي تواجه الجهة الراعية والمقرضين وهي عموما المخاطر ذات العلاقة بقدرة الجهات الراعية للمشروع على السيطرة والتاثير والتحكم بما، مثل (المقدرات الادارية لمشغلي المشروع)، وتقسم هذا النوع من المخاطر حسب مراحل ودورة المشروع.

أ- مخاطر التطوير :

وهي تلك المخاطر ذات العلاقة بالتنافسية في العطاءات في المرحلة الاولى من مشاريع البوت مثل مخاطر المناقصين لخسارة المناقصة لصالح منافسين اخرين او نتيجة فشل التوقيع على اتفاقية المشروع، ويؤدي لفقدان وضع نفقات التطوير وبالاخص لمشاريع البوت الكبيرة مما يجعل تكاليف العطاءات عالية جدا.

ايضا كما تتطلب مثل هذه المشاريع من تصميم مفصل وتخطيط واعداد شامل لوثائق العطاء مع توضيحات طويلة ووافية، ويمكن ان تشمل مخاطر التطوير ايضا الخسائر الناجمة عن التأخير في التخطيط والموافقة عليها، والتي يمكن ان تكون كبيرة بشكل خاص في حالة مشاريع البوت العابرة للحدود الوطنية للدولة بحيث يكون على رعاة المشروع الاضطرار على التعامل مع اكثر من حكومتين.

ب- مخاطر البناء والاكمال او التشطيب :

- التكلفة الفعلية للبناء ربما تكون اعلى من التكلفة المتوقعة والمخططة لها.
- التشطيب والاكمال قد يتطلب وقتا اطول مما كان مخطط له.
- عدم اكتمال عملية بناء المشروع.

وفي الحالة الاخيرة قد تعاني من فقدان الاموال التي استثمرت في البنية التحتية المنجزة جزئيا، ولأن درجة المخاطر للبناء والتشطيب تختلف من مشروع لآخر .

ت- المخاطر التشغيلية :

هي ناتجة من العجز والقصور في الاداء وايرادات الدخل والمواد التموينية الخام وغيرها، وهي ثلاث اقسام :

- مخاطر البنية التحتية المرتبطة بتشغيل المشروع:

وهي المخاطر المتعلقة بمراق خارج المشروع مثل الطرق وخطوط النقل ويكون مشروع البوت معرضا للخطر اذا لم تكتمل او تبنى المرافق المرتبطة به في الوقت المناسب¹.

- المخاطر الفنية: وتشمل العيوب في التصميم والعيوب الكامنة في معدات المشروع. وعادة ما تكون مطلوب من مشاريع BOT لتحقيق منتجات ومخرجات معينة وأهداف أداء معينة تحددها الحكومة أو السلطة المعنية أو المشتري المتعاقد عليه. (أمثلة على أهداف الأداء مثل نوعية المياه التي يتم تفريغها من محطة معالجة المياه ومستوى الكهرباء الموردة من محطة توليد

1 United Nations Industrial Development Organization, 1996 "Guidelines for Infrastructure Development through Build-Operate-Transfer (BOT) Projects". Vienna: UNIDO Publications, P P, 155-156.

(الكهرباء). قد تكون عيوب التصميم أو البناء أو المعدات من المخاطر المهمة، ولا سيما في مشاريع BOT التي تعتمد على تقنيات متطورة للغاية.

- مخاطر الطلب : معظم مشاريع البوت التي تعتمد في إيراداتها على السوق تواجه مخاطر الطلب المتعلقة بمستويات الطلب الفعلي ومستوى الاسعار على الخدمات او السلع المنتجة كمبرجات لمشروع البوت للتحسب من تحققها بأقل مما كان متوقعا، وبالتالي انخفاض معدل العائد على المشروع مالم يكن المشروع بميزة الاحتكار الطبيعي او نماذج التنبؤ الدقيق مما يجعل المقرضين يدركون مخاطر الطلب بصورة أكبر.
- مخاطر العرض : ولأنها تعد من مخاطر السوق، فلها مكونين وهما حجم او كمية العرض و السعر، تواجه بعض مشاريع ال BOT من خطر عدم التيقن بشأن الامدادات من المواد الخام الضرورية (مثل إمدادات الوقود لمحطة توليد الكهرباء) وإذا كان توريد المواد الخام غير مؤكد أو غير كاف لتلبية احتياجات المشروع، فقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماتها الانتاجية والتزامات سداد الديون سوف تهتز .
- المخاطر الادارية: ان عنصر جودة الادارة في اي مشروع هو عنصر نجاح ضروري .
- المخاطر العرضية القوية : هي المخاطر الناتجة عن الاحداث الاستثنائية الخارجة عن سيطرة اطراف مشروع البوت وتؤدي للاخلال باداء واجباتهم والتزامهم، وهي الكوارث الطبيعية مثل الحريق والفيضانات والزلازل، وغير الطبيعية مثل الحروب والاضرابات والاعتصامات الاهلية .

وإذا استمر الحدث العرضي لفترات طويلة، وربما قد تؤدي لالغاء الامتياز ، وقد يتحمل مخاطر الحدث العرضي الموردون للمواد الخام كما في مشاريع النقل والمواصلات وبعض المخاطر العرضية يمكن تغطيتها بالتأمين الخاص او من موارد الحكومة المضيفة للمشروع، لان الشئ الاساسي ذات العلاقة بمشاريع البوت هي توزيع تأثير الحدث العرضي وتقليل اثره بالاخص لتلك التي يتم تأمينها.

المطلب الثاني: توزيع وادارة المخاطر في مشاريع البوت BOT :

1- المفهوم والشكل التعاقدية:

كل المخاطر التي ذكرت سابقا تحتاج لتوزيع خطرها وادارتها فعالية لنجاح مشروع البوت BOT وهنالك ثلاث اعتبارات عند تصميم هيكل لتوزيع وادارة المخاطر .

اولا: تكلفة المشروع الكلية ان تشمل تحديد وتوزيع الخطر: وبطبيعة الحال الحكومات المستضيفة للمشروع تريد نقل اغلبية المخاطر للقطاع الخاص ومن ناحية اخري فان القطاع الخاص ايضا حريص على تقليل امكانية تعرضه وانكشافه للمخاطر.

وخصوصا في في توزيع وادارة المخاطر الخاصة فكل الطرفين الحكومة المضيفة والقطاع الخاص لديهم اهتمام وقلق حول مستوى الفعالية المكتسبة واجمالي تكاليف المشروع عموما، وهذا يعني ان المخاطر الخاصة يجب ان يتحملها الطرف الانسب في التعامل معها من حيث مدى السيطرة والنفوذ والتكاليف والمسؤوليات، وفي اغلب الحالات يتحملها الطرف الافضل موقفا من حيث مقدرة التحمل المالي .

ثانيا: حلول ادارة المخاطر لمشاريع BOT : تقوم على مبادئ الضمانات الغير مشروطة من اي من الاطراف للهيكل المالية للمشروع وتسمى ايضا (الهيكل الائتماني للمشروع) ويجب ان تستوفي المتطلبات التالية:

1- كل المخاطر الاساسية والاولية يجب

2- ان تعرف ويتم ادارتها وتوزيعها .

3- كل مخاطر المشروع يجب ان تتم ادارتها اجمالاً الموارد المالية واطار التزامات تعاقدية.

ثالثاً: هيكله المخاطر يجب ان تكون لديها المقدرة الكافية للتعامل الكلي مع اسوء سيناريوهات المشروع: وتجدد الاشارة ان مخاطر مشروع BOT يتم توزيعها وادارتها حالة بحالة دائماً بصورة اساسية ،وعادة المستفيدين من القطاع الخاص او الراغبين المشروع يوافقون على تحمل المخاطر التي هم على مقدرة ودراية بها، مثل مخاطر التطوير والبناء والتشغيل ومخاطر التشغيل، وسيترددون في الموافقة على تحمل المخاطر غير المتأكد منها او غير القابلة للتأمين وهي كالمخاطر الغير قابلة للقياس او التوقع او الخارجة عن السيطرة (المخاطر العرضية) مثل (المخاطر السياسية، التجارية للدولة ككل، ومخاطر الطلب الكلي غير المستقر نتيجة حدث عرضي او كارثة عرضية)، ولو كانت الحكومات لها الرغبة في نقل هذه المخاطر للقطاع الخاص فلا بد من ضرورة اعداد نفسها للموافقة على تحمل ارتفاع تكاليف الخدمات المنتجة للمشروع او مخرجات المشروع من السلع والخدمات.

• الشكل التعاقدية(القانوني)لتوزيع وادارة المخاطر :

ويتم فيه توضيح وتعريف لعملية توزيع المخاطر الاساسية اتفافية المشروع ين كل من شركة المشروع والحكومة المانحة لعقد امتياز البوت والاتفافية توضح التزامات كل طرف مع توضيح كيفية توزيع المخاطر فيما بينهم وتشمل:

- 1- عقود المساهمين او اصحاب الاسهم.
- 2- مختلف انواع العقود الائتمانية مع مقرضي المشروع.
- 3- اتفاقية البناء والانشاء.
- 4- عقود توريد المعدات.
- 5- عند تطبيق عقود تموين المواد الخام ومدخلات الانتاج والوقود طويلة المدة.
- 6- عقود شراء الخدمة طويلة المدة او عقود مشتريات خدمات و سلع المشروع.
- 7- عقد الصيانة والتشغيل لشركة المشروع.

وعند اندماج اتفافية المشروع مع جميع هذه الاتفاقيات سيتحدد شكل وانواع المخاطر الاساسية للمشروع.

2- الادوات الناشئة لادارة الخطر في تمويل المشاريع :

عقود المبادلة وعقود الخيارات والعقود الاجلة تقدم للمشاركين والاطراف في المشروع وسيلة لإزالة عدم التيقن من تحركات العملات واسعار الفائدة كما انها تسمح للمشاركين في المشروع لتعديل وضبط عائد تعريف الخطر ليناسب مع مقدرات استيعابهم الخاصة. ان احجام البنوك في بعض الدول من تقديم الحكومات ل ضمانات قد تعتبر مشكلة في قضية ترتيب التمويل ولمعالجة هذه المشكلة تقوم وكالات ضمان الصادر وكذلك المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ووكالاته وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الاطراف ومؤسسة التمويل الدولية على نحو متزايد لتقديم الحماية ضد المخاطر السياسية ومخاطر اسعار الصرف حيث ان التأمين التجاري عليها غالي جدا والتحوط في اسواق راس المال غير متاح.

في شهر سبتمبر 1994 قام البنك الدولي استبدال تسهيلات التمويل المشترك ب ضمانات بنكية لتستخدم في تمويل البنية التحتية وقد صممت هذه الضمانات لتغطية المخاطر المحددة (ضمان الخطر الجزئي) أو جزء من التمويل (ضمان الائتمان الجزئي) .

ضمان الخطر الجزئي هو الذي يغطي المخاطر الناجمة من عدم أداء الحكومة المضيفة لالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقيات مع شركة المشروع او من الاحداث العرضية الناتجة من خدمات الدين الافتراضية للمقرضين وهي الاكثر ملائمة لتمويل الموارد المحددة كما يستخدم في مشاريع البوت والمشاريع المماثلة.

وضمان الائتمان الجزئي لكافة الاحداث بسبب عدم دفع الجزء من نظام التمويل بإستثناء حقوق الملكية (راس المال أو الاسهم) . وضمانات MIGA تغطي في الغالب الاستثمار في الاسهم الذي يمكن من تغطية الديون المقدمة من المستثمرين في الاسهم ويوفر تغطية من المخاطر الساسية مثل تحويلات العملات والحروب والاضرابات المدنية والتأمين والمصادرة للمشروع المحدد فانها لا تدخل في اطار اتفاقيات ضمان الحد من الحكومة المضيفة ¹.

3- التحديات والمخاطر الخاصة التي تواجه مشاريع البوت بالدول النامية:

تتشارك كل مشاريع البوت بوجه عام مدى بعيد في مواجهتها لمجموعة من المخاطر العامة والخاصة، وبعضها يتم ادارتها بمراعاة وبالتوافق مع شروط وقوانين القطاع الخاص وهي :

- مدى توفر العملة المحلية القابلة لتحويلها لعملة اجنبية باسعار عادلة، واذا لم يتوفر ذلك لمشاريع البوت التي تكسب عائداًها بالعملة المحلية فانها لاتستطيع مقابلة التزاماتها للمستثمرين الاجانب .
- تطوير النظام القانوني بدرجة كافية لدعم الاستثمارات الاجنبية في مشاريع البنية الاساسية ، مما يتضمن انشاء وتطبيق اطار تعاقدني ثابت يمكن التنبؤ به.
- موثوقية وتوفر المعلومات عن اعداد العطاءات وتطوير المشاريع والطلب المتوقع.
- توفر مقاولين بناء ومشغلين محليين لديهم سجل معترف به وعلى قدرة عالية لتقديم ضمانات ائتمانية عالية ، وان لم يوجد فيمكن مشاركة بمقاولين ومشغلين اجانب.

توفر بنية طرق كافية لبناء المشروع ونقل المواد الخام والمقدرة لتوصيلها بصورة ثابتة ومستقرة ومؤكدة .

المطلب الرابع : المخاطر الناشئة التي تتحملها كل من الحكومة المانحة و الشركة:

1- المخاطر الناشئة من الحكومة المانحة :

عادة للحكومة المضيفة القدرة على نقل اغلب المخاطر المتعلقة تطوير وبناء وادارة وتشغيل مشروع البوت لشركة المشروع ، وعند تعثر شركة المشروع او تخلفها عن الانجاز او الاداء في اي من هذه الالتزامات تحول هذه المخاطر لمقرضين المشروع . والصورة تكون أقل وضوحا في حالة مخاطر الطلب والإيرادات . إذا كان المشتري من الخدمات المنتجة المتعاقد عليها هو المؤمن عليها او يمثل هنا أداة ائتمان عامة، وهذا يحدث في مشاريع (الطاقة، المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي) وعادة تقل شركة المشروع هذه المخاطر عند قولها من قبل مقرضي المشروع ، ويتم عادة على اساس تعهد بواسطة شركة المشروع تعهد على مستوى معقول من الاستدانة يحفظ في نفس الوقت معدل ايراد متناسب ².

1 United Nations Industrial Development Organization, 1996, "Guidelines for Infrastructure Development through Build-Operate-Transfer (BOT) Projects". Vienna: UNIDO Publications P 164.

2 United Nations Industrial Development Organization, 1996 "Guidelines for Infrastructure Development Through Build-Operate-Transfer (BOT) Projects". Vienna: UNIDO Publications, P P, 157-160.

ولو ان الإيراد يدفع من قبل الجمهور المستهلك مثال (الطرق ذات الرسوم، ورسوم المطارات ورسوم الكهرباء، للمشروع مخاطر عالية في توليد الدخل او الإيراد ويتحمله مقرضي المشروع ، الذين يسعون دوماً دورهم لتحويل هذا الجزء من المخاطر للحكومة المضيفة عن طريق ضمان توفير الحد الأدنى من الطلب والدخل (الإيراد) او الوقوف القروض.

مخاطر الإيراد والطلب تنخفض عند توفر تعهد حكومي عدم توفير دائل لمخرجات المشروع مثل (الطرق والمطارات و الطاقة) حيث لا تنافس المشروع في الفترة المحددة للامتياز.

وفي مثل هذه الحالة، أي عندما لا يتم اختبار هياكل bot، ينظر القطاع الخاص إلى المخاطر على أنها أكبر من ذلك. لنجاح مشروع بوت يتم إنشاء المخططات وينضح المفهوم، فإن الحكومة ستكون في وضع يمكنها من تقليل دعمها وفرض مطالب أكثر صرامة على القطاع الخاص وفضل مثال على هذا مشروع امتياز الطريق السريع للحكومة المكسيكية عندما كان المشروع في مرحلة التنفيذ الأولى (اذ كان حجم المرور الفعلي اقل من حجم المرور المتوقع والمعد من قبل الحكومة كان على شركة المشروع الحق في تحديد مدة الامتياز لتغطية العجز في حركة المرور) وقد تم تأكيدها وتمديدها بنجاح مرة واحدة تلقائياً ولم تمدد لمدة اطول مع احتفاظ الحكومة حق تقليل مدة الامتياز اذا تم تجاوز النسبة المحددة في العائد على الاستثمار.

المخاطر السياسية : مثل التأخير والزيادة في التكاليف الناجمة من السلطات الحكومية ما في ذلك التأخير في الحصول على الموافقات المطلوبة والتأخير والتراخي وعادة تحول للحكومة المضيفة وذلك عادة عندما تدفع يكون من شأنها دفع اي تعويضات وبدلاً عن ذلك في كل الحالات تقوم بتمديد فترة الامتياز وتدعم داخل اتفاقية المشروع.

بالنسبة لتوزيع وتحويل مخاطر الضرائب والرسوم الجمركية والمقصود بها حظر فرضها او زيادة فيها عن الزيادة العادية العامة فمن الواضح لا توجد قاعده عامه للتعامل معها , وليس هنالك حكومه تعطي تأكيدا او ضمان ان الضرائب والرسوم لن تزيد او تفرض زياده فيها اذا لم تضمن في اتفقيه المشروع تعويضات بذلك وتتحمل شركه المشروع هذه المخاطر .

-وقد تتحمل الحكومة او تشارك مخاطر البوت من خلال ضمانات الاداء او التشغيل , والوقوف بجانب اتفاقيات القروض والتعويض بما في ذلك تقدم تأكيدات و ضمانات في :-

1/ ضمان الحد الأدنى من الاسعار للمشتريات سيتم توفيره , مما يؤكد ويضمن مستويات معينة من الارباح للمشروع .

2/ ضمان وتوفير الحد الأدنى من اسعار المواد الخام مما يضمن ويساعد على قياس والتنبؤ بتكاليف المشروع .

3/ أتاحة وتوفير النقد الاجنبي لتحويل عائدات المشروع لسداد القروض الاجنبية واعادة الارباح من المستثمرين الاجانب.

4/ توفير اسعار صرف عند مستوي معين محددة سلفاً لتحويل العملات الاجنبية مما يجنب مخاطر اسعار الصرف .

ويمكن ان تقدم الحكومات هذه الضمانات والتعهدات لأصحاب المشروع للحد والتقليل من حالة عدم التأكد المحيطة بسداد قروض المشروع .

وسداد القروض سوف يعتمد على قابلية الادارة لتشغيل مرافق البوت بالفعالية الكافية ل توليد الفوائد بسداد قروض المشروع ، مستوى ونوع المخاطر التي تستعملها الحكومة ستصبح مؤشراً هاماً للمجتمع المالي حول التزامات الحكومة حول المشروع .¹

2- المخاطر التي تتحملها شركة المشروع : -

1 United Nations Industrial Development Organization , 1996 "Guidelines for Infrastructure Development Through Build-Operate-Transfer (BOT) Projects". Vienna: UNIDO Publications, P P, 160-163.

أن ما يميز الراعين لشركة المشروع هي واحدة من اهم العناصر التي ينظر لها من قبل الحكومة المضيفة والمقرضين عند تقسيم مخاطر مشروع البوت :-

- خبرتهم ومدى قابليتهم وقدرتهم على اخذ مثل هذه المشاريع.
- - جدارتهم الائتمانية والتزامهم بالمشروع مثل القدرة على تحمل المخاطر في حالة عدم المضي قدما في المشروع وفقا للخطة الموضوعية.
- الخبرة والمقدرة والجدارة الائتمانية للشركاء الراعية للمشروع الذين تم اختيارهم للمشاركة مع (المقاول الرئيسي , موردى المعدات , مشغل المشروع , موردى المواد الخام) .
- مهما كان مدى المشروع جيدا من حيث التصميم والجدوى الاقتصادية هذه العوامل لاتعني شيئا إذا انجز المشروع بطريقة سيئة او اذا كان الشركاء الراعين للمشروع لم يستطيعوا تغطية العجز الصغير او الاخفاقات الصغيرة في تقدم المشروع.
- حيث أن السمعة الجيدة لاتضمن سداد القرض او استرجاع العائد من الاستثمار، بحيث لن يجد الممولين الراحة المنشودة في مصداقية استنادة الجهات الراعية للمشروع والشركاء.
- والمقروضون سيرغبون بمعرفة بامكانيتهم الاعتماد عليهم في تسليم المشروع في الوقت المحدد , والميزانية المحددة والمعايير الفنية المطلوبة والمحددة , وفي حالة الفشل سيكون لديهم الاداء الجيد في اخفاقات صغيرة .
- الحكومة والمؤسسات التحويلية المالية سوف ترغب من المستفيدين او راعي المشروع بتحمل الجزء الاكبر من مخاطر المشروع. وعوائد المستدينين (راعة المشروع) سيتم ربطها بنجاح المشروع على المدى الطويل.
- اربعة انواع من المخاطر عادا ما يتولى امرها بواسطة راعة المشروع من خلال شركة المشروع .
- 1/ مخاطر الانشاء والتشطيب (construction – and complete)
- وهي تشمل جميع تكاليف تطوير المشروع , وتكاليف تجاوز تكلفة البناء او تكاليف التأخير . لضمان الادارة الكافية المناسبة لمخاطر البناء وعادة ما تتطلب اتفاقية المشروع من راعين المشروع الاتي :-
- تقديم ضمانات الاكمال والتشطيب , بالاضافة لاموال اضافية من الجهات الراعية (اسهم او ديون ثانوية استثنائية) عند الضرورة .
- خلق المستويات الادنى من الاستثمار في الملكية او الاسهم .
- توفير ضمانات فيما يخص دفعيات القروض خلال الانشاء والبناء او في بعض الفترات المحددة الزمن .
- الحفاظ على المستوى الادنى من تغطية نسبة الديون للملكية (الاسهم وأيضا خدمات الدين لشركة المشروع .
- التوقيع على عقود تسليم المفتاح باسعار ثابتة مع المقاول الرئيسي والتي تشمل الاكمال والتشطيب وتقديم ضمانات واشترط دفع تعويضات الخسائر في حالة عدم تحقيق مستوى معين من الاداء .
- ترتيب الحصول علي ضمانات مشابهه من موردى المعدات والمقاولين بالباطن الى الجهات الراعية و المقرضين .
- استخدام التكنولوجيا المثبت جدواها .
- ترتيبات التامين خلال فترة الانشاء والبناء .

أذ تخلف كل من المقاول او موردي المعدات عن الاداء المطلوب يتحمل العواقب راعين المشروع
2/ المخاطر التشغيلية :-

كمخاطر الفشل في تشغيل وصيانة المشروع ينص في اتفاقية المشروع يتحملها راعين المشروع و يقومون بإدارة هذه المخاطر بتحويل جزء منها الى المشغلين في المشروع وفي اتفاقية O & M . تتطلب اتفاقية المشروع من الراعين للمشروع بتغطية المخاطر التشغيلية الغير مؤكدة , من خلال حزمة التامين المتضمنة التامين على الخسائر والاضرار التي لحقت مرافق المشروع وتامين الالتزامات المطلوبة والديون , ومقرضين المشروع ايضا يتطلب منهم توفير حسابات الاحتفاظ (الديون المعدومة) .

وللتأكد من الاداء المرضي لتشغيل المشروع من قبل الحكومة و اصحاب المشروع الراعين والمقرضين يتطلب عادة متابعة وقياس الاداء (مثل جودة وكمية مخرجات المشروع) وهذا يسهل ايضا في ربط العقوبات والتعويضات بالاداء الفعلي .

ومتابعة مخطط BOT ضروري للتأكد من كفاية ارباح الاستثمار ومعرفة مدى الالتزام باتباع جدول الصيانة المحدد ويتطلب بعض المقرضين ابرام بعض الاتفاقيات الفنية المساعدة بين شركة المشروع وموردي المعدات والالات .¹

3/ مخاطر .الموردين (موردي المعدات والالات – المواد الخام) :-

عادة على رعاة المشروع ان يتحملوا مخاطر الموردين , لحماية انفسهم من هذه المخاطر وهم عادة يدخلون في عقودات تأمن لهم المدخلات الاساسية بمستويات الجودة المناسبة وبالاسعار المستقرة ولذلك على عقود التوريد يجب ان تحتوي على الاتي :-

- توريد المواد الخام والوقود وقطع الغيار على اساس المدى الطويل بصورة اساسية .
- التزامات ضمان التوريد والجودة والاسعار مع الجزاءات في الاخفاقات لمقابلة هذه الشروط .
- توفير صيغة مناسبة للزيادة في الاسعار تسمح وفقا للتغيرات في عوامل التضخم وسعر الصرف .
- توفير تنسيق وتطابق مع مخرجات (وسلع وخدمات المشروع) لتصغير مخاطر السوق والتفاوت والاختلاف بين التكلفة وتوفيرة المواد الخام على نسق واحد مع الاسعار للطلب على مخرجات المشروع بالجهة الاخرى وعندما لايمكن الحصول على عقود توريد طويلة الاجل في الاسهم والملكية , قد يتطلب المقرضين التزامات اضافية من راعين المشروع إما حسابات ضمان او سندات اكتتاب في الملكية او الاسهم لتأكيد أمن و ضمان المقرضين المذكورة .

4/ مخاطر العملة وسعر الفائدة :هنالك مجموعة واسعة من الاسواق راسمال , مثل التعويضات والخيارات والعقود الاجلة , وهي متاحة للادارة وانماط لمخاطر العملة ومخاطر اسعار الفائدة وهذه الصكوك هي :

- حيثما هنالك العديد من المشاركين في سوق راس المال كل منهما يهدف لتحويل مخاطرها المحتملة في حيز واحد مع امتلاك عائد ملف تعريف المخاطر، وفي كثير من الاحيان إيجاد تكامل مقترن بالمشاركين لمن يستطيع تحقيق مكافأة او عوائد تعريف الخطر عن طريق مبادلة مخاطر كل منهما، على سبيل المثال احد الاطراف قد يكون عليه التزامات بالدولار الامريكي مقابل خلق توفير ايرادات المارك وغيرها والتزامات المارك الالماني ستنتج ارباح الدولار الامريكي
- هنالك من المشاركين في هذه الاسواق يريدون المضاربة والمراهنة على الفائدة وتذبذبات سعر الصرف هم يقومون ببيع اسعار الصرف عقودات الخيارات والعقودات المستقبلية لاي طرف يتخوف من مخاطر سعر الصرف وتسعى للقفل بسعر صرف

1 United Nations Industrial Development Organization, 1996 "Guidelines for Infrastructure Development Through Build-Operate-Transfer (BOT) Projects". Vienna: UNIDO Publications, P P, 163-164.

محدد والاطراف يبيعون العقود لآخذ الآتي يمكن ان تكون خاطئة وفي هذه الحالة قد يتأكدون الخسائر ولكنهم ايضا لديهم احتمالية لتحقيق ارباح كبيرة اذا كانوا على صواب , على التقيض من ذلك يقوم الاطراف بشراء العقود الكاملة الحماية بغض النظر عن تحركات سعر الصرف وهم محمين من الخسارة لو ان سعر الصرف تحرك في غير مصلحتهم ولكنه ايضا يؤدي لعدم تحقيق مكاسب حتى لو تحركت اسعار الصرف في اتجاه مصلحتهم.

المبحث الرابع: التوزيع الجغرافي والقطاعي لمشاريع bot في العالم من جملة مشاريع ppi:

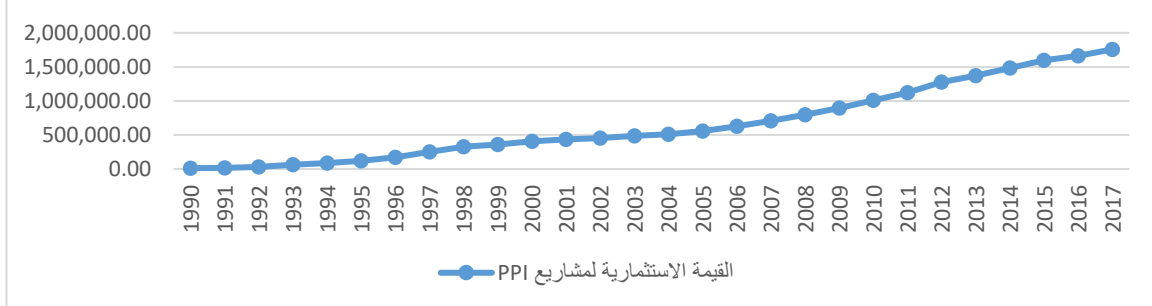
المطلب الاول: التوزيع الجغرافي والقطاعي لمشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في العالم: PPI

للتحدث عن مشاريع البوت كاحد انواع صيغ مشاركة القطاع الخاص للعالم في مجال البنية التحتية بالتحديد فلا بد من استعراض رقمي ونسبي لمشاريع البنية التحتية القائمة بواسطة مشاركة القطاع الخاص PPI وذلك لانها هي الاشمل فلا بد من دراسة الكل ثم الاتجاة نحو الجزء بتحليل مستفيض.

جدول رقم (4-1) القيمة الاستثمارية لمشاريع PPI في العالم خلال 1990-2017 - (مليار دولار)

المبلغ المستثمر في العام	المبلغ المستثمر في العام	العام	اجمالي المبالغ المستثمرة المتراكمة	المبلغ المستثمر في العام	العام
12,078.800	23,146.490	2004	12,078.800	509,212.663	1990
6,304.500	49,413.963	2005	18,383.300	558,626.626	1991
14,174.750	67,942.433	2006	32,558.050	626,569.059	1992
28,511.240	83,212.356	2007	61,069.290	709,781.415	1993
26,775.570	88,608.764	2008	87,844.860	798,390.179	1994
31,775.270	96,621.890	2009	119,620.130	895,012.069	1995
49,896.482	112,042.097	2010	169,516.612	1,007,054.166	1996
83,443.341	115,429.127	2011	252,959.953	1,122,483.293	1997
76,001.000	154,530.960	2012	328,960.953	1,277,014.253	1998
29,096.330	95,966.080	2013	358,057.283	1,372,980.333	1999
46,986.140	109,786.310	2014	405,043.423	1,482,766.643	2000
30,746.740	113,163.735	2015	435,790.163	1,595,930.378	2001
19,429.270	68,337.591	2016	455,219.433	1,664,267.969	2002
30,846.740	93,344.300	2017	486,066.173	1,757,612.269	2003

الشكل (3-4) القيمة الاستثمارية لمشاريع PPI في العالم 1990-2017



المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي .

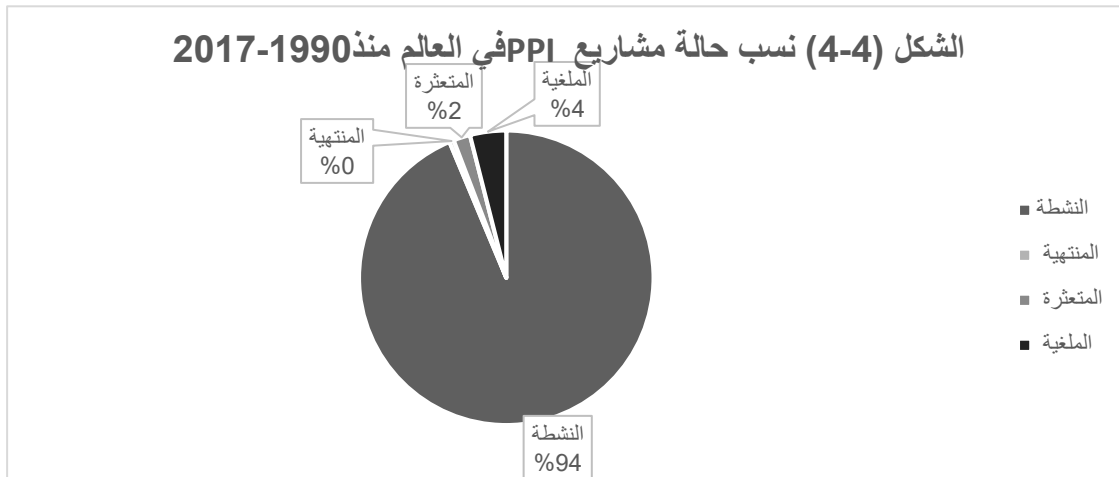
الجدول السابق يوضح إجمالي المبالغ المستثمرة في البنية التحتية بواسطة مشاركة القطاع الخاص بحيث كانت في 1990 بقيمة 12.24 مليون دولار وتصاعدت حتى بلغت 119,620 مليون دولار عام 1995 حتى وصلت حاجز الي 1,007,054 مليار دولار ووصلت عام 2017 الي 1,757,612 مليار دولار وهذا يؤكد الاقبال العالي والزيادة الكبيرة المستمرة على الاستثمار في البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص، وهذا يرجع لمتطلبات التسارع التنموي العالمي ومميزات مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص.

تحليل حسب حالة المشروع:- بلغ إجمالي عدد المشاريع المقامة بمشاركة القطاع الخاص حوالي 7023 مشروع بقيمة استثمارية تعادل 1,757.163 مليار دولار اي 1.757 ترليون دولار بحيث يحتل قطاع الكهرباء النصيب الاكبر من جملة الاستثمارات 3398 مشروع بقيمة استثمارية بلغت 877.490 مليار دولار اي مايعادل نسبة 21.48% من إجمالي المشاريع، وذلك لسهولة دخول القطاع الخاص فيه وسهولة تحصيل عوائده وتقوم بضمانه الدولة. وبلغت المشاريع النشطة منها ولم يتم الغائها حوالي 6464 مشروع بقيمة 1,646.380 مليار دولار وتحتل نسبة 93.70% من إجمالي المشاريع ممايدل على نجاح وقوة الاتجاه العام للدول والقطاع الخاص لهذا النوع من الشراكات في البنية التحتية، وبلغت المشاريع المنتهية 196 مشروع بقيمة استثمارية 8.534 مليار دولار بنسبة 0.49% من إجمالي المشاريع، وقد يعزى ذلك لخاصية انواع صيغ الشراكات بحيث تمتاز بطول الفترة الزمنية للامتياز. وبلغت المشاريع المتعثرة 75 مشروع بقيمة استثمارية 32.570 مليار دولار بنسبة 1.85% من إجمالي المشاريع، وبلغت المشاريع التي تم الغائها 288 مشروع بقيمة استثمارية 69.679 مليار دولار بنسبة 3.97% من إجمالي المشاريع. ومما سبق يتضح بان مجموع المشاريع المتعثرة والتي تم الغائها 363 مشروع بقيمة 102.249 مليار دولار ونسبتها لاتتعدى 5.81% من إجمالي المشاريع ممايدل على نجاح وربحية وقوة الاتجاه العام للدول والمقطاع الخاص نحو الشراكات في الاستثمار بمجال البنى التحتية ويتضح ذلك في الجدول التالي.

جدول (2-4) حالة مشاريع PPI في العالم منذ 1990-2017- مليار دولار

حالة المشروع	عدد المشاريع	القيمة الاستثمارية للمشاريع	النسبة من إجمالي المشاريع
النشطة	6464	1,646.380	93.70%
المنتهية	196	8.534	0.49%
المتعثرة	75	32.570	1.85%
الملغية	288	69.679	3.97%
الإجمالي	7023	1,757.163	100.00%

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي



المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي .

أ- التوزيع الجغرافي لمشاريع PPI:

جدول (3-4) التوزيع الجغرافي لمشاريع PPI في العالم 1990-2017 (مليار دولار)

القطاع	عدد المشاريع	قيمة المشاريع	نسبة المنطقة من اجمالي المناطق
شرق اسيا والبسفيك	2180	411.37	23.41%
اوربا واسيا الوسطى	880	261.95	14.90%
امريكا اللاتينية والكاريبي	2067	654.02	37.21%
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	198	61.27	3.49%
جنوب اسيا	1238	290.64	16.54%
افريقيا جنوب الصحراء	461	78.35	4.46%
الاجمالي	7023	1,757.61	100%

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي .

- 1- دول شرق اسيا والبسفيك: بلغت اجمالي عدد المشاريع بهذه الدول 2180 مشروع بقيمة استثمارية 411.37 مليار دولار ومانسبته 23.4% من اجمالي الاستثمارات بالمناطق وذلك للدور التنموي المتزايد لدول النمر الاسيوية وكانت لقطاع الطاقة والكهرباء النصيب الاكبر في استثمارات هذه الدول بحيث بلغت 934 مشروع بقيمة 202.902 مليار دولار مايعادل نسبة 49% من اجمالي الاستثمارات المجموعة.
- 2- دول اوربا واسيا الوسطى : بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 835 مشروع بقيمة استثمارية 261.95 مليار دولار ومانسبته 14.9% من اجمالي الاستثمارات وكانت لقطاع الكهرباء النصيب الاكبر في استثمارات هذه الدول بحيث بلغت 466 مشروع بقيمة 124.475 مليار دولار مايعادل نسبة 47% من اجمالي الاستثمارات المجموعة.
- 3- دول امريكا اللاتينية والكاريبي: بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 2047 مشروع بقيمة استثمارية 654.02 مليار دولار ومانسبته 37.21% من اجمالي الاستثمارات وكانت لقطاع الكهرباء النصيب الاكبر في استثمارات هذه الدول بحيث بلغت 1008 مشروع بقيمة 294.019 مليار دولار مايعادل نسبة 45% من اجمالي الاستثمارات المجموعة.

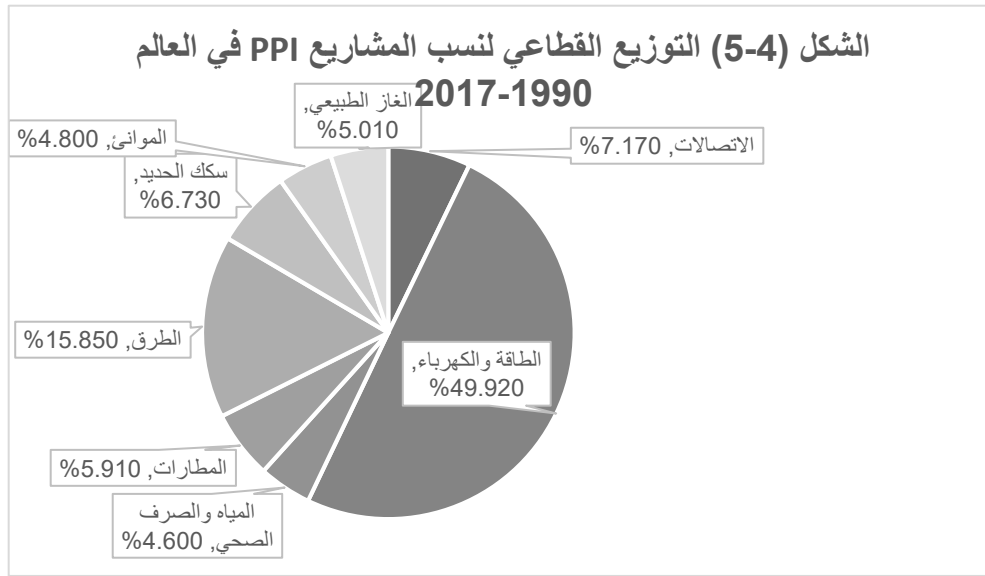
- 4- دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا: بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 198 مشروع بقيمة استثمارية 61.27 مليار دولار ومانسبته 3.4% من اجمالي الاستثمارات وكانت لقطاع الكهرباء النصيب الاكبر في استثمارات هذه الدول بحيث بلغت 95 مشروع بقيمة 32.572 مليار دولار مايعادل نسبة 53.1% من اجمالي الاستثمارات المجموعة.
- 5- دول جنوب اسيا: بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 1238 مشروع بقيمة استثمارية 290.64 مليار دولار ومانسبته 16.54% من اجمالي الاستثمارات وكانت لقطاع الكهرباء النصيب الاكبر في استثمارات هذه الدول بحيث بلغت 665 مشروع بقيمة 178.106 مليار دولار مايعادل نسبة 61.2% من اجمالي الاستثمارات المجموعة.
- 6- دول افريقيا جنوب الصحراء: بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 461 مشروع بقيمة استثمارية 78.36 مليار دولار ومانسبته 16.5% من اجمالي الاستثمارات وكانت لقطاع الاتصالات النصيب الاكبر في استثمارات هذه الدول بحيث بلغت 219 مشروع بقيمة 35.409 مليار دولار مايعادل نسبة 45.1% من اجمالي الاستثمارات المجموعة.

ب- التوزيع القطاعي لمشاريع PPI:

جدول(4-4) التوزيع القطاعي لمشاريع PPI في العالم 1990-2017-(مليار دولار)

القطاع	عدد المشاريع	قيمة المشاريع	النسبة من اجمالي
الاتصالات	523	126.07	7.17%
الطاقة والكهرباء	3398	877.48	49.92%
المياه والصرف الصحي	996	80.9	4.60%
المطارات	168	103.81	5.91%
الطرق	980	278.52	15.85%
سكك الحديد	137	118.33	6.73%
الموانئ	450	84.41	4.80%
الغاز الطبيعي	371	88.1	5.01%
الإجمالي	7023	1,757.61	100.00%

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي .



المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي .

- 1- **قطاع الطاقة والكهرباء:** بلغت المشاريع اجمالي مشاريع البنى التحتية 3398 مشروع بقيمة استثمارية 877.48 مليار دولار بنسبة 49.9% من اجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات ، ويعد اكبر قطاع تم الاستثمار به لسرعة ووضوح استرداد تكاليفه ورجحيته العالية وايضا لان الطاقة هي اساس التنمية بالنسبة للدول النامية والقطاع العام يلعب دورا كبيرا فيها .
- 2- **قطاع الطرق :** ويعد ثاني اكبر قطاع مستثمر به وبلغت المشاريع اجمالي مشاريع البنى التحتية 980 مشروع بقيمة استثمارية 278.52 مليار دولار بنسبة 15.85% من اجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات وهذا مرده لانه من القطاعات المهمة في التنمية وتقوم الدولة فية دائما بدور مشارك قوي .
- 3- **قطاع الاتصالات :** بلغت المشاريع اجمالي مشاريع البنى التحتية 523 مشروع بقيمة استثمارية 126.52 مليار دولار بنسبة 7.1% من اجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات ويعد ثالث اكبر قطاع تم الاستثمار به لسهولة بنائه وسرعة استرداد تكاليفه ورجحيته العالية وبالتالي دخول القطاع الخاص فية بقوة لانه من القطاعات التي جرت العادة على خصخصتها بالكامل
- 4- **قطاع سكك الحديد:** بلغت المشاريع اجمالي المشاريع 137 مشروع بقيمة استثمارية 118.33 مليار دولار بنسبة 6.7% من اجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات.
- 5- **قطاع المطارات :** بلغت المشاريع اجمالي مشاريع البنى التحتية 168 مشروع بقيمة استثمارية 103.81 مليار دولار بنسبة 5.9% من اجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات.
- 6- **قطاع الغاز الطبيعي :** بلغت المشاريع اجمالي المشاريع 371 مشروع بقيمة استثمارية 88.10 مليار دولار بنسبة 5% من اجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات.
- 7- **قطاع الموانئ :** بلغت المشاريع اجمالي المشاريع 450 مشروع بقيمة استثمارية 84.41 مليار دولار بنسبة 4.80% من اجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات ،
- 8- **قطاع المياه والصرف الصحي:** بلغت المشاريع اجمالي مشاريع البنى التحتية 996 مشروع بقيمة استثمارية 80.90 مليار دولار بنسبة 4.60% من اجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات ويعد من اقل القطاعات تم الاستثمار به لطول فترة بنائه

وتكاليفه العالية للدول النامية والقطاع العام يلعب دورا كبيرا فيها لانها من ضروريات التنمية التي تقدمها الدولة وتقوم بالاشراف عليها ويحجم القطاع الخاص من الاستثمار فيها بشكل كامل ومما سبق اذا نستخلص بأن ترتيب القطاعات يخضع لاولويات في عملية التنمية اذ تعد الطاقة وقطاع النقل عموما من اهم ركائزه، وان تجربة الشراكة في البنية التحتية في مرحلة مشاركة القطاع العام للخاص بنسب اكبر لما تملية التحولات والمخاطر لكل من القطاع الخاص والعام الا قطاع الاتصالات الذي يعد يخصص بالكامل نتيجة قلة المخاطر ووضوح وضمان عوائد ، واذا ما ضمينا نسب الكهرباء مع الغاز الطبيعي ليكون قطاع الطاقة لوحدة يعادل 55% من الاستثمارات وايضا بضم الطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية تحت مسمى قطاع النقل والمواصلات تصل نسبتهم الكلية من اجمالي الاستثمار في 33.3% مما يجعله النسبه الثانية بعد الكهرباء عموما والثانية من حيث شراكة العام مع الخاص .

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي لمشاريع البوت BOT في العالم:

تعد مشاريع البوت بانواعها هي احد صيغ المشاريع التي تقام بمشاركة القطاع العام للخاص، ويحتل قطاع البنية التحتية اهم القطاعات واكثرها التي يتم الاستثمار فيها ، ولمعرفة اهمية المشاريع البوت ونسبتها من جملة المشاريع في البنية التحتية التي تقام بمشاركة القطاع الخاص يستلزم تحليل وافي.

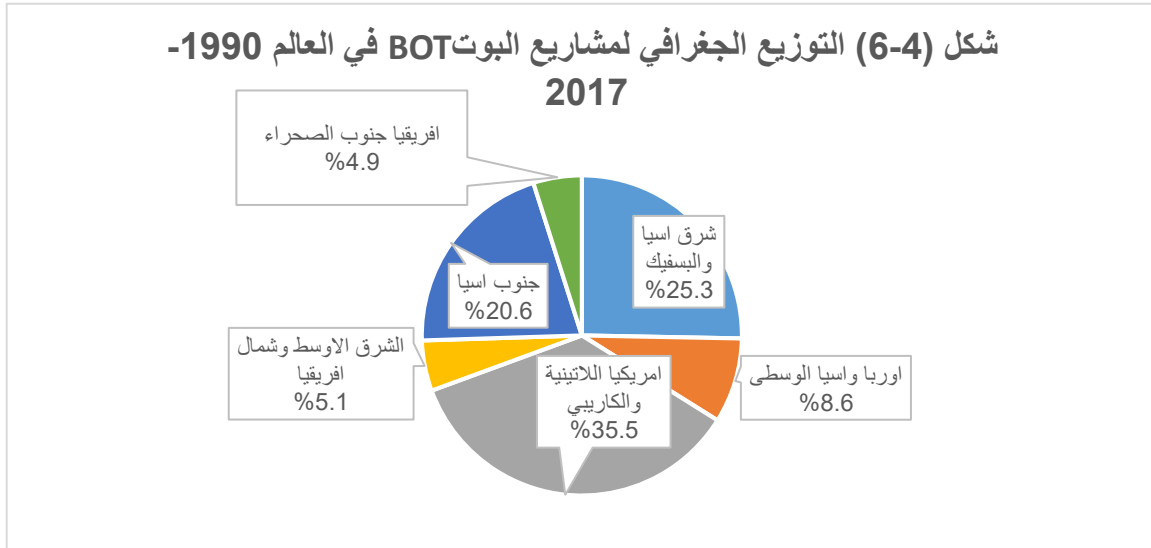
جدول (4-5) التوزيع الجغرافي لمشاريع BOT في العالم 1990-2017 (مليار دولار)

النسبة	قيمة المشاريع	عدد المشاريع	القطاع
25.3%	194,659.18	1,083	شرق اسيا والبسفيك
8.6%	66,474.28	260	اوربا واسيا الوسطى
35.5%	273,544.33	1,668	امريكا اللاتينية والكاربي
5.1%	39,232.13	98	الشرق الاوسط وشمال افريقيا
20.6%	158,993.80	624	جنوب اسيا
4.9%	37,880.55	214	افريقيا جنوب الصحراء
100.0%	770,784.27	3,947	الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي .

- 1- دول شرق اسيا والبسفيك: بلغت اجمالي عدد المشاريع بهذه الدول 1083 مشروع بقيمة استثمارية 194.659 مليار دولار ومانسبته 25.3% من اجمالي الاستثمارات بالمناطق وذلك للدور التنموي المتزايد لدول النمر الاسيوية وكانت لقطاع الطاقة والكهرباء النصيب الاكبر في استثمارات هذه الدول.
- 2- دول اوربا واسيا الوسطى: بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 260 مشروع بقيمة استثمارية 66.474 مليار دولار ومانسبته 8.6% من اجمالي الاستثمارات وكانت لقطاع الكهرباء النصيب الاكبر.
- 3- دول امريكا اللاتينية والكاربي: بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 1668 مشروع بقيمة استثمارية 273.577 مليار دولار ومانسبته 35.5% من اجمالي الاستثمارات المجموعة.

- 4- دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا: بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 98 مشروع بقيمة استثمارية 39.232 مليار دولار ومانسبته 5.1% من اجمالي الاستثمارات المجموعة.
- 5- دول جنوب اسيا: بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 624 مشروع بقيمة استثمارية 158.993 مليار دولار ومانسبته 20.6% من اجمالي الاستثمارات المجموعة.
- 6- دول افريقيا جنوب الصحراء: بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 214 مشروع بقيمة استثمارية 37.880 مليار



دولار ومانسبته 4.9% من اجمالي الاستثمارات .

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي .

تحليل نسبة مشاريع البوت BOT مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص PPI في العالم:

ولمعرفة وقياس واختبار مدى قوة الاستثمارات في مشاريع البوت وهل هي تعتبر في العالم من افضل الوسائل التنموية كأحد صيغ الاستثمار بمشاركة القطاع الخاص وفي البنية التحتية PPI فلا بد من تحليل رقمي لنسب وقيم مشاريع البوت من اجمالي مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص .

جدول (4-6) مقارنة بنسب مشاريع BOT من مشاريع PPI من 1990-2017 (بمليار دولار)

نسبة مشاريع BOT من مشاريع PPI	مشاريع BOT		مشاريع PPI		القطاع
	قيمة المشاريع	عدد مشاريع	قيمة المشاريع	عدد المشاريع	
47.3%	194.65	1083	411.37	2180	شرق اسيا والبيسفيك
25.4%	66.47	260	261.95	880	اوربا واسيا الوسطى
41.8%	273.54	1668	654.02	2067	امريكا اللاتينية والكاريبي
64.0%	39.23	98	61.27	198	الشرق الاوسط وشمال افريقيا
54.7%	158.99	624	290.64	1238	جنوب اسيا
48.3%	37.88	214	78.35	461	افريقيا جنوب الصحراء
43.8%	770.78	3,947	1,757.61	7023	الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي .

ومن الجدول السابق يتضح وبصورة كبيرة مدى تأثير المشاريع المنفذة بواسطة البوت في مجال البنية التحتية من إجمالي مشاريع PPI بحيث بلغت إجمالي عدد مشاريع PPI 7023 مشروع بقيمة 1,757.61 مليار دولار تمثل منها مشاريع البوت نسبة 43.8% وكانت بعدد 3947 مشروع بقيمة 770.78 مليار دولار.

1- دول شرق اسيا والسفيك: بلغت إجمالي عدد مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص بهذه الدول 2180 مشروع بقيمة استثمارية 411.37 مليار دولار تمثل مشاريع البوت فيها 47.3% وهي بعدد 1083 مشروع بقيمة 194.65 مليون دولار .

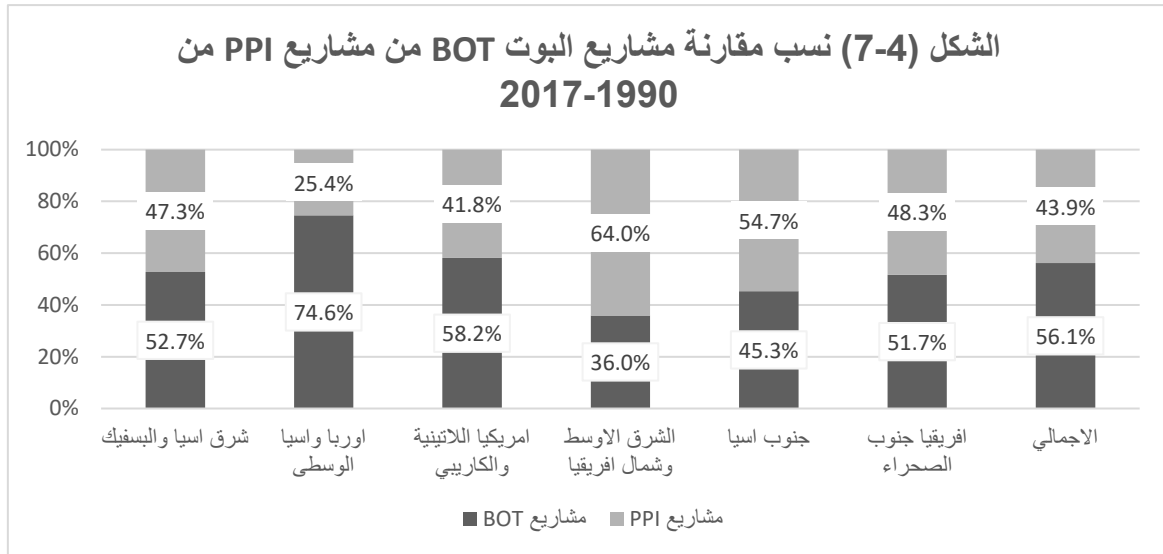
2- دول اوربا واسيا الوسطى: بلغت إجمالي عدد مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص بهذه الدول 835 مشروع بقيمة استثمارية 261.95 مليار دولار تمثل مشاريع البوت فيها 25.4% وهي بعدد 260 مشروع بقيمة 66.47 مليون دولار .

3- دول امريكا اللاتينية والكاربي: بلغت إجمالي عدد مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص بهذه الدول 2047 مشروع بقيمة استثمارية 654.02 مليار دولار تمثل مشاريع البوت فيها 41.8% وهي بعدد 1668 مشروع بقيمة 273.54 مليون دولار .

4- دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا: بلغت إجمالي عدد مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص بهذه الدول 198 مشروع بقيمة استثمارية 61.27 مليار دولار تمثل مشاريع البوت فيها 64% وهي بعدد 98 مشروع بقيمة 39.23 مليون دولار .

5- دول جنوب اسيا: بلغت إجمالي عدد مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص بهذه الدول 1238 مشروع بقيمة استثمارية 290.64 مليار دولار تمثل مشاريع البوت فيها 54.7% وهي بعدد 624 مشروع بقيمة 158.99 مليون دولار .

6- دول افريقيا جنوب الصحراء: بلغت إجمالي عدد مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص بهذه الدول 461 مشروع بقيمة استثمارية 78.36 مليار دولار تمثل مشاريع البوت فيها 48.3% وهي بعدد 214 مشروع بقيمة 37.88 مليون دولار .



المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي .

ومن الشكل السابق يتضح وبصورة كبيرة مدى تأثير المشاريع المنفذة بواسطة البوت في مجال البنية التحتية من اجمالي مشاريع PPI بحيث بلغت اجمالي عدد مشاريع PPI حوالي 7023 مشروع بقيمة 1,757.61 مليار دولار تمثل منها مشاريع البوت نسبة 43.8% وكانت بعدد 3947 مشروع بقيمة 770.78 مليون دولار، ويرجع هذا الى المميزات الكبيرة التي تتصف بها مشاريع البوت بالنسبة للاطراف البوت المختلفة والتي تترجح كفتها من بقية الصيغ الاستثمارية لمشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص.

الفصل الخامس

ديون السودان الخارجية

المبحث الاول: أسباب مديونية السودان الخارجية:

المطلب الاول: اسباب لجؤ السودان للتمويل الخارجي واسباب تراكم مديونته

أ- اسباب لجؤ السودان للتمويل الدولي:

تلجأ الدول الفقيرة ومن بينها السودان لكافة مصادر التمويل الدولي بما في ذلك الاقتراض وذلك بغرض الحفاظ على مستويات الاستهلاك القائمة في اطار سياسة دعم المدخرات الوطنية الضعيفة بالمدخرات الاجنبية لإستثمارها وتحقيق وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد ساهمت عدة عوامل للجؤ السودان للإقتراض الخارجي وهي:

1- **العجز بالحساب الجاري:** ادى العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات السوداني للجؤ السودان للاقتراض الخارجي، ويرجع ذلك لإعتماد التجارة الخارجية في الاقتصاد السوداني على تصدير المنتجات الأولية واستيراد احتياجات البلاد من السلع الغذائية والاستهلاكية والمواد الخام مما انعكس على ميزان المدفوعات بالعجز الطويل والمستمر الذي استمر 40 عاما (1957-2004) باستثناء السنوات الاخيرة وكان حدوث الفائض به بسبب صادرات البترول، ويمثل قطاع الصادرات المورد الرئيسي للنقد الاجنبي ولا سيما في السنوات الاخيرة التي اتصفت بانخفاض كبير في القروض والمعونات الاجنبية واصبحت التنمية تعتمد على النقد الاجنبي القادم من عائدات الصادرات . وتواجه الصادرات السودانية مشاكل اثرت سلبا على منافستها في الخارج وتشمل:

أ- تعتمد تركيبة الصادرات السودانية على صادرات معينة ، (قديما القطن، الصمغ العربي . حديثا السكر والبترول) والتي يتوقف انتاجها لحد كبير على العوامل الطبيعية مثل (المناخ، الامطار، الآفات الزراعية) وتتسم بعدم الثبات في الطلب عليها فتذبذب اسعارها والاعتماد على الدول معينة في تسويقها، مما يقلل ربحيتها وظهور بدائل صناعية منافسة لها في الاسواق العالمية مما افقدتها قدرتها التنافسية.

ب- زيادة تكلفة الانتاج الزراعي لإعتماده بشكل اساسي على مدخلات انتاج مستوردة من الخارج وعوامل اخرى مثل التضخم والضرائب والرسوم الاخرى .

ت- عدم استقرار سياسات سعر الصرف وسياسات الصادرات وعدم توفر خدمات الصادرات بالشكل الذي يساعد بتسيير حركة الصادرات من مواقع الانتاج للاسواق ومشاكل تتعلق بالسقوف التمويلية الموجهة نحو القطاعات ذات الأولوية على رأسها القطاع الزراعي . وحصته التمويلية من سياسة بنك السودان 1994 (30%-40%) كحد ادنى من السقف . وتركيز البنوك في تمويلها على التمويل قصير المدى واهمال التمويل طويل الاجل مما ادى لعدم توازن التنمية الاقتصادية.

ث- عدم وجود خطة طموحة للتصنيع وتصدير السلع حيث اعتمد السودان على تصدير المواد الخام للخارج واستيراد سلع نهائية تيمنا بالفكر التنموي التقليدي الذي يزعم ان احداث التنمية الاجتماعية يتم من خلال النجاح في زيادة مستويات المعيشة والرفاه الاقتصادي، ويترتب على ذلك تركيز جهود التنمية في الاستثمار والتصنيع نحو توفير سلع استهلاكية وترفيهية وشبه ترفيهية، وتستهلكها اصحاب الدخل المرتفعة وبالتالي اهملت باقي القطاعات المختلفة.

2- فشل استراتيجية انشاء مشاريع احلال الواردات وزيادة الصادرات بما يحقق الفائض في ميزان المدفوعات في ظل العديد من المشاريع التي تعتمد على التمويل الاجنبي والعملات الصعبة الشحيحة نتيجة لاستمرار العجز في ميزان المدفوعات.

3- تبنى الدولة لسياسة التمويل بالعجز (طباعة النقود) لتمويل عجز الموازنة العامة مما يزيد من عرض النقود ويقود الي :

أ-زيادة معدلات التضخم: تؤدي زيادة معدلات التضخم الي تقليل القوة الشرائية لايادات الدولة وتقلص من القدرة الشرائية والتنافسية للصادرات التي تستخدم لمواجهة متطلبات الواردات بما قد يفرض المساس بالاحتياطي الدولي للبلاد وتخفيضه دون التمكن من اعادته لحجمه التأميني وذلك لفترة من الزمن .

ب-انخفاض العائد الحقيقي على المدخرات في مواجهة العائد عليها في الخارج بما يخلق المناخ والمبرر الملائم لتهريب رؤوس الاموال والعملات الصعبة الشحيحة مما يؤدي لزيادة الطلب على العملات الصعبة والتي تؤدي لتفشي السوق السوداء للعملات الاجنبية وبالتالي تزايد العجز بميزان المدفوعات ثم اللجوء للتمويل الدولي لسد العجزات كما حدث في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

4-الكوارث الطبيعية والبشرية وعدم الاستقرار السياسي والصدمات الخارجية مع الاستمرار في انخفاض معدل النمو بالدخل القومي الحقيقي وزيادة الانفاق على عمليات معالجة تلك الكوارث مما يمثل خصما على المدخرات القومية مع ثبات حجم الإستثمارات القومية مما أدى لإتساع فجوة الموارد مما يفرض اللجوء للإقتراض الخارجي لسد هذه الفجوة في ظل ضعف المدخرات والاحتياطيات الوطنية من العملات الاجنبية.

5-عدم مراعاة شروط القدرة الايفائية بأعباء الديون الخارجية خلال المدى الزمني المتوسط على ان يكون معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي اكبر من معدلات الفائدة الدولية المتوقعة في الميزان الاساسي لميزان المدفوعات .

6-تقييد حرية الدول المتلقية للقروض من استخدام التمويل للبحث عن افضل الاسعار فيما يخص الآليات والخبراء ومدخلات الانتاج وذلك يرجع الي ان معظم الدول المانحة تربط منح قروضها بسوق معين أو تمويل مشروعات معينة أو تمويل شراء سلع وخدمات معينة من الدول المقترضة أو من حلفائها.

7-قصور أو ضعف الدراسات الاقتصادية لجدوى المشروعات فيما يخص حجم التكلفة الكلية والعملات المختلفة وعملة السداد واختيار التقنية المناسبة وعدم كفاية التخطيط والتأخر في إستكمال الاجراءات الفنية والادارية وعدم كفاية الاشراف على المشروع الممول بالاضافة لتعدد الممولين لمشروع معين دون تنسيق تام لمراحل التنفيذ.¹

ب- المطلب الثاني: اسباب تراكم مديونية السودان:

على الرغم من ان السودان استطاع ان يجتذب قروضا ومنحا خلال فترة مابعد الاستقلال الا ان عدم الاستقرار السياسي وضعف الادارة الاقتصادية للموارد الاجنبية وما صاحبها من اختيار لمشروعات غير مدروسة مع غياب تام لمتابعة تنفيذ المشروعات والاستخدام غير الرشيد لبعض القروض وفشل السلطات الاقتصادية بالالتزام بوضع اطار كلي للسياسات الاقتصادية والاستثمارية، اجهضت محاولات النمو والتقدم وعرض البلاد لأزمات اقتصادية عميقة مما يعني غياب استراتيجية واضحة لجذب المدخرات الاجنبية وترشيد استخدامها . ويرجع تفاقم المديونية الخارجية للسودان نتيجة عجز السودان عن سداد التزاماته الخارجية وخدمة ديونه الخارجية بجانب تصاعد اسعار الفوائد التعاقدية والجزائية للقروض خاصة ابان فترة السبعينات مما أدى لتفاقم ازمة المديونية للسودان حيث ارتفع معدل نمو الديون الخارجية من 19% عام 1980 الي 23% في 1981 ويعزى ذلك الي:

1-ارتفاع اسعار البترول ومشتقاته (الازمة البترولية الاولى 1973-1979):

1 عبد الحفيظ حبيب الله، مرجع سابق ص ص 125-126.

ادى الارتفاع المفاجئ لاسعار المواد البترولية خلال 1973-1974 (الازمة البترولية الاولى) لزعة توازن اقتصاديات الدول النامية خاصة المستوردة للبترول وبالتالي خلقت علاقات تبادل تجارية غير متكافئة ولصالح الدول المصدرة للبترول. وارتفاع اسعار المواد البترولية ومشتقاتها له اثر واضح في اختلال الميزان التجاري للسودان مما ادى لتعثر السودان بسداد ديونه منذ بداية الثمانينات وما ادى للجوء السودان لإعادة جدولة ديونه في اتفاقيات نادي باريس. وايضا الازمة البترولية الثانية ومشاكل الجفاف والتصحر.

- ساهم الانخفاض في حجم الصادرات الي انخفاض الموارد الاجنبية مما ادى لانخفاض في حجم خدمة الدين ونقص تدفق القروض من المؤسسات الاقليمية والثائية وانخفاض نسبة السحب من القروض القديمة مما ادى لتراكم المديونية خلال الفترة من 1984 وحتى 2017.
- بدأ السودان في نهاية عام 1998 بالاتفاق مع الصناديق العربية لجدولة متأخراته مثل (الصندوق السعودي للتنمية 1998 والصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي 1999) وحتى العام 2017 مما ساهم في زيادة خدمة الدين خلال (1999 حتى 2017) بالاضافة للحصول على عدد من القروض الجديدة الميسرة وللمساهمة في عملية التنمية واعادة السحب من المشاريع القديمة مما ادى لزيادة السحوبات خلال تلك الفترة.

2- فشل برامج الجدولة التي دخل بها السودان: لجأ السودان لنادي باريس 1979 لجدولة ديونه تجاه دول المجموعة والتي يتم فيها جدولة المتأخرات من الاصل والفوائد وقد وقع السودان على اربع اتفاقيات خلال الاعوام 1979-1981-1983-1984 وتراوحت فترات السداد 6 الي 7 سنوات وفترة سماح 3 سنوات وسعر فائدة تجاري ما بين 8%-9%. وقد فشل السودان في السداد طبقا لبرامج تلك الاتفاقيات وذلك يرجع لقصر الفترة الزمنية للسداد وارتفاع اسعار الفائدة بالاضافة الي ان الجدولة شملت جزء من الدين ولم يتضمن اية اعفاءات للمديونية ولم يستطيع السودان من الاستفادة من المبادرات التي اعقبتها مثل مبادرة نادي نابولي والتي قضت باعفاء 67% من الديون وجدولة المتبقي الي فترة لا تقل عن 40 سنة.

كما وقع السودان على اتفاقية اعادة التمويل للبنوك التجارية في 1981 حيث اخضعت ديون البنوك التجارية في السودان للمعالجة عن طريق هذه الاتفاقية وقد شملت اصل الدين حتى 1979/12/31. والفوائد المرسمة والجارية في ابريل 1982. وقد بلغ المبلغ الذي اعيد جدولته آنذاك 554 مليون دولار على ان تسدد في سبعة اعوام بفترة سماح ثلاثة اعوام وقد عدلت تلك الاتفاقية عدة مرات ولكن لم يف السودان بالتزاماته بعد التعديل وذلك يرجع لعدم تناسب هذه الاتفاقية مع الظروف الاقتصادية التي مر بها السودان من حيث قصر المدة الزمنية بالاضافة الي ان الاتفاقية شملت جزء من المديونية¹.

المبحث الثاني: التزامات السودان الخارجية وتحليل الاستدامة.

المطلب الاول: التزامات السودان الخارجية:

صاحب تدفق القروض بمعدلات كبيرة خلال عقدي السبعينات والثمانينات ضعف في الادارة الاقتصادية للموارد الاجنبية وغياب الرؤى الكلية المتسقة مع معالجة الاختلالات في هيكل الاقتصاد وتوازن بيئته واولوياته في النمو والتنمية وتلك المحفزة للاستثمار والانتاج حيث هيمن القطاع العام على جل الاستثمارات ولجأ الي اختيار مشروعات عديدة وكبرى غير مدروسة في ابعادها الفنية والاقتصادية والمالية والزمنية، مما ادى تأخير تنفيذها وزيادة في تكلفتها وفشل العديد منها في منتصف الطريق. ثم لجأت السلطات حينئذ الي التمويل بالعجز والي الاقتراض التجاري والقروض النقدية لسد الفجوة في التمويل وفي ميزان المدفوعات وتزامن ذلك مع تصاعد اسعار الفوائد التعاقدية والجزائيه للقروض وايضا صاحبت ارصدة المديونية تحسن لحد ما مع وعودات بشطبها عقب توقيع اتفاق السلام الشامل ولكن سرعان

ماتفاقت ارقام الديون خصوصا عقب انفصال الجنوب وفقدان ايرادات بتزوله معه وماله اثر في انخفاض الصادرات والايادات ومدفوعات خدمة الدين وماصاحبه من انخفاض كبير في قيمة العملة المحلية ، مما ادي لتقاوم ازمة الديون وزيادة معدلات نمو الديون الخارجية حتي بلغت تلك الديون في 2016/12/31 حوالي 45.4 مليار دولار حسب بيانات البنك المركزي السوداني CBOS ومبلغ 52.3 مليار دولار حسب بيانات صندوق النقد الدولي IMF . وقد ادي تراكم مديونية البلاد الي تعقيدات علي صعيد التعاون مع شركاء التنمية التقليديين الذين احجموا عن توفير التمويل الميسر نتيجة للضغط السياسي وتأخر الاستفادة من المبادرات الدولية لمعالجة الديون مماشكل ضغوطا علي ميزان المدفوعات والسياسات المالية للدولة وعرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعيه واصبحت الديون تشكل تهديدا للاستقرار الاقتصادي مع تصاعد الضغوط السياسي وتنامي التزامات الدولة المالية لتنفيذ اتفاقية السلام واتفاقية دارفور واتفاقية الشرق وتداعياتها من متطلبات ماليه اخري.

لذلك اصبح من الضروري السعي نحو معالجة مشكلة الديون بالاستفادة من المبادرات الدولي ونشير هنا الي ان قضية المديونية اصبحت تنصدر اجندة التعاون الاقتصادي الدولي لاسباب تتعلق بتداعياتها علي الاستقرار الاقتصادي والسياسي والامني والاجتماعي علي الصعيد الدولي¹.

تجدر الاشارة بانه حاول الباحث ايراد بيانات الدين الخارجي لكل من صندوق النقد الدولي وبنك السودان المركزي كل علي حدى ، وذلك لوجود اختلاف في القيم عند كل منهما والمقارنة بينهما ، لان عنصرى الحيدة والموضوعية والتي هي اهم عناصر البحث العلمي تلزم البحث بذلك، وايضا لضرورة توفر بيانات واقعية وحقيقية تعكس مشكلة حقيقية وبالتالي توفير نتائج وتوصيات واقعية وحقيقية .

1- التزامات السودان الخارجية بنهاية 2016-2017 حسب CBOS:

جدول(1-5)التزامات السودان الخارجية بنهاية عامي(2016-2017) حسب CBOS (مليار دولار)

*2017				2016		البيان
النسبة من إجمالي الدين %	اجمالي الدين	الفوائد الجزائية	الفوائد التعاقدية	اصل الدين	الجملة	
39.0	18.5	10.2	2.3	6.0	17.6	دول غير الاعضاء بنادي باريس
31.0	14.5	10.5	1.6	2.4	14.0	دول اعضاء بنادي باريس
13.0	5.7	1.2	0.5	4.0	5.6	المؤسسات الاقليمية والدولية
12.0	5.9	2.9	0.2	2.8	5.7	البنوك التجارية العالمية
5.0	2.5	-	-	2.5	2.5	تسهيلات الموردين الاجانب
100.0	47.1	24.8	4.6	17.7	45.4	الجملة

المصدر : وحدة الدين الخارجي - بنك السودان التقرير السنوي 2017. *بيانات تمهيدية

ارتفعت جملة التزامات السودان الخارجية حسب تقارير البنك المركزي من 45.4 مليار دولار بنهاية عام 2016 م إلى 47.1 مليار دولار بنهاية عام 2017 بمعدل 3.7 % شملت كل مصادر التمويل ، وترجع الزيادة في المديونية بشكل أساسي إلى الزيادة في الفوائد الجزائية(التأخيرية) والى تغيرات سعر الصرف خلال عام 2017 م.وبالنظر إلى نسبة مساهمة مصادر التمويل في حجم المديونية، تحتل

مديونية الدول غيرالأعضاء في نادي باريس المرتبة الأولى بنسبة 39.0 %، تليها الدول الأعضاء في نادي باريس بنسبة 31.0%، ثم البنوك التجارية العالمية بنسبة 12.0 %¹.

2- التزامات السودان الخارجية بنهاية 2015-2016 حسب IMF:

يتناول صندوق النقد الدولي مؤشر الديون الخارجية العامة والخاصة المضمون (PPG) –public and publicly Guaranteed وهي تمثل ديون القطاع العام الرسمي وفروعه وديون القطاع الخاص والافراد المضمونة السداد بواسطة الحكومة.

جدول (5-2) التزامات السودان الخارجية بنهاية 2015-2016 حسب IMF: (مليار دولار)

2016		2015		
%	القيمة	%	القيمة	
11.2	5.69	13.7	5.20	الديون متعددة الاطراف
75.2	38.08	73.2	27.75	الديون الثنائية
36.2	18.36	36.8	13.96	دول اعضاء بنادي باريس
38.9	19.73	36.4	13.79	دول غير اعضاء بنادي باريس
13.6	6.88	13.1	4.97	الديون التجارية
50.668		37.927		الجملة

المصدر: تقرير استدامة ديون السودان، صندوق النقد الدولي 2017.

يتضح من الجدول السابق ان الديون الثنائية تمثل اكر نسبة للدائنين بنسبة 75.2% بواقع اجمالي 38.08 مليار دولارالتي تتكون من ديون دول اعضاء بنادي باريس بقيمة 18.3 مليار دولار تمثل نسبة 36.2% من اجمالي الدين بالاضافة الي ديون دول غيراعضاء بنادي باريس بقيمة 19.7 مليار دولار تمثل نسبة 38.9% من اجمالي الدين. بينما تمثل الديون التجارية 13.6% بقيمة 6.88 مليار دولار بينما الديون متعددة الاطراف بنسبة 11.2% بقيمة 5.69 مليار دولار.

- إن الدين الخارجي للسودان مرتفع جدا ومتزايد وفي نفس الوقت مع انخفاض الجنية السوداني ووصلت اجمالي رصيد الديون إلى 52.4 مليار دولار أمريكي وهي 50.6 ديون عامة وخاصة مضمونة (PPG).
- ظل هيكل الديون الخارجية ثابتاً على مدار العقد الماضي، وهذا ويتضمن ما يقدر بمبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي مودعة في بنك السودان المركزي من قبل الدائنين الرسميين في عام 2016 و 2014 . وحوالي 84 % من الديون الخارجية للسودان عبارة متأخرات في عام 2016. والجزء الأكبر من الديون العامة والخاصة المضمونة PPG وهي 50.66 مليار دولار أمريكي ، وبنسبة 85% منها هي متأخرات ، ومستحقة بشكل رئيسي للدائنين الثنائيين بنسب متساوية تقريبا بين نادي باريس والدائنين من غير الاعضاء بنادي باريس وجزء صغير من PPG هي ديون تجارية او خاصة المستحقة للموردين (1.7 مليار دولار).²

1 التقرير السنوي 2017، بنك السودان المركزي، ص ص 178-179.

2 IMF, STAFF REPORT FOR THE 2017 ARTICLE IV, CONSULTATION—DEBT SUSTAINABILITY ANALYSIS OF (SUDAN), 13/NOVEMBER/2017.P 4.

3- تطور إجمالي الدين الخارجي للسودان في CBOS-IMF من 2010-2017

جدول (3-5) تطور إجمالي الدين الخارجي للسودان في CBOS-IMF من 2010-2017 (مليار دولار)

بيانات IMF				الفرق	بيانات CBOS	العام
% من الإيرادات	% من الصادرات	% من GDP	إجمالي الدين		إجمالي الدين	
442.40%	346.20%	60.09%	39.49	1.686	37.8	2010
479.10%	429.30%	62.38%	41.45	1.65	39.8	2011
695.80%	1062.10%	88.24%	43.19	1.191	42	2012
624.80%	940.00%	85.12%	45.02	0.622	44.4	2013
537.20%	1050.40%	77.04%	46.78	3.081	43.7	2014
527.30%	1569.40%	75.47%	49.75	5.847	43.9	2015
565.80%	1693.30%	93.90%	52.38	6.983	45.4	2016
667.20%	1367.70%	116.44%	53.35	6.25	47.1	2017

المصدر: إدارة الدين الخارجي CBOS وتقرير IMF استدامة ديون السودان 2017.

- الفروق : ومن الجدول السابق يتضح ان ديون السودان الخارجية كانت 37.8 مليار دولار حسب بيانات CBOS بينما عند IMF وصلت 39.4 بفارق 1.6 مليار وتواصل ثبات الفرق حتى تناقص في 2012 وحتى وصل في 2013 الفرق الي 600 مليون دولار بحيث بلغت عند CBOS ، 44.4 مليار دولار وعند IMF 45 مليار دولار وقد يعزى هذا للتنسيق المشترك بعد زيارة موظفي ومراقبي الصندوق الدولي IMF، وتم تصاعدت الفروقات في البيانات كثيرا في الاعوام 2014 و 2015 حتى وصلت 6.9 في 2016 وبتوقع 45.4 مليار دولار حسب بيانات CBOS و 52.3 مليار دولار حسب IMF، ثم الفارق ال 6.2 مليار دولار في 2017 ،ومما سبق يتضح جليا بان هنالك اختلاف كبير بين بيانات الصندوق والسلطات السودانية مما يدعو ادارة الدين الخارجي ببنك السودان المركزي بمحاولة تعزيز ومعرفة اسباب الاختلافات والتنسيق المشترك مع الصندوق لأعداد بيانات موحدة.
- النسب: من الجدول السابق يتضح نسبة الدين من GDP والصادرات و الإيرادات متصاعدة بصورة مستمرة ويرجع ذلك الي الارتفاع المستمر في قيمة الديون الناتجة من الفوائد الجزائية والتعاقدية ، وايضا للانخفاض المستمر والكبير في قيمة الجنية السوداني مقابل الدولار الأمريكي والتضخم ، حتى وصلت 111% في 2016 وايضا يلاحظ من بعد العام 2011 فقد تصاعدت قيمة الدين كنسبة من الصادرات من 429.3% الي 1062.1% في 2012 حتى وصلت عام 2016 الي 1367.7%، وايضا قيمة الدين كنسبة من الإيرادات الحكومية من 479.1% في 2011 الي 695.8% في عام 2012 وحتى وصلت نسبة 667% في عام 2016 ، ويرجع ذلك لانفصال جنوب السودان وذهاب إيرادات صادرات البترول معه التي كانت تمثل جزء كبير من صادرات السودان ومن إيراداته الحكومية.
- تجدر الإشارة الي انه اشارت تقارير صندوق النقد الدولي الي : قام دائنون رسميون من دول الخليج الصديقة بإيداع ما يقدر بنحو 1.6 مليار دولار أمريكي في بنك السودان المركزي في عام 2015 و 0.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016 ، لم تكشف السلطات عن

الشروط والأحكام الدقيقة للودائع. ومع ذلك ، فقد أشاروا إلى أن معدل الفائدة كان حوالي 4-5٪ ، ومتوسط الاستحقاق في نطاق 5-7 سنوات.¹

4- ديون وقروض السودان الخارجية منذ 2012-2017:

جدول (4-5) ديون وقروض السودان الخارجية للفترة منذ 2012-2017 (مليون دولار)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
170	319	262	152	618	431	اجمالي الديون الجديدة (مليون دولار)
0.3	0.6	0.4	0.2	1.1	0.6	كنسبة من GDP
-	-	6	5	16	132	بشروط ميسرة
170	319	256	147	602	296	بشروط غير ميسرة
كنسبة حسب الطرف الدائن						
-	-	63	65	48	79	متعددة الاطراف
100	100	37	35	52	21	من غير دول نادي باريس
35	27	22	27	28	30	متوسط المنح المتحصل عليها (نسبة)
كنسبة حسب القطاع						
-	62	2	-	38	32	الزراعة
-	-	-	33	47	7	الطاقة
100	38	34	36	-	61	الخدمات
-	-	-	31	6	-	الصناعة
-	-	63	-	10	-	اخرى

المصدر: حكومة السودان وزارة المالية، صندوق النقد الدولي.

كان الاقتراض العام الخارجي محدودا في السنوات الأخيرة وتم منع السودان بشكل كبير من الوصول إلى التمويل الخارجي بسبب متأخراته مع الدائنين والعقوبات الأمريكية. ولكن كانت له المقدرة فقط على التعاقد في ديون جديدة أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا منذ عام 2012 مع عدد محدود من الدائنين الثنائيين وغير ثنائيين اعضاء في نادي باريس. وقد تم استخدام الديون المتعاقد عليها حديثا بشكل اساسي لمشاريع التمويل في قطاعات الزراعة والخدمات والطاقة. في عام 2016 ، بلغت الديون 319 مليون دولار أمريكي جديد ما يعادل 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي تم التعاقد عليها ، وجميعها من دائنين ثنائيين ولم يكن هناك أي ديون خاصة جديدة . بالإضافة إلى ذلك ، أودع الدائنين الرسميين من دول الخليج وديعة ما يقدر بـ 1.6 مليار دولار أمريكي في بنك السودان المركزي

في عام 2015 و 0.8 مليار دولار أمريكي في 2016 كانت هذه المبالغ مضافة إلى الديون المستحقة حتى العام 2017 ، وتم التعاقد على قرض ثنائي واحد فقط بقيمة 170 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع توليد الكهرباء.¹

المطلب الثاني: معدلات نمو المديونية الخارجية للسودان:

الحقبة الاولى(1980-1990): وتميزت هذه الحقبة بتذبذب معدلات نمو المديونية بين (5.1 الي 23.0) كانت اعلاها 1981 حيث ازداد معدل النمو الي 23% من 4.670 مليار دولار الي 5.763 مليار دولار وادناه في 1988 حيث انخفض من 18.3% في 1987 الي 4.3% في 1988 .وفي بداية الثمانينات كان هنالك تطور سالباً للتدفقات والقروض و العون الخارجي وسوء استغلالها مما ترتب عليه عجز الدوله عن مقابلة إلتزاماتها التي اخذت تتراكم في شكل متأخرات وبذلت جهودا كبيرا لاعادة جدولتها بواسطة نادي باريس و نادي لندن ولكن فشل السودان في الايفاء بالتزاماته نحو الاتفاقيات ونتيجة لذلك ادي لتقليل العون والقروض وكان نتيجة لتراكم متأخرات IMF و حرمان السودان من الاستفادة من موارد هذه المؤسسة منذ 1984 .

جدول(5-5) معدلات نمو ديون السودان الخارجية 1980-1990-(مليار دولار)

السنة	المبلغ	معدل النمو %
1980	4.670	19
1981	5.763	23
1982	6.272	9
1983	7.454	12
1984	8.594	15.3
1985	9.034	5.1
1986	9.834	8.8
1987	11.636	18.3
1988	12.163	4.3
1989	12.855	5.9
1990	15.303	19

المصدر: وحدة الدين الخارجي .بنك السودان .

ومن اسباب انخفاض النقد الاجني بالبلاد التحولات السياسية في الساحة الدولييه فقد شهدت هذه الفترة تفكك وانهيار منظومة الكتله الاشتراكية . وشهدت الفترة عدة تطورات سياسيه واقتصادييه داخلية وخارجيه اثرت علي التطورات الاقتصادية والسياسيه بالسودان في بدايه الفتره كان نظام الحكم ذو توجه اشتراكي وقام بمصادره وتأميم الاستثمارات والقطاع الخاص والنشاط التجاري والمصرفي كله وتفعيل القوانين المقيدة للحركة الاقتصادية واغلب قروض تلك الفترة من المعسكر الشرقي.

1 IMF, STAFF REPORT FOR THE 2017 ARTICLE IV, CONSULTATION—DEBT SUSTAINABILITY ANALYSIS OF (SUDAN), op.cit. pp. 4-5.

وشهدت هذه الفترة كوارث عديدة مثل التصحر و الجفاف حيث تعرض السودان لجفاف عام 1985 مما ادي لتراجع الانتاج الزراعي وتفشت المجاعة. ومنذ 1984 بدأت متأخرات السودان لصالح الصندوق بالتراكم حيث بلغت 227.1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ثم الي 870 مليون وحدة من حقوق SDR (حقوق السحب الخاصة هي وحدة قياس في الصندوق وتحدد قيمة الوحدة يوميا علي اساس سلة من خمس عملات لدول كبرى وهي الدولار الامريكى والمارك الالماني. الفرنك الفرنسي والين الياباني والجنية الاسترليني البريطاني).

الحقبة الثانية(1991-1999): شهدت هذه الفترة انخفاضاً بمعدل نمو الدين الخارجي في بعض السنوات الي قيمة سالبة كما حدث 1997-1998 حيث انخفض معدل النمو (-0.5) في الوقت الذي ارتفع فيه عام 1994 بمقدار 10.3% وانخفض في 1996 الي مادون الواحد.

جدول (5-6) يوضح معدلات نمو ديون السودان الخارجية 1991-1999-(مليار دولار)

السنة	المبلغ	معدل النمو %
1991	15.834	3.5
1992	16.085	1.6
1993	16.321	1.5
1994	19.353	10.3
1995	19.451	7.5
1996	19.451	0.5
1997	19.357	- 0.5
1998	20.483	5.5
1999	20.546	0.3

المصدر: وحدة الدين الخارجي .بنك السودان .

وقد حاول السودان تطبيق مقررات IMF دون الدخول بالالتزام رسمي بذلك وبدأ بتنفيذ برنامج الانقاذ الثلاثي الذي سيهدف لوقف التدهور في الاقتصاد واتخاذ اجراءات لوقف التضخم وزيادة معدلات الانتاجية.¹

الحقبة الثالثة (2000-2010): ساهمت الاحداث الايجابية في هذه الفترة على موقف الدين الخارجي بحيث تم استخراج البترول وتصديره الذي اثر في التدفقات الاجنبية والصادرات عموماً. وانضم السودان لمنظمة التجارة العالمية WTO بصفة مراقب وتحسنت بعض المؤشرات الاقتصادية واستقرت اسعار الصرف وجذبت استثمارات. وافضل ما حقق في هذه الفترة توقفت حرب الجنوب ووقعت اتفاقية السلام الشامل بنيفاشا وما لها من آثار ايجابية على الموازنة والنمو وميزان المدفوعات وغيرها. واستعاد السودان علاقته مع المؤسسات المالية الدولية لحد ما وحاول معالجة مشكلة ديونه الخارجية .

1 حسن توكل، 2010(نمذجة ديون السودان الخارجية)رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم. ص ص25-26.

جدول (5-7) معدلات نمو ديون السودان الخارجية 2000-2010 (مليار دولار)

السنة	حجم الديون	معدل نمو الديون %
2000	20.531	-
2001	20.798	1.3
2002	23.608	13.5
2003	25.710	8.9
2004	26.823	4.3
2005	27.006	0.6
2006	28.447	5.3
2007	31.873	12.0
2008	33.542	5.2
2009	35.687	6.4
2010	37.5	5.0

المصدر: وحدة الدين الخارجي .بنك السودان .

يتضح من الجدول السابق الذي يشير لانخفاض ملحوظ منذ العام 2003 وذلك بسبب تحسن الاوضاع الاقتصادية وزيادة حصة الدولة من الصادرات البترولية وتوقيع اتفاقية السلام ، والتزام الدولة بالايفاء بالتزاماتها الواردة في اتفاقيات الترتيبات المالية مع الصناديق العربية ، وتعزى زيادة معدل النمو الدين في 2002 لزيادة حجم الاتفاقيات الموقعة في ذلك العام ، كما يعزى الارتفاع خلال اربع سنوات من (2006-2009) الى اتجاه البلاد للاستدانة من دولتي الصين والهند.

الحقبة الرابعة (2011-2016): تعرض الاقتصاد السوداني لكثير من الهزات واهمها بعد انفصال جنوب السودان وفقد السودان اكبر مصدر للايرادات العامة والصادرات واهم مصدر للعملات والاحتياجات الاجنبية بالاضافة للزيادة المتواصل لمعدل تضخم الاسعار وبالتالي انعكس ذلك منذ العام 2012 على انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض قيمة العملة والدين الخارجي تبعا لذلك ، فقد بلغت ديون السودان في 42.0 مليار دولار في 2012 بمعدل نمو 5.5% ويكاد يكون عالي وثابت الي العام 2014 انخفض المعدل (1.5) % بقيمة 43.7 مليار دولار، ويمكن ان يعزى لوديعة المؤسسات الدولية في البنك المركزي ثم سرعان ما عاود للزيادة حتى وصل 3.4% نهاية عام 2016 بقيمة 45.4 حسب بيانات بنك السودان المركزي.

جدول (5-8) معدلات نمو ديون السودان الخارجية 2011-2016

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم الديون	39.8	42	44.4	43.7	43.9	45.4
معدل نمو الديون %	6.1	5.5	5.7	-1.5	0.4	3.4

المصدر: من اعداد الباحث ، من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

المبحث الثالث: تحليل استدامة ديون السودان الخارجية:

المطلب الأول: مفهوم تحليل الاستدامة للدين: يتم تعريف الاستدامة للدين على أنها قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالدين دون الحاجة إلى تخفيف عبء الديون أو تراكم المتأخرات، و حسب تعريف صندوق النقد الدولي ، يحدد ما إذا كان البلد المدين قادراً على الاستمرار في خدمة ديونه دون تصحيح مستقبلي كبير بشكل غير واقعي إلى رصيد الدخل والنفقات في الموازنة العامة.¹

إن مشورة صندوق النقد الدولي بشأن سياسات الاقتصاد الكلي سواء في سياق البرامج والمراقبة التي يدعمها ، تركز على تحليل قدرة البلد على تمويل أهداف سياسة الاقتصادية وخدمة الديون المترتبة عليه من دون إجراء تعديلات كبيرة غير ضرورية ، الأمر الذي يمكن أن يضر باستقراره. ولهذا الغاية ، وضع صندوق النقد الدولي إطاراً رسمياً وهو ((Debt Sustainable Framework –DSF) تركز على اداة تسمى (Debt Sustainable Analysis –DSA) وذلك لإجراء التحليلات العامة والخارجية لتحليل القدرة على تحمل استدامة الديون ولتحسين اكتشاف الأزمات المحتملة ومنعها وحلها، بدأ العمل بهذا الإطار في عام 2002 الذي تم تطويره في عام 2005. ولتقييم هذا النوع من القدرة على تحمل الديون ، تم تطوير ثلاث منهجيات دولية رئيسية – تحليل تخفيف عبء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون DSF–HIPC ، وإطار استدامة الديون للبلدان المنخفضة الدخل (LIC–DSF) ، وإطار استدامة الديون للبلدان المتوسطة الدخل (MIC–DSF) . وتتضمن جميعها وضع إسقاطات وتنبؤات للقروض والمتغيرات الاقتصادية على مدى فترة أفصاها 20 سنة ، ثم استخدام نسب تقارن ارصدة الديون أو القيمة الحالية أو الخدمة مع الناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات أو إيرادات الميزانية لتقييم القدرة على الدفع.

يتكون الإطار من عنصرين متكاملين: تحليل استدامة إجمالي الدين العام ومجموع الديون الخارجية. يتضمن كل مكون سيناريو لخط الأساس ، يستند إلى مجموعة من التوقعات الاقتصادية الكلية التي توضح السياسات الحكومية المقصودة ، مع وضع الافتراضات والمعايير الرئيسية بوضوح، وسلسلة من اختبارات الحساسية المطبقة على سيناريو خط الأساس ، مما يوفر الحد الأعلى الاحتمالي لديناميكية الدين في ظل افتراضات مختلفة تتعلق بمتغيرات السياسات وتطورات الاقتصاد الكلي وتكاليف التمويل تتيح مسارات مؤشرات الدين في إطار سيناريو خط الأساس واختبارات الضغط لتقييم مدى تعرض البلد لأزمة المدفوعات.

الهدف من الإطار DSF:

- 1- تقييم الوضع الحالي للدين وبنية استحقاقها ، سواء كانت أسعارها ثابتة أو متغيرة وما إذا كانت مجدولة ومن الذي يحتفظ بها .
- 2- تحديد نقاط الضعف في هيكل الديون أو إطار السياسات قبل وقت كافٍ بحيث يمكن من إدخال تصحيحات في السياسات قبل ظهور صعوبات في الدفع .
- 3- وفي الحالات التي ظهرت فيها مثل هذه الصعوبات أو على وشك الظهور ، تدرس أثر المسارات البديلة لسياسة تثبيت الديون.²

1 Assessing Sustainability, Policy Development and Review Department In consultation with the Fiscal Affairs, International Capital Markets, Monetary and Exchange Affairs, and Research Departments (IMF) MAY, 2002, P 4. <https://www.imf.org/external/np/pdr/sus/2002/eng/052802.pdf>

2 Debt Sustainability Analysis, Introduction.2017/7/29. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/>. 2018/7/25.

المنهج الاستراتيجي لبلوغ اهداف DSA: يعتبر تحليل القدرة على تحمل الديون (DSA) جزءاً أساسياً من الإطار DSF ، وهو فحص منظم لدين البلد الذي يجري فيه خبراء الديون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بانتظام في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. بعض النقاط المحورية لهذه التحليلات هي:

- 1- تحليل عبء الديون المتوقع لبلد ما خلال السنوات العشرين القادمة وتعرضه للصدمات الخارجية ووفي السياسات المتبعة.
- 2- تقييم مخاطر الديون الخارجية في ذلك الوقت ، استناداً إلى حدود عبء الديون الاستدلالية التي تعتمد على نوعية سياسات ومؤسسات البلد .
- 3- توصيات لاستراتيجية الاقتراض والإقراض التي تحد من مخاطر ضائقة الديون.¹

ومع ذلك ، يجب ألا يتم تفسير DSA بطريقة آلية أو جامدة. ويجب تقييم نتائجها في ضوء الظروف الخاصة بكل بلد ، بما في ذلك السمات الخاصة لدين بلد معين وكذلك سجل سياسته. وتم تصميم نوعين من الأطر: تلك الخاصة ببلدان الوصول إلى الأسواق وتلك المصممة للبلدان منخفضة الدخل. في كلتا الحالتين ، تم تنقيح الأطر بانتظام بهدف - ضمان عناصر أخرى وجلب انضباط أكبر للتحليل والاستجابة للبيئة الاقتصادية والمالية المتغيرة.

تقييم الديون لتجنب المخاطر: يحلل إطار القدرة على تحمل الديون DSA كل من الدين الخارجي ودين القطاع العام. ويركز الإطار على القيمة الحالية للالتزامات المتعلقة بالدين من أجل المقارنة ، حيث أن الشروط المطبقة على البلدان منخفضة الدخل LIC تختلف اختلافاً كبيراً عن غيرها. ويتم استخدام معدل خصم 5% لحساب القيمة الحالية للديون الخارجية. ولتقييم القدرة على تحمل الديون او ما يعرف باستدامة الدين ، تتم مقارنة مؤشرات اعباء الديون بالحدود الإرشادية خلال فترة موضوع الدراسة وهناك أربعة تصنيفات لمخاطر الديون العامة الخارجية:

- 1- المخاطر المنخفضة: عندما تكون جميع مؤشرات اعباء الديون أقل من الحدود او السقف المحدد في كل من خط الأساس واختبارات الإجهاد .
- 2- المخاطر المعتدلة : عندما تكون مؤشرات عبء الديون بصفة عامة أقل من الحدود او السقف المحدد في سيناريو خط الأساس ، ولكن اختبارات الإجهاد تشير إلى أنه يمكن اختراقها او تعديها إذا كانت هناك صدمات خارجية أو تغييرات مفاجئة في سياسات الاقتصاد الكلي .
- 3- المخاطر العالية ، بشكل عام عندما يتم خرق احد الحدود او سقف محدد أو أكثر في سيناريو خط الأساس ، ولكن البلاد لا تواجه حالياً أي صعوبات في السداد .
- 4- مأزومة في الديون، عندما يواجه البلد بالفعل صعوبات في خدمة دينه ، عن طريق وجود المتأخرات عالية تؤكد وتتطلب إعادة جدولة هيكلية أو وجود مؤشرات على احتمالية مستقبلية كبيرة لازمة وتعثر في الدين ،(على سبيل المثال ، تظهر مؤشرات خدمة الدين والدين اختراقات كبيرة على المدى القريب أو خرقاً كبيراً أو مستديماً للعبثبات .

البلدان التي تعاني من ضعف كبير في الدين الخارجي المحلي أو الخاص، أو كليهما ، فيتم تحديدها بمخاطر شاملة كمأزومة الديون لتشمل التصنيف المتعلق بمخاطر الديون العامة الخارجية. وتميل الدول منخفضة الدخل التي لديها سياسات ومؤسسات أضعف إلى مواجهة مشكلات السداد عند مستويات أدنى من الديون من البلدان ذات السياسات والمؤسسات الأقوى. ومن ثم ، يصنف DSA

1 BRIEF, Debt Sustainability Analysis (DSA),9/1/2018. <http://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/dsa>
2018/7/24،

البلدان في واحدة من ثلاث فئات من حيث أداء السياسات (قوية ومتوسطة وفقيرة) ، باستخدام مؤشر البنك الدولي للسياسة القطرية والتقييم المؤسسي (CPIA) ، ويستخدم عتبات وحدود إرشادية مختلفة لأعباء الديون تبعاً لفئة الأداء. إذا تقابلت المؤشرات (العتبات) مع أداء السياسات العالية القوية ، يشير إلى أن البلدان ذات السياسات الجيدة يمكنها عموماً التعامل مع تراكم الديون بشكل عام.

جدول (5-9) مؤشرات وحدود تحليل الاستدامة DSA للدين الخارجي والعام

يجب ان تكون المؤشرات ضمن الحدود او السقف المحدد					
السياسات	نسبة صافي القيمة الحالية للدين الخارجي		نسبة مدفوعات خدمات الدين الخارجي		صافي القيمة الحالية للدين العام
	الصادرات	GDP	الصادرات	الايادات العامة	GDP
الضعيفة	140	30	10	14	35
المتوسطة	180	40	15	18	55
القوية	240	55	21	23	70

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي، تحليل الاستدامة.

دمج قضايا الديون في المشورة السياسية: وقد مكن إطار القدرة على تحمل الديون DSF صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من دمج قضايا الديون بفعالية أكبر في تحليلها ومشورة السياسات، كما سمح بالمقارنة عبر البلدان، ويعد إطار القدرة على تحمل الديون DSF مهماً بالنسبة لتقييم صندوق النقد الدولي لاستقرار الاقتصاد الكلي واستدامة السياسة المالية طويلة الأجل واستدامة الدين بشكل عام. وعلاوة على ذلك ، تؤخذ تقييماها في الاعتبار لتحديد إمكانية الحصول إلى تمويل من صندوق النقد الدولي ، وكذلك لتصميم حدود وسقوف الديون في البرامج المدعومة من الصندوق ، في حين يستخدمها البنك الدولي لتحديد حصة المنح والقروض في مساعدته لكل الدول منخفضة الدخل LIC وفي تصميم حدود وشروط الاقتراض بشروط غير ميسرة. تعتمد فعالية إطار القدرة على تحمل الديون في منع الإفراط في تراكم الديون على استخدامه من جانب المقترضين والدائنين. ويتم تشجيع مراكز التدريب المحلية على استخدام DSF أو أي إطار مماثل كخطوة أولى نحو وضع استراتيجيات للديون متوسطة الأجل. ويتم تشجيع الدائنين على دمج تقييمات القدرة DSA في قرارات الإقراض الخاصة بهم، وبهذه الطريقة ينبغي أن يساعد الإطار الدول المنخفضة الدخل LIC على جمع التمويل الذي تحتاجه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) ، بما في ذلك من خلال المنح عندما تكون مؤشرات DSA في حد الحدود والسقوف المحددة.

التنقيحات في الإطار (DSF): في سبتمبر 2017 ، تمت مناقشة إطار عمل جديد رسميًا من قبل مجلس إدارة صندوق النقد

الدولي والبنك الدولي. وتشمل الإصلاحات الرئيسية ما يلي:

- (1) الابتعاد عن الاعتماد حصرياً على تقييم السياسات والمؤسسات القطرية لتصنيف قدرة البلدان على تحمل الديون ، وبدلاً من ذلك استخدام تدير مركب يستند إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية .
- (2) إدخال أدوات "واقعية" للمساعدة في التدقيق في إسقاطات خط الأساس .
- (3) إعادة وضع المعايير لاختبارات الإجهاد الموحدة مع إضافة اختبارات تصحيحية حسب الحاجة .

(4) توفير وصف دقيق أكثر لمخاطر ضعف الديون (بما في ذلك نقاط الضعف من الديون المحلية وتمويل السوق وتحسين التمييز بين البلدان ضمن فئة المخاطر المعتدلة). و تقرر ان يدخل الإطار الجديد حيز التنفيذ في يوليو 2018. لدعم التنفيذ ، تم إعداد مذكرة توجيهية جديدة من قبل موظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتم نشرها في فبراير 2018.¹

المطلب الثاني : تحليل استدامة ديون السودان الخارجية: تؤكد تحليل القدرة على تحمل الديون (DSA) أن السودان لا يزال في نسبة الدين العام والدين الخارجي مرتفعة ، والجزء الأكبر من الدين الخارجي هو متأخرات. واتساقا مع نتائج الديون المسبقة ، وتعتبر الديون الخارجية للسودان غير مستدامة ، وتحترق جميع مؤشرات الديون الخارجية عتباتها وحدودها الإرشادية في إطار سيناريو خط الأساس ، وتبقى فوق العتبات والحدود طوال الأفق او مدة الاختبار الزمني للتحليل، ولذلك من الأهمية بامكان أن يقوم السودان بسياسات اقتصادية سليمة ، بما في ذلك استراتيجية اقتراض حكيمة ، وأن يستمر في حشد الدعم لتخفيف عبء الديون.

جدول (5-10) إطار القدرة على تحمل واستدامة الدين الخارجي واطار الدين العام-السيناريو خط الأساس 2014-2037(GDP%)

قيمة متوقعة								قيم حقيقية			المعيار
2037	2027	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
إطار سيناريو خط الأساس للقدرة على تحمل واستدامة الدين الخارجي								أ-			
188.0	150.6	136.7	139.5	138.9	138.9	139.0	137.5	166.0			صافي القيمة الحالية لاجمالي الدين/GDP
1164.8	1487.8	1596.7	1531.4	1480.5	1463.3	1518.1	1537.6	1859.5			صافي القيمة الحالية لاجمالي الدين/الصادرات
2579.0	2151.7	1975.4	1919.5	1840.1	1738.8	1663.5	1663.5	1932.0			صافي القيمة الحالية لاجمالي الدين/الايادات
35.4	30.6	69.2	34.0	33.3	33.6	35.6	36.5	33.0	36.6	32.3	صافي القيمة الحالية لخدمة الدين/GDP
78.4	44.3	85.6	42.6	41.4	39.9	39.0	39.5	34.2	32.5	32.5	صافي القيمة الحالية لخدمة الدين/الايادات
اطار سيناريو خط الأساس للقدرة على تحمل الدين العام								أ-			
200.2	160.8	145.8	148.2	147.5	147.3	147.1	145.1	171.7	-	-	صافي القيمة الحالية للدين العام/GDP
2732.4	2276.9	2071	2000.5	1913.1	1801.5	1713.1	1697.3	1973.3	-	-	صافي القيمة الحالية للدين العام/الايادات
89.4	53.6	90.5	48.5	46.9	45.2	44.2	45.4	42.5	46.0	50.3	صافي اخدمة الدين العام/الايادات

المصدر: من اعداد الباحث من ،تقرير الاستدامة DSA لصندوق النقد الدولي.

ويتضح من السابق بالمقارنة مع جدول رقم وان نسبة صافي القيمة الحالية للدين الخارجي من GDP في 2016 تساوي 166% وفي كل القيم المتوقعة لمدة 20 سنة قادمة وهي تتعدى كل نسب السياسات القوية 50% والضعيفة 30% والمتوسطة 40%، وحتى القيم المتوقعة ، وايضا نسبة صافي القيمة الحالية للدين من الصادرات في 2016 تساوي 1859.5% وكل المعايير والمؤشرات لقيم سيناريواتها

1 إطار الاستدامة المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل، موقع صندوق النقد الدولي، 5 يوليو 2018. www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/16/39/Debt-Sustainability-Framework-for-Low-Income-Countries ، 2018/7/24 .

الاساسية تقع اعلى من كل الحدود الموضوعه وبالتالي يعتبر حالة دين السودان الخارجي في وضع حرج وغير مستدام، وايضا بمقارنة نسب الاستدامة لدين القطاع العام فنجدها غير مستدامة ايضا.

أ. القدرة على تحمل الدين الخارجي :لا يزال رصيد الديون الخارجية للسودان غير قابل للاستمرار في ظل سيناريو خط الأساس. ولا تزال جميع نسب الديون الخارجية في للقطاع العام والعامه المضمونه PPG تتعدى حدودها و عتباتها الإرشادية في جميع فترة إسقاط او الاختبار مدتها 20 عامًا. والقيمة الحالية للدين الخارجي ل PPG تبلغ حوالي 1.66% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2016 اي أكثر من خمسة أضعاف عتبة 30% للأداء تحت تصنيف السياسة الضعيفة ، ومن المتوقع أن البقاء فوق العتبة من خلال فترة الاختبار ، وبالمثل في عام 2016 ، فإن القيمة الحالية للدين إلى الصادرات حوالي 1.860 % و فإن القيمة الحالية للدين إلى الإيرادات حوالي 1.930 % ، كل منهما أعلى بكثير من الحدود القصوى المحددة. على الرغم من التحسن في القيمة الحالية للدين إلى الصادرات على المدى المتوسط وإلى المدى الطويل ، سيستمر تدهور النسبتين ، مما يبقي الدين بمستويات غير مستدامة تحت السيناريو المتوسط ، يظهر مسار الديون التحسينات على المدى المتوسط و الطويل بالنظر إلى المستوى الأدنى في عجز الحساب الجاري 3.7 % من متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2007–2016 ومع ذلك ، منذ ان فقدت السودان معظم ايراداتها النفطية بعد الانفصال ، وكان تعديل السياسة الاقتصادية والمالية غير مكتمل، وتدهورت مؤشرات الحساب الجاري.

- وتتاثر توقعات الديون السودانية بمجموعة من الصدمات معدل القيمة الحالية للدين الي الناتج المحلي الإجمالي هو الأكثر قابلية لصدمة لانخفاض العملة لمرة واحدة ، في حين أن القيمة الحالية للديون إلى الصادرات ونسب خدمة الدين إلى الصادرات هي الأكثر عرضة لصددمات التي تصيب الصادرات. ونسبة الدين إلى الإيرادات العامة ونسبة خدمة الدين إلى الإيرادات العامة أكثر قابلية لصدمة انكماش الناتج المحلي الإجمالي. المعيار 30 % لمرة واحدة من انخفاض العملة في 2018 من شأنه أن يزيد القيمة الحالية للديون إلى 188% من الناتج المحلي الإجمالي و تظل مرتفعة على مدى فترة الاختبار .

ب- استدامة الدين العام :مؤشرات القدرة على تحمل الدين العام DSA لا تزال غير قابل للاستمرار او الاستدامة وتستمر في عكس ذلك في مؤشرات استدامة الدين الخارجي DSA وتظل نسب الدين عند مستويات مرتفعة نسبيًا على المدى الطويل. القيمة الحالية لمجموع الدين هو حوالي 172% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2016 ، وسوف تظل فوق الحدود والعتبة من خلال فترة الإسقاط او الاختبار لتصل إلى حوالي 200 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2037. وبالمثل ، فإن القيمة الحالية للدين العام إلى الإيرادات العامة ستزيد إلى حوالي 2.732 % من مستواها الحالي من 1.974% بحلول نهاية عام 2016. ومثل DSA الخارجي ، تظهر اختبارات DSA للدين العام أن مسار الدين العام هو الأكثر عرضة إلى انخفاض القيمة الحقيقي لمرة واحدة بنسبة 30 %¹.

الخلاصة: لا تزال ديون السودان الخارجية في حالة من الضيق وغير قابلة للاستمرار. لم يتم إجراء أي تصحيح رئيسي للسياسة ولم يتم منح أي تخفيف لعبء الديون للسودان بالإضافة إلى ذلك ، فإن عبء الديون يزيد مع مرور الوقت مع الحاجة إلى سد الفجوات

التمويلية المتوقعة وستضاف إلى مخزونات الديون غير المسددة. على المدى الطويل ، لا تزال نسب عبء الديون الخارجية العامة والمضمونة من قبل الدولة أعلى بكثير من مؤشراتهما الخاصة وفوق الحدود القصوى. والدين العام هو أيضا غير مستدام .

هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود في السودان للحصول على تخفيف الديون التي تمس الحاجة إليها واستعادة الوصول للتمويل الخارجي. يحتاج السودان إلى:

- 1- مضاعفة جهود التوعية لدائنيه للحصول على دعم واسع لتخفيف عبء الديون
- 2- مواصلة التعاون مع صندوق النقد الدولي بشأن السياسات والمدفوعات الاقتصادية من أجل تحقيق ذلك إنشاء سجل تتبع للسياسات الكلية السليمة .
- 3- مواصلة الجهود لوضع ورقات استراتيجية الحد من الفقر كاملة .
- 4- تقليل الاقتراض الجديد بشروط غير تساهلية ، لأنه يزيد من عبء الديون المستقبلي ، وبدلا من ذلك تأمين الدعم الأجنبي بشروط ميسرة للغاية لتمويل التنمية اللازمة ونفقات البنية التحتية.
- وافقت السلطات السودانية بشكل عام على نتائج وتقييمات بان الدين الخارجي في مستويات لا يمكن تحملها و أعباء خدمة الديون تتجاوز خدمة ديون السودان وبالتالي فإن السودان سيستمر في تراكم متأخرات الدين الخارجي وعلى أن الاقتراض غير المشروط مكلف وبالتالي يجب التقليل منه. وأكدوا مجددا أن تخفيف عبء الديون ضروري للتنمية الاقتصادية ، ونظّل على أمل أن المجتمع الدولي سوف توفير تخفيف عبء الديون في المستقبل القريب. في هذا الصدد ، تلتزم السلطات بمواصلة التواصل للدائنين.
- تقوم السلطات بتطوير استراتيجية وطنية للديون. في فبراير 2016 ، وقد قامو بورشة عمل لصياغة سياسة الديون الوطنية. تضمنت ورشة العمل ندوة رفيعة المستوى في استكشاف تجربة إثيوبيا في تلقي التخفيف من عبء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC . تنتظر استراتيجية الديون الوطنية الناجحة موافقة الحكومة وهي تركز على إدارة الديون وتلبية المتطلبات لتلقي HIPC جنبا إلى جنب مع الديون المحلية النامية لتمويل مشاريع التنمية و تعتبر السلطات أن المساعدة التقنية على إدارة الديون الخارجية ، وإحصاءات الديون الخارجية ، وسياسات الاقتصاد الكلي ، والبرمجة المالية سيفيد النهوض باستراتيجية ديونها.¹

المبحث الرابع: مدى استفادة السودان من المبادرات الدولية:

المطلب الاول: مقدمة: لقد أعدت مجموعة دول نادي باريس منذ السبعينات مبادرات كثيرة تختلف في شكل ونمطية المعالجة وطبيعة الاستفادة والشروط ذات الصلة بذلك . وأميز هذه الشروط أن يكون للدولة المعنية برنامج اقتصادي مع صندوق النقد الدولي ، علما بان اية دولة لديها متأخرات طرف صندوق النقد الدولي يعتبرها الصندوق دولة غير متعاونة وبالتالي يستحيل أن يكون لها برنامج اقتصادي معه.

وقد وضع السودان اربعة اتفاقيات اعادة جدولة مع نادي باريس الاولى في 13 نوفمبر 1979م ، بالتفاوض على 487 مليون دولار والثانية في 18 مارس 1982م بمبلغ 270 مليون دولار ، والثالثة في 4 فبراير 1983م على مبلغ 516 مليون دولار ، والرابعة على مبلغ 263 مليون دولار في 3 مايو 1984م.¹

كذلك دخل السودان في اتفاقية لإعادة التمويل مع البنك التجارية الدولية في 1980م،² ونتيجة لعدم مقدرة السودان على الوفاء بالتزاماته لم تؤد هذه المعالجات إلى تخفيض الدين الخارجي بل إلى مضاعفته ، مما نتج عنه توقف انسياب القروض والعون الأجنبي ، وعدم دعم برامج اعادة الجدولة بتحويل اضافي لدفع عجلة الاستثمار وزيادة الانتاج والتصدير لتحقيق توازن في ميزان المدفوعات. ولقد ساهم في ذلك ايضا السياسات الاقتصادية غير المؤاتية آنذاك في تفاقم وسوء الأحوال الاقتصادية وبالتالي عجزه عن الوفاء بسداد فوائد تلك الديون وتراكمت لتصبح فوائد مركبة وتضاعفت فتفاقت . لم يستفد مسبقا السودان من كل المبادرات التي ظهرت وذلك لعدم وجود برنامج متفق عليه مع صندوق النقد الدولي ولم تنص هذه الاتفاقيات ايضا على تخفيض أي جزئية من الدين ، بل تم تجميع الفوائد ومتأخرات الاصل وتمت جدولتها على أساس قرض جديد بسعر فائدة جديدة.

الشروط المطلوبة من السودان للاستفادة من المبادرات المطروحة الآن:

- الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بتنفيذ برنامج اقتصادي متوسط المدى بإشرافه، شريطة أن يحقق ذلك البرنامج سجل اداء جيد ويعترف به ايضا .
- العمل على تطبيق نهج الحكم الرشيد وحل كل المشاكل السياسية.
- إطفاء مديونية المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومجموعة بنك التنمية الأفريقي ومديونية بنك الاستثمار الأوروبي.
- إعداد ورقة استراتيجية تخفيض الفقر Poverty Reducing Strategy Paper.

المبادرات الحالية لتخفيض المديونية HIPC-MDRI: أبرز هذه المبادرات ، مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون والتي جاءت تحت مصطلح Heavy Indebted Poor Countries (HIPCs) والتي أتت بعد فشل المبادرات التقليدية في حل مشكلة ديون الدول الفقيرة ، حيث صممت بواسطة صندوق النقد الدولي وتمت الموافقة عليها في عام 1996م واشترك فيها العديد من

1 www.parisclub-couNTRIESIHTM.

2 ادارة الدين الخارجي وبنك السودان

المؤسسات الدولية. تهدف هذه المبادرة إلى تخفيض ديون الدول التي لا تستطيع تحمل عبء الدين دون الحاجة لمساعدة خارجية ، وتنفيذ هذه المبادرة بشمولية اذ يشترك فيها كل الدائنين.

أهلية الاستفادة للسودان :تعتبر الدولة مؤهلة للاستفادة من مبادرة ال (HIPCs) في حال استيفاء الشروط التالية:

1- الشروط الفنية للتأهيل:

1.1- المعايير الفنية لاستحقاق HIPC

جدول (5-11)المعايير الفنية لاستحقاق HIPC

المعايير	السودان	INH-HIPC
صافي القيمة الحالية للدين/الصادرات	1035	150
صافي القيمة الحالية للدين/الايادات	1282	250
الصادرات/GDP	5.4	30
الايادات/GDP	9.7	15

ووفقا للجدول السابق يعتبر السودان مستوفيا للشروط الفنية لمبادرة HIPC .

1.2- الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر :قام السودان باعداد الورقة الاستراتيجية الحد من الفقر المؤقتة I-PRSP ومشاركتها مع البنك الدولي رسميا في نوفمبر 2012،وقد تمت مناقشتها من قبل الهيئة الاستشارية لموظفين البنك الدولي ومع المجالس التنفيذية للصندوق والبنك الدولي في سبتمبر 2013، وتقوم السودان حاليا بتنفيذ خطة العمل المؤقتة وبدء عملية إعداد الورقة استراتيجية كاملة full PRSP¹.

أشار (د.امين صالح يس²) بان المسببات المتعلقة بعدم المقدرة بالإيفاء بعض المتطلبات الاقتصادية والورقة الاستراتيجية لخفض الفقر على المستوى المطلوب قد يكون أحد الاسباب وعجزه عن سداد متأخراته تجاه البنك الدولي. وبأن الإدارة الان في طور الاعداد للورقة الاستراتيجية الكاملة لخفض الفقر بما يتضمن معايير أساسية للأمم المتحدة التي تتعلق بالتنمية المستدامة واهداف الألفية، ويتم الاعداد لها بالتنسيق مع الإدارات الأخرى وبعض الوزارات. كما اشارت(انتصار إبراهيم احمد³) تم انجاز الورقة الأولية لخفض الفقر في الأعوام السابقة وتم مناقشتها مع البنك الدولي، ولكن بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وسوء الإدارة على المستوى السياسي قاد للعكس ،وأشارت بأن الإدارة تم تكوينها حديثا كإدارة متخصصة وهي الان في طور الاعداد للورقة الاستراتيجية الكاملة لخفض الفقر وتم تضمين معايير التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة التي تتوافق مع اهداف الألفية التي كانت من مسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية والاحصاء، ويتم الاعداد لها بالتنسيق معهم ومع الإدارات الأخرى بالوزارة مثل إدارة الموازنة.

1 IMF, HEAVILY INDEBTED POOR COUNTRIES (HIPC) INITIATIVE AND MULTILATERAL DEBT RELIEF INITIATIVE (MDRI)-STATISTICAL UPDATE, March 2016, P14. <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/031516.pdf>.25/7/2018.

² مقابلة مع د.امين صالح يس-مدير الوحدة الاستراتيجية لخفض الفقر بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادي-تاريخ المقابلة20-10-2019.

³ مقابلة مع د.امين صالح يس-مساعد ششششمدير الوحدة الاستراتيجية لخفض الفقر بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادي-تاريخ المقابلة16-2019-10

ان التنمية والنمو الاقتصادي المستدام القائم على تنمية ونمو القواعد العريضة للمجتمع وهو الذي يمكن ان يحد ويقلل الفقر بينما النمو الذي يتجاوز الفقراء لن يقلل من معدلات الفقر، ولذلك رسم صندوق النقد الدولي مجموعة من المؤشرات بمجالات محددة لقياس بهما مستوى سياسات محاربة الفقر في الدول بحيث لا بد بان تدعم وتعزز النفقات العامة في مجالات (الزراعة والموارد الطبيعية والموارد المائية ، البنية التحتية وبالاحص(الطرق والسكك الحديدية)، قطاع التعليم ،الصحة ،والحماية والتأمين الاجتماعي).وبالتالي تقاس بمؤشرين (نسبة الانفاق على احد هذه المجالات من الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة الانفاق على هذه المجالات من الانفاق العام) .

جدول(5-12) مؤشرات الانفاق العام على محاربة الفقر

2014	2013	2012	
5.4	4.8	4.2	الانفاق العام الشامل لصالح الفقراء(بدون المنح والاعانات) (مضمنة بالميزانية وغيرمضمنة بالميزانية)/GDP
			% من النفقات العامة لنفقات الحد من الفقر
5.6	5.6	8.3	الزراعة والموارد الحيوانية والطبيعية
15.7	19.6	11.8	البنية التحتية (الطرق والسكك الحديدية والموارد المائية)
20.8	22.2	23.3	قطاع التعليم
27.8	28.3	29.2	الصحة
26.2	20.7	22.7	والحماية والتأمين الاجتماعي
21,829	13,929	9,440	اجمالي المصروفات لمحاربة الفقر(مليون جنية)
55,653	40,769	29,821	اجمالي المصروفات العامة للموازنة(مليون جنية)
39.2%	34.16%	31.6%	نسبة مصاريف الحد من الفقر من اجمالي المصروفات العامة للموازنة

المصدر: من اعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي، تقارير صندوق النقد والبنك الدولي بخصوص ورقة الفقر.

وقد ازدادت نفقات السودان لصالح الفقراء منذ 2012 بحيث كانت 4.2% بالرغم من اثر انفصال جنوب السودان بحيث بلغت 5.4% من GDP في 2014 وهذه القيم لا تشمل المنح والاعانات الدولية، وبالتالي يتبقى للسودان اعداد الورقة والاستراتيجية الكاملة وتطبيقها بشكل كامل.

ويعد تعزيز الحوكمة والقدرات المؤسسية أحد ركائز IPRSP حقوق الانسان، فالسلام والأمن والإدارة المالية العامة الفعالة واللامركزية هما العاملان الأساسيان عناصر الحكم الرشيد الذي ينظر في IPRSP بعض التحديات التي تحتاج إلى معالجة. المصالحة والقرارات الصراعات ، وتحسين سجلات حقوق الإنسان وجعل لجنة حقوق الإنسان ، وحل قضايا حيازة الأراضي ، وتعزيز الحكومات المحلية و نظام إدارة النفقات ومحاربة الفساد أهم التحديات التي تم تحديدها. ¹

1 WORLD BANK, The Sudan Interim Poverty Reduction Strategy Paper Status Report 110503, 2016.P 14.
<http://documents.worldbank.org/curated/en/980991479985933855/The-Sudan-Interim-Poverty-Reduction-Strategy-Paper-Status-Report-a-joint-World-Bank-Group-and-Sudan-s-ministry-of-finance-and-economic-planning-assessment> 20/7/2018.

2- الشروط الاقتصادية للتأهيل.. وهي تنفيذ سياسات التثبيت الهيكلي لصندوق النقد الدولي مع سجل اداء جيد وتم تحقيق سجل جيد منذ 1997، وهو مطالب بتنفيذ سجل اداء جيد اخر قبل الوصل لنقطة اتخاذ القرار وتحت الادارة التنفيذية لصندوق النقد والبنك الدوليين.

3- أن تكون الدولة مؤهلة للاستدانة من نافذة تسهيل التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي (ESAF) ونافذة مؤسسة التنمية الدولية للبنك الدولي ، أي أن يكون متوسط دخل الفرد فيها اقل من 600 دولار في العام والسودان مطالب بذلك.

المطلب الثاني: مواقف البنك الدولي والسودان مبادرة HIPC:

1- موقف السودان من شروط الاستفادة من المبادرات:¹

- وضع اتفاق سلام شامل بتكوين حكومة الوحدة الوطنية.
- وحسب سجل الأداء الجيد وتوقيع اتفاقية السلام مما يتطلب من السودان أن يعد ورقة استراتيجية تخفيض الفقر الكاملة.
- يتطلب من السودان بعد اشداء الصندوق بالأداء الجيد بسجله الاقتصادي أن يعمل على استقطاب مجموعة الدعم المالي من الدول الصديقة لتكوين صندوق لاطفاء مديونية صندوق النقد الدولي شريطة توفير الضمان المالي من المانحين لسداد المبلغ عند الاستحقاق ، ومجموعة البنك الدولي ، وبنك التنمية الافريقي عن طريق دول ما بعد الحرب والصراعات والتي يقتضي على اثرها تقسيم عبء الدين إلى ثلاثة اقسام ، ثلث تقوم بسداده حكومة السودان ، وثلث يقوم بسداده بنك التنمية الافريقية بحيث يعمل السودان مع بنك التنمية الافريقي لاستقطاب مانحين لسداد الجزء الأخير.
- الحصول على منحة من مؤسسة التنمية العالمية (IDA) لإطفاء مديونية صندوق التنمية الأفريقي.

2- موقف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

وفقاً لأحدث تحليل لاستدامة الديون الذي تم إنجازه كما هو موضح مسبقاً وهو مؤهل لتخفيف الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكنه لم يستوف بعد جميع المؤهلات. وإن تطبيع العلاقات مع الدائنين الخارجيين ، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ، والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى ، والدائنين الثنائيين ، هو دعامة أساسية لتخفيف عبء الديون. ولا تزال المتأخرات الخارجية الكبيرة للسودان تعيق وصولها إلى التمويل الخارجي وتؤثر بشدة على تنميتها. ولا يزال السودان متأخراً في سداد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.²

يؤكد تحليل القدرة على تحمل الديون (DSA) أن السودان لا يزال يعاني من أزمة الديون. ولا تزال نسب الدين العام والدين الخارجي مرتفعة ، ومعظم الديون الخارجية متأخرة. ستكون نسب الدين أعلى من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بسعر الصرف الموازي واتساقاً مع نتائج الديون اليومية السابقة ، فإن الديون الخارجية للسودان تعتبر غير مستدامة. وتحترق جميع مؤشرات الديون الخارجية عتباتها الإرشادية في إطار سيناريو خط الأساس ، ويبقى العديد منها فوق العتبات طوال الأفق الزمني للتحليل. ولذلك من الأهمية بمكان أن يتبع السودان

1 ادارة الدين الخارجي - بنك السودان.

سياسات اقتصادية سليمة ، بما في ذلك استراتيجية اقتراض حكيمة تقلل إلى أدنى حد الاقتراض غير التسهلي وتعتمد بدلاً من ذلك على المنح والتمويل بشروط ميسرة ، ومواصلة حشد الدعم لتخفيف عبء الديون.¹

اختتمت مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 في 7 سبتمبر 2016. لا يزال السودان يواجه اختلالات اقتصادية كلية كبيرة ناتجة عن انفصال جنوب السودان في منتصف عام 2011 وخسائر كبيرة في الإيرادات المرتبطة بالنفط وموارد النقد الأجنبي. الجهود السياسية الرامية إلى زيادة النمو مقيدة أيضاً بفعل العقوبات الدولية ، وتراكم الديون الخارجية الكبيرة والصراعات الداخلية.

وشجع الموظفون السلطات على مواصلة تعزيز التعاون مع الصندوق بشأن السياسات والمدفوعات. وانخفضت متأخرات السودان للصندوق إلى حوالي 969 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية يونيو 2016 بعد مدفوعات قدرها 10 ملايين دولار في عامي 2014 و 2015 ، و 5 ملايين دولار في النصف الأول من عام 2016. وشجع الموظفون السلطات على مواصلة سداد مدفوعاتها على الأقل. كافية لتغطية التزامات السودان المستحقة ، وتسديد المدفوعات بانتظام ، وزيادة حجمها بما يتماشى مع التحسن في قدرة السودان على الدفع.

الطريق لتخفيف عبء الديون: السودان مؤهل لتخفيف الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ، لكنه لم يستوف بعد جميع المؤهلات. والأهم من ذلك ، أنه لا يزال بحاجة إلى الحصول على تأكيدات من الدائنين الرسميين والتجارين الثنائيين بأنهم على استعداد للنظر في توفير تخفيف عبء الديون. حتى الآن ، يستوفي السودان الشروط التالية لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:

- 1- يواجه السودان عبء ديون لا يمكن تحمله ولا يمكن معالجته من خلال آليات تخفيف الديون التقليدية .
- 2- وضعت وثيقة للاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر (INTRM-PRSP). وقد قام موظفو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتقييم خطة I-PRSP للسودان وناقشها كلا المجلسين في أيلول / سبتمبر 2013. ويقوم السودان حالياً بوضع الورقة الاستراتيجية الشاملة للحد من الفقر بالكامل.

للوصول إلى نقطة القرار ، لا يزال السودان بحاجة إلى القيام بما يلي:

- 1- الحصول على تأكيدات بالدعم لتخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أغلبية كبيرة من الدائنين الذين يمثلون 70% على الأقل من الديون المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
- 2- إنشاء سجل ملائم للأداء القوي للسياسات في صندوق النقد الدولي في الفترة التي تسبق نقطة اتخاذ القرار ، تحت إشراف السلطة التنفيذية التي يقرها المجلس التنفيذي للوفاء بمعايير السياسة المرتبطة بترتيبات الشريحة الائتمانية العليا.
- 3- تسوية متأخراتها لدى صندوق النقد الدولي ، ولديها خطة مموله بالكامل وجدول زمني لتخليص المتأخرات من البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي لاستعادة أهليته للاقتراض من هذه المصادر.

لم يتم بعد تحديد الموارد اللازمة لمشاركة صندوق النقد الدولي في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبما أن التكاليف التي يتكبدها صندوق النقد الدولي لتخفيف عبء الديون عن السودان لم تُدرج في تقديرات التكلفة الأصلية لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ، فإن الأمر يحتاج إلى تمويل إضافي عندما يكون السودان مستعداً لتخليص متأخراته والشروع في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.²

1 IMF, STAFF REPORT FOR THE 2017 ARTICLE IV, CONSULTATION—DEBT SUSTAINABILITY ANALYSIS (SUDAN), 13/NOVEMBER/2017.P 1.

2 IMF, STAFF REPORT FOR THE 2017 ARTICLE IV CONSULTATION (SUDAN), November 2017, PP 33-34.

المبحث الخامس: قضية ديون السودان مابعد الانفصال:

يأتي الخلاف حول قضية الديون من خلال الزاوية التي ينظر لها كل طرف لقضية الديون فالإقليم المنفصل (الجنوب) يرى ان الديون جزءاً من ارث الماضي الذي يلفظه بينما الدولة الام ترى ان عب الدين ضريبة وثمان عادل يجب ان يدفعه الإقليم الذي يرغب بالانفصال ويجب ان يتحمل أكثر جزء يمكن إلقاء تبعاته عليه، ووقعت الدولتين اتفاقية قسمة الديون 2014 على اساس المعيار الصفري بان تتحمل الدولة الام كل الالتزامات مقابل وعد من الدائنين بشطب الديون في السنتين التي تليها.

حاولت العديد من الدول اللجوء لصيغ متعددة مثل تقسيم الدين وفقاً لدخل الفرد، بينما لجأت دول أخرى لربط الديون بالأصول وعلى كل إقليم ان يتحمل من الدين بقدر ما يرغب في الحصول عليه من أصول وهو ما فعلته استونيا حينما ربطت مشاركتها في تحمل دين الاتحاد السوفيتي بما ستحصل عليه من أرصدة الاتحاد السوفيتي من ذهب وأرصدة من العملات الأجنبية. ومن المهم الإشارة الى العملة الأجنبية وقضية اقتسامها لانها تعد من القضايا المحورية في قسمة الديون فهي قد تشكل حافزاً لطرف لقبول الجزء الأكبر من الدين إذا منح الجزء الأكبر من احتياطي النقد الأجنبي المتوافر.

المطلب الاول: قواعد القانون الدولي واهم المعايير والنماذج من التجارب الدولية في تسوية أعباء الديون في حالة الانفصال أو وراثة الدولة:

أ- قواعد القانون الدولي في تسوية أعباء الديون في حالة الانفصال أو وراثة الدولة:

لم ينشأ أي توافق واضح فيما يتعلق بالأساس القانوني لقسمة الديون بين الدول في حالة الانفصال أو التوارث سواء أكان ذلك في بنود القانون الدستوري أو القانون الدولي على حد سواء وترك الأمر ليكون عرضة لتفسيرات متباينة. يُلزم القانون الدولي، بحسب قانون التوارث بين الدول (succession law of state) الدولة الجديدة بوراثة الالتزامات الخارجية القانونية للدولة القديمة مثل الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الإقليمية، وتلك مع دول الجوار مثل إتفاقيات الحدود. هذا الإلتزام العام لايسري تلقائياً على الديون. فنظرية التوارث في القانون الدولي لا ينطبق عليها ما ينطبق على نظرية الوراثة في القانون الخاص التي تقضي أن يحل الوارث تلقائياً محل الموروث في الحقوق والالتزامات. مثل الديون القومية تخضع للتقويم حتى يكون العُرم بقدر العَثم، ومن الضروري تصنيف الديون بحيث يمكن تحديد الكيفية التي تم بها الحصول على الدين، وأهم من ذلك فيم وكيف أنفق الدين؟

وعدم إستقرار القانون في هذا المجال دفع الأمم المتحدة للإهتمام بقضية التوارث بين الدول منذ عام 1961 عندما طلبت الجمعية العامة من لجنة القانون الدولي (International Law Commission) إعداد دراسات حول الموضوع. وعلى مدى سنوات أعدت اللجنة تقارير ثلاثة أشرف عليها ثلاثة من مقرري اللجنة: السير همفري والدوك، السير فرانسيس فالانت ، ومحمد بيجاوي الجزائري. هذه التقارير أصبحت اساساً لمقررات مؤتمر فيينا حول التوارث (1978) والذي دخل في حيز التنفيذ في نوفمبر 1996.

1

وبما أن تلك الإتفاقية لم تستوف في البحث قضية الديون دعت الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر آخر في فيينا أفضى إلى إتفاقية فيينا حول توارث الدول للديون والأصول والأرشيف (1983). ومن عيوب إتفاقية عام 1983 التركيز المبالغ فيه على موضوع خلافة الدول في حالات الاستقلال البسيطة التي تنطوي في العادة على الاستقلال عن قوى استعمارية. لذلك لم تكن الإتفاقية دليلاً ذا فائدة تُذكر في تسوية مشاكل الخلافة المعقدة الناجمة عن تفكك الدول.

ورغم أن تلك الإتفاقية لم تدخل بعد إلى حيز التنفيذ لعدم اكتمال التوقيعات المطلوبة لسريانها إلا أنها أرسدت قاعدتين هامتين:

القاعدة الأولى: هي قاعدة إقتسام الدين العام إذ نصت على ما يلي: «عندما ينفصل جزء من دولة لتكوين دولة أخرى، فإن الديون الرسمية لتلك الدولة تؤول للدولة التي خلفتها بنسبة عادلة تأخذ في الاعتبار، على وجه الخصوص، الأصول الموروثة والحقوق والفوائد التي إكتسبتها تلك الدولة من الدولة السالفة» (المادة 40) كما نصت على أن يتم ذلك الإقتسام عبر إتفاقية بين الدولتين.

القاعدة الثانية: تتعلق بفض النزاع بين الأطراف في حالات الإختلاف. في ذلك تقول الإتفاقية (المادة 41): «في حالة أي خلاف حول تفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية بين طرفين أو أكثر يمكن، بطلب من أي منهم، اللجوء إلى التشاور والمفاوضات». كما تقول المادة (43): «إذا لم تتمكن الأطراف (حكومتي السودان وجنوب السودان) من حل النزاع خلال ستة أشهر من تقديم الطلب للتفاوض حسب ما نصت عليه الإتفاقية فيمكن لأي طرف منهم اللجوء إلى إجراءات التوفيق المنصوص عليها في ملحق الإتفاقية بتقديم طلب للأمين العام للأمم المتحدة وإخطار الطرف الآخر بذلك». وتلزم الإتفاقية الأمين العام باختيار قائمة من القانونيين ذوي الكفاءة ليكونوا فريقاً من المحكمين يتم الاختيار من بينهم من يرتضيه الطرفان لفض النزاع. المسألة إذن، تحكمها مبادئ ثلاثة: فيم أنفقت الديون؟ وما الذي غنمه كل طرف من إستخدامها؟ ثم القسمة العادلة المنصفة للديون التي حققت نفعاً مشتركاً.

ب- المعايير المختلفة لقسمة الديون : وفقاً لعلم المالية العامة فإن اقتسام الأعباء الضريبية مثلاً يتم وفق اساسين هما المقدرة على الدفع والمنفعة المتحصلة والعائدة لدافع الضريبة وهذه المبادئ يمكن إتباعها عند قسمة الديون.

قاعدة المقدرة على الدفع تقتضي ان يتم قسمة الديون على الأقاليم المختلفة وفق حجم مواردها وإيراداتها. ويمكن استخدام عدة معايير لذلك مثل اسهام الولاية في إجمالي الناتج المحلي أو الإيراد الضريبي أو المقدرة المالية. هناك مبدأ ثالث يمكن إتباعه في قسمة الديون وهو المساواة بحيث يكون نصيب إي مواطن في الإقليم المنفصل مساوياً لنصيب اي مواطن من إجمالي الدين العام في الأقاليم الأخرى. وأهم معايير لقسمة الديون :

1. معيار عدد السكان : كان هذا المعيار هو المعيار الذي تم بموجبه تقسيم الدين العام للدولة الأم بين الدول الجديدة على أساسه في حالي تقسيم كولومبيا الكبرى-طبقت فيما بعد ما يعرف بالخيار الصفري- واتحاد أمريكا الوسطى. ويقوم هذا المعيار على مبدأ المساواة والعدالة بحيث يتم تخصيص جزء من عب الدين لكل طرف وفقاً لعدد سكانه بحيث يتحمل مواطن الإقليم المنفصل قدرًا من الدين مساوياً لما يتحمله مواطني الطرف الآخر.

2. معيار الموقع الجغرافي : التعاطي مع معيار القسمة وفق الإقليم الذي تمت فيه الاستدانة يمكن ان يخل بقاعدة العدالة ، فمثلاً في حالة نموذج كوبيك فان معظم الديون توجد في انتاريو لأنها مركز مالي للإقراض ومعظم المؤسسات المالية في كندا توجد فيها. فبالتالي يكون من الظلم تحميلها عب المديونية التي لم تستفد منها المقاطعة غير الوساطة المالية

3. معيار الناتج المحلي : يعتمد هذا المعيار على مبدأ المقدرة على الدفع وهو معيار اقتسام الدين وفق مساهمة كل إقليم في إجمالي الناتج المحلي، ويعكس قدرة الإقليم على تحمل أعباء المديونية بشكل عادل. وإذا استخدم هذا المعيار فان نسبة الدين لإجمالي الناتج المحلي يجب ان تكون متساوية لكل إقليم مع مساهمته في الناتج المحلي الكلي للدولة. 1

4. نسبة المساهمة في الإيرادات أو الموارد : أي ان يتم تحديد نصيب الولاية من إجمالي الدين بنفس نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة للدولة ، وقد استخدم مقياس نسبة المساهمة في الإيرادات النقدية عند تقسيم الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية أوائل القرن الماضي.

5. المعيار الصفري : في هذه الحالة ، واحدة من دول الخلف تتحمل لوحدها كل التزامات دولة السلف أو ان تتحمل الدولة الأصل كل التزامات الدولة المنفصلة. ومن الأمثلة على ذلك الفصل في بنما من كولومبيا (برعاية خاصة من جانب الولايات المتحدة) ، والفصل في بنجلادش من باكستان ، ومعظم حالات إنهاء الاستعمار، وعموما لا توجد دولة جديدة نشأت على حساب دولة أصل لم تتحمل نصيبها من فاتورة الديون القديمة، باستثناء تجربة انفصال بنما في أمريكا الجنوبية عن كولومبيا الكبرى في القرن قبل الماضي برعاية أمريكية، عندما تم تطبيق ما عرف لاحقاً بقاعدة (الخيار الصفري)، وباستثناء انفصال بنغلاديش عن باكستان وجمهورية الاتحاد السوفيتي.

ج- نماذج من التجارب الدولية في تسوية أعباء الديون في حالة الانفصال أو وراثة الدولة: لاسيتم تناول ثلاث نماذج مختلف لشرح التجارب الدولية في هذا السياق، فمؤدج كويك تكمن ميزته في انه يتناول طريقة قسمة الديون في حالة انفصال إقليم عن الدول وليس وراثتها بينما يشرح نموذج جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة الخيار الصفري وما سبقه من خيار القسمة على أساس الناتج والصادرات والرقعة الجغرافية ويوضح أهمية الدور الخارجي في عملية القسمة. بينما يشرح نموذج تشيكوسلوفاكيا ان الناتج المحلي قد يكون أساساً غير مقبولا لقسمة الديون في حالات اختلال هيكل الإنتاج وبالتالي فان التركيز لا يكون أساسا على المعيار المستخدم في القسمة ولكن على مدى عدالته للطرفين.

أ- نموذج المقترح انفصال كويك عن كندا : اقترحت مقاطعة كويك عدة خيارات في مقترحها لاقتسام الدين

1- المقترح الأول TOP-DOWN وهو التقسيم من أعلى لأسفل وتقتضي اقتسام الدين العام الذي لم يخصص لإقليم معين بل كان دينا عاما لكل الدولة وذلك وفق صيغة عدد السكان أو موارد كل إقليم وبعد ذلك يتم التقسيم للأصول والديون على المستوى الثاني الدين الخاص وفقا للقروض التي استفاد منها إقليم معين دون الأقاليم الاخرى في مشاريع خاصة بالإقليم مثل بناء كبري في الإقليم المطالب بالانفصال وحينها يتحتم عليه تحمل عب سداد دينها لوحده.

2- المقترح الثاني BOTTOM UP قسمة الديون والموارد الخاصة بكل إقليم وفق ما استفاد منه كل إقليم وبعد ذلك يتم تصفية وسداد الديون العامة أو تأجيل نقاشها.

كلا الطريقتين تتطلب تقييم الإصول والموجودات وفق قيمتها السوقية وهو امر يعد عسيرا للغاية.

ب- نموذج جمهوريات الاتحاد السوفيتي- سابقاً: تعد حالة دول الاتحاد السوفيتي- السابق- مثالا للخيار الصفري فقد كان الاتفاق أولاً قبل اللجوء للخيار الصفري ان تكون حصة كل جمهورية من الدين على أساس مشاركة كل جمهورية في الناتج المحلي الإجمالي ومشاركتها في الصادرات وعدد السكان في الرقعة الجغرافية المحددة ثم وافقت روسيا بعد ذلك على تحمل كل تبعات مديونية الاتحاد السوفيتي السابق قبل ان توافق أوكرانيا على تحمل ما يعادل 16% من إجمالي الدين الخارجي وطالبت في أعقاب مارس 1992 بالحصول على حصتها من ارث الاتحاد السوفيتي من الإصول والذهب والعملة الصعبة ثم اضطرت أوكرانيا بعد ذلك لتحمل قسط أكبر من الديون لان مولدايف عجزت عن سداد حصتها من الدين الخارجي وهذه الزيادة في تحمل عب الدين الخارجي تمت تحت ضغط من مجموعة السبعة الصناعية G7 حالة أوكرانيا توضح أهمية البعد الخارجي في طريقة سداد الدين في حالة الانفصال-الأمر الذي سيواجه السودان لاحقاً- حيث تعرضت أوكرانيا للتهديد من قبل G7 بفقدان ودائعها في الخارج إذا لم توافق على زيادة حصتها في عبء الدين الخارجي المتوارث، وبالنسبة لأوكرانيا كانت تكلفة التوقيع على هذا الاتفاق الجديد أفضل بكثير من فقدان ودائعها في الخارج. و يؤكد باحثون متخصصون ان قبول أوكرانيا بهذا النصيب أتى من باب تأكيد سيادة الدولة الأوكرانية الجديدة، وحصولها على جواز مرور ومصداقية لدخول النظام المالي العالمي والحصول على قروض في المستقبل عبر دفع حصة من مستحقات ديون الدولة السوفيتية.

ربط نصيب الدولة من العملة الصعبة بما ستتحمله من عب الديون الخارجية تم استخدامه مرة اخرى مع سلوفينيا حيث بلغ احتياطي يوغسلافيا من العملة الأجنبية بين 4 الى 7 بليون دولار ولم يتنازل البنك المركزي اليوغسلافي لسلوفينيا عن أي قدر منها والتي طالبت بنسبة 33.3% منها اعتماد منها على نسبة مشاركتها في الاقتصاد القومي.

أنشاء الاتحاد السوفيتي وفق إجراءات التقسيم آليّة لتسعير الاصول الحكومية لتسهيل عملية شراء كل جمهورية للاصول التي ترغب في اقتنائها وان كان مستوى الأسعار الذي تضعه دوماً أعلى من السعر السوقي لها. وقد رفضت استونيا الدفع لشراء الشركات التي اقيمت على أرضها لأنها ترى ان جزءاً مقدراً من ميزانيتها كان يذهب للاستثمار في الجمهوريات الاخرى بما فيها مباني الحكومة في موسكو وهي لم تتلق تعويضاً عن ذلك.

ج- نموذج تشيكوسلوفاكيا : تعد الحالة التشيكوسلوفاكية من الحالات القريبة للحالة السودانية لكن مع وجود العديد من الاختلافات فمن منظور القانون الدولي فان كلا من الدولتين هي وريث تشيكوسلوفاكيا بالتزاماتها وإصولها بينما في حالة السودان فان السودان يعد دولة السلف(الأصل)، بينما جنوب السودان الدولة (المنفصلة) لديه نظرياً التزامات قانونية اقل تجاه سداد الدين. الفرق الثاني ان ديون تشيكوسلوفاكيا كانت صغيرة نسبياً حوالي 9.3 مليار دولار الأمر الذي يجعل الدائنين اكثر ميلاً للمرونة في التعامل مع طريقة تقسيم الدين.

اعتمد الجانبان تقسيم الدين العام لتشيكوسلوفاكيا على أساس عدد السكان والموقع الجغرافي الذي أنفق فيه أصل الدين، وتم نبذ التقسيم على أساس الناتج المحلي الإجمالي لعدم اتساقه مع ظروف انتقال الدولتين من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق الحر، خاصة وأن الناتج المحلي السلوفاكي كان يساوي ربع نظيره التشيكي فقط .1

ان نموذج تشيكوسلوفاكيا أكثر قربا للحالة السودانية لأنه رفض التعامل بمعيار الناتج المحلي نتيجة لاختلال هيكل السوق نتيجة للانتقال من اقتصاد مركزي التخطيط لنمط الاقتصاد الرأسمالي الحر، فعلى مدى السنوات الأربع من 1990 إلى 1993 ، فإن نسبة الناتج المحلي الإجمالي لسوفاكيا مقارنة بتشيكوسلوفاكيا بلغت في المتوسط 24%.

الدروس المستفادة من التجارب التاريخية السابقة انه ليس من المقبول حل معضلة هذه الديون عن طريق إنكار الدين او رفض سداده من قبل الطرفين، فقد حاولت روديسيا الجنوبية فعل ذلك ولكن تم نبذها من قبل المجتمع الدولي ، بل على العكس ان قبول الطرف المنفصل بتحمل جزء من الدين العام يعتبر في الأعراف الدولية دليلا على استقلالية الكيان الجديد ودافعا للثقة فيه من قبل المؤسسات المالية الدولية كما في حالة أوكرانيا والتي رفضت حالة خيار الصفر. والدرس المهم هو أن المجتمع الخارجي وتاريخيا كان له التأثير الأكبر على طريقة قسمة الديون. فدوافع G7 في إنفاذ قاعدة المسؤولية المشتركة في حالة الاتحاد السوفيتي كانت تعزيز الرغبة في السداد وبالمثل ، تدخل بريطانيا في الحالات السابقة كان بدافع من الرغبة لحماية مصالح مواطنيها الذين لديهم استثمارات في الخارج.

المطلب الثاني: اتفاقية الديون الخارجية للسودان وجنوب السودان :

موقف حكومة الجنوب: على الرغم من ان 82-95% من حقول النفط تقع في جنوب السودان (وان كان ذلك يعتمد على ترسيم الحدود الذي لم يكتمل). ويشكل النفط حوالي 98% من ايرادات حكومة جنوب السودان 60-70% من الميزانية الاتحادية (وفقا لأرقام 2008) وبالتالي فان تحمل حكومة الجنوب لنصيب الجنوب من اعباء المديونية لن ينعكس عليها سلبا الا انها ترفض تبني موقف واضح حيال قضية الديون وتفضل حل القضايا الاكثر تعقيدا اولا او على الاقل تتجنب التعاطي الاعلامي مع القضية. ومواقفها داخل قاعات التفاوض برفضها لتقاسم عبء الديون وتبرر رفضها- وفق رؤيتها- بان هذه الديون استغللت في حرب الجنوب ضدها وان الجنوب لم يستفد منها على الرغم من انها لم تقدم احصاءات علمية دقيقة تبرهن على ذلك . اضافة لدعوى ان السودان اقترض لشراء السلاح. وفي مفاوضات الترتيبات لما بعد الاستفتاء فان مفاوضي حكومة الجنوب طالبوا بان يتحصلوا على نسبة من الاصول واحتياطي النقد الاجنبي والذهب اذا رغبت حكومة السودان في ان تشارك الحركة في تحمل جزء من عبء الديون. وتبنت استراتيجية مفادها ان اقتسام الديون يعني اقتسام الاصول ايضا و ركزت على انها ان تحملت جزءاً من عبء الديون فانها لن تكون مضطرة لدفع رسوم مقابل استغلالها خطوط انابيب نقل البترول لانها تكون قد اسهمت في سداد الديون التي استخدمت في انشائها. ورفضت اقتسام الديون او نيل حصتها العادلة من هذا العبء على الرغم من انها تلقت تظمينات من العديد من الدول والمؤسسات المالية الدولية بمنحها اعفاء من مديونيتها حال الانفصال. وتطالب حكومة الجنوب باقتسام الاحتياطيات من النقد الأجنبي والذهب والتي تبلغ 769 مليون دولار وفقا لتقديرات 2010.

موقف حكومة السودان: ان يتحمل الجنوب تقسيم الديون على اساس معيار عدد السكان وهو امر ترفضه الاولى، وترفض حكومة السودان مزاعم الجنوب بان القروض استخدمت للتسليح وللحرب على الجنوب ، وتُرجع حجم المديونية اساسا هو 14 مليار-اصل الدين- وانه نشأ اساسا في اعقاب ازمة البترول لمقابلة الزيادة في اسعار وكميات واردات البترول، وان الجيش السوداني قبل 1983 كانت يتزود بالاسلحة في اطار الصراع بين المعسكرين وهي في غالبها لم تكن صفقات بيع وشراء بل دعماً من احد دول المعسكرين، وفي الفترة التي اعقبت 1983 وحتى 1989 فان تسليح الجيش كان يعاني اهمالا واضحا. وفيما بعد 1989 فان معظم الدول الغربية لم تكن متحمسة لعقد صفقات تسليح مع السودان وبالتالي فان معظم تسليح الجيش السوداني كان باسلحة تقليدية لم تكن باي حال من الاحوال تتطلب اقتراض هذه المبالغ. الا ان محاولات استخدام حكومة الجنوب لورقتي الضغط هاتين لا تمنحنا قوة تفضيلة في

المفاوضات لأنها لم تقدم حوافز تسمح للحكومة بقبول طرحها والحكومة تدرك أنها إذا تحملت عبء الديون كاملاً مقابل الزام حكومة الجنوب بدفع رسوم استخدام انابيب نقل النفط لبورتسودان فان حكومة الجنوب سرعان ما ستشفي خط انابيبها الخاص بها وبذلك ستتخلص من عبء الديون ومن دفع رسوم نقل الخام في وقت واحد. كما وتطالب حكومة الجنوب باقتسام الاحتياطيات من النقد الأجنبي والذهب والتي تبلغ 769 مليون دولار وفقاً لتقديرات 2010 ومن المرجح انه اذا وافقت حكومة السودان على اقتسام الارصدة فان الحركة سرعان ما سيتم اعفاؤها من ديونها كما هو مرجح وبالتالي ستكون قد حازت كل المكاسب. اضافة لان الحكومة تدرك ان مكاسبها لن تكون اكبر لو اعفت حكومة الجنوب من الديون مقابل عدم اقتسام الارصدة معها لان الارصدة تعد ضئيلة جداً مقارنة بحجم الدين ، خصوصاً انه يبدو جلياً ان جنوب السودان سيتمتع بدعم كامل واعفاء من مديونته من قبل المؤسسات الدولية ويتضح ذلك من خلال تصريحات نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة أفريقيا ، السيدة (أوباجيلي إيزيكويسيلي أوي) في زيارتها الى جوبا في الأسبوع الأول من سبتمبر 2010 حيث اوضحت انه في حالة الانفصال فانه سيتم تسريع طلب قبول جنوب السودان في البنك الدولي ومنحه الامتيازات الكاملة التي تمنحها العضوية مع اعفائه من ديونه. بالتالي فان حكومة الجنوب ستحوز جزءاً من ارصدة السودان الاحتياطية مع حصولها على اعفاء تام من ديونها.

اتفاقية الخيار الصفري بين السودان وجنوب السودان 2012: توصلت حكومتا السودان وجنوب السودان وقد وقّعنا في عام 2012، على اتفاق نص على خيارين لإعفاء الديون:

الخيار الأول: عرف بالخيار الصفري بأن تقبل الدولة الأم "السودان" تحمل الديون لعامين يتم خلالها الاتصال بالدائنين مع جهود المجتمع الدولي للإعفاء النهائي من باقي الديون.

الخيار الثاني: يقوم على فشل الخيار الأول بأن يتم تقاسم الديون بين البلدين وفق معايير من بينها نسبة السكان. وانتهت المهلة الأولى للاتفاق في عام 2014، وتم تمديدها لعامين آخرين انتهت في أكتوبر 2018 وتم تمديدها عامين آخرين لإيجاد فرصة للوصول إلى حل قضية الدين.¹

الفصل السادس

دور مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية-مقترح للحل

مقدمة: لاثبات مدى نجاح مقترح الحل المطروح في دور مشاريع البوت الخولة للدائنين في تسوية ديون السودان الخارجية ولأن المقترح يستند على تجربة مستقبلية لاتوجد لها تطبيق في الحاضر فلهذا استخدم الباحث اداتين أولهما النماذج باعتبارها أداة قياسية وثم الثانية الاستبيانات لانها تمثل مجموعة اتجاه اراء المتخصصين وبالنسبة للنماذج واجهت الباحث مشكلة ان النماذج تقوم بدراسة وقياس اثر المتغيرات على بعضها باعتبار وجود العلاقة بينهما على ارض الواقع اما بالنسبة للمقترح المقدم فلا توجد تطبيق له حاليا بمعنى لاتوجد علاقة مباشرة بين المتغيرات يمكن قياسها ولهذا تم استخدام متغيرات وسيطة (الناتج المحلي الإجمالي -نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) وتوجد بها علاقة وتأثير بين كل المتغيرات المستقلة (المشاريع بمشاركة القطاع الخاص-مشاريع البوت) والمتغير التابع (الدين الخارجي) وبالتالي يمكن تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمستقل بالمتغيرات الوسيطة أي وجود تأثير غير مباشر بينهما ومن ثم ان هذا يؤكد على قوة التأثير اذا ما تحولت العلاقة الي مباشرة، كما أيضا لضعف قيمة وتواجد هذه المشاريع عموما في السودان استخدم الباحث اثبات ودراسة العلاقة هذه في افريقيا جنوب الصحراء باعتبار انها الإقليم الذي ينتمي اليه السودان وأيضا تماشيا مع المنطق العلمي المنطلق من لأثبات الجزء من خلال اثبات الكل ومن بعده اثباتها على السودان.

المبحث الاول: التوزيع القطاعي لمشاريع PPI و BOT واثرها على GDP و الانفاق الحكومي والدين الخارجي بدول افريقيا جنوب الصحراء 1990-2017:

ولضعف قيمة وتواجد هذه المشاريع عموما في السودان استخدم الباحث اثبات هذه ودراسة العلاقة في افريقيا جنوب الصحراء باعتبار انها الإقليم الذي ينتمي اليه السودان وأيضا تماشيا مع المنطق العلمي المنطلق من لأثبات الجزء من خلال اثبات الكل ومن بعده اثباتها على السودان.

المطلب الأول: التوزيع القطاعي لمشاريع PPI و BOT بدول افريقيا جنوب الصحراء 1990-2017:

تعريف دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء: جغرافياً هي منطقة قارة أفريقيا التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، ووفقاً للأمم المتحدة، فهي تتكون من جميع البلدان الأفريقية التي تقع بشكل كامل أو جزئي جنوب الصحراء الكبرى بقارة أفريقيا. ويوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 46 دولة من أصل 54 دولة في أفريقيا على أنها "جنوب الصحراء الكبرى"، باستثناء الجزائر وجيبوتي ومصر وليبيا والمغرب والصومال وتونس والسودان بعد الانفصال فتبع لدول شمال افريقيا.¹ وطبقا لبيانات البنك الدولي تعتبر المنطقة صاحبة اقل نسبة استثمار بمشاركة القطاع الخاص للعام في البنية التحتية.

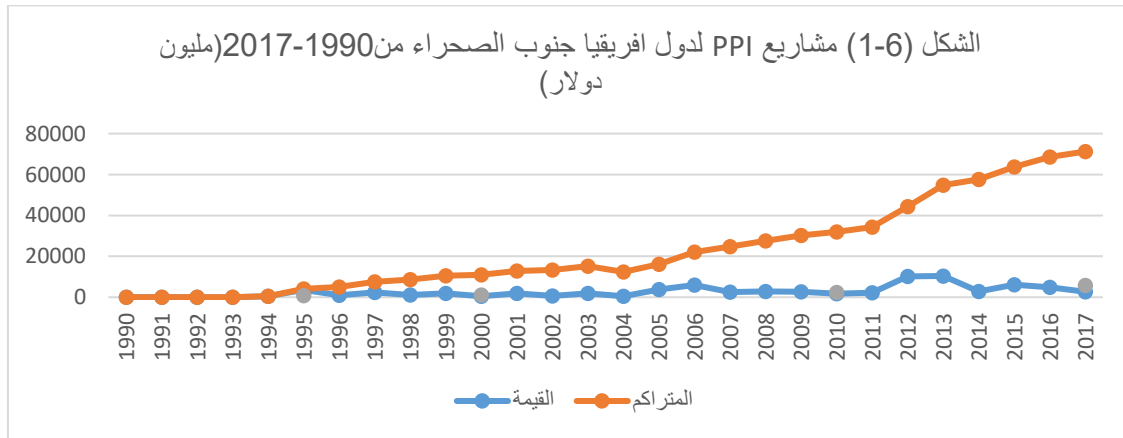
أولاً: مشاريع PPI في افريقيا جنوب الصحراء:

1 Wikipedia,Sub-Saharan_Africa. https://en.wikipedia.org/wiki/Sub-Saharan_Africa#cite_note,11-11-2019

جدول رقم (6-1) مشاريع PPI في افريقيا جنوب الصحراء خلال 1990-2017-مليون دولار

العام	القيمة	الاجمالي المتراكم	العام	القيمة	الاجمالي المتراكم
1990	39.6	39.60	2004	450.70	12,418.24
1991	0	39.60	2005	3,730.43	16,148.67
1992	0	39.60	2006	5,993.69	22,142.36
1993	0	39.60	2007	2,589.38	24,731.74
1994	446.6	486.20	2008	2,823.90	27,555.64
1995	3685	4,171.20	2009	2,623.00	30,178.64
1996	921.2	5,092.40	2010	1,769.50	31,948.14
1997	2,425.90	7,518.30	2011	2,284.96	34,233.10
1998	1,125.70	8,644.00	2012	10,129.61	44,362.71
1999	1,843.00	10,487.00	2013	10,411.66	54,774.37
2000	499.29	10,986.29	2014	2,803.60	57,577.97
2001	1,826.20	12,812.49	2015	6,079.11	63,657.08
2002	586.2	13,398.69	2016	4,859.76	68,516.84
2003	1,885.35	15,284.04	2017	2,703.30	71,220.13

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI,visualization .



المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI,visualization .

من الجدول رقم (6-1) يوضح اجمالي المبالغ المستثمرة في البنية التحتية بواسطة مشاركة القطاع الخاص بحيث كانت في 1990 بقيمة 39.6 مليون دولار بأول مشروع بدولة ساحل العاج في مجال الكهرباء بقيمة 39.6 مليون دولار بصيغة التأجير والتشغيل والتحويل، ثم تصاعدت حتى بلغت 921.2 مليون دولار عام 1996 ومما جعل المتراكم فيها يصعد الي 5.09 مليار دولار، كان اغلب

الاستثمارات فيها هي في مجال الاتصالات ، وامتدت الاستثمار في مجال الاتصالات فيها للعام 1997 حتى وصلت قيمة 2.4 مليار دولار وفيها بلغت اجمالي الاستثمارات المتراكمة منذ 1990 الي 1997 بقيمة 7.5 مليار دولار ، وصعدت قيمة الاستثمارات في العام 2006 ، ما قيمة 5.9 مليار دولار جديدة حتى وصلت اجمالي المتراكم 22.14 مليار دولار، واستمرت الزيادة في الاستثمارات الجديدة سنويا في المنطقة ثابتة بين 2 الي 2.6 مليار دولار بسبب الازمة المالية العالمية ، ثم قفزت تصاعديا الي قيمة 10.1 مليار دولار عند العام 2012 وتضاعفت الي 10.4 مليار دولار في العام 2013 مما جعل المتراكم بها يبلغ 54.7 مليار دولار بعد انتعاش الأسواق العالمية والخروج من الركود واستمر تصاعد الاستثمارات الجديدة في المنطقة بمشاركة القطاع الخاص للعام الي ان وصلت 71.22 مليار دولار في العام 2017 .

ويلاحظ التنامي الكبير في متراكم الاستثمارات منذ العام 1990 الي العام 2017 من 39.6 مليون دولار الي 71.22 مليار دولار ، ويلاحظ ايضا ان الاعوام 1990-2000 معدل النمو قليل بمتوسط لم يتعدى المليار دولار للفترة كلها وتضاعف متوسط النمو الي 2 مليار بين 2000-2010 ، وما بين 2010 الي 2017 بحيث شهدت هذه المرحلة تنامي كبير في قيمة الاستثمارات بمتوسط 5 مليار ويرجع للأعوام 2012 و 2013 بحيث بلغت الاستثمارات فيها حاجز 10 مليار لكل عام ، فهذا يؤكد الاقبال العالمي للاستثمار في المنطقة والزيادة الكبيرة المستمرة على الاستثمار في البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص فيها، وهذا يرجع للنمو المتواصل للمنطقة وفق متطلبات التنمية واحتياجات اقتصاداتها.

أ- تحليل مشاريع PPI لدول افريقيا جنوب الصحراء حسب حالة المشروع:-

جدول (6-2) مشاريع PPI لدول افريقيا جنوب الصحراء حسب حالة المشروع منذ 1990-2017-مليون دولار

حالة المشروع	العدد	القيمة	النسبة	القطاع الاعلى
النشطة	386	67,039.0	94.13%	الكهرباء
المنتھية	38	130.36	0.18%	الكهرباء
المتعثرة	13	1,775.0	2.49%	السكك الحديدية
الملغية	38	2,275.0	3.19%	الاتصالات
الاجمالي	475	71,220.13	100.0%	الكهرباء

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI,visualization .

بلغ اجمالي عدد المشاريع المقامة بمشاركة القطاع الخاص للمنطقة حوالي 475 مشروع بقيمة استثمارية تعادل 71.22 مليار دولار بحيث يحتل قطاع الكهرباء النصيب الاكبر من جملة الاستثمارات بعدد 231 مشروع بقيمة 36.3 مليار دولار، وذلك لسهولة دخول القطاع الخاص فيه وسهولة تحصيل عوائده وتقوم بضمانه الدولة .بلغت المشاريع النشطة حوالي 386 مشروع بقيمة 67.03 مليار دولار وتحتل نسبة 94.1% من اجمالي المشاريع ، كما بلغت المشاريع المنتھية 38 مشروع بقيمة استثمارية 130.3 مليار دولار بنسبة 0.1% ، اي ان نسبة المنتھية والنشطة مجتمعان تتعدى 94.3% من الكل مما يدل على نجاح وقوة الاتجاه العام للدول والقطاع الخاص في منطقة افريقيا جنوب الصحراء لهذا النوع من الشراكات في البنية التحتية وخصوصا في مجال الكهرباء، وبلغت المشاريع التي تم الغائها 38 مشروع بقيمة استثمارية 2.2 مليار دولار بنسبة 3.1% من اجمالي المشاريع بينما المشاريع المتعثرة 13 مشروع بقيمة استثمارية 1.7 مليار دولار بنسبة ضعيفة تصل 2.4% من اجمالي المشاريع .

ومما سبق يتضح بان مجموع المشاريع النشطة والمتتمة بلغت قيمة 199.1 مليار دولار ونسبتها تصل 94.3% مجموع المشاريع، بينما المتعثرة والتي تم الغائها بلغت فقط قيمة 4 مليار دولار ونسبتها لا تتعدى 5% من اجمالي المشاريع مما يدل على نجاح وربحية وقوة الاتجاه العام للدول والقطاع الخاص نحو الشراكات في الاستثمار بمجال البنى التحتية في دول افريقيا جنوب الصحراء .

ب- تحليل مشاريع PPI لدول افريقيا جنوب الصحراء حسب القطاع المستثمر فيها:

جدول (3-6) مشاريع PPI لدول افريقيا جنوب الصحراء حسب القطاع المستثمر فيها منذ 1990-2017-مليون دولار

القطاع	العدد	القيمة	النسبة
الاتصالات	87	8,806.00	12.36%
الطاقة والكهرباء	231	36,399.00	51.11%
المياه والصرف الصحي	32	779.3	1.09%
المطارات	16	1,919.00	2.69%
الطرق	15	3,154.00	4.43%
سكك الحديد	21	5,573.00	7.82%
الموانئ	57	12,383.00	17.39%
الغاز الطبيعي	6	1,932.00	2.71%
معالجة النفايات	9	268.59	0.38%
معالجة النفايات الصلبة	1	7.00	0.01%
الاجمالي	475	71,220.13	

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI,visualization .

- **قطاع الطاقة والكهرباء:** بلغت المشاريع اجمالي مشاريع البنى التحتية فيها 231 مشروع بقيمة استثمارية 36.3 مليار دولار بنسبة 51.1% من اجمالي الاستثمارات، ويعد أكبر قطاع تم الاستثمار به لسرعة ووضوح استرداد تكاليفه وربحيته العالية وايضا لان الطاقة هي اساس التنمية بالنسبة لدول المنطقة والقطاع العام يلعب دورا كبيرا.
- **قطاع الموانئ:** وهو ثاني اعلى قطاع تم الاستثمار بعدد 57 مشروع بقيمة استثمارية 12.3 مليار دولار بنسبة 17.3% من اجمالي الاستثمارات وهذا مرده لأنه من القطاعات المهمة في التنمية وتقوم الدولة فيه دائما بدور مشارك قوي بحيث تعتبر الموانئ بوابة البلاد وجودتها تنعكس على التنمية بصورة مباشرة.
- **قطاع الاتصالات:** يعد ثالث اعلى قطاع تم الاستثمار به بمشاركة القطاع الخاص بعدد 87 مشروع بقيمة استثمارية 8.8 مليار دولار بنسبة 12.3% من اجمالي الاستثمارات ويعزى لان دول المنطقة دخلت جديدة في انشاء نظم الاتصالات والهواتف النقالة، وايضا يتصف الاستثمار بهذا المجال بسهولة بنائه وسرعة استرداد تكاليفه وربحيته العالية وبالتالي دخول القطاع الخاص فيه بقوة لأنه من القطاعات التي جرت العادة على خصصتها.
- **قطاع سكك الحديد:** بلغت عدد 21 مشروع بقيمة 5.5 مليار دولار بنسبة 7.8% من اجمالي الاستثمارات.

- قطاع الطرق: بلغ الاستثمار فيه 15 مشروع بقيمة 3.1 مليار دولار بنسبة 4.4% من إجمالي الاستثمارات.
- قطاع الغاز الطبيعي: بلغت 6 مشاريع بقيمة استثمارية 1.9 مليار دولار بنسبة 2.7% من إجمالي الاستثمارات.
- قطاع المطارات: بلغت 16 مشروع بقيمة استثمارية 1.9 مليار دولار بنسبة 2.6% من إجمالي الاستثمارات.
- قطاع المياه والصرف الصحي: بلغت عدد 32 مشروع بقيمة استثمارية 779 مليون دولار بنسبة 1% من الإجمالي.
- قطاع معالجة النفايات: بلغت عدد 9 مشاريع بقيمة استثمارية 268.5 مليون دولار بنسبة 0.3% من الإجمالي.
- قطاع معالجة النفايات الصلبة: مشروع واحد بقيمة استثمارية سبعة مليون دولار بنسبة 0.01% من الإجمالي.

ومما سبق نستخلص بأن ترتيب القطاعات يخضع لقرارات اولويات عملية التنمية اذ يعد قطاع الطاقة وقطاع النقل عموما من اهم ركائزه، والاستثمار في قطاع الموانئ والاتصالات لوحده يكاد يكون في المرتبة الثانية والثالثة و يرجع لأنه يخصص بالكامل وبالتالي يوفر امكانية المرونة العالية في التحكم بتقليل المخاطر والعوائد وبالتالي يتصف بقلة المخاطر ووضوح وضمان عوائده ، واذا ما ضمينا نسب الكهرباء مع الغاز الطبيعي ليكون قطاع الطاقة لوحدة يعادل 53.8% من الاستثمارات لدول افريقيا جنوب الصحراء وايضا بضم الطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية تحت مسمى قطاع النقل والمواصلات تصل نسبتهم الكلية من إجمالي الاستثمار فيه 32% مما يجعله النسبة الثانية بعد الكهرباء عموما والثانية من حيث شراكة العام مع الخاص بينما يلاحظ ان اضعف القطاعات هي قطاع المياه والصرف الصحي ومعالجة النفايات وذلك لطول فترة بنائه وتكليفه العالية، والقطاع العام يلعب دورا كبيرا فيها لأنها من ضروريات التنمية التي تقدمها الدولة وتقوم بالأشراف عليها ويتخوف القطاع الخاص من الاستثمار فيها بشكل كامل للمخاطر المرتبطة به .

ثانيا : مشاريع البوت BOT في افريقيا جنوب الصحراء:

جدول رقم (6-4) القيمة الاستثمارية لمشاريع PPI في افريقيا جنوب الصحراء خلال 1990-2017-مليون دولار

العام	PPI	BOT	BOT/PPI %	العام	PPI	BOT	BOT/PPI %
1990	39.6	0	0.00%	2004	12,418.24	6,098.90	49.11%
1991	39.6	0	0.00%	2005	16,148.67	7,015.12	43.44%
1992	39.6	0	0.00%	2006	22,142.36	10,893.37	49.20%
1993	39.6	0	0.00%	2007	24,731.74	12,159.85	49.17%
1994	486.2	415.8	85.52%	2008	27,555.64	12,828.85	46.56%
1995	4,171.20	596.60	69.80%	2009	30,178.64	14,645.85	48.53%
1996	5,092.40	1,077.80	60.69%	2010	31,948.14	15,117.35	47.32%
1997	7,518.30	1,387.50	33.02%	2011	34,233.10	16,916.51	49.42%
1998	8,644.00	1,721.00	32.30%	2012	44,362.71	26,316.12	59.32%
1999	10,487.00	2,457.60	34.27%	2013	54,774.37	35,633.48	65.06%
2000	10,986.29	2,704.60	35.26%	2014	57,577.97	38,265.08	66.46%
2001	12,812.49	3,874.20	40.80%	2015	63,657.08	44,197.04	69.43%
2002	13,398.69	4,361.20	43.26%	2016	68,516.84	47,207.20	68.90%
2003	15,284.04	5,939.90	49.63%	2017	71,220.13	49,009.21	68.81%

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI,visualization

أ- تحليل مشاريع BOT لدول افريقيا جنوب الصحراء حسب حالة المشروع:-

جدول (5-6) مشاريع BOT لدول افريقيا جنوب الصحراء حسب حالة المشروع منذ 1990-2017-مليون دولار

حالة المشروع	العدد	القيمة	النسبة	القطاع الاعلى
النشطة	253	48,128.0	98.20%	الكهرباء
المنتھية	6	69.96	0.14%	الكهرباء
المتعثرة	5	245.11	0.50%	المطارات
الملغية	15	566.4	1.16%	الكهرباء
الاجمالي	279	49,009.47	100.00%	الكهرباء

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI,visualization .

بلغ اجمالي عدد المشاريع المقامة بمشاريع البوت للمنطقة حوالي 279 مشروع بقيمة استثمارية تعادل 49 مليار دولار بحيث يحتل قطاع الكهرباء النصيب الاكبر من جملة الاستثمارات بعدد 187 مشروع بقيمة 32.5 مليار دولار، وذلك لسهولة دخول القطاع الخاص فيه وسهولة تحصيل عوائده وتقوم بضمانه الدولة.

بلغت المشاريع النشطة حوالي 253 مشروع بقيمة 48.1 مليار دولار وتحتل نسبة 98.2% من اجمالي المشاريع، كما بلغت المشاريع المنتهية 6 مشاريع بقيمة استثمارية 69.9 مليون دولار بنسبة 0.14%، اي ان نسبة المنتهية والنشطة مجتمعان تتعدى 98.3% من الكل مما يدل على نجاح وقوة الاتجاه العام لدخول القطاع الخاص في مشاريع البوت في المنطقة وبالتحديد في مجال الكهرباء، وبلغت المشاريع التي تم الغائها 15 مشروع بقيمة استثمارية 566.4 مليون دولار بنسبة 1.1% من اجمالي المشاريع بينما المشاريع المتعثرة 5 مشاريع بقيمة استثمارية 245.1 مليون دولار بنسبة ضعيفة تصل 0.5% من اجمالي المشاريع .

ومما سبق يتضح بان مجموع المشاريع النشطة والمنتھية بلغت نسبه تصل 98.3% من مجموع المشاريع، بينما المتعثرة والتي تم الغائها بلغت نسبه لا تتعدى 1.6% من اجمالي المشاريع مما يدل على نجاح وربحية وقوة الاتجاه العام للدول والمطاع الخاص نحو مشاريع البوت في الاستثمار بمجال البنى التحتية في دول افريقيا جنوب الصحراء .

ب- تحليل مشاريع BOT لدول افريقيا جنوب الصحراء حسب القطاع المستثمر فيها¹:

جدول (6-6) مشاريع BOT لدول افريقيا جنوب الصحراء حسب القطاع المستثمر فيها منذ 1990-2017-مليون دولار

القطاع	العدد	القيمة	النسبة
الطاقة والكهرباء	187	32,509.00	66.36%
الموانئ	11	6,287.00	12.83%
الاتصالات	51	2,414.00	4.93%

1 Saharan Africa, visualization ,World bank website, PPI,

<https://ppi.worldbank.org/en/visualization#sector=&status=&ppi=&investment=®ion=Sub-Saharan+Africa&ida=&income=&ppp=&mdb=&year=&excel=false&map=&header=true> .15-12-2019.

سكك الحديد	3,573.00	3	7.29%
الغاز الطبيعي	1,917.00	5	3.91%
الطرق	1,076.00	4	2.20%
المطارات	638.40	4	1.30%
المياه والصرف الصحي	318.6	4	0.65%
معالجة النفايات	258.596	9	0.53%
الاجمالي	48,991.60	278.00	100.00%

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI,visualization .

- قطاع الطاقة والكهرباء: بلغت المشاريع اجمالي مشاريع البوت فيها 187 مشروع بقيمة استثمارية 32.5 مليار دولار بنسبة 66.3% من اجمالي الاستثمارات، ويعد أكبر قطاع تم الاستثمار به لسرعة ووضوح استرداد تكاليفه وربحيته العالية وايضا لان الطاقة هي اساس التنمية بالنسبة لدول المنطقة والقطاع العام يلعب دورا كبيرا فيه.
- قطاع الموانئ: وهو ثاني اعلى قطاع تم الاستثمار بعدد 11 مشروع بقيمة استثمارية 6.2 مليار دولار بنسبة 12.8% من اجمالي الاستثمارات.
- قطاع الاتصالات: يعد ثالث اعلى قطاع تم الاستثمار به بمشاريع البوت بعدد 51 مشروع بقيمة 2.4 مليار دولار بنسبة 4.9% من اجمالي الاستثمارات ويتصف الاستثمار بهذا المجال بسهولة بنائه وسرعة استرداد تكاليفه وربحيته العالية وبالتالي دخول القطاع الخاص فيه بقوة لأنه من القطاعات التي جرت العادة على خصخصتها.
- قطاع سكك الحديد: بلغت عدد 3 مشاريع بقيمة 3.5 مليار دولار بنسبة 7.2% من اجمالي الاستثمارات.
- قطاع الغاز الطبيعي: بلغت 5 مشاريع بقيمة استثمارية 1.9 مليار دولار بنسبة 3.9% من اجمالي الاستثمارات.
- قطاع الطرق: بلغت الاستثمارات فيه 4 مشاريع بقيمة 1.07 مليار دولار بنسبة 2.2% من اجمالي الاستثمارات.
- قطاع المطارات: بلغت 4 مشاريع بقيمة استثمارية 638.4 مليون دولار بنسبة 1.3% من اجمالي الاستثمارات.
- قطاع المياه والصرف الصحي: بلغت عدد 4 مشاريع بقيمة 318.6 مليون دولار بنسبة 0.6% من الإجمالي.
- قطاع معالجة النفايات: بلغت عدد 9 مشروع بقيمة استثمارية 258.5 مليون دولار بنسبة 0.5% من الإجمالي.

ومما سبق نستخلص ايضا بأن ترتيب القطاعات يخضع لقرارات اولويات عملية التنمية اذ يعد قطاع الطاقة وقطاع النقل عموما من اهم ركائزه، والاستثمار في قطاع الموانئ والاتصالات لوحده يكاد يكون في المرتبة الثانية والثالثة و يرجع لأنه يخصص بالكامل وبالتالي يوفر امكانية المرونة العالية في التحكم بتقليل المخاطر والعوائد وبالتالي يتصف بقلة المخاطر ووضوح وضمان عوائده ، واذا ما ضمينا نسب الكهرباء مع الغاز الطبيعي ليكون قطاع الطاقة لوحدة يعادل 70.2% من الاستثمارات بواسطة البوت في دول افريقيا جنوب الصحراء وايضا بضم الطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية تحت مسمى قطاع النقل والمواصلات تصل نسبتهم الكلية من اجمالي الاستثمار فيه 23.6% مما يجعله النسبة الثانية بعد الكهرباء عموما والثانية من حيث مشاريع البوت بينما يلاحظ ان اضعف القطاعات هي قطاع المياه والصرف الصحي ومعالجة النفايات وذلك لطول فترة بنائه وتكاليفه العالية، والقطاع العام يلعب دورا كبيرا فيها لأنها من

ضروريات التنمية التي تقدمها الدولة وتقوم بالأشراف عليها ويتخوف القطاع الخاص من الاستثمار فيها بشكل كامل للمخاطر المرتبطة به .¹

المطلب الثاني: التحليل القياسي لآثر العلاقة بين مشاريع PPI و BOT على الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق العام من GDP والدين الخارجي لأفريقيا جنوب الصحراء من 1990-2017 :

جدول رقم (6-7) مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص واهم المؤشرات الاقتصادية لأفريقيا جنوب الصحراء 1990-2017

نسبة مئوية %	مليون دولار				السنة
	الانفاق الحكومي من GDP	اجمالي الدين الخارجي	BOT	PPI	
n/a	172,978.00	0	39.60	378,811.00	1990
n/a	180,029.00	0	39.60	382,877.00	1991
n/a	176,286.00	0	39.60	378,846.00	1992
n/a	192,614.00	0	39.60	380,086.00	1993
n/a	200,292.00	415.8	486.20	369,784.00	1994
n/a	218,312.00	596.60	4,171.20	455,248.00	1995
n/a	215,937.00	1,077.80	5,092.40	510,022.00	1996
n/a	212,145.00	1,387.50	7,518.30	530,638.00	1997
n/a	209,072.00	1,721.00	8,644.00	533,296.00	1998
n/a	211,127.00	2,457.60	10,487.00	380,386.00	1999
22.572	206,406.00	2,704.60	10,986.29	387,698.00	2000
24.424	199,103.00	3,874.20	12,812.49	370,505.00	2001
21.725	202,999.00	4,361.20	13,398.69	399,354.00	2002
23.335	222,273.00	5,939.90	15,284.04	500,963.00	2003
22.266	237,264.00	6,098.90	12,418.24	619,532.00	2004
22.713	232,507.00	7,015.12	16,148.67	731,075.00	2005
21.169	200,611.00	10,893.37	22,142.36	847,068.00	2006
23.17	229,093.00	12,159.85	24,731.74	979,246.00	2007
23.471	235,047.00	12,828.85	27,555.64	1,130,366.00	2008
24.543	266,331.00	14,645.85	30,178.64	1,083,782.00	2009
24.732	290,737.00	15,117.35	31,948.14	1,285,721.00	2010
24.679	320,398.00	16,916.51	34,233.10	1,478,293.00	2011
23.973	361,904.00	26,316.12	44,362.71	1,558,938.00	2012
23.622	390,255.00	35,633.48	54,774.37	1,642,721.00	2013
23.358	437,297.00	38,265.08	57,577.97	1,719,883.00	2014
22.232	449,007.00	44,197.04	63,657.08	.01,538,079	2015
21.364	492,486.00	47,207.20	68,516.84	1,430,226.00	2016

1 Saharan Africa, visualization ,World bank website, PPI,

<https://ppi.worldbank.org/en/visualization#sector=&status=&ppi=&investment=®ion=Sub-Saharan+Africa&ida=&income=&ppp=&mdb=&year=&excel=false&map=&header=true> .15-12-2019.

22.365	553,861.00	49,009.21	71,220.14	1,544,269.00	2017
--------	------------	-----------	-----------	--------------	------

المصدر: من اعداد الباحث من بيانات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بنك السودان المركزي.

نموذج الدراسة: يتكون نموذج الدراسة من معادلة انحدار بسيط يشرح اثر العلاقة بين مشاريع PPI و BOT (كمتغيرات مستقلة تفسيرية) كل على حدى، واثار كل منهما على المتغيرات التابعة وهي الناتج المحلي الإجمالي GDP ونسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي GX والدين الخارجي EDT لأفريقيا جنوب الصحراء من 1990-2017.

لتصبح الدوال المراد دراستها

$$GDP = (PPI), GX = (PPI), EDT = (PPI)$$

$$GDP = (BOT), GX = (BOT), EDT = (BOT)$$

1- اختبار استقرار السلسلة:

يمكن تعريف سكون واستقرار السلاسل الزمنية بأنه وجود اتجاه عام (Trend) لبيانات إحدى متغيرات النموذج تعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة¹. يعتبر استقرار السلسلة الزمنية من الشروط الأساسية لبناء النماذج الإحصائية، والسبب في ذلك أنه عندما لا تتوفر في السلاسل الزمنية صفة السكون فإن الانحدار الذي نحصل عليه من متغيرات هذه السلاسل غالباً ما يكون انحدار زائفاً أي لا معنى له.

2- تحليل الانحدار:

تم استخدام التحليل القياسي لقياس صحة الفرضيات وهما: وتحدد الإشارة للمحظة مهمة لأثبت مدى ونجاح والتأثير الإيجابي لمشاريع البوت المحولة للدائنين على الدين كحل مقترح ولا توجد حالياً علاقة مباشرة تربطهما بالتالي يستلزم لاستقرار واثبات التأثير استخدام متغيرات وسيطة حالياً توجد بينها وبين الدين كمتغير تابع ومشاريع البوت علاقة مباشرة وبالتالي يكون درجة التأثير الحالي بين المتغير المستقل مشاريع البوت والمتغير التابع الدين الخارجي علاقة غير مباشرة، مما يقود لنتيجة مؤكدة انه عندما يتم تطبيق المقترح ستتحول العلاقة لمباشرة وذات تأثير واضح وقوي بينهما.

وليقوم الباحث بتناول هذه العلاقات تحتاج لبيانات عن المتغيرات وبالتالي وتعليلاً لضعف ظاهرة مشاريع البوت او المتغير المستقل عموماً لجأ الباحث من حيث المنهج العلمي الذي يثبت الجزء من خلال الكل ولهذا يحاول الباحث اثبات تأثير العلاقة للمشاريع بمشاركة القطاع الخاص باعتبارها المتغير الاشملي الذي يمثل مشاريع البوت جزء منها على الدين الخارجي، ومن ثم أيضاً قياس العلاقة مشاريع البوت وبين الدين الخارجي.

1 طارق محمد الرشيد وسامية حسن محمد-2010سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج - EViewsاستقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك - الخرطوم جيتاون . ص11-14.

ولضعف قيمة وتواجد هذه المشاريع عموماً في السودان استخدم الباحث اثبات هذه العلاقة في افريقيا جنوب الصحراء باعتبار انها الإقليم الذي ينتمي اليه السودان وأيضاً تماشياً مع المنطق العلمي المنطلق من لاثبات الجزء من خلال اثبات الكل ومن بعده اثباتها على السودان.

- 1- تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي في السودان.
- 2- تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجاباً على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في السودان.
- 3- استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI

الشكل رقم (6-2) مخطط لقياس اثر مشاريع PPI ومشاريع BOT على الدين الخارجي من خلال المتغيرات الوسيطة.



دراسات سابقة واطار نظري للنموذج :

تجدر الإشارة لقلة الدراسات التي تدرس العلاقة بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على البنية التحتية وعلى الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي ، وتمحورت اغلب الدراسات حول تأثير هذه المشاريع على قطاع البنية التحتية وكفاءته ولكن اظهرت وجهات نظر مختلفة من الدراسات الكلية القليلة التي أجريت على تأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص. وعن طريق استخدام ومشاركة قاعدة بيانات البنية التحتية البنك الدولي في المشاريع بمشاركة القطاع الخاص.

توصلت دراسة **Trujillo وآخرون. (2002)** أن المشاريع بمشاركة القطاع الخاص في قطاع النقل لديها تأثير إيجابي على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. وباستخدام نفس قاعدة البيانات للبنك الدولي .¹ بينما خلصت دراسة **كيم وآخرون. (2011)** الي أن التوسع وزيادة النفقات الرأسمالية في استثمارات المشاريع بمشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية أدت لتوسع النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.2% للفترة الزمنية المدروسة.²

1 Trujillo, Lourdes, Noelia Martin, Antonio Estache, and Javier Campos. 2002. (**Macroeconomics Effects of Private Sector Participation in Latin America's Infrastructure**). World Bank Policy Research Working Paper Series No. 2906. Washington DC: World Bank.

2 Kim, Jay-Hyung, Jungwook Kim, Sunghwan Shin, and Seung-yeon Lee. 2011.(**Public-Private Partnership Infrastructure Projects: Case Studies from the Republic of Korea**), Volume 1,Institutional Arrangements and Performance. Manila: ADB

بينما قامت دراسة تجريبية **Minsoo Lee** وآخرون (2019) وهي دراسة تابعة للبنك الدولي وتعتبر أكثر دراسة مطابقة لخدمة مع طريقة ومتغيرات الدراسة كإطار نظري للنموذج على الرغم من الاختلافات ولكن تعد اقرب دراسة متواجدة وذلك نسبة لقللة الدراسات ذات العلاقة عن طريق تحليل الانحدار لتحليل اثر نسبة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص الي GDP كمتغير مستقل على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعينة عشوائية لعدد 19 دولة اسيوية من 1985-2015 باستخدام العلاقة المذكورة في المعادلة التالية:

$$Y(I,t) = A(I,t-1) + X(I,t) + u(I,t)$$

المتغير التابع Y باستخدام دالة لوغاريتمية يمثل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، للدولة I في السنة t ، بينما a يجسد القاطع والثابت باستخدام لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في البلد i ، في السنة t ، بينما X وهو عبارة عن متجه معامل نسبة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص الي GDP يمثل المتغير المستقل، بينما يمثل u المتغير العشوائي لنفس السنة والدولة.

ومرة أخرى تم تحليل الانحدار البسيط بين نسبة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص الي GDP كمتغير مستقل الي جودة مشاريع البنية التحتية كمتغير تابع اعتماداً على البيانات المتوفرة من البنك الدولي، ولعينة عشوائية من 19 من الاقتصادات الآسيوية النامية خلال الفترة 1985-2015 كما في المعادلة التالية:

$$N(I,t) = A(I,t-1) + X(I,t) + u(I,t)$$

المتغير التابع E استخدام دالة لوغاريتمية يمثل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، للدولة i في السنة t ، بينما a يجسد القاطع والثابت باستخدام لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في البلد i ، في السنة t ، بينما X وهو عبارة عن متجه معامل نسبة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص الي GDP يمثل المتغير المستقل، بينما يمثل u المتغير العشوائي لنفس السنة والدولة.

وخلصت النتائج وجدت أدلة على أن مشاريع PPP لها تأثيرات اقتصادية كلية إيجابية. يمكن أن يعزى ذلك إلى النتائج التي توصلت إليها النتائج التي تساعد مشاريع PPP على تحسين الوصول إلى خدمات البنية التحتية وجودتها. امتداداً لتأثير مشاريع PPP على النمو الاقتصادي، يمكن أن تكون أدوات مهمة لجهود القضاء على الفقر في آسيا النامية.¹

مراحل بناء النموذج:²

أولاً: يتم بناء نموذجين قياسين لقياس اثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي في افريقيا جنوب الصحراء و تأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجاباً على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا جنوب الصحراء.

1 Minsoo Lee, Raymond Gaspar, Emmanuel Alano, Xuehui Han, JANUARY 2019 (The Empirical Evidence and Channels for Effective Public-Private Partnerships) REALIZING THE POTENTIAL OF PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIPS TO ADVANCE ASIA'S INFRASTRUCTURE DEVELOPMENT, CHAPTER2, PP 20-26.

2 طارق محمد الرشيد 2005م، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، الخرطوم، جى تاون، الطبعة الأولى، ص ص 18-1

ثم ثانيا : وعلى ضوءها العلاقة بين المتغيرات الوسيطة السابقة يقاس اثر الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي على الدين الخارجي في السودان وافريقيا جنوب الصحراء في السودان وافريقيا جنوب الصحراء وقد اتبعت الدراسة المراحل الأساسية وهى تعيين النماذج أو مرحلة وضع الفروض ، ومن ثم تقدير معلمات النموذج ومرحلة اختبار الفروض ، ثم مرحلة تقييم المعلمات المقدرة للنموذج .

الاطار النظري للنموذج:

المرحلة الأولى : توصيف النموذج الأول :

يقصد بتوصيف أو تعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية ، وتنطوي هذه المرحلة على عدد من الخطوات أهمها :

- 1- تحديد متغيرات النموذج
- 2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج
- 3- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم

تحديد متغيرات النموذج:

أ. دالة الناتج المحلي الاجمالي:

يتضمن النموذج المقترح لقياس أثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت على الناتج المحلي الإجمالي بأفريقيا جنوب الصحراء على عدد من المتغيرات الاقتصادية حيث استندت الدراسة على النموذج لقياس مدى تأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت على الناتج المحلي الإجمالي عليه فان متغيرات هذا النموذج هي:

$$\bullet \text{ GDPSSA}=\text{F}(\text{PPISSA})/\text{GDPSSA}=\text{B}_0+\text{B}_1\text{PPISSA}$$

$$\bullet \text{ GDPSSA}=\text{F}(\text{BOTSSA})/\text{GDPSSA}=\text{B}_0+\text{B}_1\text{BOTSSA}$$

$$1- \text{ الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء}=\text{GDPSSA}$$

$$2- \text{ المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام لأفريقيا جنوب الصحراء}=\text{PPISSA}$$

$$3- \text{ مشاريع البوت لأفريقيا جنوب الصحراء}=\text{BOTSSA}$$

ب . دالة نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي:

يتضمن النموذج المقترح لقياس أثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بأفريقيا جنوب الصحراء على عدد من المتغيرات الاقتصادية حيث استندت الدراسة على النموذج لقياس مدى تأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي عليه فان متغيرات هذا النموذج هي

$$\bullet \text{ GXSSA}=\text{F}(\text{PPISSA})/\text{GXSSA}=\text{B}_0+\text{B}_1\text{PPISSA}$$

$$\bullet \text{ GXSSA}=\text{F}(\text{BOTSSA})/\text{GXSSA}=\text{B}_0+\text{B}_1\text{BOTSSA}$$

$$1- \text{ نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء}=\text{GXSSA}$$

2- المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام لأفريقيا جنوب الصحراء=PPISSA

3- مشاريع البوت لأفريقيا جنوب الصحراء=BOTSSA

ج . دالة الدين الخارجي:

يتضمن النموذج المقترح لقياس أثر الناتج المحلي الاجمالي و نسبة الانفاق الحكومي الناتج المحلي الإجمالي على الدين الخارجي بأفريقيا جنوب الصحراء حيث استندت الدراسة علي النموذج لقياس مدي تأثير لناتج المحلي الاجمالي و نسبة الانفاق الحكومي الناتج المحلي الإجمالي على الدين الخارجي بأفريقيا جنوب الصحراء عليه فان متغيرات هذا النموذج هي:

$$EDTSSA=(GDPSSA,GXSSA)/ EDTSSA =B0+B1GDPSSA-GXSSA \bullet$$

1- الدين الخارجي لأفريقيا جنوب الصحراء=EDTSSA

2- الناتج المحلي الاجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء=GDPSSA

3- نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء=GXSSA

2 . تحديد الشكل الرياضي و تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم

أ. تحديد الشكل الرياضي لدالتي الناتج المحلي الاجمالي GDP في افريقيا جنوب الصحراء.

أ-1 . تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم لدالة الناتج المحلي الإجمالي:

تم تحديد التوقعات لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم لدالة الناتج المحلي الإجمالي والتي علي أساسها تم تقييم المقدرات المتحصل عليها معالم النموذج وفقا للنظرية الاقتصادية عليه فان إشارات المعاملات تم تقديرها كما يلي:

• B0: ثابت دالة الناتج المحلي الإجمالي وهي تمثل حجم GDP عندما تكون قيمة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص = صفر ومن المتوقع أن يأخذ قيمة موجبة

• B1 :معامل المشاريع بمشاركة القطاع الخاص حيث يزيد GDP بزيادة حجم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومن المتوقع يأخذ قيمة موجبة

• GDPSSA :الناتج المحلي الإجمالي لافريقيا جنوب الصحراء

• U :المتغير العشوائي وهو يوضح التغيرات في GDP نتيجة تغيرات المتغيرات المستقلة من خارج النموذج.

أ-2 . تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم لدالة الناتج المحلي الإجمالي:

تم تحديد التوقعات لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم لدالة الناتج المحلي الإجمالي والتي علي أساسها تم تقييم المقدرات المتحصل عليها معالم النموذج وفقا للنظرية الاقتصادية عليه فان إشارات المعاملات تم تقديرها كما يلي:

• B0: ثابت دالة الناتج المحلي الإجمالي وهي تمثل حجم GDP عندما تكون قيمة مشاريع البوت = صفر ومن المتوقع أن يأخذ قيمة موجبة

• B1 :معامل المشاريع مشاريع البوت حيث يزيد GDP بزيادة حجم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومن المتوقع يأخذ قيمة موجبة

- GDPSSA :الناتج المحلي الإجمالي الافريقيا جنوب الصحراء
- U : المتغير العشوائي وهو يوضح التغيرات في GDP نتيجة تغيرات المتغيرات المستقلة من خارج النموذج.
- ب-1- . تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم لدالة نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي:
تم تحديد التوقعات لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم لدالة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي والتي علي أساسها تم تقييم المقدرات المتحصل عليها معالم النموذج وفقا للنظرية الاقتصادية عليه فان إشارات المعاملات تم تقديرها كما يلي:
- B0: ثابت دالة نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي وهي تمثل حجمها عندما تكون قيمة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص = صفر ومن المتوقع أن تأخذ قيمة موجبة
- B1 :معامل المشاريع بمشاركة القطاع الخاص PPISSA حيث يقلل نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي GXSSA بزيادة حجم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومن المتوقع يأخذ قيمة سالبة.
- نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي GXSSA :الناتج المحلي الإجمالي الافريقيا جنوب الصحراء
- U : المتغير العشوائي وهو يوضح التغيرات في نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تغيرات المتغيرات المستقلة من خارج النموذج.
- ب -2- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم لدالة نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي:
تم تحديد التوقعات لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم لدالة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي والتي علي أساسها تم تقييم المقدرات المتحصل عليها معالم النموذج وفقا للنظرية الاقتصادية عليه فان إشارات المعاملات تم تقديرها كما يلي:
- B0: ثابت دالة نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي وهي تمثل حجمها عندما تكون قيمة مشاريع البوت = صفر ومن المتوقع أن تأخذ قيمة موجبة
- B1 :معامل مشاريع البوت BOTSSA حيث يقلل نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي GXSSA بزيادة حجم مشاريع البوت ومن المتوقع يأخذ قيمة سالبة.
- نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي GXSSA :الناتج المحلي الإجمالي الافريقيا جنوب الصحراء
- U : المتغير العشوائي وهو يوضح التغيرات في نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تغيرات المتغيرات المستقلة من خارج النموذج.
- ج - تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم لدالة الدين الخارجي لافريقيا جنوب الصحراء:
تم تحديد التوقعات لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم دالة الدين الخارجي والتي علي أساسها تم تقييم المقدرات المتحصل عليها معالم النموذج وفقا للنظرية الاقتصادية عليه فان إشارات المعاملات تم تقديرها كما يلي:
- B0: ثابت دالة الدين الخارجي وهي تمثل حجم الدين الخارجي EDTSSA عندما تكون قيمة الناتج المحلي الاجمالي GDPSSA و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي GXSSA = صفر ومن المتوقع أن يأخذ قيمة موجبة
- B1 :معامل الناتج المحلي الاجمالي GDPSSA حيث تزيد قيمة الدين الخارجي بزيادة الناتج المحلي الاجمالي ومن المتوقع تأخذ قيمة موجبة

- B2:معامل نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي GXSSA حيث يقل الدين الخارجي بزيادة نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي ومن المتوقع تأخذ قيمة سالبة
- EDTSSA :الدين الخارجي لأفريقيا جنوب الصحراء
- U :المتغير العشوائي وهو يوضح التغيرات في الدين الخارجي نتيجة تغيرات المتغيرات المستقلة من خارج النموذج.
- GDP = الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء
- GXSSA = نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء
- PPISSA =المشاريع بمشاركة القطاع الخاص لأفريقيا جنوب الصحراء
- BOTSSA = مشاريع البوت لأفريقيا جنوب الصحراء
- U =المتغير العشوائي وهو يوضح اثر العوامل المستقلة الغير مضمنة في النموذج علي الاستثمار
- EDTSSA =الدين الخارجي لأفريقيا جنوب الصحراء

المرحلة الثانية فحص و تقدير النموذج:

1.تجميع البيانات الإحصائية:

غطى البحث الفترة الزمنية 1990-2017 وهي الفترة التي توفرت فيها بيانات كافية عن المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومشاريع البوت في افريقيا جنوب الصحراء حيث اعتمد البحث علي المصادر الثانوية وهي تقارير صندوق النقد الدولي لمؤشرات للتنمية ،تقارير موقع البنك الدولي حول مؤشرات للمشاريع بمشاركة القطاع الخاص والبوت في البنية التحتية .PPIWOLDBANK.ORG

وإذا ما جاءت المعلومات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية مسبقاً فإن هذا يمكن ان يكون مبرر لرفض هذه المعلومات ما لم يوجد هنالك من المبررات المنطقية القوية للتسليم بصحة التقديرات وفي مثل هذه الحالة يجب عرض هذه المبررات بوضوح¹.

2.فحص ومعالجة البيانات:

تعتمد دقة التقديرات بشكل أساسي علي حجم وطبيعة البيانات لذلك لابد من تحسين دقة قياس متغيرات النموذج وذلك عن طريق التحليل الأولى للبيانات وخاصة إذ أكانت بيانات السلاسل الزمنية أذان معظم الدراسات القياسية تعتمد عليها ولذلك فإن التحليل الأولى للبيانات يشتمل علي:

اختبار سكون واستقرار السلاسل الزمنية :

يؤدي وجود جذر الوحدة إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي ، لذا لابد من التأكد من سلامة البيانات بأجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية وحيث إن جذور الوحدة تتركز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فأن اختبارات جذور الوحدة تتركز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإ سقاط هذا الفرض يؤدي إلى

1 فاضل أحمد علي الدسوقي،1996، مقدمة في الاقتصاد القياسي التحليلي، جامعة قارونس، ليبيا ص23.

حدوث مشكلة الارتباط الذاتي وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام اختبار (ديكي - فولر) عند مستوى معنوية 5%

جدول رقم (6-8) نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة لأفريقيا جنوب الصحراء

المتغير	الرمز	القيمة الاختبارية ADF	القيمة 5%	الدرجة	مستوى المعنوية	مستوى الاستقرار
الناتج المحلي الإجمالي	GDPSSA	-3.41	-2.981	الفرق الأول	0.002	الفرق الأول
نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي	GXSSA	-7.465	-3.065	الفرق الأول	0.000	الفرق الأول
الدين الخارجي	EDTSSA	-8.460	-2.986	الفرق الثاني	0.000	الفرق الثاني
المشاريع بمشاركة القطاع العام للخاص	PPISSA	2.307	-3.020	الفرق الأول	0.039	الفرق الأول
- مشاريع البوت BOT	BOTSSA	4.842	-3.020	الفرق الأول	0.000	الفرق الأول

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views

يتضح من الجدول رقم واعتمادا على اختبار ديكي- فولر تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5% لمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، المشاريع بمشاركة القطاع الخاص، ومشاريع البوت) حيث يتضح أن قيمة الاختبار لهذه المتغيرات أكبر من القيم الحرجة مما يعني أنها غير مستقر في المستوى وتم استقرارها في الفرق الأول. كما تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الثانية لمتغير الدين الخارجي مما يعني أن هذه المتغيرات غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الثاني.

المرحلة الثالثة: تقدير وقياس النماذج:

أ-1: تقدير النموذج القياسي لقياس اثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء من 1990-2017 وتقييم نتائج التقدير:

تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير النموذج القياسي لقياس اثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء من 1990-2017.

جدول رقم (6-9) اثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء من 1990-2017.

المتغيرات	قيمة المعلمة Coefficient (B)	t-Statistic	.Prob	معامل التحديد R-squared	F-statistic	معنوية النموذج Prob(F-statistic)	ديرين واتسون
C	5.13E+11	2.248817	0.0340	0.960752	195.8315	0.000000	1.464094
PPI	13.79284	2.503652	0.0195				
AR(1)	0.880655	6.621657	0.0000				
SIGMASQ	9.19E+21	3.433441	0.0022				

المصدر: من اعداد الباحث من نتائج برنامج E-views

أولاً: تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

إن قيم وإشارات معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية من خلال:

- إشارة الثابت إشارة موجبة وهي تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون قيمة المتغير المستقل (المشاريع بمشاركة القطاع الخاص) تساوى الصفر.
- إشارة معامل المشاريع بمشاركة القطاع الخاص إشارة موجبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة طردية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

- معنوية المعالم المقدرة: ثبوت معنوية معامل المشاريع بمشاركة القطاع الخاص في الدالة حيث بلغت قيم مستوى المعنوية (0.019) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي إفريقيا جنوب الصحراء.
- معنوية النموذج: ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F (القيمة الاحتمالية لاختبار F-Statistic) حيث بلغت قيم F 195.83 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يؤكد ثبوت معنوية الدالة ككل.
- جودة توفيق المعادلة يدل معامل التحديد $R^2 = 0.96$ وهذا يعنى إن 96% من التغيرات في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في (المشاريع بمشاركة القطاع الخاص) بينما 4% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج، وهذه دلالة على قوة تأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء.

ثالثاً: التقييم وفقاً للمعيار القياسي:

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديرين - واتسون حيث نجد أن قيمة D.W والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية $DW=2$ إذ بلغت قيمة (1.4) في النموذج المقدر وهي قيمة تقترب من القيمة القياسية والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

$$\text{المعادلة: } GDPSSA = 5.13 + 13.7 PPISSA$$

مناقشة الفرضية الأولى: تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي بإفريقيا جنوب الصحراء. وعليه نستنتج وفقاً لنتائج التقدير وجود علاقة طردية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي بإفريقيا جنوب الصحراء و تأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي 13.7 وحدة وهو مما يؤكد صحة الفرضية وترجع التعليل إلى أن المشاريع بمشاركة القطاع الخاص تعد جديدة على وجه العموم بإفريقيا جنوب الصحراء وإن نسب الاستثمار للمشاريع بمشاركة القطاع الخاص في إفريقيا جنوب الصحراء تعد أقل نسبة مقارنة بمناطق العالم الأخرى وذلك للخصائص الاقتصادية والسياسية التي تتصف بها هذه الدول أي خصائص الدول النامية.

أ-2: تقدير النموذج القياسي لقياس اثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء 1990-2017 وتقييم نتائج التقدير:

تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير النموذج القياسي لقياس اثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي GX .

جدول رقم(6-10) نتائج تقدير قياس اثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي افريقيا جنوب الصحراء

المتغيرات	قيمة المعلمة Coefficient (B)	t-Statistic	.Prob	معامل التحديد R-squared	F-statistic	معنوية النموذج Prob(F-statistic)	دريين واتسون
C	21.43943	27.24006	0.0000	0.344316	3.938438	0.042190	1.759700
PPI	1.34E-10	2.601075	0.0201				
PPI*PPI	-1.81E-21	-2.76462	0.0145				

المصدر: من اعداد الباحث من نتائج برنامج E-views

اولا: تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:

إن قيم و إشارات معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية من خلال:

- إشارة الثابت إشارة موجبة وهي تمثل قيمة نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون قيمة المتغير المستقل (المشاريع بمشاركة القطاع الخاص) تساوى الصفر.
- إشارة معامل المشاريع بمشاركة القطاع الخاص إشارة سالبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة عكسية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا "تقييم النموذج وفقا للمعيار الاحصائي:

- معنوية المعالم المقدرة : ثبوت معنوية معامل المشاريع بمشاركة القطاع الخاص في الدالة حيث بلغت قيم مستوى المعنوية (0.014)وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي افريقيا جنوب الصحراء.
- معنوية النموذج : ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية % 5 ويتضح ذلك من خلال قيمة F القيمة الاحتمالية لاختبار F.Statistic حيث بلغت قيم F 3.398 بمستوى معنوية 0.042 وهي اقل من 0.05. مما يؤكد ثبوت معنوية الدالة ككل.
- جودة توفيق المعادلة يدل معامل التحديد $R^2 = 0.34$ وهذا يعنى إن 34% من التغيرات في المتغير التابع (نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في (المشاريع بمشاركة القطاع الخاص) بينما 66% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ، وهذه دلالة على قوة ضعف المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في افريقيا جنوب الصحراء.

ثالثا: التقييم وفقا للمعيار القياسي:

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار) ديرين - واتسون حيث نجد أن قيمة $D.W$ والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية $DW=2$ إذ بلغت قيمة (1.7) في النموذج المقدر وهى قيمة تقترب من القيمة القياسية والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

بناء على النتائج السابقة فقد تم تقدير العلاقة بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي وفقا للمعادلة التالية. $GXSSA=21.4-1.3 PPISSA$

مناقشة الفرضية الثانية: تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص إيجابا على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بأفريقيا جنوب الصحراء.

وعليه نستنتج وفقا لنتائج التقدير : وجود علاقة عكسية ضعيفة بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بأفريقيا جنوب الصحراء وضعف التأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص بوحدة واحدة تؤدي إلي انخفاض نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي -1.3 وحدة وهو مما يؤكد صحة الفرضية ويرجع ذلك لضعف قيمة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام مقارنة بقيمة الانفاق على التنمية المتسارعة خصوصا لدول المنطقة التي تعد اقل مجموعة دول من حيث المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ولأسباب كثيرة أيضا تتعلق بخصائص هذه الدول كدول نامية ضعيفة البنية التحتية والقانونية لدخول القطاع الخاص وعدم الاستقرار الاقتصادي والفساد.

ب-1: تقدير النموذج النموذج القياسي لقياس اثر مشاريع البوت على الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء وتقييم نتائج التقدير:

تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير النموذج القياسي لقياس النموذج القياسي لقياس اثر مشاريع البوت على الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء 1990-2017.

جدول رقم (6-11) نتائج تقدير النموذج لقياس اثر مشاريع البوت على الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء

المتغيرات	القيمة المعلمة (B)	t-Statistic	.Prob	معامل التحديد-R squared	F-statistic	معنوية النموذج Prob(F-statistic)	ديرين واتسون
C	5.70E+11	3.171351	0.0041	0.896004	68.92582	0.000000	1.686857
BOT	18.20429	2.138286	0.0429				
AR(2)	0.773403	3.189838	0.0039				
SIGMASQ	2.43E+22	3.375946	0.0025				

المصدر: من اعداد الباحث من نتائج برنامج E-views

اولا: تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:

إن قيم وإشارات معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية من خلال:

- إشارة الثابت إشارة موجبة وهي تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون قيمة المتغير المستقل (مشاريع البوت) تساوى الصفر.
- إشارة معامل مشاريع البوت إشارة موجبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة طردية بين مشاريع البوت والناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً "تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

- معنوية المعالم المقدرة : ثبوت معنوية معامل مشاريع البوت في الدالة حيث بلغت قيم مستوى المعنوية (0.049) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مشاريع البوت والناتج المحلي الإجمالي أفريقيا جنوب الصحراء.
- معنوية النموذج : ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F (القيمة الاحتمالية لاختبار F-Statistic) حيث بلغت قيم F 68.92 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يؤكد ثبوت معنوية الدالة ككل.
- جودة توفيق المعادلة يدل معامل التحديد $R^2 = 0.89$ وهذا يعنى إن 89% من التغيرات في المتغير التابع (لناتج المحلي الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في (مشاريع البوت) بينما 11% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ، وهذه دلالة على قوة تأثير مشاريع البوت على الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء.

ثالثاً: التقييم وفقاً للمعيار القياسي:

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي* : تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار (ديربن واتسون) حيث نجد أن قيمة D.W والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية $DW=2$ إذ بلغت قيمة (1.6) في النموذج المقدر وهي قيمة تقترب من القيمة القياسية والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبوافي.
- المعادلة : $GDPSSA=5.7+18.2 BOTSSA$

مناقشة الفرضية الأولى: تؤثر مشاريع البوت إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي بأفريقيا جنوب الصحراء .

وعليه نستنتج وفقاً لنتائج التقدير : وجود علاقة طردية ضعيفة بين مشاريع البوت والناتج المحلي الإجمالي بأفريقيا جنوب الصحراء حيث مشاريع البوت بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي 18.2 وحدة وهو مما يؤكد صحة الفرضية ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك ضعف قيمة المشاريع مقارنة بقيمة الانفاق على التنمية المتسارعة خصوصاً لدول المنطقة التي تعد أقل مجموعة دول من حيث مشاريع البوت ولأسباب كثيرة أيضاً تتعلق بخصائص هذه الدول كدول نامية ضعيفة البنية التحتية والقانونية لدخول القطاع الخاص وعدم الاستقرار الاقتصادي والفساد.

ب-2: تقدير النموذج القياسي لقياس اثر مشاريع البوت علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا

جنوب الصحراء 1990-2107 وتقييم نتائج التقدير:

تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير النموذج القياسي لقياس اثر مشاريع البوت علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي GX .

جدول رقم(6-12) نتائج تقدير قياس اثر مشاريع البوت على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي لافريقيا جنوب الصحراء 1990-

2107

المتغيرات	قيمة المعلمة Coefficient (B)	t-Statistic	.Prob	معامل التحديد R-squared	F-statistic	معنوية النموذج Prob(F-statistic)	ديرين واتسون
C	21.95572	36.27758	0.0000				
BOT	1.79E-10	2.593476	0.0204	0.369770	4.400420	0.031350	1.853406
BOT*BOT	-3.76E-21	-	0.0125				
		2.835589					

المصدر: من اعداد الباحث من نتائج برنامج E-views

اولا: تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي: إن قيم وإشارات معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية من خلال:

- إشارة الثابت إشارة موجبة وهي تمثل قيمة نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون قيمة المتغير المستقل (مشاريع البوت) تساوى الصفر.
- إشارة معامل مشاريع البوت إشارة سالبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة عكسة بين مشاريع البوت و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا " تقييم النموذج وفقا للمعيار الاحصائي:

- معنوية المعالم المقدرة : ثبوت معنوية معامل مشاريع البوت في الدالة حيث بلغت قيم مستوى المعنوية (0.000)وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مشاريع البوت ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي لافريقيا جنوب الصحراء.
- معنوية النموذج : ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية % 5 ويتضح ذلك من خلال قيمة F القيمة الاحتمالية لاختبار F.Statistic حيث بلغت قيم F 4.40 بمستوى معنوية 0.031 وهي اقل من 0.05 مما يؤكد ثبوت معنوية الدالة ككل.
- جودة توفيق المعادلة يدل معامل التحديد $R^2 = 0.36$ وهذا يعنى إن 36% من التغيرات في المتغير التابع (نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في(المشاريع بمشاركة القطاع الخاص) بينما 64% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ، وهذه دلالة على ضعف مشاريع البوت على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في افريقيا جنوب الصحراء.

ثالثا: التقييم وفقا للمعيار القياسي:

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي : تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار) ديرين - واتسون حيث نجد أن قيمة $D.W$ والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية $DW=2$ إذ بلغت قيمة (1.85) في النموذج المقدر وهى قيمة تقترب من القيمة القياسية والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

بناء على النتائج السابقة فقد تم تقدير العلاقة بين مشاريع البوت و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي وفقا للمعادلة التالية: $GXSSA=21.9+1.7 BOTSSA$

مناقشة الفرضية الثانية : تؤثر مشاريع البوت ايجابا على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بأفريقيا جنوب الصحراء.

نستنتج وفقا لنتائج التقدير : وجود علاقة عكسية ضعيفة بين مشاريع البوت و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بأفريقيا جنوب الصحراء وضعف التأثير مشاريع البوت على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص بوحدة واحدة تؤدي إلي انخفاض نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي - 1.7 وحدة وهو مما يؤكد صحة الفرضية ويرجع ذلك لضعف قيمة مشاريع البوت مقارنة بقيمة الانفاق على التنمية المتسارعة خصوصا لدول المنطقة التي تعد اقل مجموعة دول من حيث المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ولأسباب كثيرة أيضا تتعلق بخصائص هذه الدول كدول نامية ضعيفة البنية التحتية والقانونية لدخول القطاع الخاص وعدم الاستقرار الاقتصادي والفساد.

ج- تقدير النموذج القياسي لقياس اثر الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي على الدين الخارجي لأفريقيا جنوب الصحراء 1990-2017 وتقييم نتائج التقدير:

تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير النموذج القياسي لقياس اثر الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي على الدين الخارجي لأفريقيا جنوب الصحراء جدول رقم (6-13) نتائج تقدير قياس اثر الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي على الدين الخارجي لأفريقيا جنوب الصحراء

المتغيرات	قيمة المعلمة Coefficient (B)	t-Statistic	Prob.	معامل التحديد R-squared	F-statistic	معنوية النموذج Prob(F-statistic)	ديرين واتسون
C	7.63E+11	2.571700	0.0000	0.759074	23.62991	0.000023	1.658739
GDP	0.207547	6.801866	0.0204				
GX	-2.93E+10	-2.25384	0.0125				

المصدر : من اعداد الباحث من نتائج برنامج E-views

اولا: تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي: إن قيم و إشارات معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية من خلال:

- إشارة الثابت إشارة موجبة وهي تمثل قيمة الدين الخارجي عندما تكون قيمة المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) تساوى الصفر.
- إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي إشارة موجبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الدين الخارجي.
- إشارة معامل نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي إشارة سالبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي و الدين الخارجي.

ثانياً تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاحصائي:

- معنوية المعالم المقدرة : ثبوت معنوية معامل الناتج المحلي الإجمالي في الدالة حيث بلغت قيم مستوى المعنوية (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المحلي الإجمالي و الدين الخارجي افريقيا جنوب الصحراء. كما ان معنوية معامل نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في الدالة حيث بلغت قيم مستوى المعنوية (0.039) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي و الدين الخارجي افريقيا جنوب الصحراء
- معنوية النموذج : ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F القيمة الاحتمالية لاختبار F-Statistic حيث بلغت قيم F 23.62 بمستوى معنوية 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يؤكد ثبوت معنوية الدالة ككل.
- جودة توفيق المعادلة يدل معامل التحديد $R^2 = 0.75$ وهذا يعنى إن 75% من التغيرات في المتغير التابع (الدين الخارجي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في (الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) بينما 25% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ، وهذه دلالة على قوة تأثير الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق الحكومي من على الدين الخارجي في افريقيا جنوب الصحراء.

ثالثاً: التقييم وفقاً للمعيار القياسي:

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي* : تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديرين - واتسون حيث نجد أن قيمة D.W والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية $DW=2$ إذ بلغت قيمة (1.65) في النموذج المقدر وهي قيمة تقترب من القيمة القياسية والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبوافي.

$$\text{المعادلة: } EDTSSA = 7.6 + 0.2 \text{ GDPSSA} - 2.9 \text{ GXSSA}$$

- مناقشة الفرضية : وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي بحيث زيادته بوحدة واحدة تزيد من الدين 0.2 وهو عكس النظرية الاقتصادية ولكن يمكن تفسيرها للتوجه نحو التنمية المتسارع، وأيضاً وعلاقة عكسية بين نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي بحيث زيادة وحدة واحدة تخفض من قيمة الدين 2.9 وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية.

مناقشة الفرضية الرابعة : استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية

الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI

أولاً: وفقا لكل المعادلات والفرضيات السابقة فقد تم اثبات العلاقة الطردية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص وأيضا مشاريع البوت على الناتج

المحلي الإجمالي كما تم اثبات تأثيرهما عكسيا على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا تم اثبات و تقدير العلاقة بين المتغيرين المستقلين الوسيطيين الاول الناتج المحلي الإجمالي(تم اثبات علاقة طردية بينه وبين الدين الخارجي) والثاني

نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (وعلاقته عكسية على الدين الخارجي) وتم قياس تأثيرهما على الدين الخارجي

وبالتالي يمكن القول بان هنالك تأثير غير مباشر بين مشاريع البوت وأيضا المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الدين الخارجي السودان عن طريق

المتغيرين الوسيطيين (الناتج المحلي الإجمالي - نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) لأفريقيا جنوب الصحراء وبالتالي تؤكد انه اذا ما

استخدمت مشاريع البوت كأداة لتسوية الديون مباشرة بعد تحويلها للدائنين خصما من قيمة دينهم فسيكون التأثير اكبر واقوى وبالتالي من المتوقع

نجاح الحل المقترح احصائيا وقياسيا.

المبحث الثاني: اثر مشاريع البوت في دين السودان الخارجي 1990-2017:

المطلب الأول: التوزيع القطاعي لمشاريع PPI ومشاريع BOT في السودان من 1990-2017:

ان تاريخ دخول القطاع الخاص في السودان في مجال البنية التحتية هو جزء لا يتجزأ من عمليات الخصخصة والتي ترجع لعشرينيات القرن الماضي والتي بدورها تأرجحت بين التأميم والخصخصة والمصادرة ويذكر منها ان الحكومة البريطانية اعطت وقتها امتياز توليد الطاقة الكهربائية في كل من الخرطوم ومدني لشركة بريطانية خاصة، وشهدت فترة الخمسينات والستينات تأميما لبعض المشاريع الكبرى مثل مشروع الجزيرة الذي كان يمثل عمود الاقتصاد في ذلك الوقت ثم تلتها في الستينات لتنفيذ برامج الخصخصة تطبيقا لتوجيهات البنك الدولي وتحلت الحكومة عن نصيبها في كثير من الشركات الخاصة ثم بعد في السبعينات والثمانينات اتجهت الدولة للتأميم وفقا لمتطلبات النظام الاشتراكي الذي اتجهت له سابقا حكومة مايو وحتى نهاية الثمانينات بحيث اوصت حكومة الاحزاب في مناقشة موازنة 1988-1989 بضرورة الاتجاه نحو الخصخصة حتى في مجال البنية التحتية لتقليل الاعباء الحكومية والتنمية، وشمل النقاش خصخصة الخطوط الجوية السودانية والسكك الحديدية وبعض البنوك والشركات. بدأ السودان الاتجاه للخصخصة في التسعينات منذ 1992، بهدف وقف تدهور الاقتصاد السوداني وتحسين كفاءة أدائه في إطار تنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي، التي قضت بإعادة بالاتجاه نحو خصخصة وهيكله الاقتصاد السوداني، والتي كانت من مقررات البرنامج الثلاثي لمؤتمر الانقاذ الاقتصادي عام 1990 وذلك بغرض:

- تخفيض عجز الموازنة وامتصاص السيولة وكبح التضخم
- توسيع فرص المنافسة بين المستثمرين خدمة للصالح العام.
- توفير فرص العمالة.
- توسيع قاعدة الملكية بين الجماهير والعاملين في المؤسسات.

وتم اصدار في اغسطس 1990 قرارا قانون التصرف في القطاع العام الذي تم بموجبه تكوين للجنة العليا للتصرف في القطاع العام وحددت اختصاصاتها وسلطاتها، بحيث حددت المؤسسات التي تجب خصصتها واشكال وطرق الخصخصة وكانت اما (مشاركة، بيع

مباشر للقطاع الخاص، ايجار، اعادة هيكلة، تصفية، ايلولة) وتم تحديد اللاطار الزمني للتنفيذ وتم حصر حقوق العاملين والتزاماتها والإطار الزمني للتنفيذ .

المرحلة الاولى 1992-1997: بدأ البرنامج الاول للخصخصة خلال الفترة 1992-1997م حيث بلغ عدد المنشآت التي تم خصصتها 57 منشأة وقد اوضحت الاحصاءات ان القطاع الزراعي كان من أكبر القطاعات التي تم تنفيذ برنامج الخصخصة في وحداتها 28%، ويلىها القطاع الصناعي 24,6%، ثم القطاع التجاري 1,21%، وتم دخول القطاع الخاص في مجال البنية التحتية في قطاع النقل والمواصلات والسياحة 3,19%، واخيرا قطاع الطاقة بنسبة 7% . وان التصرف في هذه المرافق قد تم وفقا لأليات مختلفة فآلية البيع استخدمت بنسبة 28% والتصفية بنسبة 5,10% واعادة ال هيكلة بنسبة 7% والمشاركة بنسبة 3,5% وانشاء شركات مساهمة بنسبة 3,5% واخيرا الايجار بنسبة 78% وفوق هذه الأليات جاءت آلية الأيلولة والتي شكلت نسبة استخدامها في البرنامج الاول 9,43% من الوحدات التي تم خصصتها . وتم دخول القطاع الخاص في مجال البنية التحتية متمثلا بمشاركة الدولة في قطاع الاتصالات بالشركة السودانية للاتصالات (سوداتل).

المرحلة الثانية 1998-2016: وفي إطار عملية الخصخصة ولكبر حجم العمل تم اختيار 14 مرفقا كأولوية ل يتم تنفيذها في العام المالي 2000م، ومن اهم هذه المرافق الخطوط الجوية السودانية، المؤسسات العامة للبريد والبرق والنقل الميكانيكي ومصانع الغزل والنسيج¹ .

وشهدت هذه المرحلة وتكررت استثمار مشاركة واستثمار القطاع الخاص في مجال البنية التحتية ومشاركة القطاع العام فيه على قطاع الاتصالات والذي يعد من القطاعات التي تم خصصتها وخصوصا بانتعاش الاسواق نتيجة انتاج البترول وقد تنامت فيها القيمة الاستثمارية في شركة سوداتل ودخلت شركات اخرى مثل الشركة السودانية للهاتف السيار موبيل ومشاركة مجموعة سلتل العالمية والتي قد تنازلت عن حصتها لصالح مجموعة زين الكويتية، ثم شركة اربيا (شركة سورية) والتي تحولت MTN بعد شرائها من قبل مجموعة MTN الجنوب افريقية وبمشاركة القطاع الحكومي ممثلا بشركة بشائر ، وشركة كنار تل للاتصالات والتي نفذت بصيغة البناء والتملك والتشغيل BOO بواسطة شركة الاتصالات الاماراتية، وايضا شركة network of the world now، عقب توقيع اتفاقية السلام الشامل والتي تعد الشبكة الاولى لدولة جنوب السودان عقب الانفصال في 2011. بينما تمثلت مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية في قطاع الطرق والنقل مشروع ميناء جوبا الذي تحول بدولة جنوب السودان عقب الانفصال وبلغت تكلفته 30 مليون بصيغة البناء وإعادة تأهيل والتشغيل والتحويل BLOT ، بين حكومة السودان سابقا ومجموعة مسعود العالمية الكويتية، وايضا واخيرا بمجال المياه والصرف الصحي مشروع محطة امدرمان لتنقية المياه (محطة المنار) بقيمة استثمارية اسمية 120.7 مليون دولار والتي تم توقيع اتفقيتها 2007 بصيغة البناء والتشغيل والتحويل BOT و ايضا مشروع الميناء البري بصيغة بصيغة البناء والتملك والتشغيل BOO ومشروع طريق دنقلا ارقين بصيغة بصيغة البناء والتشغيل والتحويل BOT .

وتجدر الاشارة بان هنالك مشاريع في البنى التحتية في قطاعات متنوعة يشارك فيها القطاع الخاص ولكن لا تتوفر معلومات وارقام مؤكدة عنها، كمشروع خصخصة السكك الحديدية والخطوط البحرية والجوية وغيره من المشروعات. كما ركز الباحث على بيانات البنك

¹ عبد الوهاب عثمان 2001 (منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان : دراسة تحليلية للتطورات الإقتصادية في السودان 1970-2000) شركة مطابع السودان، الخرطوم ص33.

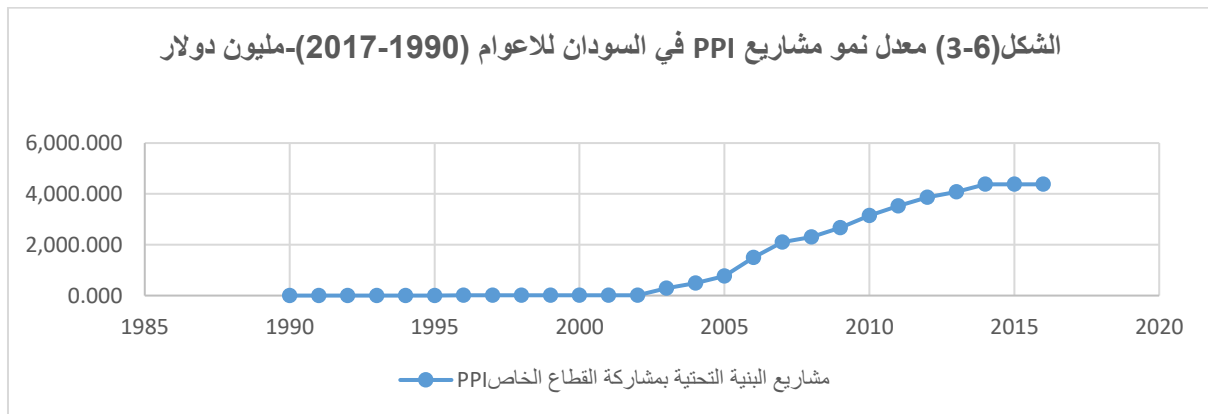
الدولي لأنها متاحة وتتصف بالموثوقية، ولهذا لم يتناول المشاريع الاخرى المذكورة بأرقامها سواء في الصحف او على الانترنت

جدول(6-14) معدل نمو مشاريع PPI في السودان للأعوام (1990-2017)-مليون دولار

عام	PPI مشاريع	نسبة نمو PPI	عام	PPI مشاريع	متراكم	نسبة نمو PPI
1990	0	0.00%	2004	213.00	390.70	120.73%
1991	0	0.00%	2005	0.00	390.70	0.00%
1992	0	0.00%	2006	30.00	420.70	7.68%
1993	0	0.00%	2007	120.70	541.40	28.69%
1994	0	0.00%	2008	200.00	741.40	36.94%
1995	0	0.00%	2009	0.00	741.40	0.00%
1996	0	0.00%	2010	0.00	741.40	0.00%
1997	0	0.00%	2011	0.00	741.40	0.00%
1998	0	0.00%	2012	0.00	741.40	0.00%
1999	0	0.00%	2013	0	741.40	0.00%
2000	0	0.00%	2014	0	741.40	0.00%
2001	0	0.00%	2015	0	741.40	0.00%
2002	0	0.00%	2016	0	741.40	0.00%
2003	177.00	100%	2017	177.00	741.40	0.00%

المصدر: من اعداد الباحث من موقع PPI للبنك الدولي.

ومن الجدول السابق يتضح بان منذ العام 2003 الي 177 مليون دولار وفي عام 2004 بلغت 390 مليون دولار وكان معدل نموها 120.7% ثم في عام 2006 بلغت 420.7 مليون دولار بمعدل نمو 7.6% ثم مرة أخرى في العام 2007 الي قيمة 541.4 مليون دولار بمعدل زيادة عن السنة السابقة 28.6% ، ثم مرة أخرى في العام 2008 الي قيمة 741.4 مليون دولار بمعدل زيادة عن السنة السابقة 36.9% وقد صاعدت مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية باستمرار ويعزى ذلك للانفتاح نحو سياسة الخصخصة التي اتبعت وخصوصا في مجال الاتصالات صاحب أكبر حصة وبعض القطاعات.



المصدر: من اعداد الباحث من موقع PPI للبنك الدولي.

أ- تحليل لمشاريع PPI في السودان حسب حالة المشروع:

جدول (6-15) حالة مشاريع PPI في السودان للأعوام (1990-2017)-مليون دولار

الحالة	عدد	القيمة	النسبة	أكبر قطاع
النشطة	7	741.40	100.00%	الاتصالات
المنتهية	0	0.00	0.00%	
المتعثرة	0	0.00	0.00%	
الملغية	0	0.00	0.00%	
الاجمالي	7	741.40	100%	
مشاريع البوت BOT	3	374.7	50.5%	الطرق

المصدر: من اعداد الباحث من موقع PPI للبنك الدولي.

بلغت اجمالي المشاريع للبنية التحتية المقامة بمشاركة القطاع الخاص حوالي 7 مشاريع بقيمة 741.4 مليار دولار وكلها نشطة وغير منتهية من اجمالي المشاريع بالسودان وثلاث مشاريع بصيغة البوت وهو بقيمة 374.7 مليون دولار أي بنسبة 50.5% من الاجمالي، مما يؤكد نجاح تجربة مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية ومشاريع البوت ايضا.

ب- تحليل لمشاريع PPI في السودان حسب القطاع:

جدول (6-16) القطاع المستثمر به لمشاريع PPI في السودان من (1990-2017)-مليون دولار

القطاع	عدد	اجمالي القيمة	النسبة
الاتصالات	3	336.00	45.3%
الموانئ	2	84	11.3%
المياه والصرف الصحي	1	120.7	16.3%
الطرق	1	200	27.0%
الاجمالي	7	741.40	100.00%

المصدر: من اعداد الباحث من موقع PPI للبنك الدولي.

يمثل قطاع الاتصالات نسبة 45.3% من اجمالي الاستثمارات بقيمة 336 مليون دولار وبعدها 3 مشاريع، ثم يليه قطاع الطرق بمشروع واحد بقيمة 200 مليون دولار ويمثل نسبة 27% من اجمالي الاستثمارات ثم يليه قطاع المياه والصرف الصحي بمشروع واحد بقيمة 120.7 مليون دولار ويمثل نسبة 16.3% من اجمالي الاستثمارات، ثم اخيرا قطاع الموانئ بمشروع واحد بقيمة 84 مليون دولار ويمثل نسبة 11.3% من اجمالي الاستثمارات.

1- قطاع الاتصالات: يعد اعلى قطاع تم الاستثمار به بمشاركة القطاع الخاص بعدد مشروعين بقيمة استثمارية 336 مليون دولار

بنسبة 45.3% من اجمالي الاستثمارات ويعزى لان دول المنطقة دخلت حديثا في انشاء نظم الاتصالات والهواتف النقالة، وايضا يتصف الاستثمار بهذا المجال بسهولة بنائه وسرعة استرداد تكاليفه ورجحيته العالية وبالتالي دخول القطاع الخاص فيه بقوة لأنه من القطاعات التي جرت العادة على خصصتها.

- شركة MTN للاتصالات السودانية: تم التعاقد على المشروع في عام 2003 بواسطة مناقصة تنافسية لشراء امتياز رخصة تشغيل للهواتف النقالة ورست المناقصة لمجموعة MTN الجنوب افريقية وشركة بشائر السودانية بقيمة كلية وكانت وقتها القيمة الاسمية 177 مليون دولار 85% من اسهم الشركة لمجموعة MTN الجنوب افريقية والمتبقي لمجموعة بشائر السودانية ومدة العقد 15 سنة¹، وتوسعت حجم اعمال الشركة حتى بلغت قيمتها حالياً يقارب 1,049 مليار دولار .
- شركة كنار للاتصالات: عن طريق مناقصة لمن يقدم اعلى سعر لرخصة تشغيل وامتلاك شبكة اتصالات لاسلكية في 2004 رست لصالح شركة الاتصالات الامارتية بنسبة 89% من الاسهم من اجمالي مبلغ 159 مليون دولار وهو قيمة المشروع وبصيغة البناء والتملك والتشغيل BOO وهي من المشاريع النشطة والناجحة الي الان وما قيمته 259 مليون دولار².

2- قطاع الطرق والمواصلات: يعد ثاني اكبر قطاع مستثمر به وبمشروع واحد بقيمة استثمارية 200 مليون دولار بنسبة 27% من

اجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات وهو طريق دنقلا - ارقين وادي حلفا هو طريق بري بالجهة الغربية للنيل بالولاية الشمالية يربط مدينة دنقلا بمدينة وادي حلفا بالتحديد مدينة ارقين الحدودية مع مصر. شركة زوايا تتولى إنشاء طريق، بنظام حق الامتياز BOT لمدة 43 سنة، بتكلفة استثمارية تبلغ 200 مليون دولار، والحكومة السودانية منحت الشركة حق استغلال مساحة 1000 متر على جانبي الطريق لإقامة مشروعات. وبدأت المفاوضات والدراسات مع الحكومة السودانية عام 2003 ولمدة 5 سنوات، وكان الهدف إنشاء طريق بري في الجهة الغربية من النيل ليربط مع الطريق المصرى حتى القاهرة بعيداً عن المعديات في بحيرة ناصر، ولأن القوانين السودانية لا تسمح للشركات بإنشاء وتملك الطرق، فقد تم استصدار قانون يسمح بإدارة الطريق بنظام «BOT» لمدة 43 عاماً. منحت الحكومة الشركة 2 كيلو متر على الطريق بواقع كيلو متر على كل جانب، بالإضافة إلى 2 مليون فدان كأراض زراعية، تقع في الحوض النوبي الذي يمتد من السودان إلى مصر ويوجد به 15% من احتياطي الماء في العالم، وتم إجراء تجربة لزراعة 60 ألف فدان، كما وضعت الشركة مخططاً لإنشاء مجزر آلي على الطريق بالقرب من مصر لتصدير اللحوم إليها، ومزرعة لتربية الأبقار والخراف، ومنحت الحكومة للشركة منطقة للتنقيب عن المعادن والذهب، ومساحة 2 مليون متر لتكون منطقة حرة على المنطقة الحدودية مع مصر³. وتجدر الإشارة الي صعوبة الحصول عل بيانات مع الشركة المعنية وعدم وجود مقر لها جعل البيانات المذكورة من لقاءات صحفية مع مدير الشركة ومالكها هي المصدر الوحيد للبيانات.

3- قطاع المياه والصرف الصحي: يعد ثالث قطاع مستثمر به وبمشروع واحد بقيمة استثمارية 120.7 مليون دولار بنسبة 25%

من اجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات، ويتصف هذا القطاع بطول فترة بنائه وتكاليفه العالية، والقطاع العام يلعب دوراً كبيراً فيها لأنها من ضروريات التنمية التي تقدمها الدولة وتقوم بالأشراف عليها ، وهو مشروع واحد وهو مشروع محطة امدرمان لتنقية المياه (محطة المنار) ويقع المشروع بمدينة امدرمان بالعاصمة الخرطوم عن طريق مفاوضات بين الشركة البريطانية BIWATER وحكومة السودان وتم التعاقد معها في العام 2007 على المشروع بصيغة البوت البناء والتشغيل ثم التحويل BOT لفترة عقد

1 mtn-sudan .World bank website, PPI, [http://ppi.worldbank.org/snapshots/project/mtn-sudan-\(former-bashair-telecom\)-3482_30/7/2018](http://ppi.worldbank.org/snapshots/project/mtn-sudan-(former-bashair-telecom)-3482_30/7/2018).

2 kanartel ,World bank website, ppi, http://ppi.worldbank.org/snapshots/project/kanartel-3492_3/7/2018

3 مقابلة مع عبدالباسط حمزة، المدير التنفيذي لمجموعة زوايا(الفائز بتنفيذ طريق ارقين- دنقلا: نستهدف الوصول أفريقياً بعلاقتنا مع مصر) المصري اليوم، الأربعاء 09-09-2015/807628. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/807628.2015-09-09> .

13 سنة بنسبة ملكية للشركة البريطانية 49% من قيمة الاجمالية للمشروع 120.700 مليون دولار. وهي من انجح المشاريع للقطاع العام بمشاركة القطاع الخاص.

أشار مدير المحطة السيد : john في مقابلة معه² لكافة جوانب المشكلات المتعلقة بالمشروع: المشروع مكون من ثلاث اطراف المقرضين (هولندا-جنوب افريقيا-) شركة BIWATER المشغل وحكومة ولاية الخرطوم بارض المشروع ويعتبر من انجح المشاريع نظريا لكن واجه المشروع كثير من التجديات والمشاكل الخارجية المتعلقة بالسودان واقتصاده وسؤ إدارة الحكومة الي تكوين راي سلبي عن التجربة بالنسبة للمولين وشركة biwater وتمثل في الاتي :

- عدم فهم الحكومة لاتفاقية المشروع وعجز الحكومة عن بناء خطوط امداد لتستفيد من 100% من مقدرة المحطة الملزمة بدفعها واستهلاكها فقط 20%
- التغيير المستمر والسريع في كل من حكومة الولاية وهيئة المياة ووزارة المالية استلزام شرح المشكلة من البداية بصورة كاملة.
- تعاقب وكثرة الاجتماعات والاتفاقيات معها وعدم الالتزام باي اتفاق مما وقع مما افقد الثقة لدى الممولين.
- التضخم العالي وارتفاع تكلفة الإنتاج والتشغيل والصيانة وعدم تعديل التعرفة الحكومية للمواطنين بما يتناسب مع ذلك التغيير.
- عدم مقدرة الحكومة وعدم التزامها بدفع ودیونها واستحقاقات الاتفاقيات للتسوية التي بموجبها استحق تخفيضات في أسعار الفائدة تعادل 12 مليون يورو و 4 مليون أخرى من الشركة المشغلة .

كما أشار الي انه تم عقد اجتماعات وفق للمشاكل -في نوفمبر 2014 : تم الاجتماع مع لجنة برئاسة والي الولاية عبد الرحمن الخضر ،وبعد الشرح والنقاش أشار بأن الحكومة قررت مراجعة المشروع وإيجاد مشتري وبيع المشروع وفي يوليو 2015 :تم الاجتماع بفندق كورنثيا بالخرطوم قررت الحكومة بواسطة السيد :عبدالله من قسم التخطيط بوزارة المالية الاتحادية ، بان الحكومة لن تبيع المشروع لأنه يعتبر اول مشروع بوت وسينعكس تأثير ذلك سلبي على كل مشاريع PPP في السودان.في نوفمبر 2015 : تم الاجتماع ولم يصل لاتفاق بين حكومة الولاية والمقترضين للمشروع وشركة BIWATER. ،والحكومة لم تكون على ثقة كاملة 100% من التقارير المالية التي تم تقديمها من قبل الشركة وبالتالي اقترحت الشركة على الحكومة انتداب طرف ثالث للتحقق من التقارير والأرقام.استعانت الحكومة بالبنك الدولي باعتباره الضامن والمستشار للمشروع وزار موظفيهم ومراجعهم وراجعوا المشروع باتفاقياتهِ والتقارير المالية وافادو بصحة الأرقام الموجودة في التقارير واقترحوا على الحكومة اذا لم تكون واثقة في الأرقام عليهم بانتداب مراجع مستقل ومتخصص بهذا النوع من المشاريع. انتدبت الحكومة السيد مبارك مراجع ومدقق مالي وهو مراجع معروف ولديه اعمال مع مؤسسة مياه بريطانيا وتم فحص الاتفاقيات والتقارير والأرقام من قبله من شهر ابريل 2016 الي يوليو 2016 ورفع تقريره للجنة العليا حول قضية المنارة وأفاد فيه بصحة التقارير والأرقام ،وقدم تسعة خيارات لجل المشكلة والتعامل مع المشروع وتبنت الحكومة واحد منها شروط الخيار الذي تم اختياره كالاتي :

-تمديد فترة المشروع من 10 بإضافة 15 سنة أخرى لتصبح بإجمالي 25 سنة أي الي العام 2026.

1 omdurman-water-treatment-plant, World bank website, PPI,

http://ppi.worldbank.org/snapshots/project/omdurman-water-treatment-plant-4558 ,30/7/2018.

² مقابلة مع: John Phildius، مدير محطة المنارة لتنقية المياه-امدرمان الحلفايا ،شركة BIWATER،تاريخ المقابلة 4-11-2019.

-تم التخفيض من جانب المقرضين 50% من سعر الفائدة الأساسي مما يحقق خصم لصالح الحكومة بمبلغ 12 مليون يورو بالإضافة لتخفيض 4 مليون يورو وقبل كل الأطراف بالاتفاق واتفقوا على تمديد عمر المشروع الي 2026.

- تجدر الإشارة لتتال الحكومة التخفيض مطالبة مسبقا بدفع 20 مليون يورو أولا وقد دفعوا جزء منها، مع المعلومية ان لها أيضا ديون بقيمة 25 مليون يورو .وهذا هو الوضع الحالي . وينتظر بعد التغيير السياسي الذي حدث كيفية التعاطي مع المشروع.

وأشار بانه اذا لم تقوم الحكومة بدفع التزاماتها سيتم استدعاء البنك الدولي الذي سيجول المشروع ومبالغه لديون وبالتالي ستطول مدة استرداد الممولين لاموالهم ولهذا لايفضلون ذلك كما ان ذلك قد يخلق راي سلمي عن السودان في مجتمع الممولين وهم كشركة اذا ما التزمت السودان بالتزاماتها لهم المقدرة على عمل مشاريع أخرى وإيجاد ممولين لها وخصوصا لان الخرطوم في نمو مستمر.

4- قطاع الموانئ:

- **الأول وهو مشروع ميناء الخرطوم البري** : نشأت الفكرة من اتحاد أصحاب البصات والحافلات السفرية لانشاء صالة صغيرة تنطلق منها السفريات لعدم توفر التنظيم وعشوائية المكان السابق بالسوق الشعبي بمنطقة الصحافة، وبعد اجتماع مع الوالي اتفق بان المشروع استراتيجي وقومي مما يستلزم مشاركة القطاع الحكومي مع الخاص.¹ وانشأ المشروع بقيمة استثمارية 14 مليون دينار مايعادل 54 مليون دولار وقع العقد بصيغة الشراكة BOO البناء والتملك والتشغيل في عام 2003 أسست شركة ميناء الخرطوم البري بشراكة بين مجموعة النفدي بنسبة 45% ، وولاية الخرطوم ووزارة التخطيط العمراني بنسبة 35% ، والصندوق الإستثماري للضمان الإجتماعي 20% ، وتم إفتتاحه الميناء في اكتوبر عام 2004 ، ويحتوي على الحافلات السفرية المتجهة الي كل مدن واقاليم السودان. موقعه بمدينة الخرطوم -السوق المحلي -جنوب الصحافة بمساحة إجمالية قدرها 63862 مترًا مربعًا . والحركة في الميناء : عدد الرحلات المغادرة في وقت الذروة 600 رحلة بعدد مسافرين 28800 و الرحلات الواصلة في وقت الذروة 500 رحلة بعدد مسافرين 24000 ساعات عمل الميناء من (6ص - 4م). ومكونات المبنى : يحتوي على اربع صالات مغادرة و صالة وصول واحدة مساحة الصالة . 68*16 كل صالة بها 21موقف. يحتوي على اربع مداخل للباصات و 10مداخل المسافرين والامتعة و 50مكتب حجز و اربع مراكز تجارية و اكشاك في و 24مكتب ادري مع مسجد. تتعامل صالة الوصول بمعدل يومي يصل إلى 10000 مسافر خلال المواسم المعتادة ، وتخدم في المتوسط 30,000 مسافر يوميًا خلال مواسم الأعياد.²

تحديات تواجهه المشروع:³

- اخفاق حكومة الولاية من توفير حماية للمشروع كما هو منصوص في الاتفاقية وأيضا بموجب قوانين الاستثمار وبالتحديد قانون الموانئ البرية الذي يلزم حكومة الولاية بعدم وجود أي ميناء بري في الولاية الا عن طريق الميناء البري وتمثل موقف ابوادم البري لسفريات الولاية الشمالية الواقع بابوادم جنوب الخرطوم لانه تم الحصول على تصديق له بصورة غير قانونية ، كما أخفقت حكومة الولاية في تنفيذ القانون الذي نص على عدم وجود استثمارات مرتبطة بالميناء حول منطقة الميناء كما يعفي القانون

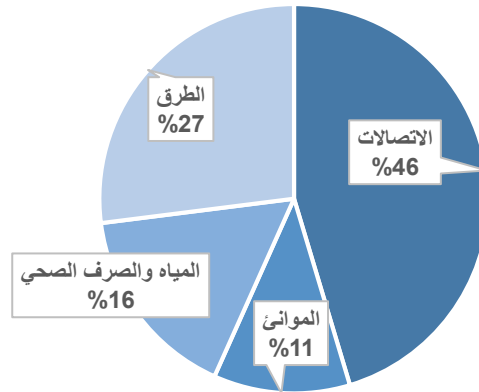
1 مقابلة مع -احمد محمد احمد(مدير إدارة التسويق والعلاقات العامة -شركة الموانئ البرية الميناء البري الخرطوم)تاريخ المقابلة-25-10-2019.
2 KHARTOUM LAND TERMINAL KLT,elnefeidi groud website,date 11-11-2019
<https://www.elnefeidi.com/partnerships/#khartoum-land-terminal>

3 مقابلة مع -احمد محمد احمد(مدير إدارة التسويق والعلاقات العامة -شركة الموانئ البرية الميناء البري الخرطوم)تاريخ المقابلة-25-10-2019.

الميناء من العوائد وهي التي خرقتها المحلية بمطالبة الشركة بالعوائد المتراكمة وتواجه ضدها قضية في المحكمة وأيضا تم خرق عقود تم إبرامها مع شركات الإعلان داخل الميناء .

- تفجر الصرف الصحي وعدم توفر بيئة مناسبة حول الميناء وعدم معالجتها
- الازدحام المروري حول الميناء يمثل معرقل لحركة الركاب.
- ارتفاع تكلفة الكهرباء بالسعر التجاري من اول كيلو
- الحاجة المتزايدة للصيانة الدورية من اضاءة وتكييف ودورات مياه لكثافة الاستخدام المتزايد
- ارتفاع تكاليف الصيانة نتيجة بسبب ارتفاع معدلات التضخم والاسعار بصورة كبيرة.
- ارتفاع أسعار الصرف أدى لارتفاع التكلفة التشغيلية وتكلفة قطع الغيار والمستلزمات المستوردة
- الإضرابات المتواصلة لاصحاب البصات بسبب سماح الحكومة لاصحاب الهايسات والحافلات الصغيرة حول الميناء بالشحن والسفر لبقية الولايات بالرغم من ان هذا القرار يتعارض مع مشروع قانون مجاز من هيئة المواصفات والمقاييس بعدم السماح لها بالسفر لعدم مطابقتها بالمواصفات المطلوبة
- ميناء جوبا النهري بجنوب السودان بقيمة استثمارية 30 مليون دولار وهو كنتيجة حتمية لاتفاقية السلام الشامل والاستثمار الموجه لإعادة اعمار الجنوب. الموانئ البحرية وبها مشروع واحد وهو امتياز ميناء جوبا النهري بجنوب السودان وتم التعاقد عليه قبل انفصال الدولتين عام 2006 من قبل حكومة جنوب السودان الاتحادية ويقع الميناء باقليم وسط الاستوائية بالمدينة جوبا و بقيمة كلية 30 مليون دولار بعقد على صيغة البناء والتاجير والتشغيل ثم التحويل BROT ومدة العقد 30 سنة وقد رسي الامتياز على مجموعة مسعود العالمية الكويتية بعد ان تم التفاوض مباشرة بينها وبين حكومة المنطقة وتمتلك المجموعة 100% من قيمة المشروع وابتدا من عام 2006 لتقوم ببناءه ثم تاجيرة وتشغيله لمدة 30 سنة ثم اعادته لحكومة جنوب السودان.¹

شكل رقم (4-6) نسبة مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص حسب القطاعات المستثمر بها في السودان من 1990- 2017



المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي (PPI.WORLDBANK.ORG).

جدول (6-17) مشاريع PPI في السودان واهم المؤشرات الاقتصادية 1990-2017

الانفاق الحكومي من GDP	معدل البطالة	نسبة مئوية %		سعر الصرف دولار = جنية	مليون دولار			السنة
		معدل التضخم			الدين الخارجي	BOT	PPI	
30.965	16.61	65.1581	0.0045		0.00	0.00	2,245.00	1990
45.7	15.998	123.5781	0.006956		0.00	0.00	2,528.00	1991
50.421	15.409	117.6245	0.097432		0.00	0.00	3,100.00	1992
23.686	15.757	101.3804	0.159314		0.00	0.00	5,246.00	1993
19.551	15.177	115.3981	0.289609		0.00	0.00	5,961.00	1994
12.878	14.618	68.37519	0.580874		0.00	0.00	6,694.00	1995
9.305	14	132.8238	1.250792		0.00	0.00	8,377.00	1996
7.38	13.5	46.65032	1.575743		0.00	0.00	10,241.00	1997
7.789	13	17.10506	2.008019		0.00	0.00	10,924.00	1998
8.396	12.5	15.99475	2.525504		0.00	0.00	10,714.00	1999
10.362	15.2	8.033055	2.571225		0.00	0.00	13,134.00	2000
9.866	15	4.871467	2.587021	19,810.00	0.00	0.00	15,716.00	2001
10.541	15.9	8.333817	2.633058	22,137.00	0.00	0.00	18,137.00	2002
12.543	15.8	7.710691	2.609834	24,918.00	0.00	177.7	21,355.00	2003
16.512	16.183	8.418006	2.57905	25,861.00	54.00	390.70	26,646.00	2004
19.75	17.01	8.516734	2.436058	26,612.00	0.00	390.70	35,183.00	2005
18.824	17.493	7.196737	2.171533	28,216.00	0.00	420.70	45,264.00	2006
19.583	16.77	7.976023	2.0161	31,052.00	174.7	541.40	59,440.00	2007
19.712	16.04	14.30651	2.090163	32,561.00	374.7	741.40	64,833.00	2008
18.755	14.894	11.24855	2.301533	34,866.00	374.7	741.40	54,812.00	2009
17.351	13.733	13.24539	2.306001	39,486.00	374.7	741.40	65,716.00	2010
16.147	12.033	18.09226	2.66662	41,450.00	374.7	741.40	66,448.00	2011
13.172	14.8	35.56525	3.572958	43,191.00	374.7	741.40	48,948.00	2012
13.773	15.2	36.52114	4.756761	45,022.00	374.7	741.40	52,892.00	2013
12.429	19.8	36.90664	5.72	46,781.00	374.7	741.40	60,726.00	2014
12.249	21.6	16.90946	6.02	49,747.00	374.7	741.40	65,919.00	2015
10.616	20.6	17.75	6.39	52,383.00	374.7	741.40	55,787.00	2016
10.962	19.6	32.352	6.67	53,350.00	374.7	741.40	45,819.00	2017

المصدر: من اعداد الباحث من بيانات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بنك السودان المركزي.

مراحل بناء النموذج:¹

أولاً: يتم بناء نموذجين قياسين لقياس اثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي في السودان و تأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجاباً على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي في السودان.

ثم ثانياً : وعلى ضوءها العلاقة بين المتغيرات الوسيطة السابقة يقاس اثر الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي على الدين الخارجي في السودان وقد اتبعت الدراسة المراحل الأساسية وهى تعيين النماذج أو مرحلة وضع الفروض ، ومن ثم تقدير معلمات النموذج ومرحلة اختبار الفروض ، ثم مرحلة تقييم المعلمات المقدرة للنموذج .

المرحلة الأولى : توصيف النموذج الأول : يقصد بتوصيف أو تعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية ، وتنطوي هذه المرحلة على عدد من الخطوات أهمها :

1- تحديد متغيرات النموذج

2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج

3- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم

تحديد متغيرات النموذج :

أ. دالة الناتج المحلي الاجمالي:

يتضمن النموذج المقترح لقياس أثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت على الناتج المحلي الإجمالي السودان على عدد من المتغيرات الاقتصادية حيث استندت الدراسة علي النموذج لقياس مدي تأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت على الناتج المحلي الإجمالي عليه فان متغيرات هذا النموذج هي:

$$\bullet \text{ GDPSD}=F(\text{PPISD})/\text{GDPSD}=\text{B}_0+\text{B}_1\text{PPISD}$$

$$\bullet \text{ GDPSD}=F(\text{BOTSD})/\text{GDPSD}=\text{B}_0+\text{B}_1\text{BOTSD}$$

1- الناتج المحلي الإجمالي السودان = GDPSD

2- المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام السودان = PPISD

3- مشاريع البوت السودان = BOTSD

ب . دالته نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي:

يتضمن النموذج المقترح لقياس أثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي السودان على عدد من المتغيرات الاقتصادية حيث استندت الدراسة علي النموذج لقياس مدي تأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت على نسبة الانفاق الحكومي الناتج المحلي الإجمالي عليه فان متغيرات هذا النموذج هي:

$$GXSD=F(PPISD)/GXSD=B_0+B_1PPISD \quad \bullet$$

$$GXSD=F(BOTSD)/GXSD=B_0+B_1BOTSD \quad \bullet$$

1- نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي السودان = $GXSD$

2- المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام السودان = $PPISD$

3- مشاريع البوت السودان = $BOTSD$

ج . دالة الدين الخارجي:

يتضمن النموذج المقترح لقياس أثر الناتج المحلي الاجمالي و نسبة الانفاق الحكومي الناتج المحلي الإجمالي على الدين الخارجي السودان حيث استندت الدراسة على النموذج لقياس مدى تأثير لناتج المحلي الاجمالي و نسبة الانفاق الحكومي الناتج المحلي الإجمالي على الدين الخارجي السودان عليه فان متغيرات هذا النموذج هي:

$$EDTSD=(GDPSD,GXSD)/ EDTSD =B_0+B_1GDPSD-GXSD \quad \bullet$$

1- الدين الخارجي السودان = $EDTSSA$

2- الناتج المحلي الاجمالي السودان = $GDPSSA$

3- نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي السودان = $GXSD$

2. تحديد الشكل الرياضي و تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم

أ. تحديد الشكل الرياضي لدالتي الناتج المحلي الاجمالي GDP للسودان.

أ-1 . تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم لدالة الناتج المحلي الإجمالي:

تم تحديد التوقعات لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم لدالة الناتج المحلي الإجمالي والتي علي أساسها تم تقييم المقدرات المتحصل عليها لمعلم النموذج وفقا للنظرية الاقتصادية عليه فان إشارات المعاملات تم تقديرها كما يلي:

• B_0 : ثابت دالة الناتج المحلي الإجمالي وهي تمثل حجم GDP عندما تكون قيمة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص = صفر ومن المتوقع أن يأخذ قيمة موجبة

• B_1 : معامل المشاريع بمشاركة القطاع الخاص حيث يزيد GDP بزيادة حجم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومن المتوقع يأخذ قيمة موجبة

• $GDPSD$: الناتج المحلي الإجمالي للسودان

• U : المتغير العشوائي وهو يوضح التغيرات في GDP نتيجة تغيرات المتغيرات المستقلة من خارج النموذج.

أ-2 . تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم لدالة الناتج المحلي الإجمالي:

تم تحديد التوقعات لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم لدالة الناتج المحلي الإجمالي والتي علي أساسها تم تقييم المقدرات المتحصل عليها لمعلم النموذج وفقا للنظرية الاقتصادية عليه فان إشارات المعاملات تم تقديرها كما يلي:

- B0: ثابت دالة الناتج المحلي الإجمالي وهي تمثل حجم GDP عندما تكون قيمة مشاريع البوت = صفر ومن المتوقع أن يأخذ قيمة موجبة
- B1: معامل المشاريع مشاريع البوت حيث يزيد GDP بزيادة حجم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومن المتوقع يأخذ قيمة موجبة
- GDPSD: الناتج المحلي الإجمالي للسودان
- U: المتغير العشوائي وهو يوضح التغيرات في GDP نتيجة تغيرات المتغيرات المستقلة من خارج النموذج.
- ب-1- . تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم لدالة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي:
تم تحديد التوقعات لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم لدالة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي والتي علي أساسها تم تقييم المقدرات المتحصل عليها معالم النموذج وفقا للنظرية الاقتصادية عليه فان إشارات المعاملات تم تقديرها كما يلي:
- B0: ثابت دالة نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي وهي تمثل حجمها عندما تكون قيمة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص = صفر ومن المتوقع أن تأخذ قيمة موجبة
- B1: معامل المشاريع بمشاركة القطاع الخاص PPISD حيث يقلل نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي GXSD بزيادة حجم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومن المتوقع يأخذ قيمة سالبة.
- نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي GXSD: الناتج المحلي الإجمالي للسودان
- U: المتغير العشوائي وهو يوضح التغيرات في نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تغيرات المتغيرات المستقلة من خارج النموذج.
- ب-2- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم لدالة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي:
تم تحديد التوقعات لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم لدالة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي والتي علي أساسها تم تقييم المقدرات المتحصل عليها معالم النموذج وفقا للنظرية الاقتصادية عليه فان إشارات المعاملات تم تقديرها كما يلي:
- B0: ثابت دالة نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي وهي تمثل حجمها عندما تكون قيمة مشاريع البوت = صفر ومن المتوقع أن تأخذ قيمة موجبة
- B1: معامل مشاريع البوت BOTSD حيث يقلل نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي GXSD بزيادة حجم مشاريع البوت ومن المتوقع يأخذ قيمة سالبة.
- نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي GXSD: الناتج المحلي الإجمالي للسودان
- U: المتغير العشوائي وهو يوضح التغيرات في نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تغيرات المتغيرات المستقلة من خارج النموذج.

ج - تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم لدالة الدين الخارجي:

تم تحديد التوقعات لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم دالة الاستثمار والتي علي أساسها تم تقييم المقدرات المتحصل عليها لمعلم النموذج وفقا للنظرية الاقتصادية عليه فان إشارات المعاملات تم تقديرها كما يلي:

- B0: ثابت دالة الدين الخارجي وهي تمثل حجم الدين الخارجي EDTSD عندما تكون قيمة الناتج المحلي الاجمالي و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي = صفر ومن المتوقع أن يأخذ قيمة موجبة
- B1: معامل الناتج المحلي الإجمالي GDPD حيث تزيد الدين الخارجي بزيادة الناتج المحلي الاجمالي ومن المتوقع تأخذ قيمة موجبة.
- B2: معامل نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي GXSD حيث تقل الدين الخارجي بزيادة نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي ومن المتوقع تأخذ قيمة سالبة.
- U: المتغير العشوائي وهو يوضح التغيرات في الدين الخارجي نتيجة تغيرات المتغيرات المستقلة من خارج النموذج.
 - GDPD = الناتج المحلي الإجمالي للسودان
 - GXSD = نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي للسودان
 - PPISD = المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للسودان
 - BOTSD = مشاريع البوت للسودان
 - U = المتغير العشوائي وهو يوضح اثر العوامل المستقلة الغير مضمنة في النموذج
 - EDTSD = الدين الخارجي للسودان

المرحلة الثانية فحص و تقدير النموذج:

1. تجميع البيانات الإحصائية:

غطى البحث الفترة الزمنية 1990-2017 وهي الفترة التي توفرت فيها بيانات كافية عن المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومشاريع البوت للسودان حيث اعتمد البحث علي المصادر الثانوية وهي تقارير بنك السودان المركزي ووزارة المالية الاتحادية وتقارير صندوق النقد الدولي لمؤشرات للتنمية، وتقارير موقع البنك الدولي حول مؤشرات للمشاريع بمشاركة القطاع الخاص والبوت في البنية التحتية PPIWOLDBANK.ORG كما اعتمدت على بعض البيانات المأخوذة من المقابلات الشخصية القصدية مع مدراء بالشركات والمشاريع.

2. فحص ومعالجة البيانات:

تعتمد دقة التقديرات بشكل أساسي علي حجم وطبيعة البيانات لذلك لابد من تحسين دقة قياس متغيرات النموذج وذلك عن طريق التحليل الأولى للبيانات وخاصة إذ أكانت بيانات السلاسل الزمنية أذان معظم الدراسات القياسية تعتمد عليها ولذلك فان التحليل الأولى للبيانات يشتمل علي:

اختبار سكون واستقرار السلاسل الزمنية :

يؤدي وجود جذر الوحدة إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي ، لذا لابد من التأكد من سلامة

البيانات بأجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية وحيث إن جذور الوحدة تتركز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فإن اختبارات جذور الوحدة تتركز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام اختبار ديكي-فولر) عند مستوى معنوية 5%

جدول رقم (6-18) نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة للسودان

المتغير	الرمز	القيمة الاختيارية ADF	القيمة الحرجة 5%	مستوى المعنوية	مستوى الاستقرار
الناتج المحلي الإجمالي	GDPSD	-3.096	-3.012363	0.007	الفرق الأول
نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي	GXSD	-3.879	-2.981038	0.000	المستوى الأول
الدين الخارجي	EDTSD	-3.251	-3.081002	0.006	الفرق الأول
المشاريع بمشاركة القطاع العام للخاص	PPISD	-2.925	-2.981038	0.007	الفرق الأول
-مشاريع البوت BOT	BOTSD	-3.344	-2.981038	0.002	الفرق الأول

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views

يتضح من الجدول رقم واعتمادا على اختبار ديكي-فولر تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية (5% لمتغيرات) ان متغير نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي استقر في المستوى الأول وبقية المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، الدين الخارجي، المشاريع، بمشاركة القطاع الخاص، ومشاريع البوت) حيث يتضح أن قيمة الاختبار لهذه المتغيرات أقل من القيم الحرجة مما يعني أنها غير مستقر في المستوى وتم استقرارها في الفرق الأول.

المرحلة الثالثة تقدير النموذج وتقييم نتائج التقدير:

أ-1: تقدير النموذج القياسي لقياس اثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي في السودان 1990-2017
2017 وتقييم نتائج التقدير:

تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير النموذج القياسي لقياس اثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي في السودان

جدول رقم (6-19) نتائج تقدير قياس اثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي في السودان 1990-2017

المتغيرات	قيمة المعلمة Coefficient (B)	t-Statistic	.Prob	معامل التحديد- R squared	F-statistic	معنوية النموذج Prob(F-statistic)	ديرين واتسون
C	9.02E+09	5.196124	0.000	0.929440	342.4799	0.000000	1.046529
PPI	68.29152	18.50621	0.000				

المصدر : من اعداد الباحث من نتائج برنامج E-views

أولاً: تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

إن قيم وإشارات معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية من خلال:

- إشارة الثابت إشارة موجبة وهي تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون قيمة المتغير المستقل (المشاريع بمشاركة القطاع الخاص) تساوى الصفر.
- إشارة معامل المشاريع بمشاركة القطاع الخاص إشارة موجبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة طردية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

- معنوية المعالم المقدرة : ثبوت معنوية معامل المشاريع بمشاركة القطاع الخاص في الدالة حيث بلغت قيم مستوى المعنوية (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي في السودان.
- معنوية النموذج : ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية %5 ويتضح ذلك من خلال قيمة F (القيمة الاحتمالية لاختبار F.Statistic) حيث بلغت قيم 342.47 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يؤكد ثبوت معنوية الدالة ككل.
- جودة توفيق المعادلة يدل معامل التحديد $R^2 = 0.92$ وهذا يعنى إن 92% من التغيرات في المتغير التابع (ناتج المحلي الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في (المشاريع بمشاركة القطاع الخاص) بينما 8% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ، وهذه دلالة على قوة تأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي في السودان

ثالثاً: التقييم وفقاً للمعيار القياسي:

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي : تم التأكد من أن النموذج لا يعانى من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار) ديرين - واتسون حيث نجد أن قيمة D.W والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية $DW=2$ إذ بلغت قيمة (1.04) في النموذج المقدر وهي قيمة تقترب من القيمة القياسية والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبقايا. بناء على النتائج السابقة فقد تم تقدير العلاقة بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي وفقاً للمعادلة التالية:

$$GDPSD=9.02+68.2 PPISD$$

مناقشة الفرضية الأولى: تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي بالسودان.

وعليه نستنتج وفقاً لنتائج التقدير : وجود علاقة طردية ضعيفة بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي بالسودان وقوة تأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي 68.2 وهو مما يؤكد صحة الفرضية ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف قيمة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص في السودان مقارنة بقيمة الناتج المحلي الإجمالي وذلك للمخاطر المرتبطة بدخول القطاع الخاص في السودان في الاستثمار وما به من معرقلات من عدم استقرار اقتصادي وسياسي ومدى توفر قانوني.

أ-2: تقدير النموذج لقياس اثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في السودان 1990-2017 وتقييم نتائج التقدير:

تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير النموذج القياسي لقياس اثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي GXSD .

جدول رقم (6-20) نتائج تقدير قياس اثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في السودان 1990-2017

المتغيرات	قيمة المعلمة (B)	t-Statistic	Prob	معامل التحديد R-squared	F-statistic	معنوية النموذج Prob(F-statistic)	ديريين واتسون
C	19.09050	2.489457	0.0201	0.642397	14.37121	0.000014	1.421095
PPI	-3.39E-09	-0.10364	0.9183				
AR(1)	0.793394	8.613994	0.0000				
SIGMASQ	36.34144	5.278155	0.0000				

المصدر: من اعداد الباحث من نتائج برنامج E-views

اولا: تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:

إن قيم وإشارات معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية من خلال:

- إشارة الثابت إشارة موجبة وهي تمثل قيمة نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون قيمة المتغير المستقل (المشاريع بمشاركة القطاع الخاص) تساوى الصفر.
- إشارة معامل المشاريع بمشاركة القطاع الخاص إشارة سالبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة عكسية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا" تقييم النموذج وفقا" للمعيار الاحصائي:

- معنوية المعالم المقدرة : ثبوت معنوية معامل المشاريع بمشاركة القطاع الخاص في الدالة حيث بلغت قيم مستوى المعنوية (0.918) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على عدم وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي للسودان.
- معنوية النموذج : ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية % 5 ويتضح ذلك من خلال قيمة F القيمة الاحتمالية لاختبار F.Statistic حيث بلغت قيم F 14.37 بمستوى معنوية 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يؤكد ثبوت معنوية الدالة ككل.
- جودة توفيق المعادلة يدل معامل التحديد $R^2 = 0.64$ وهذا يعنى إن 64% من التغيرات في المتغير التابع (نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في (المشاريع بمشاركة القطاع الخاص) بينما 34% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ، وهذه دلالة على قوة ضعف المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

ثالثا: التقييم وفقا للمعيار القياسي:

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديرين - واتسون حيث نجد أن قيمة $D.W$ والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية $DW=2$ إذ بلغت قيمة (1.42) في النموذج المقدر وهى قيمة تقترب من القيمة القياسية والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.
- بناء على النتائج السابقة فقد تم تقدير العلاقة بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي وفقا للمعادلة التالية. $GXSD=19.0 - 3.3 PPISD$

مناقشة الفرضية الأولى: تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص إيجابا على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بالسودان.

وعليه نستنتج وفقا لنتائج التقدير : وجود علاقة عكسية ضعيفة بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بالسودان ضعف التأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي 3.3- وحدة وهو مما يؤكد صحة الفرضية ويرجع ذلك لضعف قيمة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص في السودان مقارنة بقيمة الناتج المحلي الإجمالي وذلك للمخاطر المرتبطة بدخول القطاع الخاص في السودان في الاستثمار وما به من معوقات من عدم استقرار اقتصادي وسياسي ومدى توفر قانوني.

ب-1: تقدير النموذج القياسي لقياس اثر مشاريع البوت على الناتج المحلي الإجمالي في السودان 1990-2017 وتقييم نتائج التقدير:

تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير النموذج القياسي لقياس اثر مشاريع البوت على الناتج المحلي الإجمالي في السودان 1990-2017

جدول رقم (6-21) نتائج تقدير قياس اثر مشاريع البوت على الناتج المحلي الإجمالي في السودان 1990-2017

المتغيرات	العلامة	قيمة المعلمة (B)	t-Statistic	.Prob	معامل التحديد R-squared	F-statistic	معنوية النموذج Prob(F-statistic)	ديرين واتسون
C		1.74E+10	1.741707	0.0944	0.930079	106.4142	0.0000	1.546680
BOT		73.16941	2.009112	0.0559				
AR(1)		0.882329	6.127935	0.0000				
SIGMASQ		3.95E+19	3.394123	0.0024				

المصدر: من اعداد الباحث من نتائج برنامج E-views

اولا: تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:

إن قيم وإشارات معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية من خلال:

- إشارة الثابت إشارة موجبة وهى تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون قيمة المتغير المستقل (مشاريع البوت) تساوى الصفر.
- إشارة معامل مشاريع البوت إشارة موجبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة طردية بين مشاريع البوت والناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

- معنوية المعامل المقدرة : ثبوت معنوية معامل مشاريع البوت في الدالة حيث بلغت قيم مستوى المعنوية (0.055) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مشاريع البوت والناتج المحلي الإجمالي في السودان.
- معنوية النموذج : ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F (القيمة الاحتمالية لاختبار F.Statistic) حيث بلغت قيم 106.41 بمستوى معنوية 0.000 وهى اقل من 0.05. مما يؤكد ثبوت معنوية الدالة ككل.
- جودة توفيق المعادلة يدل معامل التحديد $R^2 = 0.93$ وهذا يعنى إن 93% من التغيرات في المتغير التابع (لناتج المحلي الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في (مشاريع البوت) بينما 3% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ، وهذه دلالة على قوة تأثير مشاريع البوت على الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

ثالثاً: التقييم وفقاً للمعيار القياسي:

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي : تم التأكد من أن النموذج لا يعانى من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار (ديربن - واتسون) حيث نجد أن قيمة D.W والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية $DW=2$ إذ بلغت قيمة (1.54) في النموذج المقدر وهى قيمة تقترب من القيمة القياسية والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي

$$\text{المعادلة: } \text{GDPSD} = 1.7 + 73.1 \text{ BOTSD}$$

مناقشة الفرضية: تؤثر مشاريع البوت إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي في السودان

بناء على النتائج السابقة فقد تم تقدير العلاقة بين مشاريع البوت والناتج المحلي الإجمالي في السودان بوجود علاقة طردية بين مشاريع البوت والناتج المحلي الإجمالي بالسودان. وعليه نستنتج وفقاً لنتائج التقدير : وجود علاقة طردية بين مشاريع البوت والناتج المحلي الإجمالي بالسودان وضعف تأثير مشاريع علي الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي 73.1 وحدة وهو مما يؤكد صحة الفرضية

ب-2: تقدير النموذج لقياس اثر مشاريع البوت علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي للسودان 1990-

2017 وتقييم نتائج التقدير:

تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير النموذج القياسي لقياس اثر مشاريع البوت علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي

جدول (6-22) نتائج تقدير لقياس اثر مشاريع البوت على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي للسودان

المتغيرات	قيمة المعلمة Coefficient (B)	t-Statistic	.Prob	معامل التحديد R-squared	F-statistic	معنوية النموذج Prob(F-statistic)	ديرين واتسون
C	19.12744	2.557405	0.0173	0.643268	14.42579	0.0000	1.429174
BOT	-7.84E-09	-0.13969	0.8901				
AR(1)	0.792797	8.752586	0.0000				
SIGMASQ	36.25299	5.316205	0.0000				

المصدر: من اعداد الباحث من نتائج برنامج E-views

اولا: تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:

إن قيم وإشارات معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية من خلال:

- إشارة الثابت إشارة موجبة وهي تمثل قيمة نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون قيمة المتغير المستقل (مشاريع البوت) تساوى الصفر.
- إشارة معامل مشاريع البوت إشارة سالبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة عكسة بين مشاريع البوت و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا " تقييم النموذج وفقا للمعيار الاحصائي:

- معنوية المعالم المقدرة : ثبوت معنوية معامل مشاريع البوت في الدالة حيث بلغت قيم مستوى المعنوية (0.890)وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على عدم وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مشاريع البوت ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في السودان.
- معنوية النموذج : ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية % 5 ويتضح ذلك من خلال قيمة F القيمة الاحتمالية لاختبار F.Statistic حيث بلغت قيم F 14.42 بمستوى معنوية 0.000 وهي اقل من 0.05. مما يؤكد ثبوت معنوية الدالة ككل.
- جودة توفيق المعادلة يدل معامل التحديد $R^2 = 0.64$ وهذا يعنى إن 64% من التغيرات في المتغير التابع (نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في (المشاريع بمشاركة القطاع الخاص) بينما 36% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ، وهذه دلالة على ضعف مشاريع البوت على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

ثالثا: التقييم وفقا للمعيار القياسي:

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي : تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار) ديرين - واتسون حيث نجد أن قيمة D.W والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية $DW=2$ إذ بلغت قيمة (1.42) في النموذج المقدر وهي قيمة تقترب من القيمة القياسية والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

مناقشة الفرضية الأولى: تؤثر مشاريع البوت إيجاباً على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

بناء على النتائج السابقة فقد تم تقدير العلاقة بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للمعادلة التالية. $GXSD=19.1+7.8 BOTSD$

وجود علاقة طردية بين مشاريع البوت ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بالسودان.

وعليه نستنتج وفقاً لنتائج التقدير: وجود علاقة عكسية ضعيفة بين مشاريع البوت و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بالسودان وضعف التأثير مشاريع البوت على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة المشاريع بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي 7.8- وحدة وهو مما يؤكد صحة الفرضية ويرجع ذلك لضعف قيمة مشاريع البوت مقارنة بقيمة الانفاق الحكومي في السودان وان تجربة البوت تعد جديدة على السودان ولأسباب كثيرة أيضاً تتعلق بخصائص هذه الدول كدول نامية ضعيفة البنية التحتية والقانونية لدخول القطاع الخاص وعدم الاستقرار الاقتصادي والفساد.

ج- تقدير النموذج لقياس اثر الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي على الدين الخارجي

بالسودان 1990-2017 وتقييم نتائج التقدير:

تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير النموذج القياسي لقياس اثر الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي على الدين الخارجي بالسودان

جدول رقم (6-23) نتائج تقدير قياس اثر الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي على الدين الخارجي بالسودان 1990-2017

المتغيرات	قيمة المعلمة (B)	t-Statistic	.Prob	معامل التحديد R-squared	F-statistic	معنوية النموذج Prob(F-statistic)	ديرين واتسون
C	3.66E+10	6.556471	0.0000	0.813065	30.44627	0.0000	1.576733
GDP	0.570705	7.419593	0.0000				
GX	-1.83E+09	-4.90679	0.0002				

المصدر: من اعداد الباحث من نتائج برنامج E-views

اولاً: تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

إن قيم وإشارات معالم النموذج لا تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية من خلال:

- إشارة الثابت إشارة موجبة وهي تمثل قيمة الدين الخارجي عندما تكون قيمة المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي) تساوى الصفر.
- إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي إشارة موجبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الدين الخارجي.

- إشارة معامل نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي إشارة سالبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي.

ثانياً "تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

- معنوية المعامل المقدرة : ثبوت معنوية معامل الناتج المحلي الإجمالي في الدالة حيث بلغت قيم مستوى المعنوية (0.000) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المحلي الإجمالي و الدين الخارجي في السودان ، كما ان معنوية معامل نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في الدالة حيث بلغت قيم مستوى المعنوية (0.002) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي و الدين الخارجي في السودان.
- معنوية النموذج : ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية % 5 ويتضح ذلك من خلال قيمة F القيمة الاحتمالية لاختبار F.Statistic حيث بلغت قيم 30.44 F بمستوى معنوية 0.000 وهى اقل من 0.05 مما يؤكد ثبوت معنوية الدالة ككل.
- جودة توفيق المعادلة يدل معامل التحديد $R^2 = 0.81$ وهذا يعنى إن 81% من التغيرات في المتغير التابع (الدين الخارجي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في (الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) بينما 19% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ، وهذه دلالة على قوة تأثير الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق الحكومي من على الدين الخارجي في السودان.

ثالثاً: التقييم وفقاً للمعيار القياسي:

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي : تم التأكد من أن النموذج لا يعانى من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديرين - واتسون حيث نجد أن قيمة D.W والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية $DW=2$ إذ بلغت قيمة (1.57) في النموذج المقدر وهى قيمة تقترب من القيمة القياسية والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

$$\text{المعادلة: } EDTSD = 3.6 + 0.5 \text{ GDPSD} - 1.8 \text{ GXSD}$$

وفقاً لنتائج التقدير : تم اثبات و تقدير العلاقة بين المتغيرين المستقلين الوسيطين الاول الناتج المحلي الإجمالي (تم اثبات علاقة طردية بينه وبين الدين الخارجي) الإجمالي بحيث زيادة وحدة واحدة في الناتج المحلي الإجمالي تزيد الدين 0.5 وحدة وهى عكس النظرية الاقتصادية وتعليلها الى التوجه المتسارع للتنمية والثاني نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (وعلاقته عكسية على الدين الخارجي) بحيث زيادة وحدة واحدة فينسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي تخفض الدين -1.8 وحدة وهى مطابقة النظرية الاقتصادية.

مناقشة الفرضية الرابعة : استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل

مشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI

أولاً: ووفقاً لكل المعادلات والفرضيات السابقة فقد تم اثبات علاقة طردية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص وأيضا مشاريع

البوت على الناتج المحلي ، كما تم اثبات تأثيرهما عكسيا على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: تم اثبات و تقدير العلاقة بين المتغيرين المستقلين الوسيطين الاول الناتج المحلي الإجمالي(تم اثبات علاقة طردية بينه وبين الدين الخارجي) الإجمالي والثاني نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (وعلاقته عكسية على الدين الخارجي وتم قياس تأثيرهما على الدين الخارجي).

ومما سبق يمكن القول بان هنالك تأثير غير مباشر بين مشاريع البوت والمشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الدين الخارجي في السودان عن طريق المتغيران الوسيطين (الناتج المحلي الإجمالي - نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) وبالتالي اذا ما استخدم مشاريع البوت كأداة لتسوية الديون مباشرة بخصم قيمتها من الدين بعد تحويلها للدائنين فسيكون التأثير أكبر وأقوى. ويمكن ان يعزى ذلك ضعف التأثير حاليا لقيمة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام في السودان على وجه الخصوص ضعيفة جدا لوجود ثلاث او أربعة مشاريع مقارنة بقيمة الانفاق العام وأيضا لان متغير الديون الخارجية قيمته كبيرة جدا ومتأثرة بتراكم المتأخرات والفوائد لحد كبير.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان:

ولان البحث يقوم على مقترح غير مطبق ولاثبات مدى نجاحه كان لابد من استخدام البحث الاستبيان للمختصين من الجهات ذات الاختصاص ولان الموضوع المتناول موضوع متعمق ودقيق كان لابد من الحرص على ان يوزع على عينة قصدية مكونة من المختصين وذوي العلاقة بالموضوع من موظفين بالقطاع العام والخاص ممثلا (بوزارة المالية الاتحادية وبالتحديد اقسام الدين الخارجي والتمويل الدولي بكل تفرعاته ووحدة الحد من الفقر والنماذج الاقتصادية ووحدة البحوث وبعض الأقسام الاخرى - بالموضوع وأيضا موظفي بنك السودان المركزي) وأيضا أعضاء هيئة التدريس ذوي العلاقة بالموضوع وأخيرا باحثين وطلاب .

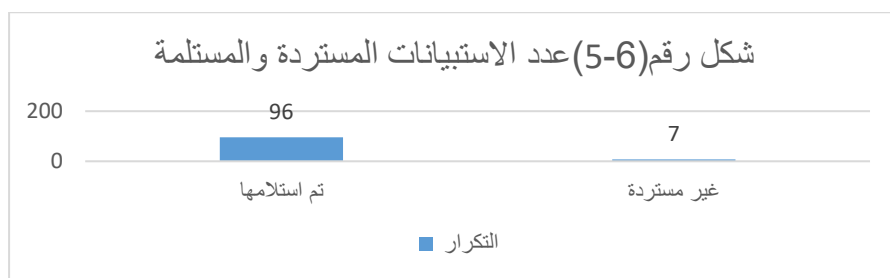
المطلب الأول التكرارات والرسوم البيانية:

جدول رقم(6-24) عدد الاستبيانات المستلمة وغير المستردة

الفئة	التكرار	النسبة
تم استلامها	96	94.1%
غير مستردة	7	6.7%
الاجمالي	103	100%

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم(6-24) أن غالبية أفراد العينة تم توزيع 103 استبيانهم لهم التي تم استلامها منها 96 استمارة بنسبة 94.1% بينما لم تسترد عدد 7 بنسبة بلغت 6.7% من الإجمالي. وهي نسبة ضعيفة جدا ويعزى قوة المسترد وضعف نسبة الغير مسترد الي خصوصية ودقة الموضوع وبالتالي لان العينة المستهدفة كانت مستقصدة وذات علاقة بالموضوع فقط.

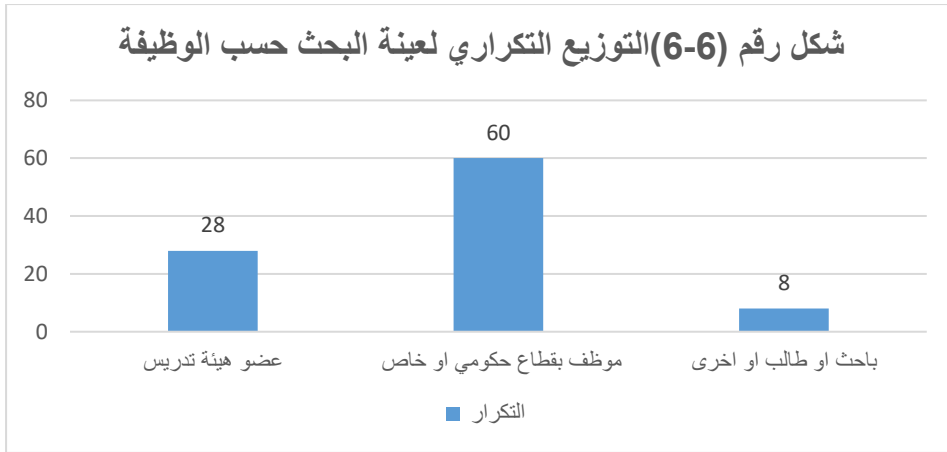


المصدر: من اعداد الباحث

جدول رقم (6-25) التوزيع التكراري لعينة البحث حسب الوظيفة

الفئة	التكرار	النسبة
عضو هيئة تدريس	28	29.2
موظف بقطاع حكومي او خاص	60	62.5
باحث او طالب او اخرى	8	8.3
الاجمالي	90	100

المصدر: من اعداد الباحث



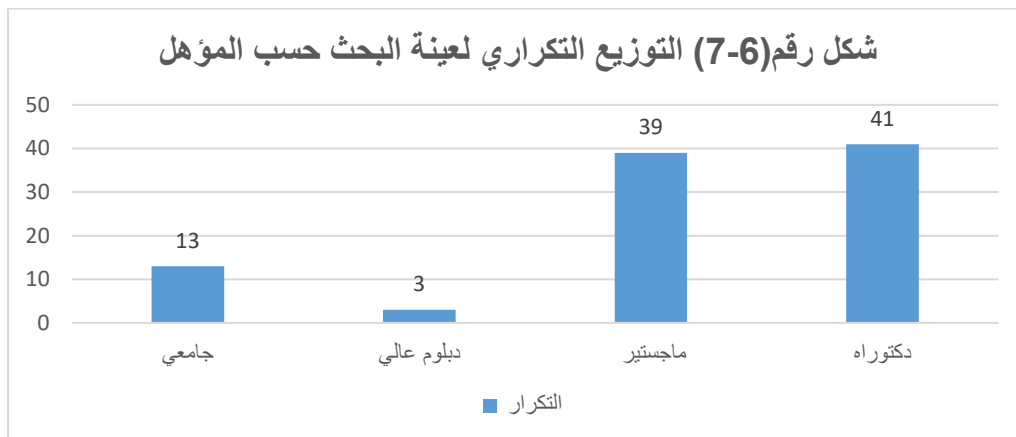
المصدر: من اعداد الباحث

تتضح من الجدول رقم (6-25) أن أكبر فئة من أفراد العينة من الموظفين بالقطاع الحكومي والخاص ذات العلاقة بالموضوع بعدد 60 ونسبة 62.5%، بينما تليها أعضاء هيئة التدريس بعدد 28 وما يعادل نسبة 29.2%، وأخيراً فئة الباحث أو طالب وأخرى بعدد 8 وما يعادل نسبة 8.3%.

جدول رقم (6-26) التوزيع التكراري لعينة البحث حسب المؤهل

النسبة %	التكرار	الفئة
12.7	13	جامعي
2.9	3	دبلوم عالي
38.2	39	ماجستير
40.2	41	دكتوراه
100	96	الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحث



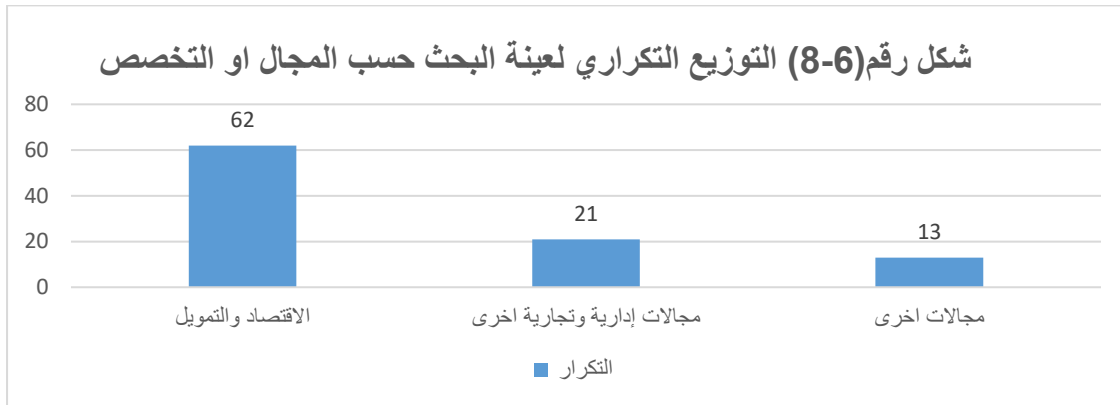
المصدر: من اعداد الباحث

تتضح من الجدول رقم(6-26) أن أكبر فئة من أفراد العينة من حاملي درجة الدكتوراه بعدد 41 ونسبة 40.2%، بينما تليها جاملي درجة الماجستير بعدد 39 وما يعادل نسبة 38.2%، ثم تليها حاملي درجة البكالوريوس بعدد 13 وما يعادل نسبة 12.7% وأخيرا فئة الدبلوم العالي بعدد 3 وما يعادل نسبة 2.3%

جدول رقم(6-27) التوزيع التكراري لعينة البحث حسب المجال او التخصص

النسبة %	التكرار	الفئة
64.6	62	الاقتصاد والتمويل
21.9	21	مجالات إدارية وتجارية اخرى
13.5	13	مجالات اخرى
100	96	الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحث



المصدر: من اعداد الباحث

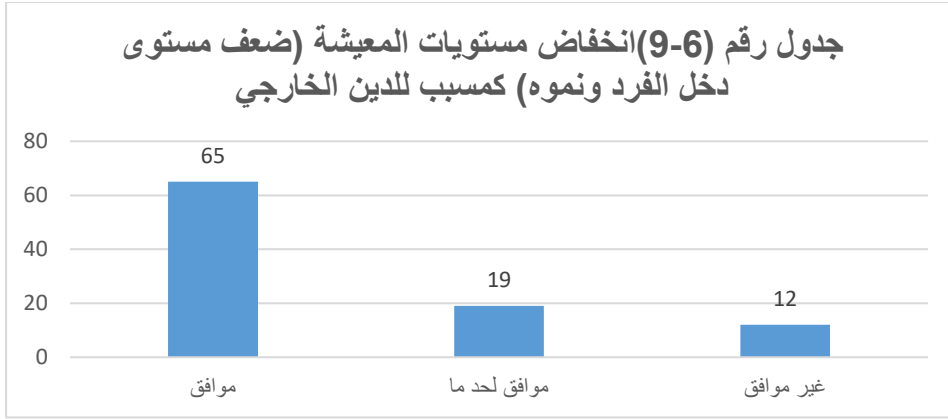
تتضح من الجدول رقم(6-27) أن أكبر فئة من أفراد العينة من تخصص الاقتصاد والتمويل ذات العلاقة بالموضوع بعدد 62 ونسبة 64.6%، بينما تليها فئة تخصصات المجالات الإدارية والتجارية بعدد 21 وما يعادل نسبة 21.9%، وأخيرا فئة تخصصات أخرى بعدد 13 وما يعادل نسبة 13.5%.

الأسئلة:

جدول رقم (6-28)سوء وانخفاض مستويات المعيشة (ضعف مستوى دخل الفرد ونموه) كمسبب للدين الخارجي

النسبة %	التكرار	الفئة
67.7	65	موافق
19.8	19	موافق لحدما
12.5	12	غير موافق
100	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



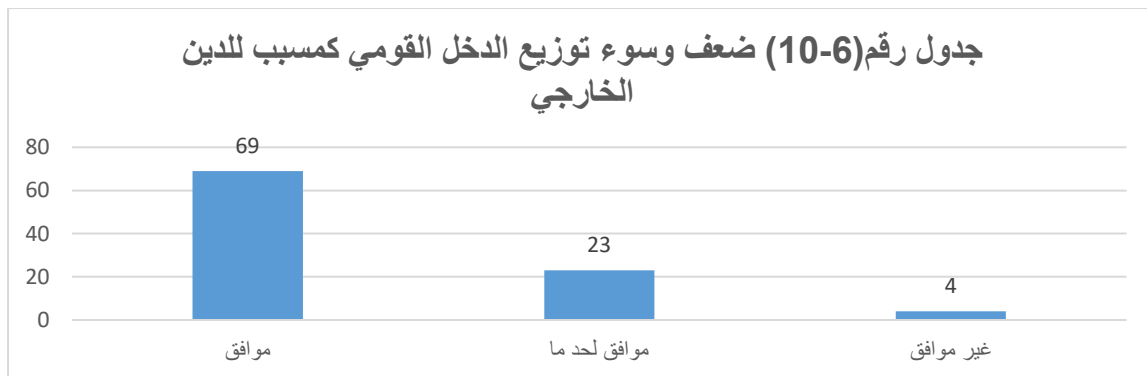
المصدر: من اعداد الباحث

تتضح من الجدول رقم (6-28) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين انخفاض مستويات المعيشة (ضعف مستوى دخل الفرد ونموه) كمسبب للدين الخارجي بعدد 65 ونسبة 67.7%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 19 وما يعادل نسبة 19.8%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 12 وما يعادل نسبة 12.5%.

جدول رقم (6-29) ضعف وسوء توزيع الدخل القومي كمسبب للدين الخارجي

الفئة	التكرار	النسبة %
موافق	69	71.9
موافق لحدما	23	24.0
غير موافق	4	4.2
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث



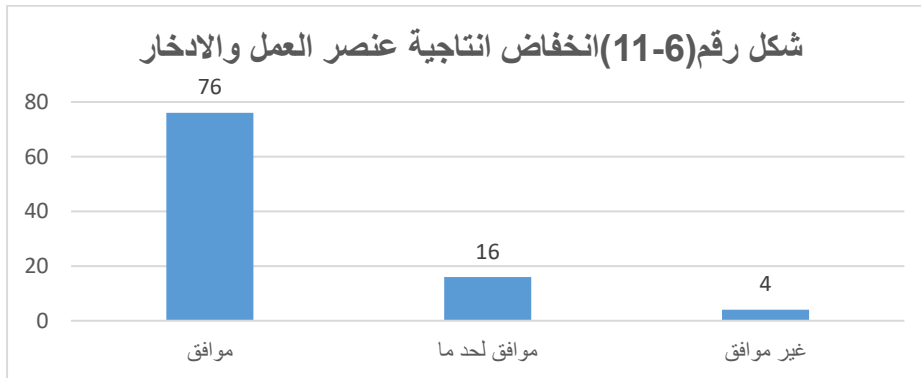
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-29) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان ضعف وسوء توزيع الدخل القومي كمسبب للدين الخارجي بعدد 69 ونسبة 71.9%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 23 وما يعادل نسبة 24.0%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 4 وما يعادل نسبة 4.2%.

جدول رقم (6-30) انخفاض انتاجية عنصر العمل والادخار كمسبب للدين الخارجي

الفئة	التكرار	النسبة %
موافق	76	79.2
موافق لحدما	16	16.7
غير موافق	4	4.2
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث



المصدر: من اعداد الباحث

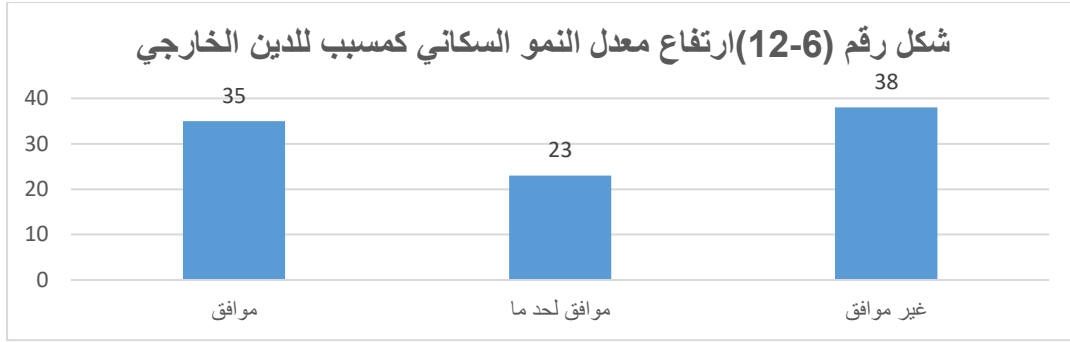
يتضح من الجدول رقم (6-30) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان انخفاض انتاجية عنصر العمل والادخار كمسبب للدين الخارجي بعدد 76 ونسبة 79.2%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 16 وما يعادل نسبة 16.7%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 4 وما يعادل نسبة 4.2%.

جدول رقم (6-31) ارتفاع معدل النمو السكاني كمسبب للدين الخارجي

الفئة	التكرار	النسبة %
موافق	35	36.5
موافق لحدما	23	24.0
غير موافق	38	39.6
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-31) أن أكبر فئة من أفراد العينة غير موافقين على ان ارتفاع معدل النمو السكاني كمسبب للدين الخارجي بعدد 38 ونسبة 39.6%، بينما تليها موافقون بعدد 35 وما يعادل نسبة 36.5%، و ثم فئة غير الموافقين لحدما بعدد 23 وما يعادل نسبة 24%.

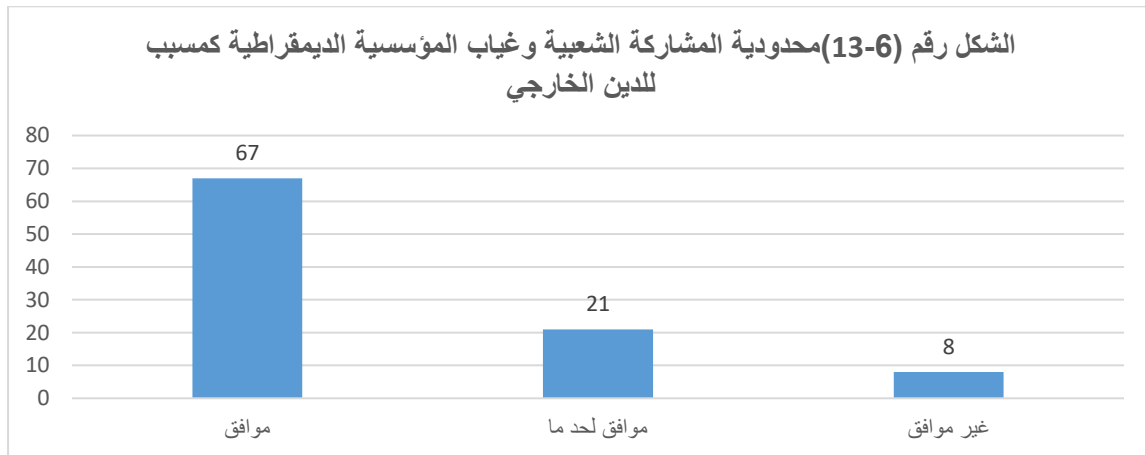


المصدر: من اعداد الباحث

جدول رقم (6-32) محدودية المشاركة الشعبية وغياب المؤسسة الديمقراطية كمسبب للدين الخارجي

النسبة %	التكرار	الفئة
69.8	67	موافق
21.9	21	موافق لحد ما
8.3	8	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



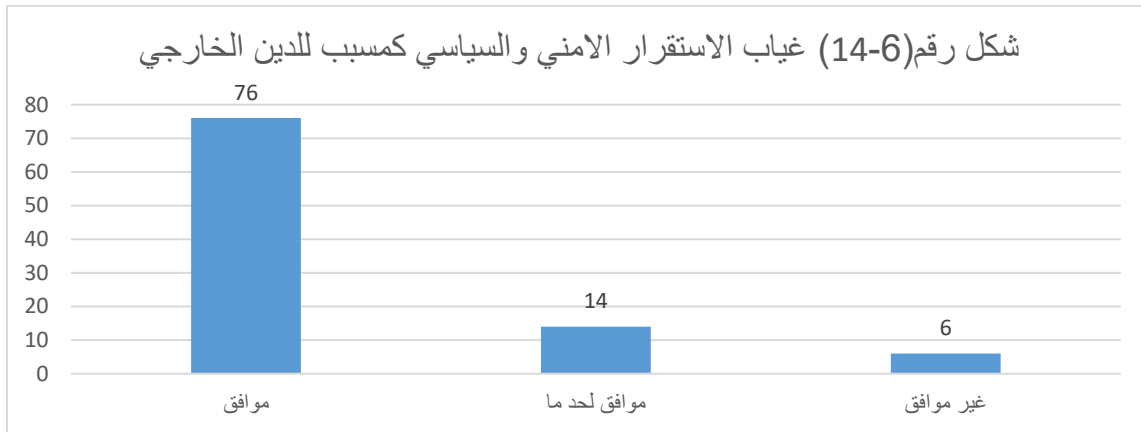
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-32) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان محدودية المشاركة الشعبية وغياب المؤسسة الديمقراطية كمسبب للدين الخارجي بعدد 67 ونسبة 69.8 %، بينما تليها موافقون لحد ما بعدد 21 وما يعادل نسبة 21.9 %، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 8 وما يعادل نسبة 8.3 %.

جدول رقم (6-33) غياب الاستقرار الامني والسياسي كمسبب للدين الخارجي

الفئة	التكرار	النسبة%
موافق	76	79.2
موافق لحدما	14	14.6
غير موافق	6	6.3
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث



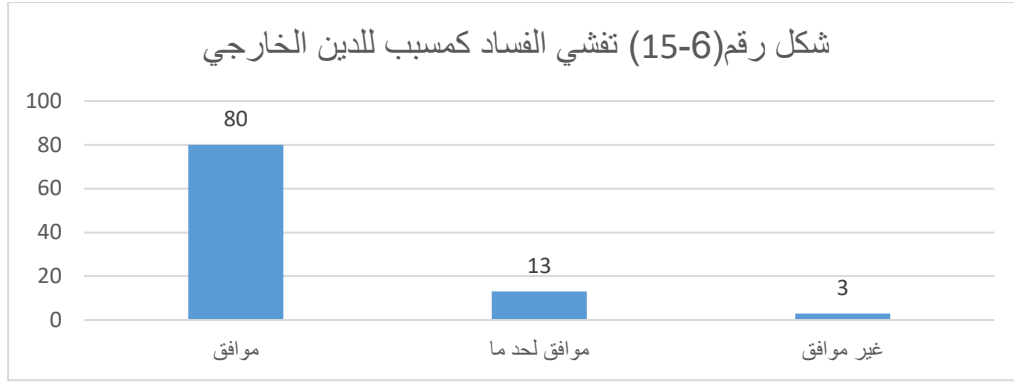
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم(6-33) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان غياب الاستقرار الامني والسياسي كمسبب للدين الخارجي بعدد 79 ونسبة 79.2%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 14 وما يعادل نسبة 14.6%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 6 وما يعادل نسبة 6.3%.

جدول رقم (6-34) تفشي الفساد كمسبب للدين الخارجي

الفئة	التكرار	النسبة%
موافق	80	83.3
موافق لحدما	13	13.5
غير موافق	3	3.1
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث



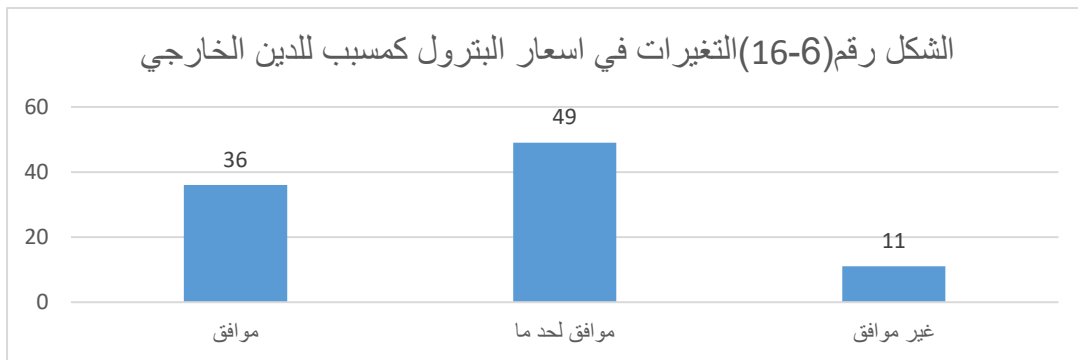
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم(6-34) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان تفشي الفساد كمسبب للدين الخارجي بعدد 80 ونسبة 83.3%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 13 وما يعادل نسبة 13.5%، وثم فئة غير الموافقين بعدد 3 وما يعادل نسبة 3.1%.

جدول رقم(6-35) التغيرات في اسعار البترول كمسبب للدين الخارجي

النسبة %	التكرار	الفئة
37.5	36	موافق
51.0	49	موافق لحدما
11.5	11	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



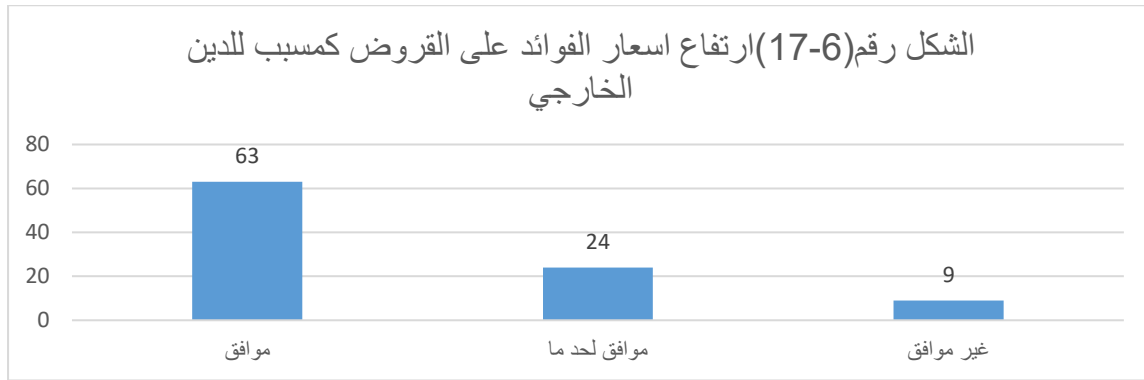
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم(6-35) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين لحد ما على ان التغيرات في أسعار البترول كمسبب للدين الخارجي بعدد 46 ونسبة 51.0%، بينما تليها موافقون بعدد 36 ونسبة 37.5%، وثم فئة غير الموافقين بعدد 11 وما يعادل نسبة 11.5%.

جدول رقم (6-36) ارتفاع اسعار الفوائد على القروض كمسبب للدين الخارجي

الفئة	التكرار	النسبة %
موافق	63	65.6
موافق لحدما	24	25.0
غير موافق	9	9.4
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث



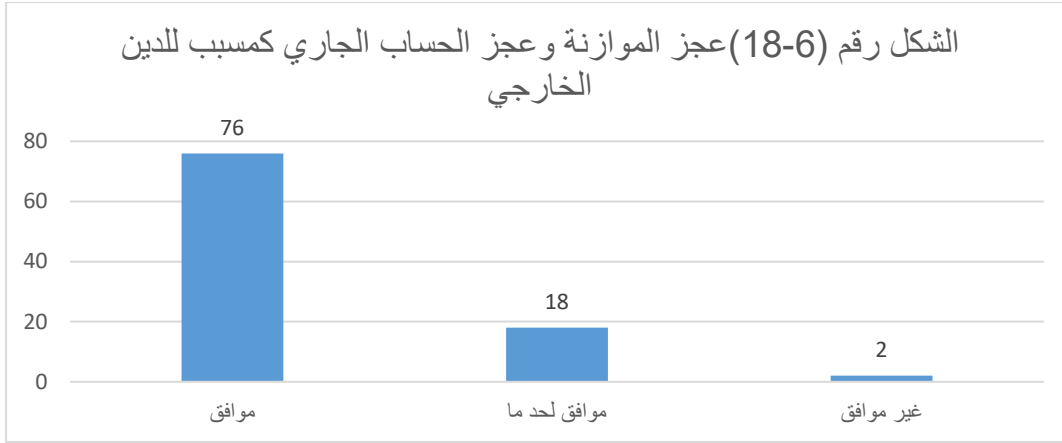
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-36) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ارتفاع اسعار الفوائد على القروض كمسبب للدين الخارجي بعدد 63 ونسبة 65.5%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 24 وما يعادل نسبة 25.0%، وثم فئة غير الموافقين بعدد 9 وما يعادل نسبة 9.4%.

جدول رقم (6-37) عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري كمسبب للدين الخارجي

الفئة	التكرار	النسبة %
موافق	76	79.2
موافق لحدما	18	18.8
غير موافق	2	2.1
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث



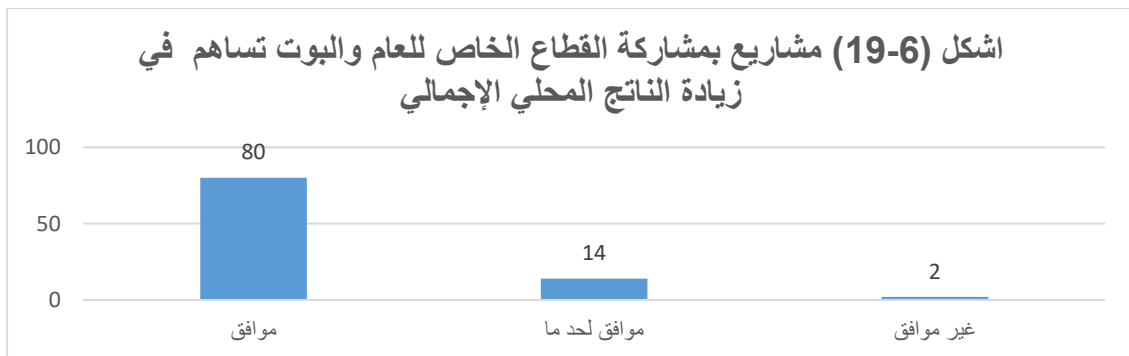
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم(6-37) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري كمسبب للدين الخارجي بعدد 76 ونسبة 79.2%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 18 وما يعادل نسبة 18.8%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 2 وما يعادل نسبة 2.1%.

جدول رقم(6-38) مشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي

النسبة %	التكرار	الفئة
83.3	80	موافق
14.6	14	موافق لحدما
2.1	2	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



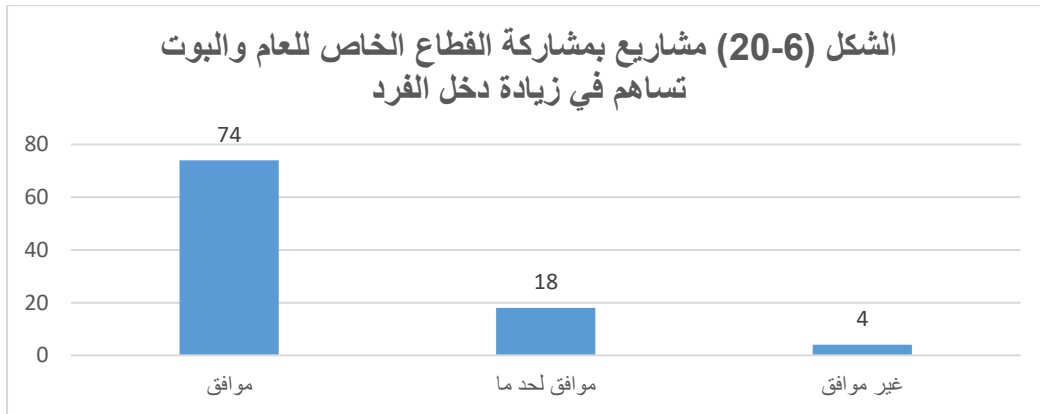
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم(6-38) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على انه تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في زيادة الناتج المحلي الاجمالي بعدد 80 ونسبة 83.3%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 14 وما يعادل نسبة 14.6%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 2 وما يعادل نسبة 2.1%.

جدول رقم(6-39) مشاريع بمشاركة القطاع الخاص للبوت تساهم في زيادة دخل الفرد

الفئة	التكرار	النسبة%
موافق	74	77.1
موافق لحدما	18	18.8
غير موافق	4	4.2
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث



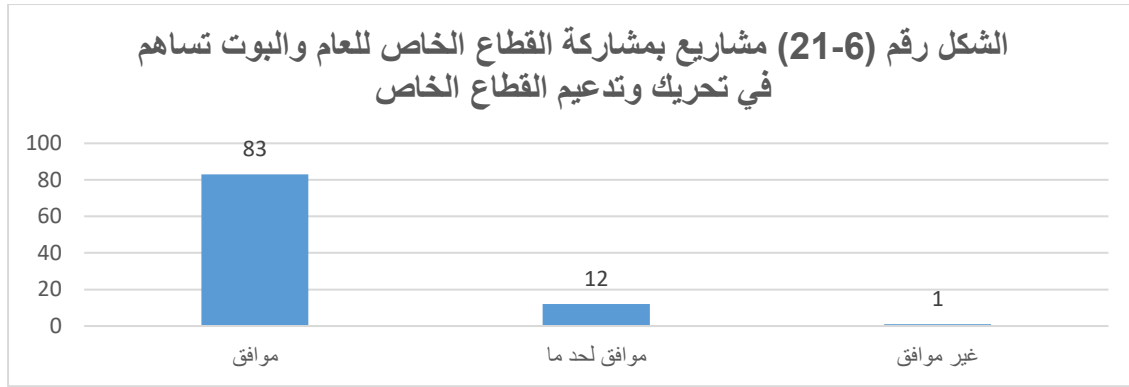
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم(6-39) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على انه تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في زيادة دخل الفرد بعدد 74 ونسبة 77.1%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 18 وما يعادل نسبة 18.8%، وشم فئة غير الموافقين بعدد 4 وما يعادل نسبة 4.2%.

جدول رقم(6-40) مشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت تساهم في تحريك وتدعيم القطاع الخاص

الفئة	التكرار	النسبة%
موافق	83	86.5
موافق لحدما	12	12.5
غير موافق	1	1.0
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث



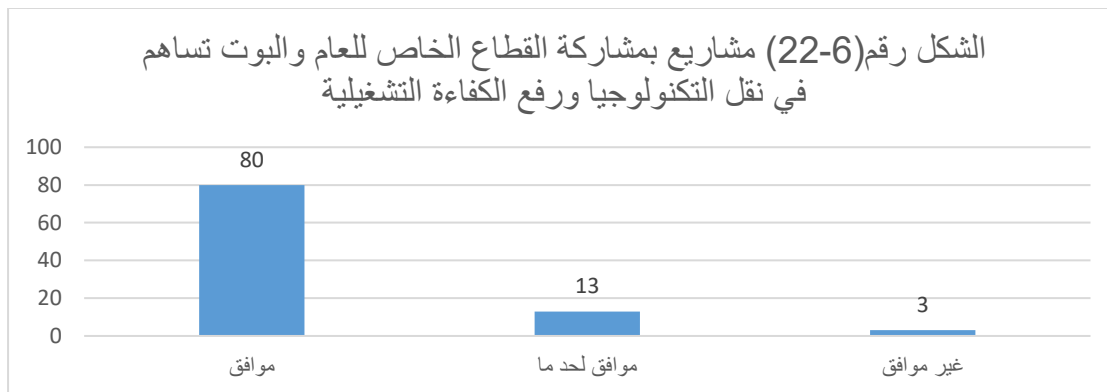
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم(6-40) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على انه تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في تحريك وتدعيم القطاع الخاص بعدد 83 ونسبة 86.5%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 12 وما يعادل نسبة 12.5%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 1 وما يعادل نسبة 1.0%.

جدول رقم (6-41) مشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت تساهم في نقل التكنولوجيا ورفع الكفاءة التشغيلية

النسبة %	التكرار	الفئة
83.3	80	موافق
13.5	13	موافق لحدما
3.1	3	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



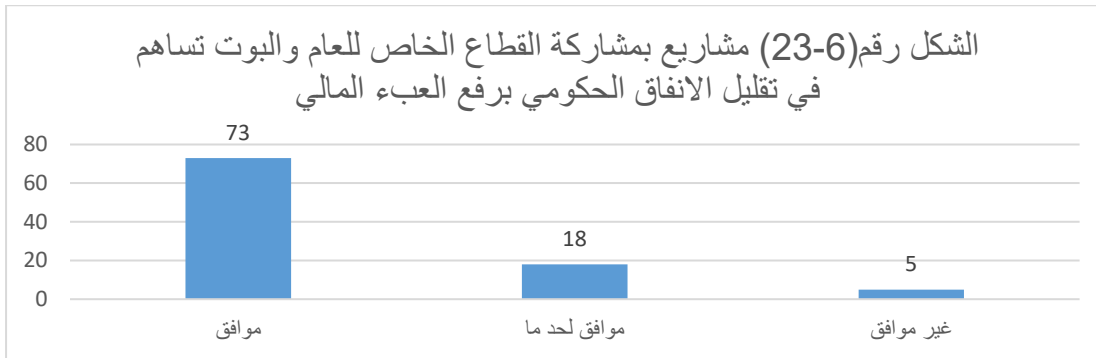
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-41) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على انه تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في نقل التكنولوجيا ورفع الكفاءة التشغيلية بعدد 80 ونسبة 83.3%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 13 وما يعادل نسبة 13.5%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 3 وما يعادل نسبة 3.1%.

جدول رقم (6-42) مشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبولت تساهم في تقليل الانفاق الحكومي برفع العبء المالي

الفئة	التكرار	النسبة %
موافق	73	76.0
موافق لحدما	18	18.2
غير موافق	5	5.2
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث



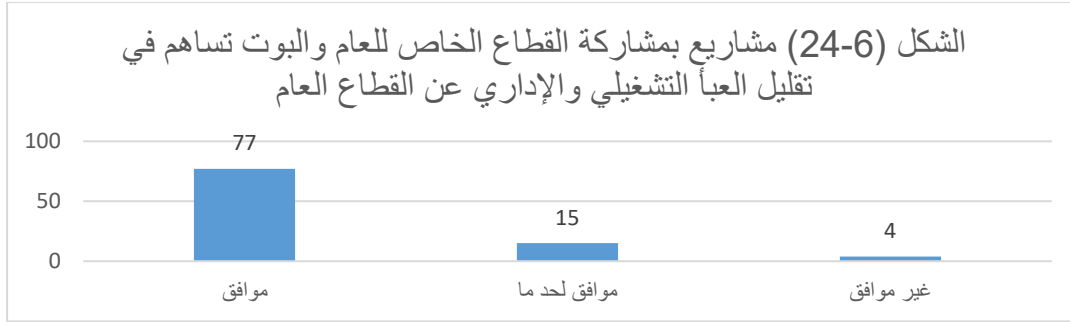
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-42) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على انه تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبولت في تقليل الانفاق الحكومي برفع العبء المالي بعدد 73 ونسبة 76.0%، بينما تلبها موافقون لحدما بعدد 18 وما يعادل نسبة 18.2%، وثم فئة غير الموافقين بعدد 5 وما يعادل نسبة 5.2%.

جدول رقم (6-43) مشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبولت تساهم في تقليل العبء التشغيلي والإداري عن القطاع العام

الفئة	التكرار	النسبة %
موافق	77	80.2
موافق لحدما	15	15.6
غير موافق	4	4.2
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث



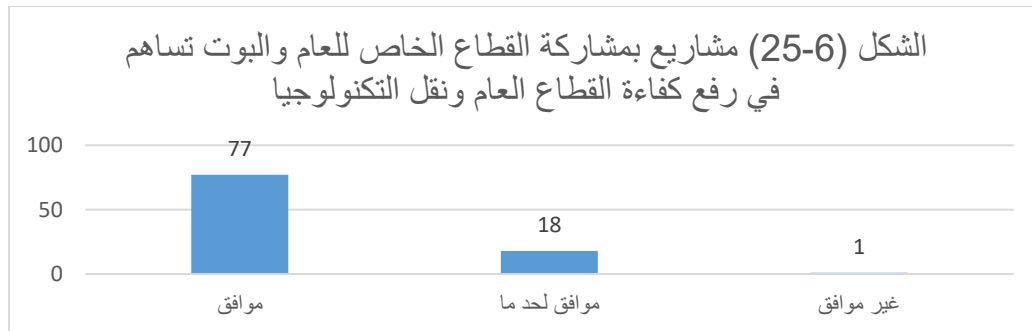
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم(6-43) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على انه تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في تقليل العبء التشغيلي والإداري عن القطاع العام بعدد 77 ونسبة 80.2%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 15 وما يعادل نسبة 15.6%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 4 وما يعادل نسبة 4.2%.

جدول رقم(6-44) مشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت تساهم في رفع كفاءة القطاع العام ونقل التكنولوجيا

النسبة %	التكرار	الفئة
80.2	77	موافق
18.8	18	موافق لحدما
1.0	1	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



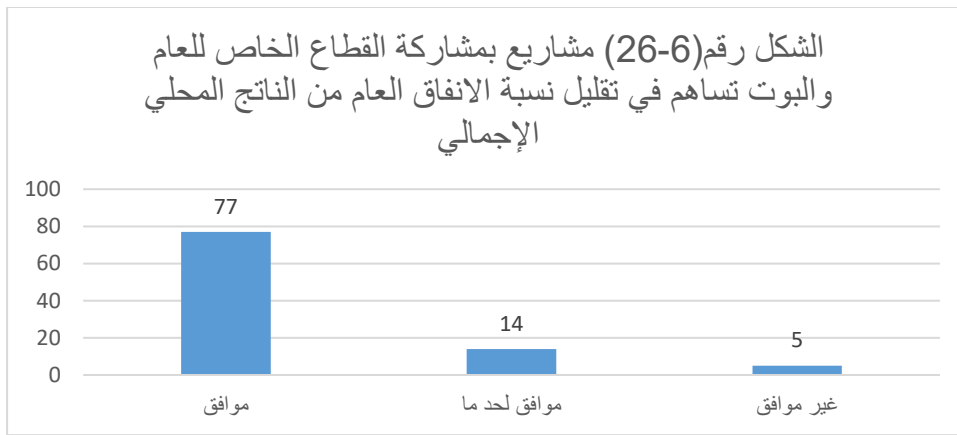
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-44) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على انه تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في رفع كفاءة القطاع العام ونقل التكنولوجيا بعدد 77 ونسبة 80.2%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 18 وما يعادل نسبة 18.8%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 1 وما يعادل نسبة 1%.

جدول رقم (6-45) مشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوبت تساهم في تقليل نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي

النسبة %	التكرار	الفئة
80.2	77	موافق
14.6	14	موافق لحدما
5.2	5	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



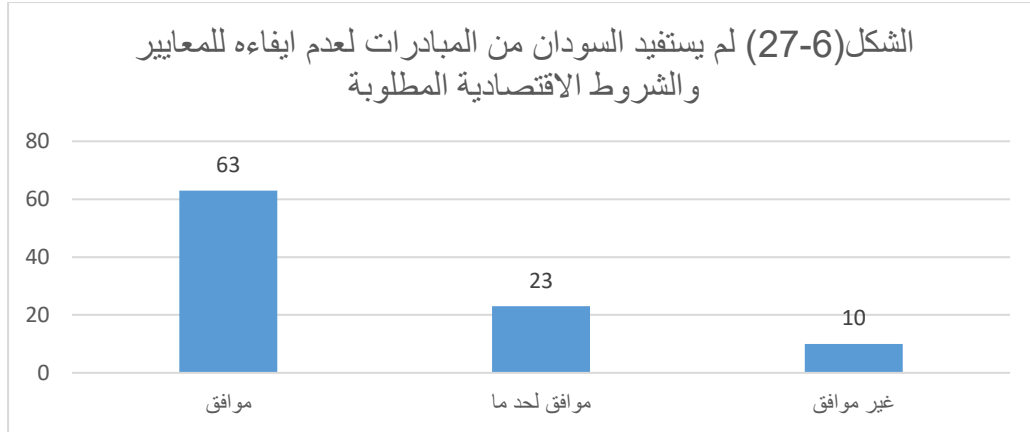
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-45) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على انه تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوبت في تقليل نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي بعدد 77 ونسبة 80.2%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 14 وما يعادل نسبة 14.6%، وثم فئة غير الموافقين بعدد 5 وما يعادل نسبة 5.2%.

جدول رقم (6-46) لم يستفيد السودان من المبادرات لعدم ايفاءه للمعايير والشروط الاقتصادية المطلوبة

النسبة %	التكرار	الفئة
65.6	63	موافق
24.0	23	موافق لحدما
10.4	10	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



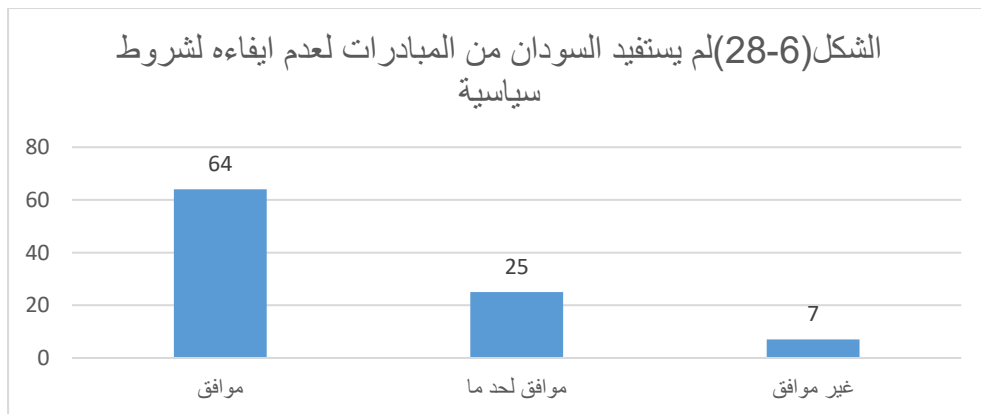
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-46) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على انه لم يستفيد السودان من المبادرات لعدم ايفاءه للمعايير والشروط الاقتصادية المطلوبة بعدد 63 ونسبة 65.6%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 23 وما يعادل نسبة 24%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 10 وما يعادل نسبة 10.4%.

جدول (6-47) لم يستفيد السودان من المبادرات لعدم ايفاءه لشروط سياسية

النسبة %	التكرار	الفئة
66.7	64	موافق
26.0	25	موافق لحدما
7.3	7	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



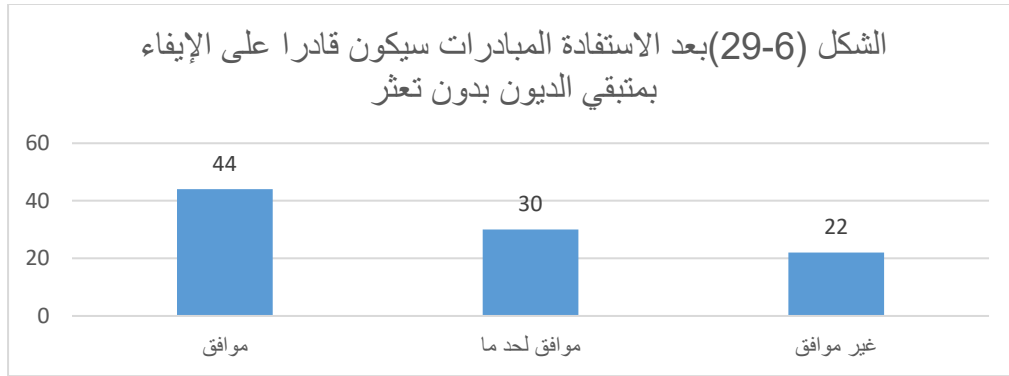
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على انه لم يستفيد السودان من المبادرات لعدم ايفاءه لشروط سياسية بعدد 64 ونسبة 66.7%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 25 وما يعادل نسبة 26%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 7 وما يعادل نسبة 7.3%.

جدول رقم (6-48) بعد الاستفادة المبادرات سيكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون بدون تعثر

النسبة %	التكرار	الفئة
45.8	44	موافق
31.3	30	موافق لحدما
22.9	22	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



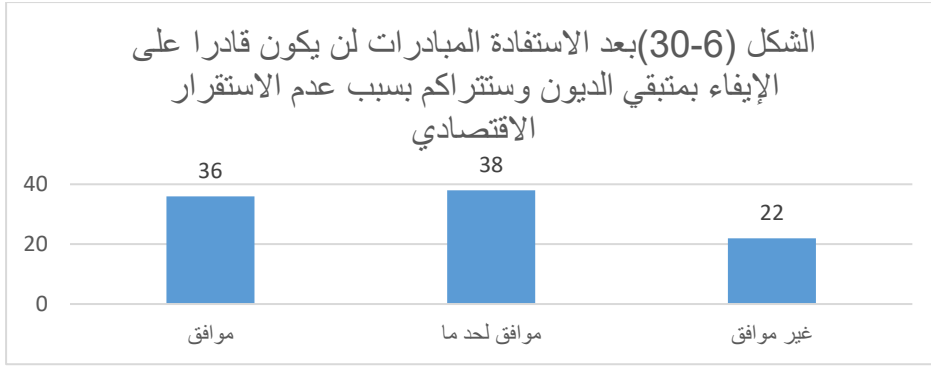
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-48) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على انه بعد الاستفادة المبادرات سيكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون بدون تعثر بعدد 44 ونسبة 45.8%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 30 وما يعادل نسبة 31.3%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 22 وما يعادل نسبة 22.9%.

جدول رقم ب(6-49) بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون وستتراكم بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي

النسبة %	التكرار	الفئة
37.5	36	موافق
39.6	38	موافق لحدما
22.9	22	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



المصدر: من اعداد الباحث

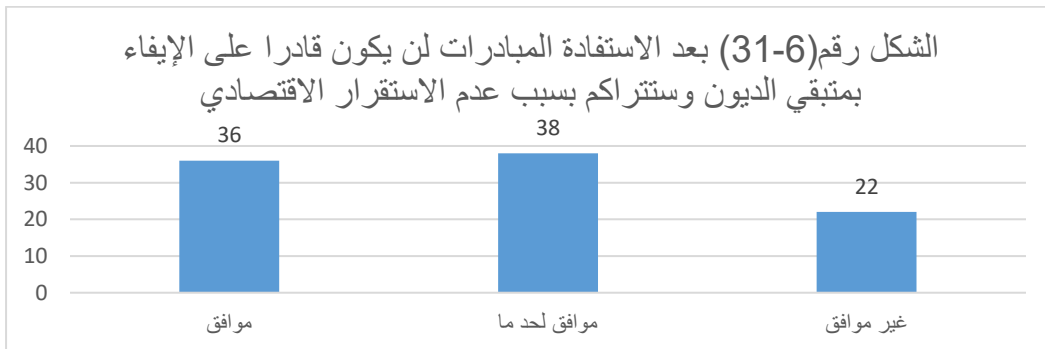
يتضح من الجدول رقم(6-49) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين لحد ما على انه بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون وستتراكم بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي بعدد 38 ونسبة 39.6%، بينما تليها موافقون بعدد 36 وما يعادل نسبة 36.6%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 22 وما يعادل نسبة 22.9%.

جدول رقم(6-50) بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون وستتراكم بسبب عدم الاستقرار

السياسي

النسبة %	التكرار	الفئة
33.3	32	موافق
44.8	43	موافق لحد ما
21.1	21	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



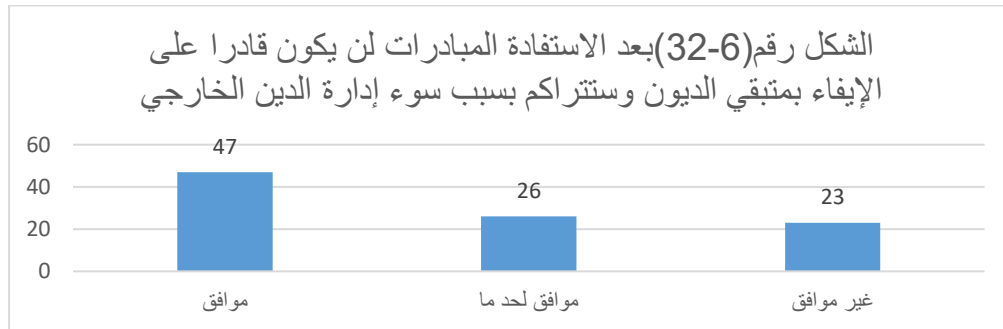
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم(6-50) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين لحد ما على انه بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون وستتراكم بسبب عدم الاستقرار السياسي بعدد 43 ونسبة 44.8%، بينما تليها موافقون بعدد 32 وما يعادل نسبة 33.3%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 21 وما يعادل نسبة 21.9%.

جدول رقم (6-51) بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون وستترام بسبب سوء إدارة الدين الخارجي

النسبة %	التكرار	الفئة
49.0	47	موافق
27.1	26	موافق لحدما
24.0	23	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



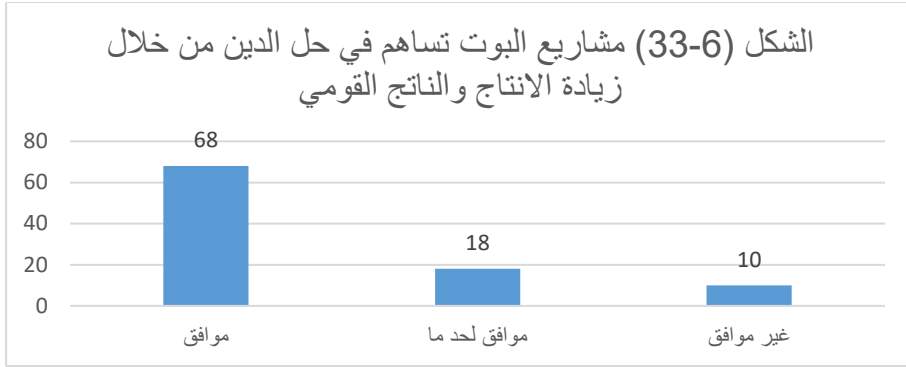
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-51) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على انه بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون وستترام بسبب سوء إدارة الدين الخارجي بعدد 47 ونسبة 49%، بينما تليها موافقون لحدما بعدد 26 وما يعادل نسبة 27.1%، وثم فئة غير الموافقين بعدد 23 وما يعادل نسبة 24%.

جدول رقم (6-52) مشاريع البوت تساهم في حل الدين من خلال زيادة الانتاج والنتائج القومي

النسبة %	التكرار	الفئة
70.8	68	موافق
18.8	18	موافق لحدما
10.4	10	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



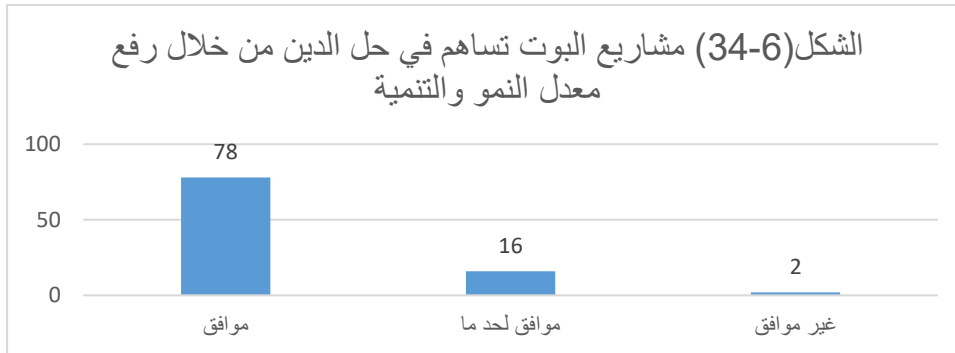
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم(6-52) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على استخدام الحل المقترح عن طريق مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية تساهم في حل الدين من خلال زيادة الانتاج والنتاج القومي بعدد 68 ونسبة 70.8%، بينما تليها موافقون لحد ما بعدد 18 وما يعادل نسبة 18.8%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 10 وما يعادل نسبة 10.4%.

جدول رقم(6-53) مشاريع البوت تساهم في حل الدين من خلال رفع معدل النمو والتنمية

الفئة	التكرار	النسبة %
موافق	78	81.3
موافق لحد ما	16	16.7
غير موافق	2	2.1
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث



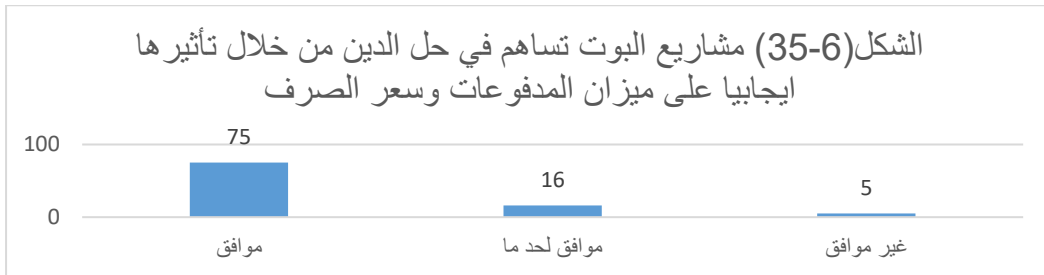
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم(6-53) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان استخدام الحل المقترح عن طريق مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية تساهم في حل الدين من خلال رفع معدل النمو والتنمية بعدد 78 ونسبة 81.3%، بينما تليها موافقون لحد ما بعدد 16 وما يعادل نسبة 16.7%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 2 وما يعادل نسبة 2.1%.

جدول رقم (6-54) مشاريع البوت تساهم في حل الدين من خلال تأثيرها ايجابيا على ميزان المدفوعات وسعر الصرف

الفئة	التكرار	النسبة%
موافق	75	78.1
موافق لحدما	16	16.7
غير موافق	5	5.2
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث



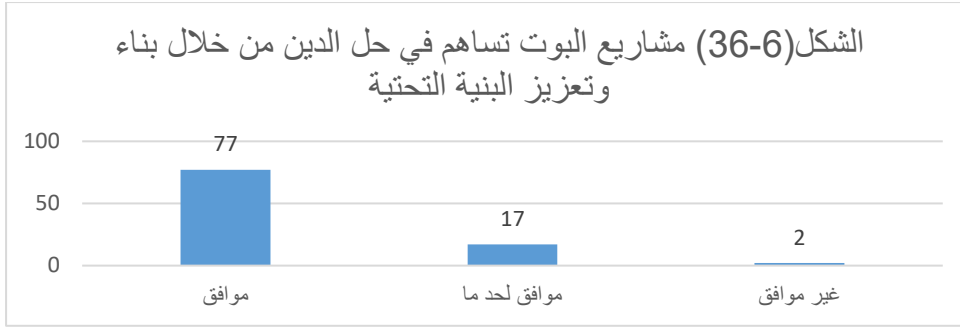
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-54) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان استخدام الحل المقترح عن طريق مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية تساهم في حل الدين من خلال تأثيرها ايجابيا على ميزان المدفوعات وسعر الصرف بعدد 75 ونسبة 78.1%، بينما تليها موافقون لحد ما بعدد 16 وما يعادل نسبة 16.7%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 5 وما يعادل نسبة 5.2%.

جدول رقم (6-55) مشاريع البوت تساهم في حل الدين من خلال بناء وتعزيز البنية التحتية

الفئة	التكرار	النسبة%
موافق	77	80.2
موافق لحدما	17	17.7
غير موافق	2	2.1
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث



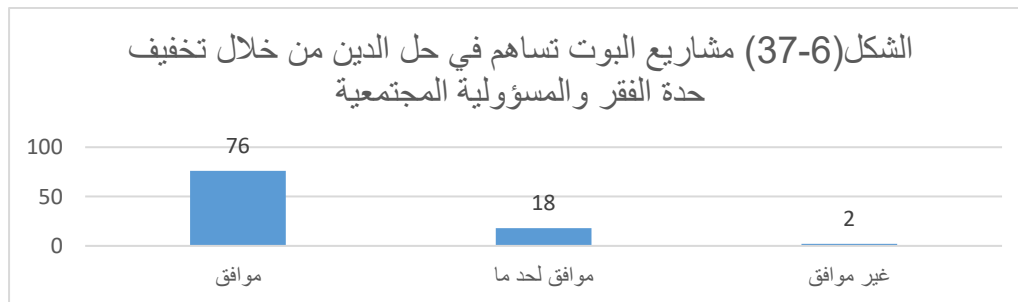
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-55) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان استخدام الحل المقترح عن طريق مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية تساهم في حل الدين من خلال بناء وتعزيز البنى التحتية بعدد 77 ونسبة 80.2%، بينما تليها موافقون لحد ما بعدد 17 وما يعادل نسبة 17.7%، وثم فئة غير الموافقين بعدد 2 وما يعادل نسبة 2.1%.

جدول رقم (6-56) مشاريع البوت تساهم في حل الدين من خلال تخفيف حدة الفقر والمسؤولية المجتمعية

النسبة %	التكرار	الفئة
79.2	76	موافق
18.8	18	موافق لحد ما
2.1	2	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



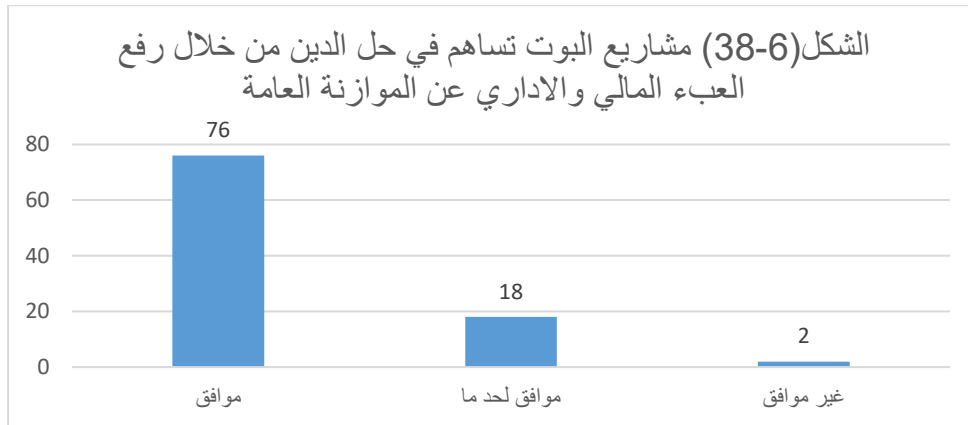
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-56) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان استخدام الحل المقترح عن طريق مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية تساهم في حل الدين من خلال تخفيف حدة الفقر والمسؤولية المجتمعية بعدد 76 ونسبة 79.2%، بينما تليها موافقون لحد ما بعدد 18 وما يعادل نسبة 18.8%، وثم فئة غير الموافقين بعدد 2 وما يعادل نسبة 2.1%.

جدول (6-57) مشاريع البوت تساهم في حل الدين من خلال رفع العبء المالي والاداري عن الموازنة العامة

النسبة %	التكرار	الفئة
79.2	76	موافق
18.8	18	موافق لحدما
2.1	2	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



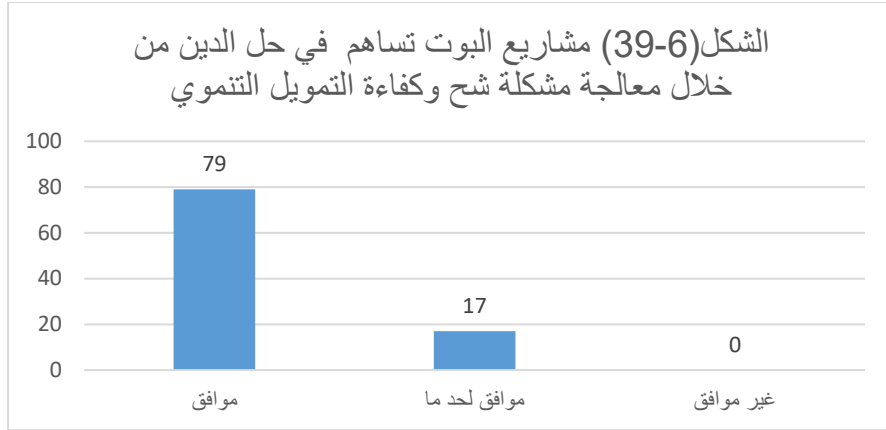
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-57) والشكل أعلاه أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان استخدام الحل المقترح عن طريق مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية تساهم في حل الدين من خلال رفع العبء المالي والاداري عن الموازنة العامة بعدد 76 ونسبة 79.2%، بينما تليها موافقون لحد ما بعدد 18 وما يعادل نسبة 18.8%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 2 وما يعادل نسبة 2.1%.

جدول (6-58) مشاريع البوت تساهم في حل الدين من خلال معالجة مشكلة شح وكفاءة التمويل التنموي

النسبة %	التكرار	الفئة
82.3	79	موافق
17.7	17	موافق لحدما
0	0	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



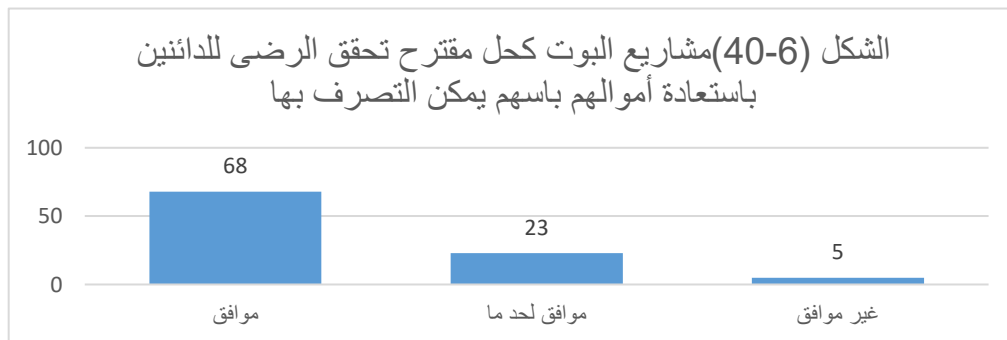
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-58) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان استخدام الحل المقترح عن طريق مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية تساهم في حل الدين من خلال معالجة مشكلة شح وكفاءة التمويل التنموي بعدد 79 ونسبة 82.3%، بينما تليها موافقون لحد ما بعدد 17 وما يعادل نسبة 17.7% ولا يوجد غير موافقين.

جدول (6-59) مشاريع البوت كحل مقترح تحقق الرضى للدائنين باستعادة أموالهم باسهم يمكن التصرف بها

الفئة	التكرار	النسبة %
موافق	68	70.8
موافق لحد ما	23	24.0
غير موافق	5	5.2
المجموع	96	100.0

المصدر: من اعداد الباحث



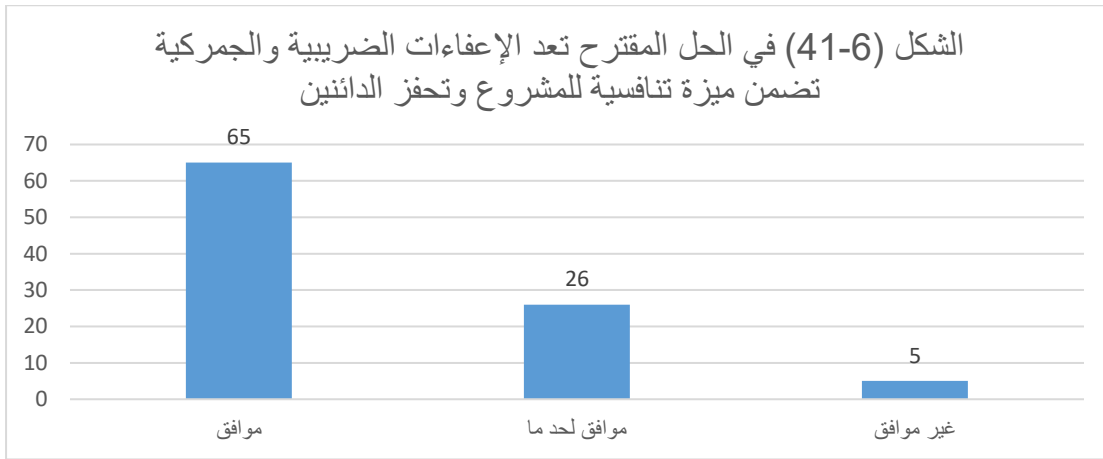
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-59) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان استخدام الحل المقترح عن طريق مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية لأنها تحقق الرضى للدائنين باستعادة أموالهم باسهم يمكن التصرف بها بعدد 68 ونسبة 70.8%، بينما تليها موافقون لحد ما بعدد 23 وما يعادل نسبة 24%، وثم فئة غير الموافقين بعدد 5 وما يعادل نسبة 5.2%.

جدول (6-60) في الحل المقترح تعد الإعفاءات الضريبية والجمركية تضمن ميزة تنافسية للمشروع وتخفز الدائنين

النسبة %	التكرار	الفئة
67.7	65	موافق
27.1	26	موافق لحدما
5.2	5	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



المصدر: من اعداد الباحث

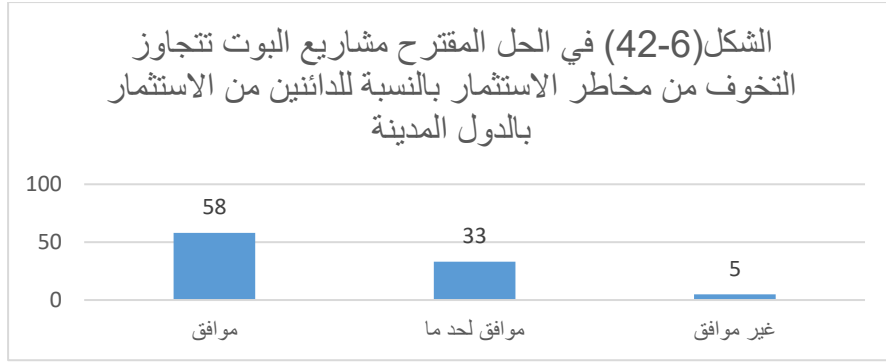
يتضح من الجدول رقم (6-60) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان استخدام الحل المقترح عن طريق مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية لان الإعفاءات الضريبية والجمركية تضمن ميزة تنافسية للمشروع وتخفز الدائنين بعدد 65 ونسبة 67.7%، بينما تليها موافقون لحد ما بعدد 26 وما يعادل نسبة 27.1%، و ثم فئة غير الموافقين بعدد 5 وما يعادل نسبة 5.2%.

جدول (6-61) في الحل المقترح مشاريع البوت تتجاوز التخوف من مخاطر الاستثمار بالنسبة للدائنين من الاستثمار بالدول

المدينة

النسبة %	التكرار	الفئة
60.4	58	موافق
34.4	33	موافق لحدما
5.2	5	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



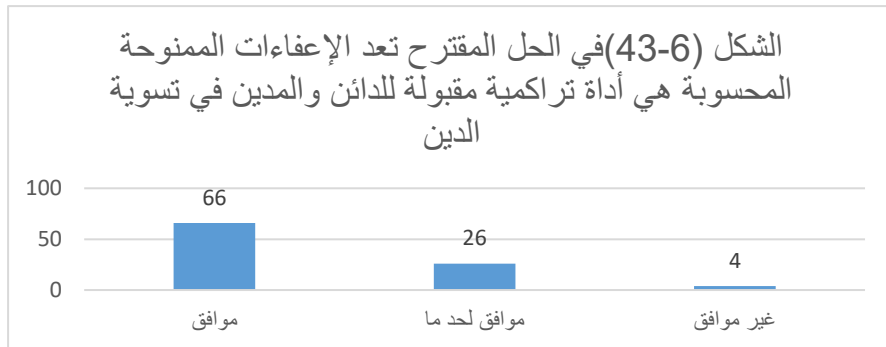
المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-61) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان استخدام الحل المقترح عن طريق مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية لأنها تتجاوز التخوف من مخاطر الاستثمار بالنسبة للدائنين من الاستثمار بالدول المدينة بعدد 58 ونسبة 60.4%، بينما تليها موافقون لحد ما بعدد 33 وما يعادل نسبة 34.4%، وثم فئة غير الموافقين بعدد 5 وما يعادل نسبة 5.2%.

جدول (6-62) في الحل المقترح الإعفاءات الممنوحة المحسوبة هي أداة تراكمية مقبولة للدائن والمدين في تسوية الدين

النسبة %	التكرار	الفئة
68.8	66	موافق
27.1	26	موافق لحد ما
4.2	4	غير موافق
100.0	96	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث



المصدر: من اعداد الباحث

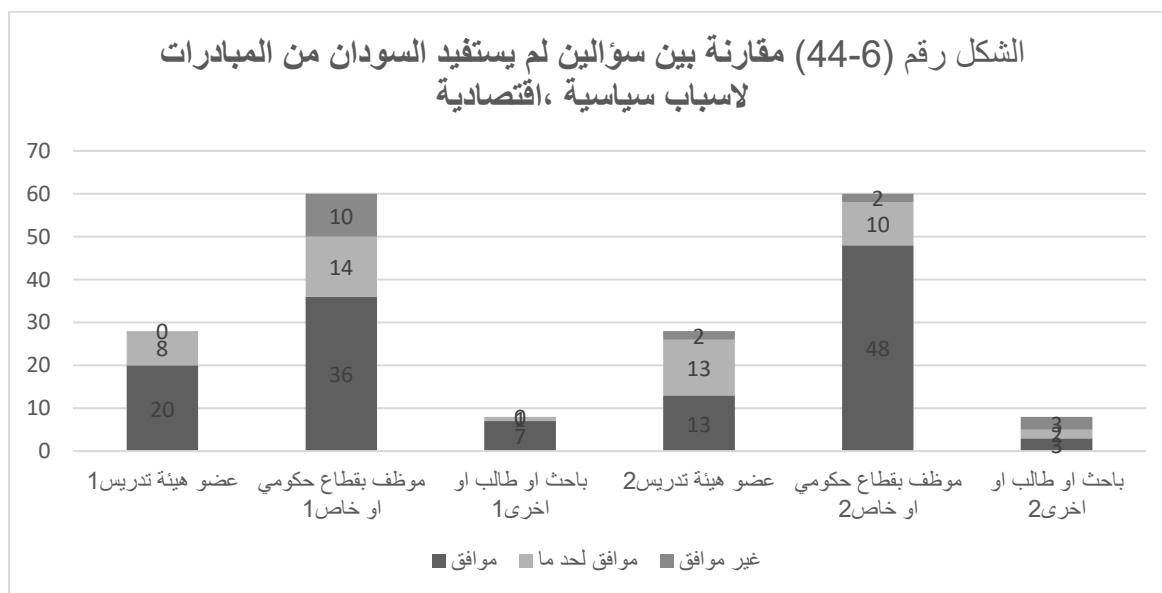
يتضح من الجدول رقم (6-62) أن أكبر فئة من أفراد العينة موافقين على ان استخدام الحل المقترح عن طريق مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية لان الإعفاءات الممنوحة المحسوبة هي أداة تراكمية مقبولة للدائن والمدين في تسوية الدين بعدد 66 ونسبة 68.8%، بينما تليها موافقون لحد ما بعدد 26 وما يعادل نسبة 27.1%، وثم فئة غير الموافقين بعدد 4 وما يعادل نسبة 4.2%.

مقارنة لتوقعات العينة حول الأسباب التي حالت دون استفادة السودان من مبادرتي HIPC-MDRI

جدول (6-63) مقارنة بين سؤاليين لم يستفيد السودان من المبادرات لاسباب سياسية، واقتصادية

لم يستفيد السودان من المبادرات لعدم ايفاءه لشروط سياسية					لم يستفيد السودان من المبادرات لعدم ايفاءه للمعايير والشروط الاقتصادية المطلوبة					
نسبة الموافقة 2	المجموع	غير موافق	موافق لخدمات	موافق	نسبة الموافقة 1	المجموع	غير موافق	موافق لخدمات	موافق	الوظيفة
92.86%	28	2	13	13	100.00%	28	0	8	20	عضو هيئة تدريس
96.67%	60	2	10	48	83.33%	60	10	14	36	موظف بقطاع حكومي او خاص
62.50%	8	3	2	3	100.00%	8	0	1	7	باحث او طالب اخرى
92.71%	96	7	25	64	89.58%	96	10	23	63	المجموع
		7.29%	26.04%	66.67%			10.42%	23.96%	65.63%	النسبة

المصدر: من اعداد الباحث



المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-63): وبما ان العينة مأخوذة من المتخصصين العاملين في القطاع الحكومي والخاص وأعضاء هيئة تدريس متخصصين بموضوع الديون والمشاريع بمشاركة القطاع الخاص والبوت يلاحظ ان اجاباتهم بالموافقة لاسباب سياسية أولا ثم اقتصادية حول أسباب عدم استفاء السودان للمبادرات الدولية كالآتي:.

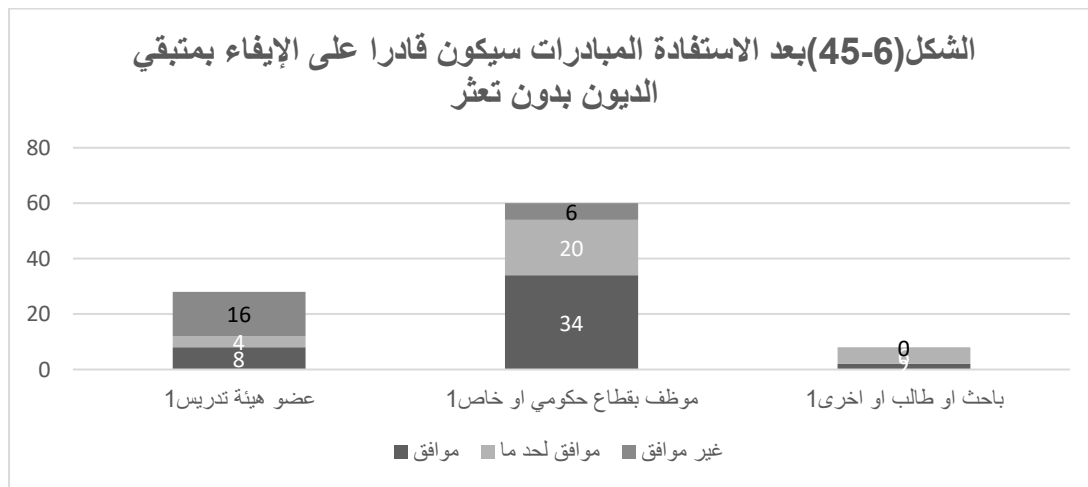
- بعد ضم الموافقين مع الموافقين لحد ما يتضح أن أكبر فئة من أفراد العينة فيما يخص المبادرات وأسباب عدم استفادة السودان منها موافقين وموافقين لحد ما بدرجة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب بان الأسباب الاقتصادية هي المسبب أكثر من الأسباب السياسية تعزى للأسباب الاقتصادية لأعضاء هيئة التدريس تمثل 100% بينما عند الأسباب السياسية بنسبة 92%، وأيضاً يخص الباحثين والطلاب بعدد تعزى للأسباب الاقتصادية بنسبة 100% بينما عند الأسباب السياسية بنسبة 62.5%، بينما موظفي قطاع الحكومي والخاص رجحت الأسباب السياسية عن الأسباب الاقتصادية 83.3% رجحت موافقة مع الأسباب الاقتصادية بينما 96.6% رجحت الأسباب السياسية.
- حيث بلغت نسبة الموافقة الاجمالية النهائية لصالح الأسباب السياسية بنسبة 92.7% بينما الأسباب الاقتصادية بنسبة 89.5%.

توقعات العينة بنجاح المقدرة على الوفاء بمتبقي الدين بعد الاستفادة من المبادرات:

جدول (6-64) مقارنة حسب الوظيفة بعد الاستفادة المبادرات سيكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون بدون تعثر

الوظيفة	موافق	موافق لحدما	غير موافق	المجموع	نسبة الموافقين
عضو هيئة تدريس	8	4	16	28	42.86%
موظف بقطاع حكومي او خاص	34	20	6	60	90.00%
باحث او طالب او اخرى	2	6	0	8	100.00%
المجموع	44	30	22	96	77.08%
النسبة	45.83%	31.25%	22.92%		

المصدر: من اعداد الباحث



المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-64) ان العينة رجحت بفارق ضعيف ان للسودان المقدرة على الإيفاء بالمتبقي بعد الاستفادة من المبادرات: بعد ضم الموافقين مع الموافقين لحد ما يتضح أن أكبر فئة من أفراد العينة فيما يخص المبادرات رقم بعد الاستفادة المبادرات سيكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون بدون تعثر نسبة الموافقين وموافقين لحد ما من أعضاء هيئة التدريس تمثل 42.8% بينما الباحثين والطلاب بنسبة 90% بينما موظفي قطاع الحكومي والخاص بنسبة 90% والنسبة الكلية 77%.

مقارنة توقعات العينة حول أسباب عدم المقدرة بالإيفاء بمتبقي الدين الخارجي بعد الاستفادة من المبادرات الدولية - HIPC

MDRI

الجدول (6-65) مقارنة توقعات العينة حول أسباب عدم المقدرة بالإيفاء بمتبقي الدين الخارجي بعد الاستفادة من المبادرات الدولية

بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الدين					بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الدين					بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الدين وستراكم					
وستراكم بسبب سوء إدارة الدين الخارجي					وستراكم بسبب عدم الاستقرار السياسي					بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي					
الوطني	موافق	موافق	غير	الجم	نسبة	موافق	موافق	غير	الجم	نسبة	موافق	موافق	غير	الجم	نسبة
فئة	لحدا	لحدا	موافق	وع	الموافقة	لحدا	لحدا	موافق	وع	الموافقة	لحدا	لحدا	موافق	وع	الموافقة
عضو	8	4	2	28	85.71 %	9	4	2	28	42.86 %	8	4	2	28	85.71 %
هيئة	34	20	22	60	71.67 %	31	17	60	60	90.00 %	34	20	22	60	70.00 %
تدري	2	5	2	8	100.00 %	3	0	8	8	100.00 %	2	6	2	8	87.50 %
س	44	47	26	96	78.13 %	43	21	96	96	77.08 %	44	30	26	96	76.04 %
موظف	45.83 %	31.25 %	23.96 %			44.79 %	21.88 %				45.83 %	31.25 %	23.96 %		
بقطاع															
حكوم															
ي او															
خاص															
باحث															
او															
طالب															
او															
اخرى															
مجموع															
نسبة															

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-65) ان العينة من المتخصصين تتوقع عدم ايفاء السودان بالتزاماته بعد الحصول على المبادرات وهي كالاتي:

- بعد ضم الموافقين مع الموافقين لحد ما يتضح أن أكبر فئة من أفراد العينة فيما يخص ان بعد المبادرات لن يكون السودان قادرا بالايفاء بمتبقي الالتزامات بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي من أعضاء هيئة التدريس بنسبة 42.8% بينما بسبب عدم الاستقرار السياسي وعدم وسوء إدارة الدين الخارجي نفس

النسبة 85.7% . بينما من الموظفين بالقطاع الحكومي او الخاص بنسبة 90% بينما بسبب عدم الاستقرار السياسي بنسبة 71.6% وعدم وسوء إدارة الدين الخارجي بنسبة 70% . وأخيرا من الباحثين والطلاب بنسبة 100% بينما بسبب عدم الاستقرار السياسي بنسبة 100% وعدم وسوء إدارة الدين الخارجي بنسبة 87.5%

- بلغت نسبة الموافقة الاجمالية النهائية لصالح الأسباب السياسية بنسبة 77% بينما الأسباب الاقتصادية بنسبة 78.1% بينما سوء إدارة الدين الخارجي 76%.

المطلب الثاني: الإحصاء الوصفي والثبات والعلاقة بين عبارات ومتغيرات الدراسة:

أولاً: الإحصاء الوصفي لعبارات متغيرات الدراسة :

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي أن درجة القياس بناء على المقياس الثلاثي:

موافق = 1 الي 1.6

موافق لحد ما = 1.7 الي 2.3

غير موافق = 2.4 الي 3

الجدول رقم (6-66) اوزان الفرضية الأولى: أزمة الدين الخارجي في الاساس هي نتاج طبيعي لأزمة التمويل التنموي بالبلدان النامية الناتجة من الخصائص التي تتصف بها تلك الدول (خصائص الدول النامية) وتفاقت بسبب الاحداث والتطور التاريخي للظاهرة.

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	غير موافق		لحد ما		موافق		فقرات الفرضية
				%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
8	موافق	0.70889	1.4479	12.5	12	19.8	19	67.7	65	1. انخفاض مستويات المعيشة (ضعف مستوى دخل الفرد ونموه).
5	موافق	0.55241	1.3229	4.2	4	24.0	23	71.9	69	2. ضعف وسوء توزيع الدخل القومي
3	موافق	0.52315	1.2500	4.2	4	16.7	16	79.2	76	3. انخفاض انتاجية عنصر العمل والادخار
10	لحد ما	0.87603	2.0313	39.6	38	24.0	23	36.5	35	4. ارتفاع معدل النمو السكاني
6	موافق	0.63858	1.3854	8.3	8	21.9	21	69.8	67	5. محدودية المشاركة الشعبية وغياب المؤسسة الديمقراطية
4	موافق	0.57086	1.2708	6.3	6	14.6	14	79.2	76	6. غياب الاستقرار الامني والسياسي
1	موافق	0.47284	1.1979	3.1	3	13.5	13	83.3	80	7. تفشي الفساد
9	لحد ما	0.65284	1.7396	11.5	11	51.0	49	37.5	36	8. التغيرات في اسعار البترول.
7	موافق	0.66193	1.4375	9.4	9	25.0	24	65.5	63	9. ارتفاع اسعار الفوائد على القروض
2	موافق	0.4697	1.2292	2.1	2	18.8	18	79.2	76	10. عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري
	موافق	0.6127	1.43125							متوسط الاتجاه العام

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-66) أن المتوسط الحسابي لإجابات العينة تجاه عبارات الفرضية الأولى جاءت في العموم بالموافقة لان اجمالي المتوسط 1.43 وهي بين 1 واصغر من 1.6 بانحراف معياري 0.61 مما يدل على قبول الفرضية الأولى بأن أزمة الدين الخارجي في الاساس هي نتاج طبيعي لأزمة التمويل التنموي بالبلدان النامية الناتجة من الخصائص التي تتصف بها تلك الدول (خصائص الدول النامية) وتفاقت بسبب الاحداث والتطور التاريخي للظاهرة.

1- في المرتبة الاولى عبارة تفشي الفساد باعتبارها احد اهم مسببات الدين الخارجي حيث بلغ متوسطها 1.197 بانحراف معياري 0.472.

2- في المرتبة الثانية عبارة عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري باعتبارها احد اهم مسببات الدين الخارجي حيث بلغ متوسطها 1.22 بانحراف معياري 0.469.

3- في المرتبة الثالثة عبارة انخفاض انتاجية عنصر العمل والادخار باعتبارها احد اهم مسببات الدين الخارجي حيث بلغ متوسطها 1.250 بانحراف معياري 0.520.

4- في المرتبة الرابعة عبارة غياب الاستقرار الامني والسياسي باعتبارها احد اهم مسببات الدين الخارجي حيث بلغ متوسطها 1.2708 بانحراف معياري 0.570.

5- في المرتبة الخامسة عبارة ضعف وسوء توزيع الدخل القومي باعتبارها احد اهم مسببات الدين الخارجي حيث بلغ متوسطها 1.3229 بانحراف معياري 0.5524.

6- في المرتبة السادسة عبارة محدودية المشاركة الشعبية وغياب المؤسسة الديمقراطية باعتبارها احد اهم مسببات الدين الخارجي حيث بلغ متوسطها 1.3854 بانحراف معياري 0.63858.

7- في المرتبة السابعة عبارة ارتفاع اسعار الفوائد على القروض باعتبارها احد اهم مسببات الدين الخارجي حيث بلغ متوسطها 1.4375 بانحراف معياري 0.66193.

8- في المرتبة الثامنة عبارة انخفاض مستويات المعيشة (ضعف مستوى دخل الفرد ونموه). باعتبارها احد اهم مسببات الدين الخارجي حيث بلغ متوسطها 1.4479 بانحراف معياري 0.70889.

9- في المرتبة التاسعة عبارة التغيرات في اسعار البترول باعتبارها احد اهم مسببات الدين الخارجي حيث بلغ متوسطها 1.7396 بانحراف معياري 0.65284.

10- المرتبة العاشرة عبارة ارتفاع معدل النمو السكاني باعتبارها احد اهم مسببات الدين الخارجي حيث بلغ متوسطها 2.0313 بانحراف معياري 0.87603.

الجدول رقم(6-67)اوزان الفرضية الثانية: تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي .

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	غير موافق		لحدا		موافق		فقرات الفرضية
				%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
2	موافق	.44278	1.1875	2.1	2	14.6	14	83.3	80	11. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي
4	موافق	.53270	1.2708	4.2	4	18.8	18	77.1	74	12. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في زيادة دخل الفرد
1	موافق	.38331	1.1458	1.0	1	12.5	12	86.5	83	13. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في تحريك وتدعيم القطاع الخاص
3	موافق	.47284	1.1979	3.1	3	13.5	13	3.1	80	14. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت فينقل التكنولوجيا ورفع الكفاءة التشغيلية
	موافق	0.457	1.20	متوسط الاتجاه العام						

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم(6-66) أن المتوسط الحسابي لإجابات العينة تجاه عبارات الفرضية الثانية جاءت في العموم بالموافقة لان اجمالي المتوسط 1.20 وهي بين 1 وأصغر من 1.6 بانحراف معياري 0.457 مما يدل على قبول الفرضية الثانية بأنه تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

1- في المرتبة الاولى عبارة تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في تحريك وتدعيم القطاع الخاص باعتبارها من العوامل المؤثرة إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسطها 1.1458 بانحراف معياري 0.3833.

2- في المرتبة الثانية عبارة تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي باعتبارها من العوامل المؤثرة إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسطها 1.1875 بانحراف معياري 0.442.

3- في المرتبة الثالثة عبارة تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت فينقل التكنولوجيا ورفع الكفاءة التشغيلية باعتبارها من العوامل المؤثرة إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسطها 1.1979 بانحراف معياري 0.472.

4- في المرتبة الرابعة عبارة تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في زيادة دخل الفرد باعتبارها من العوامل المؤثرة إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسطها 1.2708 بانحراف معياري 0.532.

الجدول (6-68) اوزان الفرضية الثالثة: تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبولت إيجابا على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي.

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	غير موافق		لحدا		موافق		فقرات الفرضية
				%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
4	موافق	0.56039	1.2917	2.1	2	14.6	14	83.3	80	15. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبولت في تقليل الانفاق الحكومي برفع العبء المالي
2	موافق	0.51799	1.2396	4.2	4	18.8	18	77.1	74	16. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبولت في تقليل العبء التشغيلي والإداري عن القطاع العام
1	موافق	0.43327	1.2083	1.0	1	12.5	12	86.5	83	17. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبولت في رفع كفاءة القطاع العام ونقل التكنولوجيا
3	موافق	0.5429	1.25	3.1	3	13.5	13	3.1	80	18. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبولت في تقليل نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي
	موافق	0.513	1.247							متوسط الاتجاه العام

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم (6-68) أن المتوسط الحسابي لإجابات العينة تجاه عبارات الفرضية الثالثة في العموم بالموافقة لان اجمالي المتوسط 1.24 وهي بين 1 وأصغر من 1.6 بانحراف معياري 0.51 مما يدل على قبول الفرضية الثالثة بأنه تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبولت إيجابا على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي في السودان.

1- في المرتبة الاولى عبارة تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبولت في رفع كفاءة القطاع العام ونقل التكنولوجيا باعتبارها من العوامل المؤثرة إيجابا على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي في السودان حيث بلغ متوسطها 1.2083 بانحراف معياري 0.43327

2- في المرتبة الثانية عبارة تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبولت في تقليل العبء التشغيلي والإداري عن القطاع العام باعتبارها من العوامل المؤثرة إيجابا على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي في السودان حيث بلغ متوسطها 1.239 بانحراف معياري 0.5179

3- في المرتبة الثالثة عبارة تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبولت في تقليل نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي باعتبارها من العوامل المؤثرة إيجابا على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي في السودان حيث بلغ متوسطها 1.25 بانحراف معياري 0.5429.

4- في المرتبة الرابعة عبارة تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبولت في تقليل الانفاق الحكومي برفع العبء المالي باعتبارها من العوامل المؤثرة إيجابا على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي في السودان حيث بلغ متوسطها 1.2917 بانحراف معياري 0.56039

الجدول(6-69)أوزان الفرضية الرابعة: استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل

لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	غير موافق		لحدا		موافق		فقرات الفرضية
				%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
13	موافق	.67854	1.4479	10.4	10	24.0	23	65.5	63	19. لم يستفيد السودان من المبادرات لعدم ايفائه للمعايير والشروط الاقتصادية المطلوبة
11	موافق	.62539	1.4063	7.3	7	26.0	25	66.7	64	20. لم يستفيد السودان من المبادرات لعدم ايفائه لشروط سياسية
15	لحدا	.80104	1.7708	22.9	22	31.3	30	45.8	44	21. بعد الاستفادة المبادرات سيكون قادرا على الإيفاء <u>بمبقي</u> الديون بدون تعثر
16	لحدا	.76749	1.8542	22.9	22	39.6	38	37.5	36	22. بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمبقي الديون وستتراكم بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي
17	لحدا	.73799	1.8854	21.9	21	44.8	43	33.3	32	23. بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمبقي الديون وستتراكم بسبب عدم الاستقرار السياسي
14	لحدا	.82078	1.7500	24.0	23	27.1	26	47.0	47	24. بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمبقي الديون وستتراكم بسبب سوء إدارة الدين الخارجي
10	موافق	.67245	1.3958	10.4	10	18.8	18	70.8	67	25. تساهم في حل الدين من خلال زيادة الانتاج والنتاج القومي
2	موافق	.45692	1.2083	2.1	2	16.7	16	81.3	78	26. تساهم في حل الدين من خلال رفع معدل النمو والتنمية
6	موافق	.55211	1.2708	5.2	5	16.7	16	78.1	57	27. تساهم في حل الدين من خلال تأثيرها ايجابيا على ميزان المدفوعات وسعر الصرف
3	موافق	.46347	1.2188	2.1	2	17.7	17	80.2	77	28. تساهم في حل الدين من خلال بناء وتعزيز البنى التحتية
4	موافق	.46970	1.2292	2.1	2	18.8	18	79.2	76	29. تساهم في حل الدين من خلال تخفيف حدة الفقر والمسؤولية المجتمعية
5	موافق	.46970	1.2292	76	2	18.8	18	79.2	76	30. تساهم في حل الدين من خلال رفع العبء المالي والاداري عن الموازنة العامة
1	موافق	.38374	1.1771	0.0	0	17.7	17	82.3	79	31. تساهم في حل الدين من خلال معالجة مشكلة شح وكفاءة التمويل التنموي
7	موافق	.57726	1.3438	5.2	5	24.0	23	70.8	68	32. تحقق الرضى للدائنين باستعادة أموالهم باسهم يمكن التصرف بها
9	موافق	.58490	1.3750	5.2	5	27.1	26	67.7	65	33. الإعفاءات الضريبية والجمركية تضمن ميزة تنافسية للمشروع وتخفف الدائنين
12	موافق	.59595	1.4479	5.2	5	34.4	33	60.4	58	34. تتجاوز التخوف من مخاطر الاستثمار بالنسبة للدائنين من الاستثمار بالدول المدينة
8	موافق	.56156	1.3542	4.2	4	27.1	26	68.8	66	35. الإعفاءات الممنوحة المحسوبة هي أداة تراكمية مقبولة للدائن والمدين في تسوية الدين
	موافق	0.601	1.433	متوسط الاتجاه العام						

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول رقم(6-69) أن المتوسط الحسابي لإجابات العينة تجاه عبارات الفرضية الرابعة في العموم بالموافقة لان اجمالي المتوسط 1.43 وهي بين 1 وأصغر من 1.6 بانحراف معياري 0.60 مما يدل على قبول الفرضية الثانية بأن استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI.

- 1- المرتبة الاولى عبارة تساهم في حل الدين من خلال معالجة مشكلة شح وكفاءة التمويل التنموي باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.1771 وانحراف معياري 0.38374
- 2- المرتبة الثانية عبارة تساهم في حل الدين من خلال رفع معدل النمو والتنمية باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.208 وانحراف معياري 0.45692
- 3- المرتبة الثالثة عبارة تساهم في حل الدين من خلال رفع معدل النمو والتنمية باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.2188 وانحراف معياري 0.46347
- 4- المرتبة الرابعة عبارة تساهم في حل الدين من خلال تخفيف حدة الفقر والمسؤولية المجتمعية باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.2292 وانحراف معياري 0.469.
- 5- المرتبة الخامسة عبارة تساهم في حل الدين من خلال رفع العبء المالي والاداري عن الموازنة العامة باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.2292 وانحراف معياري 0.4697
- 6- المرتبة السادسة عبارة تساهم في حل الدين من خلال تأثيرها ايجابيا على ميزان المدفوعات وسعر الصرف باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.2708 وانحراف معياري 0.55211
- 7- المرتبة السابعة عبارة تحقق الرضى للدائنين باستعادة أموالهم باسهم يمكن التصرف بها باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.3438 وانحراف معياري 0.57726
- 8- المرتبة الثامنة عبارة الإعفاءات الممنوحة المحسوبة هي أداة تراكمية مقبولة للدائن والمدين في تسوية الدين باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.3542 وانحراف معياري 0.56156
- 9- المرتبة التاسعة عبارة الإعفاءات الضريبية والجمركية تضمن ميزة تنافسية للمشروع وتخفف الدائنين باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.3750 وانحراف معياري 0.5849.

10- المرتبة العاشرة عبارة تساهم في حل الدين من خلال زيادة الانتاج والناتج القومي باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها وبانحراف معياري

11- المرتبة الحادي عشر عبارة لم يستفيد السودان من المبادرات لعدم ايفاءه لشروط سياسية باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.3958 وبانحراف معياري 0.6724

12- المرتبة الثانية عشر عبارة تتجاوز التخوف من مخاطر الاستثمار بالنسبة للدائنين من الاستثمار بالدول المدينة باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.4479 وبانحراف معياري 0.5959

13- المرتبة الثالثة عشر عبارة لم يستفيد السودان من المبادرات لعدم ايفاءه للمعايير والشروط الاقتصادية المطلوبة باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.4479 وبانحراف معياري 0.6785

14- المرتبة الرابعة عشر عبارة بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون وستتراكم بسبب سوء إدارة الدين الخارجي باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.7500 وبانحراف معياري 0.8207

15- المرتبة الخامسة عشر عبارة بعد الاستفادة المبادرات سيكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون بدون تعثر باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.7708 وبانحراف معياري 0.80104

16- المرتبة السادسة عشر عبارة بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون وستتراكم بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.8542 وبانحراف معياري 0.76749

17- المرتبة السابعة عشر عبارة بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون وستتراكم بسبب عدم الاستقرار السياسي باعتبارها تؤكد ان استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI حيث بلغ متوسطها 1.8854 وبانحراف معياري 0.73799

ثانيا: الثبات الإحصائي للفرضيات: يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت

ظروف مماثلة. و يعني الثبات أيضا أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق

الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف الثبات أيضا بأنه مدى

الدقة والاتساق للقياسات التي تم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، من أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرو نباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

من أجل اختبار ثبات الأداة (لاستبانة) تم استخدام معامل ألفا كرو نباخ على فقرات الاستبانة، حيث يقيس هذا المعامل مدى الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لإجابات المبحوثين تجاه فقرات الاستبانة، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0، - 100) وتكون مقبولة إحصائياً إذا زادت عن 60% فعندما يكون ثبات الأداة جيداً ويمكن من تعميم النتائج. ولهذا تم تجميع متوسطات عبارات كل فرضية كمتغير واجراء الاختبار على 1.

الجدول (6-70) نتائج اختبار الثبات وصدق الاستبيان

الفرضيات	عدد العبارات	النبات	الصدق
1. أزمة الدين الخارجي في الأساس هي نتاج طبيعي لأزمة التمويل التنموي بالبلدان النامية الناتجة من الخصائص التي تتصف بها تلك الدول (خصائص الدول النامية) وتفاقت بسبب الأحداث والتطور التاريخي للظاهرة.	10	0.629	0.793
2. تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي في السودان.	4	0.803	0.896
3. تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجاباً على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في السودان.	4	0.897	0.947
4. استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI	17	0.687	0.828

المصدر: من اعداد الباحث

ثبات وصدق المفردات : زيادة قيمة معامل ألفا كرو نباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. معامل الصدق تم حسابه عن طريق حساب الجذر لمعامل الثبات، وهو يعرف بصدق المحك. إن الثبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. أما الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه. من الملاحظ من الجدول السابق أن المحاور قد حظيت بنسبة ثبات متفاوتة، حيث نجد الفرضية الاولى درجة الثبات وبلغت 0.629 أي نسبة 62% وهي نسبة مقبولة إحصائياً. والفرضية الثانية كانت درجة الثبات عالية 0.803 أي 80% وهي مقبولة إحصائياً وكذلك الفرضية الثالثة كانت درجة الثبات 0.897 89% وهي أيضاً نسبة مقبولة إحصائياً، وأخيراً الفرضية الرابعة وكانت درجة الثبات 0.687 أي 68% وهي أيضاً نسبة مقبولة إحصائياً.

جدول (6-71) العلاقة والارتباط بين فرضيات الاستبيان

			الفرضية 1	الفرضية 2	الفرضية 3	الفرضية 4
Spearman's rho	الفرضية 1	Correlation Coefficient	1.000	.009	.204*	.162
		Sig. (2-tailed)	.	.930	.046	.115
		N	96	96	96	96
الفرضية 2		Correlation Coefficient	.009	1.000	.330**	.174
		Sig. (2-tailed)	.930	.	.001	.090
		N	96	96	96	96
الفرضية 3		Correlation Coefficient	.204*	.330**	1.000	.425**
		Sig. (2-tailed)	.046	.001	.	.000
		N	96	96	96	96
الفرضية 4		Correlation Coefficient	.162	.174	.425**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.115	.090	.000	.
		N	96	96	96	96

لتوضيح العلاقة بين معامل الارتباط بين المحاور وفرضيات الدراسة بحيث يعبر المحور الأول عن الفرضية الأولى التي تتحدث عن أزمة الدين الخارجي في الأساس هي نتاج طبيعي لأزمة التمويل التنموي بالبلدان النامية الناتجة من الخصائص التي تتصف بها تلك الدول (خصائص الدول النامية) وتفاقت بسبب الاحداث والتطور التاريخي للظاهرة، المحور الثاني عن الفرضية الثانية التي تعبر عن دور مشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومشاريع البوت في الناتج المحلي الإجمالي، كما المحور الثالث او الفرضية الثالثة التي تعبر عن دور مشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومشاريع البوت في الانفاق الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي. اما المحور الرابع او الأخير ويعبر عن دور مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI.

1- بلغ معامل الارتباط بين مجموع متوسطات الفرضية الرابعة (دور مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI) مع مجموع متوسطات المحور الأول (أزمة الدين الخارجي في الأساس هي نتاج طبيعي لأزمة التمويل التنموي بالبلدان النامية الناتجة من الخصائص التي تتصف بها تلك الدول (خصائص الدول النامية) وتفاقت بسبب الاحداث والتطور التاريخي للظاهرة) قيمة ارتباط 0.162 بمستوى معنوية 0.115 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المحورين او الفرضيتين .

2- بلغ معامل الارتباط بين مجموع متوسطات الفرضية الرابعة (دور مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI) مع مجموع متوسطات المحور الثاني او الفرضية الثانية (تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي

في السودان). قيمة ارتباط 0.174 بمستوى معنوية 0.090 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المحورين او الفرضيتين .

3- بلغ معامل الارتباط بين مجموع متوسطات الفرضية الرابعة (دور مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات (HIPC-MDRI) مع مجموع متوسطات المحور الثاني او الفرضية الثانية (تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجابا على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي في السودان). قيمة ارتباط 0.174 بمستوى معنوية 0.425 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.000 مما يعني وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المحورين او الفرضيتين .

المبحث الرابع: مقترح الحل دور مشاريع البوت في تسوية ديون السودان الخارجية:

المطلب الاول: الاطار النظري للحل:

يستخدم فيه نظام البوت لأنشاء مشاريع بالبلد المدين (السودان) وعند نهاية فترة الامتياز للشركة المنشأة تحول الملكية للدائنين في شكل اسهم تقابل جزء من الدين (حسب الاتفاق) وتقوم الحكومة بمنح تلك المشاريع امتيازات ضريبية وجمركية تتمثل بالإعفاء الكامل من الضرائب والجمارك لها و تقوم هيئة خاصة تتكون من (ديوان الضرائب، وزارة المالية، البنك المركزي - هيئة الجمارك) باحتساب قيمة الدين الذي حول في شكل اسهم بالإضافة لاحتساب دوري لقيمة الضرائب والجمارك المفقودة نتيجة اعفاء تلك المشاريع وخصمها دوريا من قيمة اجمالي الدين للدائنين.

هذه الطريقة تتلافى عيب كبير من الحلول السابقة مثل مبادلة الديون DEBT SWAP والحلول الشبيهة بها كمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشرة FDI بواسطة الدائنين التي طرحت كحل مسبقا لحل مشكلة ديونهم مع منحهم الاعفاءات الضريبية والجمركية¹، وايضا تملكهم اسهم في شركات قائمة مملوكة للدولة DEBT EQUITY SWAP وبحيث لم تجد القبول ولا مكان في التطبيق بسبب كثير من المعوقات اهمها لانعدام الثقة عند الدائنين في ادارات وانظمة الدول المدينة وايضا في عدم استقرار اقتصادياتها وبالتالي يرون فيها كثير من المخاطر، وايضا لم تجد قبول عند بعض الدول المدينة لبعض الاسباب اهمها بان المسبب الاساسي المباشر للاستدانة هو عجز الموارد المحلية بتمليك عوامل الانتاج المحلية القائمة مقابل الديون لأطراف اخرى يزيد من العجز، وايضا هنالك تخوف من تملك اصول الانتاج والمشاريع القائمة الي الدائنين واعطاء اعفاءات جمركية يجعل الاقتصاد المحلي مرهون ومتحكم به من الخارج مما يقوض قد الامن الاقتصادي القومي .

تستند هذه الطريقة على فروض:

- 1- نظرية الصراع الطبقي لماركس وتتفق مع النظرية من حيث ان كل الصراعات بمختلف اشكالها وادواتها في العالم منذ الازل هي بسبب الصراع على الموارد الاقتصادية النادرة حسب الاجديات الاقتصادية والاجديات علم الاجتماع وتختلف في نسب توزيعها على العالم وبالتالي كل الصراعات والمشاكل سواء سياسية واجتماعية واقتصادية تدور حول الاستفادة منها، ومشكلة المديونية الخارجية جزء منها بحيث تستند على ان اهداف المدين والدائن أيضا مهما اختلفت اهداف اقتصادية تقوم على استغلال الموارد مهما كانت الحلول فلا يمكن التسليم ان الاسباب السياسية لاحد الأطراف متحكمة بقضية الديون والحلول لان الاسباب السياسية مهما كانت ناتجة في الأساس من أسباب اقتصادية تتمحور حول الموارد وصراع الموارد ، وبينما يختلف الحل مع النظرية في انها غير معنية بقصر هذا الاختلاف في شكل طبقي كما أوردها ماركس وذلك مرده لأنها نظرية اجتماعية.
- 2- عجز تمويل التنمية الناتج من خصائص الدول النامية هي السبب الاساسي في الاستدانة وعجز السداد.
- 3- المدين لا يستطيع الايفاء بالتزاماته بالطريقة التقليدية لأنها عالية التكلفة بسبب عجز الموارد التنموية.

1 قصي بابا2012،(مشكلة ديون السودان الخارجية - رؤية للحل) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،الخرطوم،ص102.

4- الدائن في حالة يأس من الحصول على مستحقاته المالية من الدول المدينة وليس له ضمان باستردادها ولا يثق بالدول المدينة من حيث تقديمه اموال جديدة لاستثمارها كمشاريع FDI بالدولة المدينة بالإضافة لضغوطات المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني المناهية بضرورة اعفاء ديون الدول الفقيرة . وبالتالي وبناء على الفروض السابقة، يتضح بان مشكلة الديون الخارجية لا يمكن ان تحل مباشرة في اطار الطرفين فقط المدين والدائن لأسباب تتلخص (انعدام الثقة للطرفين ، والمخاطر العالية المرتبطة بالسداد التقليدي او المستحدث كمشاريع FDI او شراء الاصول القائمة) ولذلك يستوجب دخول طرف ثالث ليقابل ويحل كل خطر وتخوف لكل طرف تجاه الاخر ويضمنهما، بوسيلة اقتصادية حقيقة وفعالة .

ويمكن القول بان مشاريع البوت يمكن ان تلعب هذا الدور وتعتبر اداة للحل والسداد واداة للنمو الاقتصادي في نفس الوقت بحيث تستخدم مشاريع البوت BOT كوسيلة لحل مشكلة الدين الخارجي بحيث يمنح امتياز لاتحاد مالي (الطرف الثالث) بحيث يقوم بإنشاء مشاريع مدروسة ومتفق عليها مع الحكومة ويقوم بتشغيلها وادارتها لمدة من الزمن بحيث يستعيد فيها تكاليف الانشاء والتشغيل بالإضافة للأرباح المتفق عليها ومن ثم تحويل المشروع عند نهاية المدة للحكومة (المدينة -الطرف الاول) التي بدورها تقوم بتملك اسهم المشروع للدائنين لها (الطرف الثاني) خصما من قيمة الدين بالإضافة لإعفاءات مستقبلية محسوبة خصما من قيمة الدين، وبالتالي تكون قد تناسب الحل مع كل الفروض بما توفره مشاريع البوت من ايجابيات لكل من طرفي مشكلة الدين ،بحيث سيقدم مشروع جاهز معلوم قيمته السوقية ومتوسط ربحيته لمدة سابقة ويمثل اضافة تنموية للمدين واداة للسداد دون اي عبأ ويقدم للدائن ايضا مشروع جاهز معلوم قيمته وربحيته ووزنه في السوق من غير ان يضطر لدفع اي مبلغ وخصما من قيمة ديونه المعدومة المستحقة له ، واداة استثمارية بميزات واعفاءات تنافسية وتدر عوائد. كما يمكن تحويله أيضا في نهاية مدة الامتياز للدائنين اما بتحويل ملكيته او تحويل كامل لكل الأصول ماعدا الأرض او تحويله بأحد صيغ البوت bot الأخرى (BOO-BOOT) الي ان يستعيد الدائن ديونه كاملة.

اولا: الايجابيات والسلبات للمدين (السودان):-

الاجبيات:

- 1- سداد اعباء الدين عن طريق هذا الحل اقل تكلفة من السداد بالطريقة التقليدية والحل بواسطة مشاريع FDI الممنوحة الامتيازات او حل شراء وتمليك اصول قائمة DEBT SWAP .
 - 2- تساهم في سداد الدين بطريقة تتوافق مع متطلبات التنمية والنمو بل تكون دافعا لها ،بمعنى اداة لسداد الدين والنمو في وقت واحد والمساعدة في الاستفادة من الموارد المحلية.
 - 3- تزيد الجدارة الائتمانية للدولة المدينة بالأسواق المالية العالمية.
 - 4- تؤدي لزيادة فاعلية وكفاءة الاسواق المالية للدولة المدينة.
 - 5- ترجح كفة الفائز بالموازنة وميزان المدفوعات وتحسن وترجح كفة التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المدينة.
- تجدر الإشارة الي اتفاق واشادة كل المتخصصين والموظفين والاكاديميين الذين تم عقد مقابلات معهم مع إيجابيات الحل المقترح .

السلبات:

- 1- هنالك تخوف من ان الميزات(الاعفاءات الضريبية والجمركية) الممنوحة لتلك المشاريع قد تؤدي لطرد المستثمرين الاخرين بالسوق نتيجة منحهم ميزة تنافسية. وكما شار واتفق كل من (ضياء الحق عبد السلام¹ و هشام محمد بله²).
- 2- تملك الأصول بما فيها الأراضي خصوصا للمستثمرين الأجانب يضعف حقوق المواطنين وحقوق الأجيال القادمة كما اشارت بعض المقابلات مع كل من (حسن إبراهيم عطا الله³ وأيضاً حسن جعفر بدوي⁴ حياة حسن شمت⁵ سهام صلاح الدين فرح⁶).

ثانيا: الايجابيات والسلبيات للدائنين:

الاجبيات:

- 1- توفر ادوات مالية قابلة للتداول بالأسواق المالية العالمية والمحلية وذات عوائد وتؤدي للحصول على الاموال المستحقة من المدين بطريقة عملية ومضمونة من التحصيل على تلك الاموال المشكوك في التحصل عليها بالطرق التقليدية بمعنى تعتبر اداة مضمونة لسداد الدين بالإضافة لأداة استثمارية تحقق عوائد.
- 2- تمنح ميزة الاعفاءات الضريبية والجمركية ميزة تنافسية في الاسواق.
- 3- تتلافى عيوب من الحل بواسطة الامتيازات الضريبية والجمركية لمشاريع الدائنين باستخدام امواهم الخاصة (FDI) وحلول تملك وشراء اصول قائمة.
- 4- تحقق التعاون التكامل الاقتصادي بين المدين والدائنين، في الاستفادة من الموارد على نخب تشاركي وفق المصالح المشتركة.

السلبيات:

- 1- قد تطول فترة استحقاق بعد ان يؤول المشروع للدائن الدين بمعلومية اذا ما كبر حجم الدين.
- 2- طول فترة الانتظار حتى تؤول مشاريع البوت بعد انتهاء مدة الامتياز المشروع للدائن ، مما قد تنهالك قيمة الاصول (ماكينات والآلات وبنية تحتية) للمشروع. كما أشار أيضا كل من سوسن إسماعيل عبدالله⁷ وضياء الحق عبد السلام⁸ ومحمد عادل وهب⁹
- 3- لا توجد ضمانات باستمرار الاتفاقيات المعقودة مع المدين مع تغير الحكومات لتلك الدول والتجارب التاريخية تؤكد لاختلاف السياسات المتبعة لكل حكومة تأتي مما يتطلب علاقات استراتيجية معها.
- 4- قد لا يتقبل الدائنين فكرة مبادلة الديون باسهم في شكل مشاريع. كما أشار حسن الخليفة سر الختم¹⁰

1 مقابلة مع ضياء الحق عبد السلام محمد-موظف بإدارة النماذج الاقتصادية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادي-تاريخ المقابلة 20-10-2019.

2 مقابلة مع هشام محمد بله-موظف بإدارة النماذج الاقتصادية -وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادي-تاريخ المقابلة 13-10-2019.

3 مقابلة مع حسن إبراهيم عطا الله إبراهيم -مساعد مدير إدارة البنك الدولي -وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادي-تاريخ المقابلة 13-10-2019

4 مقابلة مع حسن جعفر بدوي -منسق مشروع تعزيز السياسات المالية بالولايات المخول من البنك الدولي -وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادي- تاريخ المقابلة 20-10-2019

5 مقابلة مع حياة حسن شمت -مدير إدارة الشراكة بين القطاع العام والخاص-وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادي -تاريخ المقابلة 14-10-2019

6 مقابلة مع سهام صلاح الدين فرح-موظف إدارة التمويل الخارجي قسم الصين-وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادي- تاريخ المقابلة 16-10-2019

7 مقابلة مع سوسن إسماعيل عبدالله -موظف بإدارة الدين الخارجي بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادي-تاريخ المقابلة 13-10-2019

8 مقابلة مع ضياء الحق عبد السلام محمد-موظف بإدارة النماذج الاقتصادية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادي-تاريخ المقابلة 20-10-2019

9 مقابلة مع محمد عادل وهب -مدير إدارة الدين الخارجي بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادي-تاريخ المقابلة 20-10-2019

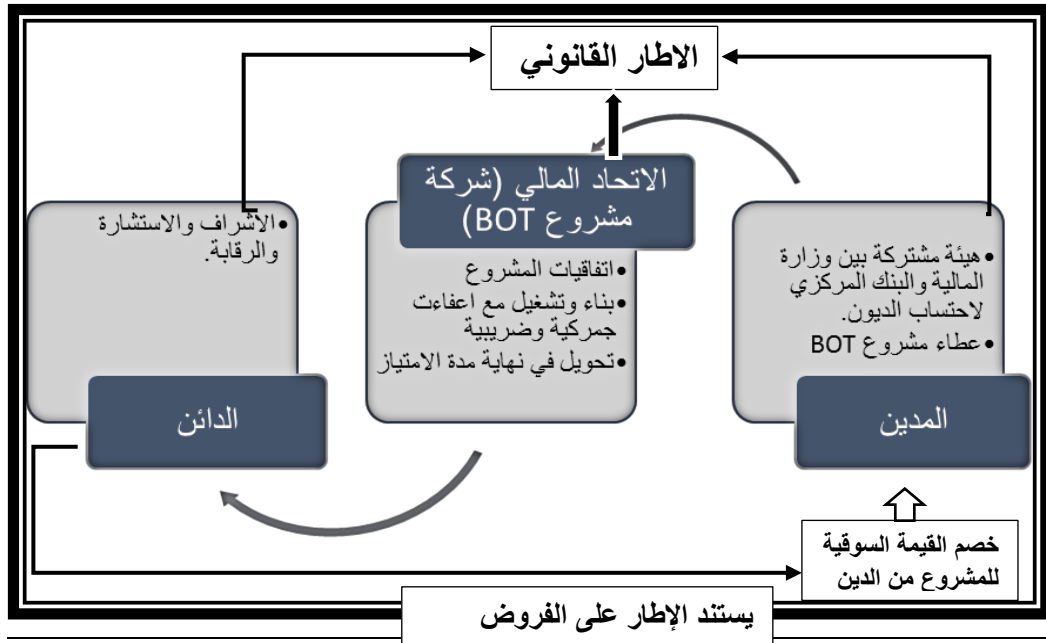
10 مقابلة مع حسن الخليفة سر الختم -موظف بإدارة السياسات وموظف سابق بوحدة الدين الخارجي بنك السودان المركزي -تاريخ المقابلة 24-10-2019

ورقة الإطار القانوني للأطراف:

من الضرورة لمواجهة وتقليل الاثار السلبية المتوقعة والماخذ التي اخذت على الحل بالنسبة لكل اطرافه المدين وشركة المشروع والدائنين لابد من وجود اطار قانوني يوقع عليه كل الأطراف ليتناقش ويضيف فيه كل البنود التي تقلل من المخاطر المتوقعة عليا ولتوفير مزيد من درجات الامان والضمان لكل من الاطراف تستوجب الحاجة لوجود قوانين والتزامات واجراءات تؤكد وتحفظ حقوق كل طرف تجاه الاخر وتحكم مستوى العلاقة بين الاطراف في كل من مراحل المشروع وبرقابة من جهة دولية يمكن ان تتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- 1- ان يقوم المدين بعرض دراسة المشروع تفصيليا للدائنين ولتنسيق الاستشاري قبل التعاقد مع الجهة الثالثة وهي الاتحاد المالي.
 - 2- للاتحاد المالي الحرية الكاملة في بناء وتشغيل المشروع دون الاضرار بقيمة المشروع وأصوله عند نهاية مدة الامتياز.
 - 3- ان تقوم لجنة ثلاثية رقابية من الاطراف الثلاث دوريا كل ثلاث سنوات بعمل تقرير مفصل عن تقييم لقيمة المشروع وعوائده وطرق تمويله وحالة أصوله للأطراف الثلاثة وللمؤسسات الدولية المعنية وللأطراف الثلاث.
 - 4- بعد انتهاء فترة الامتياز تحول أسهم المشروع الي الطرف الدائن بعد الجرد وتسليم العهد، وتحت اشراف اللجنة الثلاثية للأطراف واللجنة الرقابية من المؤسسات الدولية.
 - 5- إذا ما تقرر التوسع في المشروع للدائنين الحق والاولوية في الاسهم ثم حكومة وافراد الدولة المدينة ثم الاتحاد المالي السابق للمشروع.
 - 6- التوقيع على الالتزام بإعفاء المشروع جمركيا وضريبيا من قبل حكومات الدول المدينة لمدة الامتياز لصالح الاتحاد المالي وما بعد مدة الامتياز لأصحاب الاسهم الدائنين على ان تحتسب الاعفاءات فيما بعد مدة الامتياز بواسطة لجنة من وزارة المالية (الضرائب والجمارك) والبنك المركزي والدائنين اصحاب المشروع.
 - 7- ان تضمن الدول المدينة حرية حركة الاموال للخارج والداخل لمشاريع الدائنين، مع توفير سعر صرف تفضيلي في حالة التعرض لمخاطر تذبذب اسعار الصرف بعد تدقيق ومراجعة البنك المركزي.
- وتجدر الاشارة بان هذه القوانين استنبطها الباحث من العيوب والسلبيات التي ترتبط بمشاريع البوت عموما والمقترح المقدم كحل، لتساعد في تغطيتها وللحد من اثارها، وهي قابلة للإضافة اول التعديل وفق ما ترتبط به متطلبات الاطراف.

الشكل (6-46) الية عمل مشاريع البوت في تسوية الديون الخارجية



المصدر: من اعداد الباحث.

ومن الشكل السابق يتضح كيفية الحل بحيث يقوم الطرف المدين بعمل عطاءات لمشاريع بوت مع ضمان اعفاءات جمركية وضريبية لها، وانشاء هيئة مشتركة بين وزارة المالية والبنك المركزي لتقوم بمهمة احتساب وخصم الديون المقابلة لقيمة مشاريع البوت المنفذة عند نهاية مدة الامتياز، وبعد رسو المشروع على الاتحاد المالي وهو الطرف الثالث يتم التوقيع على الاطار القانوني بين المدين والدائن وشركة المشروع ، ثم تقوم شركة المشروع بعمل كل الاتفاقيات المتعلقة بمشروع البوت (التمويل،التوريد،البناء،التشغيل،التامين ،..الخ) وفي نهاية مدة الامتياز يتم تحويل اسهم المشروع بقيمتها السوقية وامتيازاته للدائنين ،وتقوم الهيئة المشتركة للدولة المدينة بخصم قيمة الاسهم من رصيد المديونية على الجهة الدائنة بالإضافة لخصم متراكم لقيمة الاعفاءات التي كانت ستدفع لو لم يكن هنالك اعفاءات لها.

المطلب الثاني: الإطار التطبيقي للحل على السودان: لتطبيق هذا الحل على ديون السودان الخارجية كحالة دراسة تستوجب تطبيقها على مرحلتين. أولها استيفاء السودان لمبادرة الهيبة HIPC ومبادرة بنك التنمية الافريقي MDRI وذلك لتقليل حجم الدين الذي سيخضع للمعالجة ولتهيئة المناخ الاقتصادي وتوفير الحد الأدنى للقطاع الخاص للدخول بمشاريع واستثمارات في السودان، ثم المرحلة الثانية تطبيق عطاءات مشاريع البوت على متبقي الديون بعد المبادرة.

المرحلة الاولى: استيفاء السودان لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون و HIPC وايضا MDRI و وصوله لنقطة الانجاز:

*يستلزم تطبيق الحل استيفاء مبادرة HIPC و MDRI أولاً :

1- لان قيمة ديون السودان الخارجية كبيرة جدا تعادل 53 مليار دولار مقارنة بقيمة مشاريع البوت المتوقع التحصل عليها.

2- استيفاء مبادرة HIPC وتنفيذ كل السياسات والمطلوبات من استراتيجية الحد من الفقر والحوكمة الرشيدة وسياسات التكيف والتثبيت توفر وتضمن الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي المتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي بما يضمن مناخ مهيئ وجاذب للقطاع الخاص المحلي والاجنبي في الاستثمار عموماً وفي الاستثمار ومشاركة القطاع العام.

وفقاً لما تم دراسته مسبقاً عن ديون السودان الخارجية وتحليلها مما يمكن من استخراج ملخص نتائج عنها عن قيمة الدين وموقف السودان من مبادرتي HIPC و MDRI للتعامل معها فيما يتعلق بالجزئية التطبيقية من استخدام مشاريع البوت في تسوية ديون الخارجية.

جدول سابق (5-2) التزامات السودان الخارجية بنهاية 2015-2016 حسب IMF: (مليار دولار)

2016		2015		
%	القيمة	%	القيمة	
11.2	5.69	13.7	5.20	الديون متعددة الاطراف
75.2	38.08	73.2	27.75	الديون الثنائية
36.2	18.36	36.8	13.96	دول اعضاء بنادي باريس
38.9	19.73	36.4	13.79	دول غير اعضاء بنادي باريس
13.6	6.88	13.1	4.97	الديون التجارية
50.668		37.927		الجملة

المصدر: تقرير استدامة ديون السودان، صندوق النقد الدولي 2017.

اولاً: هيكل ديون السودان الخارجية: ويتضح من الجدول السابق:

- اجمالي دين السودان الخارجي 50.6 مليار دولار حتى نهاية العام 2016.
- ان الديون الثنائية تمثل ا أكبر نسبة للدائنين بنسبة 75.2% بواقع اجمالي 38.08 مليار دولار التي تتكون من ديون دول اعضاء بنادي باريس بقيمة 18.3 مليار دولار تمثل نسبة 36.2% من اجمالي الدين، بالاضافة الي ديون دول غير اعضاء بنادي باريس بقيمة 19.7 مليار دولار تمثل نسبة 38.9% من اجمالي الدين، وهذه الديون الثنائية من غير الاعضاء في نادي باريس تزيد من تعقيد الحلول لانها تستلزم اقناع ومناقشات مطولة مع كل دولة على حدى لتمنح السودان تخفيضا في اطار مبادرة HIPC مماثلا لدول الاعضاء بنادي باريس .
- تمثل الديون متعددة الاطراف بنسبة 11.2% بقيمة 5.69 مليار دولار وهي مستحقة الشطب في اطار مبادرة MDRI . بينما الديون التجارية 13.6% بقيمة 6.88 مليار دولار.

ثانياً: موقف السودان من المبادرات الدولية MDRI, HIPC:

- 1- التزم السودان ببرنامج للإصلاح الاقتصادي والهيكلي وذلك 1997 وحصل على اعتراف من صندوق النقد الدولي بسجل الاداء الجيد الا ان مشكلة القروض غير الميسرة التي تحصل عليها السودان في 2009 و 2008 لا تتسق مع مجهودات معالجة الديون وتحويل

دون الحصول على المستوى مستدام للديون عند وصول السودان لمرحلة الاكتمال في حالة تأهله للاستفادة من المبادرة ولذلك طلب الصندوق هذه الشروط للحصول على شروط ميسرة وعدم الدخول في التزامات تجارية جديدة.

3- وبالنسبة لشروط الحوكمة والادارة الرشيدة، وقعت الحكومة والحركة الشعبية على اتفاقية السلام الشامل في شهر يناير 2005م

واتفاق سلام دارفور مع بعض الفصائل، واتفاقية وقف العدائيات في كل من النيل الازرق وجنوب كردفان، وحاليا بعد الثورة

تبذل جهودات حقيقية لتحقيق السلام الدائم إلا أن المجتمع الدولي يرى ضرورة أن يكون السلام شاملاً لكل انحاء السودان.

- تم إعداد الوثيقة المرحلية لاستراتيجية مناهضة الفقر (Interim Poverty Reduction Strategy) (IPRSP).

لشمال السودان ولم تكتمل بعد اعداد الوثيقة الاستراتيجية لتخفيف حدة الفقر الكاملة أشار (د.امين صالح يس¹) بان المسببات

المتعلقة بعدم المقدرة بالإيفاء بعض المتطلبات الاقتصادية والورقة الاستراتيجية لخفض الفقر على المستوى المطلوب قد يكون أحد

الاسباب وعجزه عن سداد متأخراته تجاه البنك الدولي. وبأن الإدارة الان في طور الاعداد للورقة الاستراتيجية الكاملة لخفض

الفقر بما يتضمن معايير أساسية للأمم المتحدة التي تتعلق بالتنمية المستدامة واهداف الألفية، ويتم الاعداد لها بالتنسيق مع الإدارات

الأخرى وبعض الوزارات. كما اشارت(انتصار إبراهيم احمد²) تم انجاز الورقة الأولية لخفض الفقر في الأعوام السابقة وتم مناقشتها

مع البنك الدولي، ولكن بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وسوء الإدارة على المستوى السياسي قاد للعكس، وأشارت بأن الإدارة

تم تكوينها حديثا كإدارة متخصصة وهي الان في طور الاعداد للورقة الاستراتيجية الكاملة لخفض الفقر وتم تضمين معايير التنمية

المستدامة التابعة للأمم المتحدة التي تتوافق مع اهداف الألفية التي كانت من مسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية والاحصاء، ويتم

الاعداد لها بالتنسيق معهم ومع الإدارات الأخرى بالوزارة مثل إدارة الموازنة. هنالك عدد من المتطلبات التي يجب على حكومة

السودان الإيفاء بها ويمكن تلخيصها في الآتي:

- استدامة السلام الشامل بالبلاد.
- الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاستمرار في تثبيت الإصلاحات الاقتصادية من خلال المحافظة على سجل الأداء الحسن والبت السريع في أمر القروض غير الميسرة والميسرة واتخاذ سياسة اقتراض حكيمة.
- البدء في اعداد وتنفيذ الاستراتيجية لتخفيف الفقر الكاملة.
- على حكومة السودان أيضاً التحرك السريع وتكوين مجموعة المساندة Supporting Group : وذلك بالاتصال بإحدى الدول الكبرى الدائنة (بريطانيا ، فرنسا) لرئاسة وتنسيق مجموعة الدعم والتي يفضل أن تضم في عضويتها مجموعة من الدول المؤثرة (الكويت ،السعودية ، إنجلترا، أمريكا وغيرها) بالإضافة إلى إشراك الصناديق العربية وذلك لضمان نجاح الحصول على التمويل اللازم وإطفاء ديون المؤسسات المالية الدولية.³ ومواصلة حشد الدعم من الدائنين الثنائيين لان 70% من الديون هي ديون ثنائية اما بشروط ميسرة او غير ميسرة.

¹ مقابلة مع د.امين صالح يس-مدير الوحدة الاستراتيجية لخفض الفقر بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادي-تاريخ المقابلة20-10-2019.

² مقابلة مع د.امين صالح يس-مساعد شششمدير الوحدة الاستراتيجية لخفض الفقر بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادي-تاريخ المقابلة16-

2019-10

3 التقرير الاستراتيجي الوطني 2010. مرجع سابق.ص190-191.

لتكون الخطوات اللاحقة فعالة يجب اولا الاستفادة من مبادرة الهيبك وذلك بعد الوصول لنقطة الإنجازات لها ميزة شطب جزء كبير من الدين وجدولة الباقي على المدى الطويل:

- تجدر الإشارة لنقطة مهمة بموجب مبادرة HIPC بحيث انها تضمن عند تكملة شروطها فقط ان تنال تخفيض الديون الثنائية لدول نادي باريس بينما تسعى وتدعم موقف الدولة المدينة لتتال معاملة مماثلة او تخفيض مماثل لدول نادي باريس للديون المتعلقة بالديون الثنائية لغير الأعضاء بنادي باريس والديون التجارية.
- وبموجب مبادرة تخفيض الديون متعددة الأطراف MDRI هي تضمن شطب كامل للديون متعددة الأطراف عند الوصول لنقطة الاكتمال في مبادرة HIPC.
- تجدر الإشارة الي هنالك صعوبة في تحديد احتساب متبقي الديون بعد مبادرة الهيبك HIPC وعملية الجدولة وتحديد نسب الشطب والتقدير للديون الثنائية او غيرها لأنها تخضع في النهاية لقانون حالة بحالة ولا يمكن احتسابها الا بواسطة لجان مشتركة في ذلك الوقت ولهذا تعتبر الأرقام الواردة في هذا البحث كسيناريوهات تقديرية فقط لانهاية كما اكدت أيضا مقابلات مع خبراء وموظفين سابقين بإدارة الدين بوزارة المالية وبنك السودان المركزي(أشارو بصعوبة التوقع والتكهن بقيمة متبقي الديون بعد الاستفادة من مبادرة إعادة الجدولة وايضا HIPC ولأنها تتم دائما بقانون حالة بحالة ولهذا ان للعامل السياسي والعلاقات السياسية دور كبير في دعم موقف الدولة من الاستفادة واستشهدو بتجارب دول وصلت مرحلة الاكتمال في مبادرة الهيبك دون الإيفاء بكامل الاشتراطات فبعضها اكتفى فقط بالورقة الأولية لخاربة الفقر ولم يعد الورقة الاستراتيجية الكاملة، وأشارو الي ان المبادرة في الأساس تهدف لجعل مستوى الدين الخارجي مستدام أي المستوى الأدنى للإيفاء بمدفوعات الدين السنوية)¹.
- استيفاء مبادرة HIPC وتنفيذ كل السياسات والمطلوبات من استراتيجية الحد من الفقر والحكومة الرشيدة وسياسات التكيف والتثبيت توفر الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي المتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي بما يضمن مناخ مهيئ وجاذب للقطاع الخاص المحلي والاجنبي في الاستثمار.

ولهذا توجد سيناريوان متوقعين في حالة تسوية الديون للسودان :

السيناريو الأول : وفيه يتم تخفيض الديون الثنائية فقط لدول نادي باريس مع الديون متعددة الأطراف وبموجب HIPC-MDRI وهو السيناريو المتشائم. وقد تصل الي شطب 90% من القروض الثنائية لدول لنادي باريس وجدولة المتبقي منها على 20 سنة وهي حاليا 18.3 مليار دولار في نهاية 20 نهاية 2016 حسب بيانات IMF للعام 2017 وتمثل 36.2% من اجمالي الدين لتصبح بعد الشطب التدريجي لتصبح 1.9 مليار دولار. وشطب كامل للديون متعددة الاطراف وفق مبادرة MDRI التي تستحق بمجرد الوصول لنقطة الانجاز في مبادرة HIPC وهي 5.7 مليار دولار وتمثل 11.2% من ديون السودان.

1 مقابلة مع د.حسن الخليفة سر الختم موظف بإدارة السياسات وموظف سابق بوحدة الدين الخارجي ببنك السودان المركزي ،تاريخ المقابلة 24-10-2019، ومقابلة مع د.صديق محمد العبيد-مدير إدارة وحدة الدين الخارجي سابقا بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية، تاريخ المقابلة 23-10-2019 ، ومقابلة مع د.فيصل ،مدير قسم البنك الدولي ،وزارة المالية ،تاريخ المقابلة 20-10-2019.

جدول (6-72) سيناريو الأول تسوية ديون السودان الخارجية بمبادرتي HIPC-MDRI - (مليار دولار)

ديون	وفقا لبيانات IMF 2017	الوصول لنقطة الانجاز HIPC (شطب 90%+جدولة المتبقي 20 سنه)	MDRI (شطب 100%)	متبقي الديون
متعددة الاطراف	5.69	-	5.69	0
ثنائية من اعضاء دول نادي باريس	18.3	16.4	-	1.9
ثنائية من غير اعضاء دول نادي باريس	**19.7	حسب المقدرة	-	19.7*
تجارية	6.88	حسب المقدرة	-	6.88*
الاجمالي	50.66	المتبقي يجدول الي 20 عام		28.4

المصدر: من اعداد الباحث.

السيناريو الثاني: وهو شطب 90% لديون السودان الثنائية لدول نادي باريس وغير دول نادي باريس والديون التجارية وجدولة المتبقي الي 20 سنه بموجب HIPC مع شطب كامل لديون لعدد الأطراف بموجب مبادرة MDRI. وهي حاليا نهاية 2016 حسب بيانات IMF للعام 2017 18.3 مليار دولار لدول نادي باريس لتصبح بعد الشطب التدريجي لتصبح 1.9 مليار دولار. بينما 19.7 مليار دولار لدول غير نادي باريس لتصبح بعد الشطب 1.97 مليار دولار وأخيرا الديون التجارية 6.88 مليار دولار لتصبح بعد الشطب 688 مليون دولار بموجب HIPC. بينما شطب كامل للديون متعددة الاطراف وفق مبادرة MDRI التي تستحق بمجرد الوصول لنقطة الانجاز في مبادرة HIPC وهي 5.7 مليار دولار.

جدول (6-73) السيناريو الثاني لتسوية ديون السودان الخارجية بمبادرتي HIPC-MDRI - (مليار دولار)

ديون	وفقا لبيانات IMF 2016	الوصول لنقطة الانجاز HIPC (شطب 90%+جدولة المتبقي 20 سنه)	MDRI (شطب 100%)	متبقي الديون
متعددة الاطراف	5.69	-	5.69	0
ثنائية من اعضاء دول نادي باريس	18.3	16.4	-	1.9
ثنائية من غير اعضاء دول نادي باريس	**19.7	17.73 حسب المقدرة	-	1.97*
تجارية	6.88	6.19 حسب المقدرة	-	0.688*
الاجمالي	50.66	المتبقي يجدول الي 20 عام		4.55

المصدر: من اعداد الباحث

المرحلة الثانية: وهو المقترح حل متبقي دين السودان الخارجي (بمشاريع BOT تملك للدائنين وتمنح ميزات ضريبية وجمركية):

وفقا للجدول السابق الذي يخص السيناريو الثاني بعد الاستفادة من مبادرتي HIPC و MDRI سيصبح دين السودان حوالي 4.5 مليار دولار ويقدم الباحث ارقام ونسب كمثال ولكن تجدر الاشارة بان تحديد النسب والقيم تخضع في النهاية للاتفاق بين السودان ودائنين في اطار الاتفاقيات والمبادرات.

1- وتمثل الحل باستخدام صيغة مشاريع البوت في شكل عطاءات تنافسية تقدمها وزارة المالية لأنشاء مشاريع استراتيجية في البنية التحتية او مشاريع استثمارية الطلب العالمي والمحلي عليها مرتفع للسودان فيها ميزة نسبية او مطلقة وثابت لخدمات مثل (سكك الحديد، التعدين بالذهب، البترول، المواد الغذائية-سكر -مسمم -قطن -ذرة -ثروة حيوانية... الخ) بحيث تقدم العطاءات لمشاريع بوت BOT معلومة القيمة الاسمية للاسهم وهيكل التمويل المطلوب لها والارباح المتوقعة وكل ما يخص دراسة المشروع ويتنافس عليها القطاع الخاص المحلي والاجنبي ويرسى المشروع على الأفضل.

2- ويمنح المشروع للاتحاد مالي للمشروع ويقوم بأنشاء وتشغيل المشروع وفق المدة المتفق عليها لبا يضمن ان يستعيد تكاليفه بالإضافة للارباح .

3- تحويل ملكيته المشروع في نهاية مدة الامتياز الي حكومة السودان ممثلة بوزارة المالية في شكل اسهم معروفة القيمة السوقية ومتوسط الارباح للخمس سنين السابقة، والتي بدورها تحول ملكيتها الي في نهاية مدة الامتياز في شكل اسهم بقيمتها السوقية الي الدائنين خصما من قيمة ديونهم وتقوم هيئة مختصة مكونة من البنك المركزي ووزارة المالية بعملية احتساب الخصم لاسهم المشروع بقيمته السوقية من الديون وتجدر الإشارة الي انه يمكن للدولة وقتها حسب الاتفاق بان تتعامل مع المشاريع الجديدة وفقا للمخاطر فيمكنهم أيضا تملكها للدائنين مع كل الأصول ماعدا الأراضي في صيغة تأجيريه فقط او تقديمها لهم في صيغة مشاريع بوت مرة أخرى بأنواعها المختلفة بإحدى الطريقتين:

أ- التحويل للدائنين مباشرة بكل أصول المشروع:

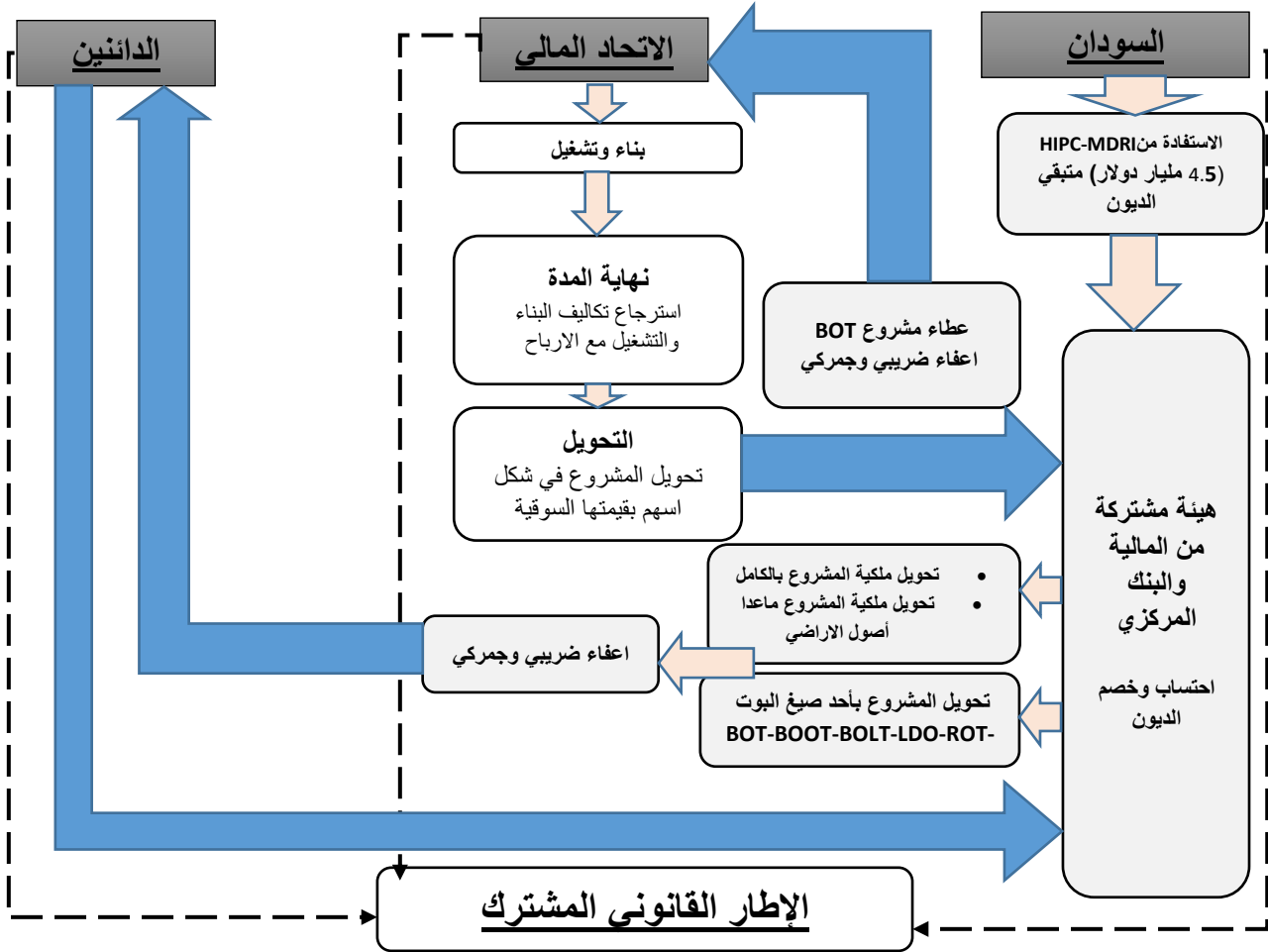
- التحويل للدائنين مباشرة بكل أصول المشروع
- لتحويل للدائنين مباشرة بكل أصول المشروع ماعدا الأراضي بصيغة إيجاريه او شراكة بالأرض

ب- إعادة التحويل للدائنين بأحد صيغ مشاريع البوت BOT

- التحويل للدائنين بصيغة BOOT البناء التملك التشغيل ثم التحويل في نهاية مدة الامتياز للحكومة
- التحويل للدائنين بصيغة BROT البناء والتحديث والتشغيل ثم التحويل في نهاية مدة الامتياز للحكومة
- التحويل للدائنين بصيغة LDO التأجير والتحديث والتشغيل ثم التحويل في نهاية مدة الامتياز للحكومة
- التحويل للدائنين بصيغة BOO البناء والتملك ثم التشغيل

4- وحول متبقي الدين يقوم السودان بمنح تلك المشاريع امتيازات ضريبية وجمركية (اعفاء كامل) مع قيام هيئة خاصة بديوان الضرائب باحتساب الايرادات المفقودة نتيجة الاعفاء بصورة دورية لتكون اداة دورية ومستمرة للسداد وتخصم من الدين.

الشكل (6-47) مخطط تسوية ديون السودان الخارجية بمشاريع BOT



المأخذ على المقترح بالنسبة للسودان:

- 1- أشار كل من (حسن عطاالله ابراهيم وحسن جعفر بدوي وهشام محمد بله و د. صديق محمد العبيد و حياة حسن شمت) رفض مبدأ تمليك الدائنين أصول قائمة وعلى وجه الخصوص الأراضي لشركة المشروع لان الأراضي ملك للأجيال القادمة أيضا
- 2- أشار كل من (سوسن إسماعيل عبدالله و ضياء الحق عبد السلام محمد) طول فترة الحل الذي يستلزم مدة لا تقل عن 15 سنة لشركة مشروع البوت ومن ثم تحويله للدولة والتي بدورها تحوله للدائن مما قد يجعل الدائنين رافضين لها بسبب طول الفترة.
- 3- أشار كل من (حسن عطاالله ابراهيم وسوسن إسماعيل عبدالله، حسن جعفر بدوي و ضياء الحق عبد السلام محمد و محمد عادل وهب و حياة حسن شمت) الى ضعف بيئة الاستثمار والمناخ الاقتصادي والقانوني للقطاع الخاص وعدم تناسبها مع المستثمرين من القطاع وراعين المشروع للدخول في مشاريع BOT والمناخ.
- 4- أشار كل من (هشام محمد بله) الى ان الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تمنح للمشاريع والتي تمنحهم ميزة تنافسية في السوق ستخلق أثر سلبي وهي غير عادلة بحيث يمكن ان تؤدي الى طرد المستثمرين المحليين الاخرين في القطاع الخاص من السوق لانهم غير مشمولين بالإعفاء.

- 5- أشار كل من (وضياء الحق عبد السلام محمد ، حياة حسن شمت، د.صديق محمد العبيد) نجاح الحل مربوط بدرجة كبيرة باستيفاء مبادرة HIPC ولا توجد سناريوهات إذا لم ننجح في الإيفاء بمبادرة HIPC.
- 6- أشار (وضياء الحق عبد السلام محمد)لمدة الزمنية الطويلة للحل قد تؤدي لتراكم متبقي الدين بعد استيفاء مبادرة HIPC
- 7- أشار كل من (محمد عادل وهب ، د.صديق محمد العبيد ،حسن جعفر بدوي،سر الختم الخليفة)تطبيق الحل مربوط بدرجة كبيرة باستيفاء مبادرة HIPC ورفع السودان من قائمة الإرهاب وعدم الاستقرار الاقتصادي السياسي أكبر معرقلين لاستيفاء السودان هذه المبادرات
- 8- أشار (محمد عادل وهب)الاهتمام ودراسة وتقنين معايير وشروط العطاءات لمشاريع BOT المطروحة والتأكد من تطبيقها من ضرورة للحل.
- 9- اشارت (سهام صلاح الدين فرح)تطبيق الحل مربوط بدرجة كبيرة بضرورة توفر بيئة جاذبة للقطاع الخاص تتمثل على الأقل في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية وبالأخص سعر الصرف لانه من اهم متطلبات المستثمر الخاص الأجنبي.
- 10- اشارت (حياة حسن شمت) رفضت تحويل ملكية أصول المشروع في نهاية المدة الي الدائنين وخصوصا في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية وترى هذا الحل يمكن ان يستخدم في مشاريع بوت استثمارية مصانع سكر او غلال.
- 11- أشار كل من(سهام صلاح الدين فرح ،حياة حسن شمت ، د.صديق محمد العبيد)تطبيق الحل مربوط بدرجة كبيرة بضرورة توفر بيئة جاذبة للقطاع الخاص تتمثل على الأقل في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية وبالأخص سعر الصرف لأنه من اهم متطلبات المستثمر الخاص الأجنبي، كما تحتاج المشاريع لرقابة لصيقة وتذليل التضارب والاختلاف في التطبيق في قوانين الاستثمار الولائية والعامه.
- 12- أشار (سر الختم الخليفة)يعتقد بانه قد لا يقبل الدائنين مبادلة أموالهم بأصول واسهم في مشاريع بوت وان قدمت لهم امتيازات واعفاءات.

المطلب الثالث: نماذج لمشاريع BOT مقترحة لسد قيمة متبقي الديون بعد استيفاء المبادرات:

بما ان المتبقي المتوقع من ديون السودان حسب السيناريو الثاني يعادل 4.5 مليار دولار فلابد من توفير مشاريع حقيقة في قطاعات مختلفة تستند على تجربة واقعية وموجودة على ارض الواقع وبالتالي بما دول افريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء تمثل الإقليم الأكبر الذي ينتمي اليه السودان وبالتالي تشابه دوله من حيث الظروف والخصائص مع السودان هذا يقود لان النسب الحالية للاستثمارات للمشاريع بمشاركة القطاع الخاص حسب القطاع المستثمر فيه في البنية التحتية يتوقع ان ينطبق مع السودان مستقبلا وبالتالي سيكون التوزيع المتوقع على القطاعات اقرب لما هو موجود بدول أفريقيا جنوب الصحراء ،ولهذا حتى نماذج المشاريع بقيم استثماراتها لابد ان تكون من المنطقة الافريقية وبالتحديد دول افريقيا جنوب الصحراء بقدر المستطاع لتكون اقرب للواقع.

جدول سابق (6-6) مشاريع PPI لدول افريقيا جنوب الصحراء حسب القطاع المستثمر فيها منذ 1990-2017-مليون دولار

النسبة	القيمة	العدد	القطاع
12.36%	8,806.00	87	الاتصالات
51.11%	36,399.00	231	الطاقة والكهرباء
1.09%	779.3	32	المياه والصرف الصحي
2.69%	1,919.00	16	المطارات
4.43%	3,154.00	15	الطرق
7.82%	5,573.00	21	سكك الحديد
17.39%	12,383.00	57	الموانئ
2.71%	1,932.00	6	الغاز الطبيعي
0.38%	268.59	9	معالجة النفايات
0.01%	7.00	1	معالجة النفايات الصلبة
	71,220.13	475	الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI.visualization .

من الجدول السابق بمآنه المشاريع بمشاركة القطاع الخاص تبلغ 71.2 مليار ومنها 68% مشاريع بوت 48.5 مليار دولار هي مشاريع بوت وعلى نفس توزيع النسب يمكن توقع النسب والقيم للمبالغ المفترض استثمارها كالاتي:

جدول (6-7) التوزيع القطاعي لمشاريع PPP المتوقعة بعد استيفاء السودان الهيك

النسبة	القيمة	القطاع
53.82%	2.45	الطاقة والكهرباء
2.00%	0.09	المياه والصرف الصحي
32.33%	1.47	قطاع النقل والمواصلات
11.85%	0.54	أخرى
100.00%	4.55	الإجمالي

المصدر: من اعداد الباحث

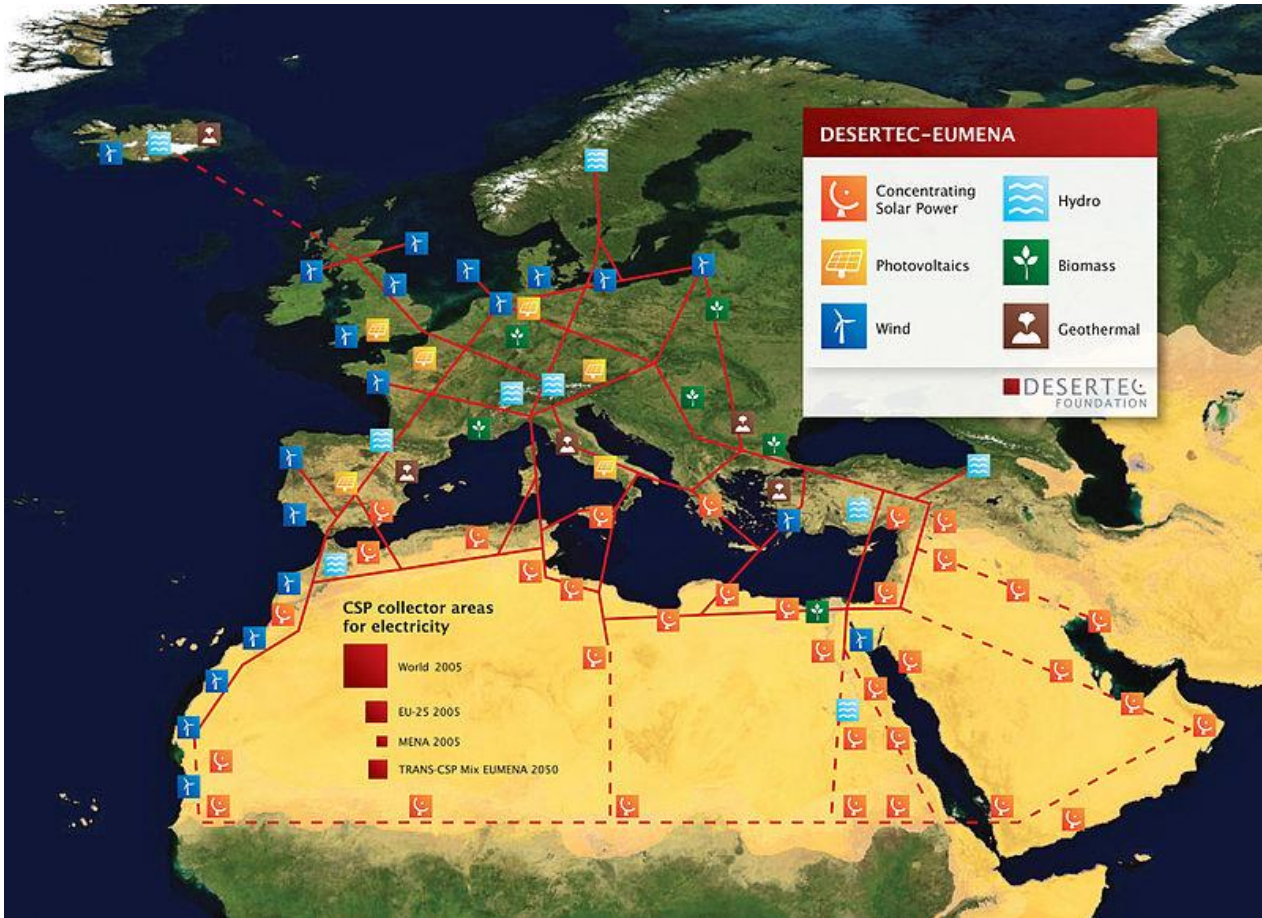
نماذج لمشاريع BOT قائمة بأفريقيا كمشاريع مقترحة لسد فجوة المشاريع التي ستتحول للدائنين:

الجدول رقم (6-75) يوضح النسب المتوقعة للاستثمارات بالقطاعات المعنية بالسودان بالاسترشاد بجدول توزيع الاستثمار القطاعي لدول افريقيا جنوب الصحراء وقسمت على ثلاث قطاعات أساسية وقطاع ثانوي

1- قطاع الكهرباء والطاقة :

نسبة الاستثمارات المفترضة والمتوقعة بقيمة 2.4 مليار دولار بنسبة 53.8% ويمكن تضمينها كمشاريع للطاقة النظيفة تدعيما وتوافقا مع اهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وبالتوافق بما يضمن مساعدة ودعم المنظمات الدولية والأمم المتحدة واسترشادا بتجارب الناجحة في هذا المجال على النطاق العالمي وبالتحديد النطاق الإقليمي لدول افريقيا جنوب الصحراء باعتبارها اقرب المناطق من حيث تشابها للظروف والعوامل المحيطة وبالتوافق مع مشروع ديزيرتيك DESERTEC وهو مشروع للطاقة الشمسية في شمال أفريقيا مقترح من قبل مؤسسة ديزيرتيك، يعمل تحت رعاية نادي روما ، وعبر البحر الأبيض المتوسط للتعاون في مجال الطاقة المتجددة. الاستثمار يتجاوز تكلفة أربعمائة مليار يورو. المشروع سيعتمد على الطاقة الشمسية الحرارية على مساحة 6,500 ميلا مربعا (17,000 كم2) في الصحراء الكبرى. إنتاج الكهرباء ستستفيد منه دول أوروبية وأفريقية من خلال انشاء وتشغيل شبكة عظمى للكابيل عالي الفولت كما هو موضح في الشكل ادناه¹

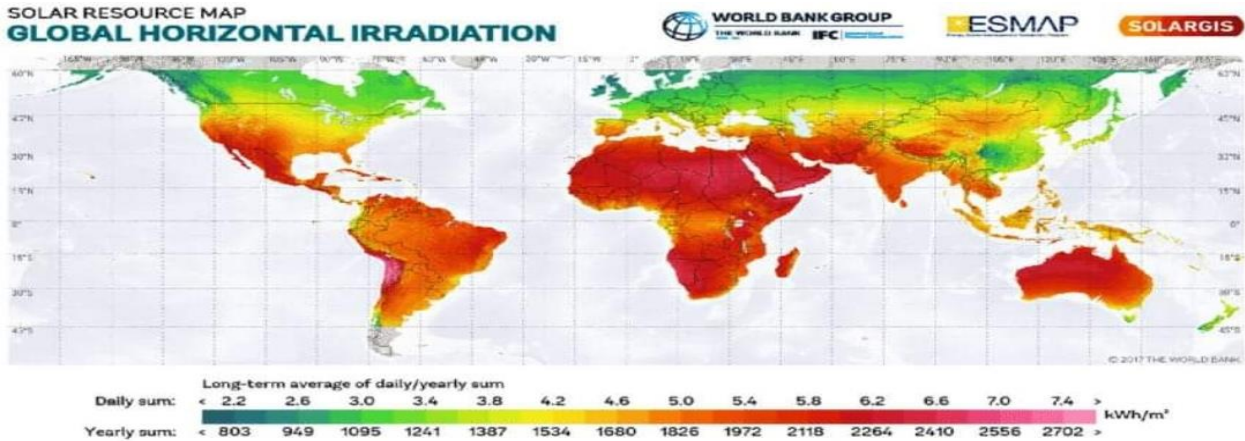
الشكل (6-48) مخطط مشروع ديزيرتيك DESERTEC



1 مشروع ديزيرتيك، ويكيبيديا 2019-

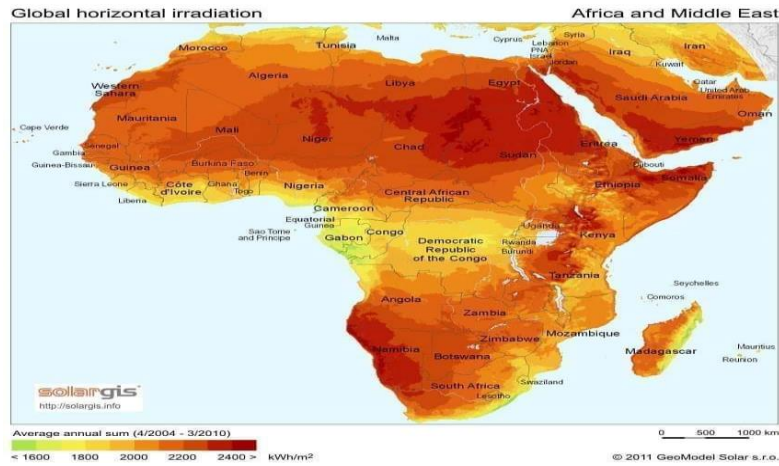
المصدر: ar.wikipedia.org/

الشكل (6-49) خريطة الموارد للاشعاع الشمسي العالمي



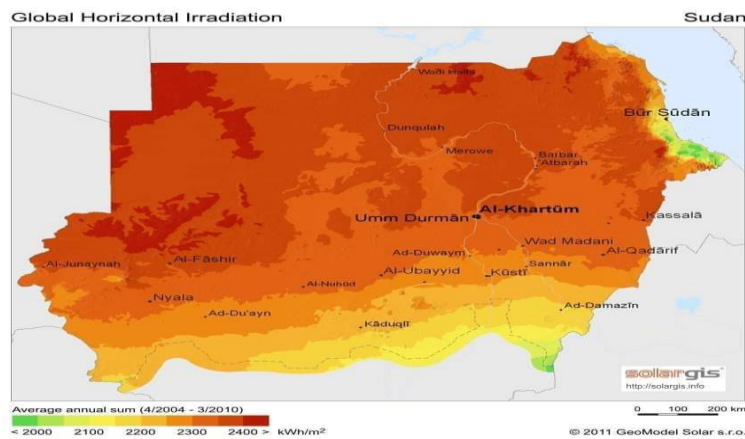
المصدر : موقع solargis-esmap

الشكل (6-50) خريطة الموارد للاشعاع الشمسي في افريقيا



المصدر : موقع solargis

الشكل (6-51) خريطة الموارد للاشعاع الشمسي في السودان



المصدر : موقع solargis

من الخرائط في الاشكال السابقة بالرقم (6-49، 6-50، 6-51) يتضح بان منطقة السودان في القرن الافريقي تعد من اخصب وانسب الأماكن التي يمكن استخراج الطاقة الكهربائية الشمسية منها بمعدل اكبر 2400 كيلوواط من المتر المربع.

مشروع نور 2 و3 : تُعتبر محطة نور 2 للطاقة الشمسية المركزة، والتي تنتج 200 ميغا واط من الكهرباء، ثاني مشروع من نوعه بالنسبة للوكالة المغربية للطاقة الشمسية وذلك ضمن مجموعة من مشاريع التطوير في مجمع وززات للطاقة الشمسية. ومن المتوقع أن يتحول هذا المجمع إلى حديقة شمسية تنتج 500 ميغا واط لتضم عدة محطات تستخدم تقنيات شمسية متنوعة. تعمل محطة نور 2 على توليد الكهرباء بتقنية الطاقة الشمسية المركزة وتولد 200 ميغا واط مع قدرة تخزين الطاقة الحرارية لمدة 7 ساعات، وسيتم تطويرها على أساس البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية¹.

تُعتبر محطة نور 3 للطاقة الشمسية المركزة، والتي تنتج 150 ميغا واط من الكهرباء، ثالث مشروع من نوعه بالنسبة للوكالة المغربية للطاقة الشمسية وذلك ضمن مجموعة من مشاريع التطوير في مجمع وززات للطاقة الشمسية. ومن المتوقع أن يتحول هذا المجمع إلى حديقة شمسية تنتج 500 ميغا واط لتضم عدة محطات تستخدم تقنيات شمسية متنوعة. تعمل محطة نور 3 على توليد الكهرباء بتقنية الطاقة الشمسية المركزة وتولد 150 ميغا واط مع قدرة تخزين الطاقة الحرارية لمدة 8 ساعات، وسيتم تطويرها على أساس البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية².

جدول (6-75) بيانات محطة نور 2 ونور 3

المشروع	نور 1	نور 2	المجموع
الموقع	ورزازات، مقاطعة أغادير، المغرب	ورزازات، مقاطعة أغادير، المغرب	
الجهة المستفيدة من المشروع	الوكالة المغربية للطاقة الشمسية	الوكالة المغربية للطاقة الشمسية	
القدرة الإنتاجية للكهرباء	200 ميغا واط (7 ساعات من تخزين الطاقة الحرارية) الطاقة الشمسية المكثفة باستخدام الأحواض المكافئة وتخزين طاقة الملح المذاب الحرارية	150 ميغا واط (8 ساعات من تخزين الطاقة الحرارية) الطاقة الشمسية المكثفة باستخدام الأحواض المكافئة وتخزين طاقة الملح المذاب الحرارية	350 ميغا واط
تكلفة المشروع	1,100 مليون دولار أمريكي	862 مليون دولار أمريكي	1,962 مليون دولار أمريكي
تاريخ البدء بالتشغيل التجاري	الربع الثاني من العام 2018	الربع الرابع من العام 2018	
حصة آكوا باور	75.00%	75.00%	
نوع ومدى العقد	إتفاقية شراء الطاقة (بناء، تملك، تشغيل) لمدة 25 عاماً	إتفاقية شراء الطاقة (بناء، تملك، تشغيل) لمدة 25 عاماً	
المشغل	نوماك (75%) - الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (25%)	نوماك (75%) - الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (25%)	
مستثمرون آخرون	مجموعة سينير	مجموعة سينير	
الهندسة والتصميم والإنشاء	مجموعة سينير	مجموعة سينير	

المصدر: من موقع شركة آكوا باور www.acwapower.com

1 نور 2-آكوا باور -23-10-2019-<https://www.acwapower.com/ar/projects/nooro-ii-csp-ipp>
2 نور 3-آكوا باور -23-10-2019-<https://www.acwapower.com/ar/projects/nooro-iii-csp-ipp>

1-1- مشروع محطة بنبان للطاقة الشمسية : هي مجموعة من المحطات الشمسية تضم 32 محطة شمسية بقدرة تصل إلى 1,465 ميغاوات دخلت منها حتى الآن 17 محطة الخدمة بإجمالي 830 ميغاوات، كان من المستهدف دخول 15 محطة أخرى للتشغيل الفعلي خلال عام 2019. تبلغ تكلفة المشروع 2 مليار دولار شارك في بناء المحطات 32 شركة وحصل المشروع على جائزة البنك الدولي كأكثر المشاريع تميزًا. يقع المشروع في قرية بنبان على بعد 35 كيلو شمال أسوان، عند الانتهاء من المشروع ستصبح المحطة الأكبر في أفريقيا.¹

الشكل (6-52) صور لمحطة بنبان الشمسية - جمهورية مصر



1-2- مشروع مزرعة الرياح بحيرة تركانا لكهرباء الرياح Lake Turkana Wind farm Project

ويسمى المشروع بحيرة توركانا لطاقة الرياح (LTWP) هو أكبر استثمار خاص في تاريخ كينيا. على مساحة 160 كيلومتر مربع وتقع في مقاطعة لويانغالاني ، في مقاطعة مارساييت ، على بعد 545 كم تقريبًا ، بطريق البر ، شمال نيروبي ، العاصمة الكينية)²، ويهدف إلى توفير 310 ميغاوات من طاقة الرياح منخفضة التكلفة إلى الشبكة الوطنية في كينيا ، وهو ما يكفي لتوفير الكهرباء لمليون منزل. عند اكتمال المشروع ، سيشمل المشروع 365 توربينًا للرياح ، سعة كل منها 850 كيلوواط. ونظام توزيع الشبكة الكهربائية المرتبط ومحطة فرعية عالية الجهد التي ستقوم بتوصيله بالشبكة الوطنية. يتم شراء الطاقة المنتجة بسعر ثابت من قبل شركة كهرباء كينيا (KPLC) على مدى 20 عامًا وفقًا لاتفاقية شراء الطاقة (PPA) تم الانتهاء من بناء المشروع في يونيو 2017 ، بعد 32 شهرًا من بدء البناء في أكتوبر 2014، ولكن لم يتم الوصول الي استخراج الطاقة المخطط لها والمولدة حتى أكتوبر 2018³.

¹ محطة بنبان للطاقة الشمسية-موقع ويكيبيديا -2020-1-9

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A9_%D8%A8%D9%86%D8%A8%D8%A7%D9%86_%D9%84%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%A9

2 Globefeed.com (27 February 2018). "Distance between Nairobi Central, Nairobi, Kenya and Lake Turkana Wind Farm, C77, Kenya". Globefeed.com. Retrieved 27 February 2018

3 Kanyi, Wambugu (23 March 2017). "Sh70 billion Lake Turkana wind power project almost complete". The Star (Kenya). Nairobi. Retrieved 27 February 2018.

تم التعاقد على امتياز شركة LTWP المشروع بصيغة البناء والتملك والتشغيل BOO لمدة 20 عاما ويبلغ رأسمال المشروع 732 مليون دولار يقسم الي 21.0% اسهم للاتحاد المالي المستثمرين و79% قروض ومساعدات دولية من المؤسسات الدولية.

جدول (6-76) هيكل رأسمال شركة مشروع (LTWP) حتى 2014 - مليون دولار

الراعي صاحب الاسهم	الجهة/البلد	القيمة	من نسبة الاسهم
Industrial Development Corporation	جنوب افريقيا	38.09	25%
Norfund	-	19.6	13%
VESTA WIND SYSTEMS	-	19.6	13%
Adwyche International Ltd	بريطانيا	46.69	31%
اخرى	-	19.6	13%
اخرى	-	9.8	7%
الاجمالي		154	
الديون والمساعدات	الجهة المقرضة	القيمة	من نسبة القروض
AFDB	متعددة	174	28.571%
EADB	متعددة	6.2	1.018%
EIB	متعددة	248	40.722%
PTA BANK	متعددة	12.41	2.038%
AFD	ثنائية	62.1	10.197%
FMO	ثنائية	43.4	7.126%
KFW	ثنائية	25	4.105%
EU.AITF	ثنائية	6.83	1.122%
اخرى	تجارية	6.83	1.122%
الاجمالي		609	763

المصدر: من اعداد الباحث من بيانات موقع PPI البنك الدولي (World bank PPI LTWP, 2014).

ومنح قدمت (حكومة هولندا - 10 ملايين يورو، الصندوق الاستثماري للبنية التحتية للاتحاد الأوروبي في أفريقيا (جزء من المفوضية الأوروبية) - 25 مليون يورو)

5- الضمانات : تلزم (اتفاقية شراء الطاقة) مع شركة الطاقة الكينية المملوكة للحكومة لشراء كل الكهرباء التي تنتجها مزرعة الرياح ، حتى لو لم تكن هناك حاجة إليها ، أو في حالة توفر المزيد من مصادر الكهرباء الاقتصادية ؛ "سيتم شراء الطاقة المنتجة بسعر ثابت من قبل

شركة كهرباء كينيا (KPLC) على مدى 20 عامًا وفقًا لاتفاقية شراء الطاقة الموقعة (PPA).¹ وعلاوة على ذلك ، ولتخفيف هذه المخاطر ايضا ، قدم الصندوق الأفريقي للتنمية "ضمانة جزئية للمخاطر" تصل قيمتها إلى 20 مليون يورو.² كما تتحمل الحكومة الكينية مسؤولية الخسائر الناجمة عن التأخير بسبب الأسباب السياسية أو فشل المشروع.³ ومن المحتمل بالتالي أن يتم تمرير هذه التكاليف ، وكذلك نفقات خط النقل ، إلى دافعي الضرائب ومستهلكي الكهرباء الكينيين على رأس الكهرباء المنتجة ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار مستخدمي الكهرباء مقارنة بالمعدلات الحالية

6- الآثار الاقتصادية : يعتبر LTWP أكبر استثمار خاص في كينيا في وقت صنعه. شركة LTWP أن مزرعة الرياح ستقلل من اعتماد كينيا على محركات الديزل ومحطات توليد الطاقة من الوقود الثقيل ومتوقع ان تستغني عن ذلك ، استيراد الوقود إلى محطات الطاقة الحرارية ،الذي يكلف دافع الضرائب الكيني 150 مليون دولار أمريكي سنويا.⁴ ومن المتوقع أن يسهم المشروع مبلغ (35 مليون دولار أمريكي) سنويا اي مايعادل (673 مليون دولار أمريكي) ، في إيرادات الضرائب على مدى 20 سنة. خلال البناء ، سيتم توظيف ما يقرب من 2500 عامل. بمجرد تشغيلها ، ستستخدم محطة توليد الكهرباء 200 موظف بدوام كامل. تعريفه الطاقة تبلغ (7.52 سنت يورو) لكل كيلوات في الساعة ، تعتبر واحدة من أقل التعريفات الكهربائية في كينيا . وتشير التقديرات إلى أن كينيا ستوفر ما يصل إلى 120 مليون دولار سنوياً من تكلفة الوقود من خلال تقليل الاعتماد على محطات توليد الكهرباء من الديزل.⁵

2- قطاع النقل والسكك الحديدية:

يحتاج قطاع النقل والمواصلات في السودان وبالتحديد قطاع السكك الحديدية والطرق لمشاريع بمشاركة القطاع الخاص تهدف الي إعادة التاهيل والتجديد لتتواءم مع التطور والنمو الاقتصادي والسكاني وخصوصا لان موقع السودان يقع في تقاطع مشروعين إقليميين برعاية الأمم المتحدة والبنك الدولي وبنك التنمية الافريقي وهو خطوط السكة حديد الذي يربط مابين شمال القارة بجنوبها ويعرف بين خط القاهرة كيب تاون ومشروع اخر يربط مابين شرق القارة بغربها دكار -جيبوتي ،وايضا خط طريق بري يربط بين شمال القارة وجنوبها ويسمى بخط القاهرة -كيب تاون ويمر عبر السودان واثيوبيا⁶ .

في عام 2009 ، أعدت جماعة شرق إفريقيا خطة رئيسية لسكك حديد شرق إفريقيا وشملت عددا من المشاريع المذكورة أعلاه وكذلك خطوط في جنوب وغرب تنزانيا ، وصلات إلى رواندا وبوروندي وتمديدات من كينيا / أوغندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وإثيوبيا. وناقش أيضا مقترحات لتوحيد وكهرباء السكك الحديدية في المناطق. بالإضافة إلى ما سبق ، كان هناك عدد من المقترحات للخطوط الفردية ، معظمها هي إما شرائح من الممرات منها ربط كينيا (أو ربما أوغندا) بجنوب السودان والسودان .

1 Lake Turkana Wind Power Project (August 2014). "Lake Turkana Wind Power Project Profile: Cached File". Archive.org Originally by Ltwp.co.ke. Retrieved 27 February 2018.

2 Project Finance International (31 December 2015). "Lake Turkana gets up to speed". Pfi.com (PFI Yearbook 2015). Retrieved 27 February 2018

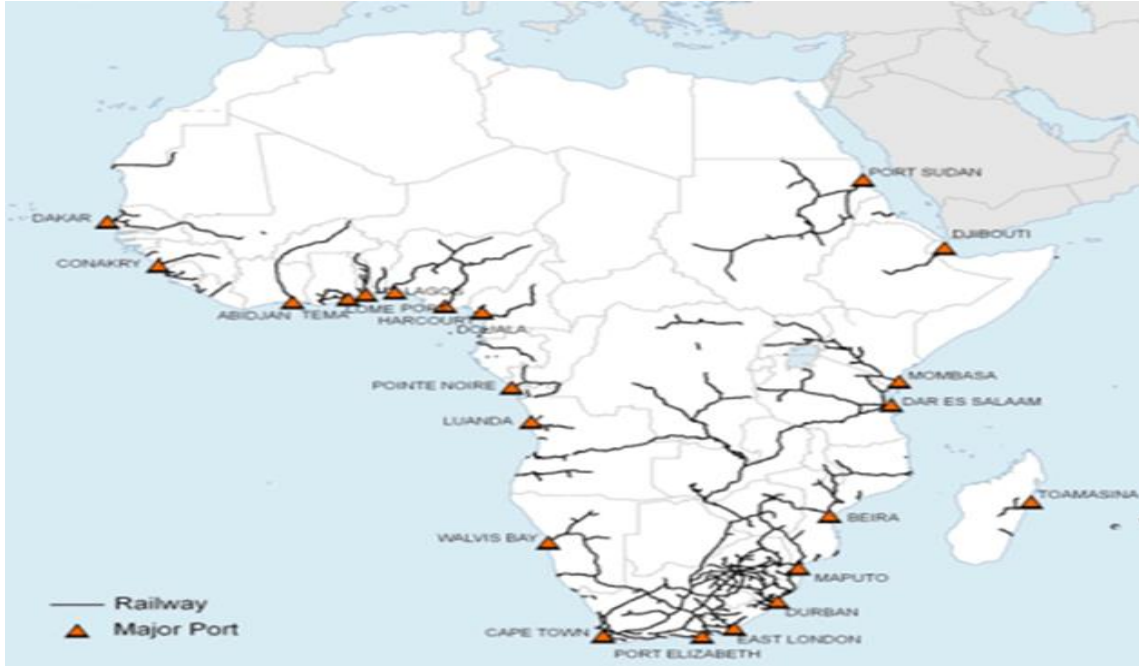
3 Senelwa, Kennedy (14 June 2014). "\$250m for Lake Turkana Wind Power Project". The EastAfrican .Nairobi. Retrieved 18 February 2015.

4 Gachiri, John (17 December 2014). "Danish Firm Says 365 Turkana Turbines Order Largest In Its History". The EastAfrican. Nairobi. Retrieved 18 February 2015.

5 Court, Alex (29 January 2015). "Will Africa's Biggest Wind Power Project Transform Kenya's Growth?". Cable News Network. Retrieved 18 February 2015

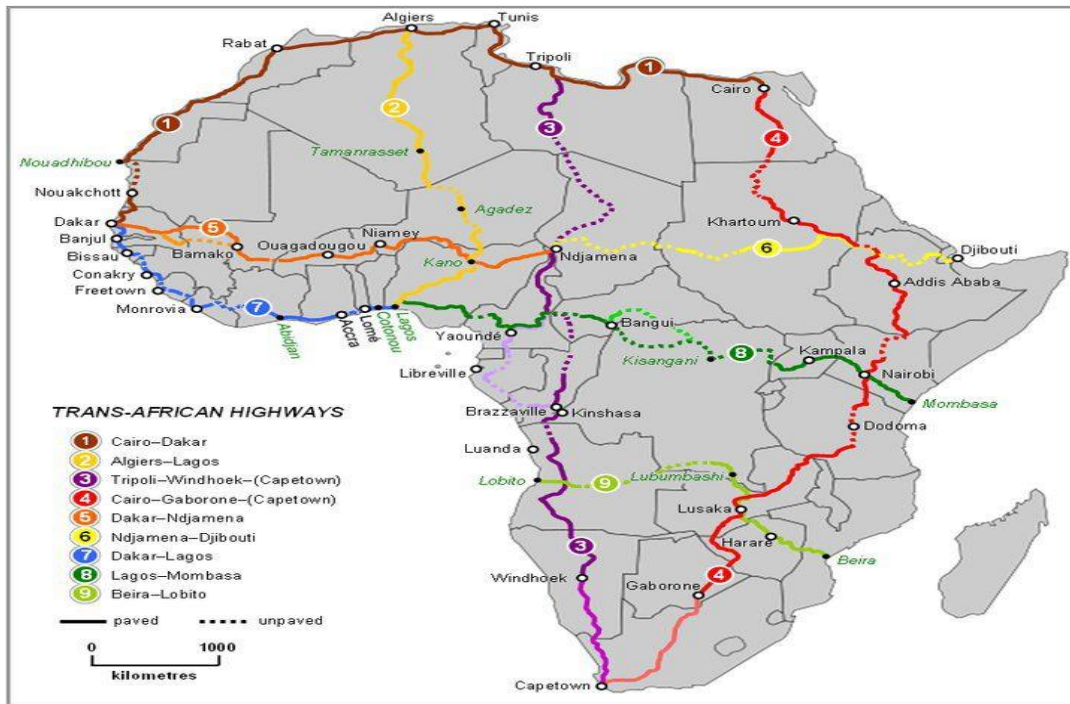
6 عبدالله مجدي الجمعة 22 نوفمبر 2019 -تفاصيل 3 مشروعات عابرة للحدود ذكرها السيسي في مؤتمر أفريقيا 2019-صحيفة الوطن 2019-12-21 <https://www.elwatannews.com/news/details/4434730>

الشكل (6-53) خطوط السكك الحديدية القائمة في القارة الأفريقية



المصدر: AICD database

الشكل (6-54) خطوط السكك الحديدية القائمة والمخطط ربطها في القارة الأفريقية



المصدر: AICD database

2-1- مشروع Gautrain Rapid Rail Link للسكك الحديدية بجنوب إفريقيا:

هو مشروع بنية أساسية في مجال النقل تم تطويره وتشغيله وصيانته من خلال اتفاقية شراكة وامتياز PublicPrivate بصيغة البوت بوت BOT ، موقعة مع شركة الامتياز Bombela ، في 28 سبتمبر 2006 . ويعتبر المشروع لأفريقيا وسيلة نقل حديثة سريعة لرابط السكك الحديدية السريعة ، ويتألف من حوالي 80 كم من خطوط السكك الحديدية و10 محطات ، وحوالي 125 حافلة في مخصصة لها ونظام للتغذية والتوزيع من المتوقع أن ينقل النظام تقريبًا أكثر من 100,000 راكب يوميًا عند التشغيل الكامل. أنه من المتوقع أصبحت جاهزة للعمل قبل نهاية شهر مارس 2012.

يحتوي تنفيذ المشروع على مرحلتين متميزتين: -

- مرحلة الاولى التطوير لمدة 5 سنين من 2006 الي 2011

- مرحلة الثانية التشغيل لمدة 15 سنين من 2011 الي 2027

تعهدت حكومة جنوب إفريقيا الوطنية بتمويل 50% من إجمالي تكاليف تطوير المشروع وهي 12.4 مليار راند ، و 100 % من الفروق في اسعار الصرف للعملة الأجنبية مدفوعات البناء ، و 50 % من فروقات التضخم المرتبطة بالزيادات على عنصر راند من تكاليف البناء ، من خلال منح DoRA المشروط منحة. (منحة غرض محدد)

• تم تمويل باقي تكاليف التطوير من خلال ، من بين أمور أخرى:

- تمويل منحة MTEF الإقليمية (25%) - القروض المحلية (18%) - أسهم القطاع الخاص (2%) - قروض القطاع الخاص (9%) في سبتمبر 2011 ، وصل المشروع في نهايته الشهر وإجمالي نفقات المشروع تكاليف البناء 25.7 مليار راند ما يعادل 1.4 مليار دولار التغييرات والتكاليف ذات الصلة 200 مليون راند تكاليف التشغيل والدعم 2.2 مليار راند ما يعادل 153.1 مليار دولار إجمالي التكاليف 28.1 مليار راند ما يعادل 1.9 مليار دولار¹ . حاليا بلغ القيمة الاستثمارية للمشروع 3.4 مليار دولار حسب بيانات البنك الدولي².

2-2- الطريق البري السريع N4 من جنوب إفريقيا إلى موزمبيق:

في عام 1996 ، وقعت حكومتا جنوب إفريقيا وموزمبيق على اتفاقية امتياز BOT مدتها 30 عامًا لكونسورتيوم خاص ، هو شركة TRAC-Trans African Concessions ، لبناء وتشغيل طريق حافلة N4 من Witbank ، جنوب إفريقيا إلى مابوتو ، موزمبيق. وبعد فترة الثلاثين عامًا ، تعود السيطرة على الطريق وإدارته إلى الحكومات. بلغت قيمة العقد 3 مليارات راند ما يعادل حاليا 650 مليون دولار (حسب تقديرات عام 1996) .

تم تمويل طريق N4 من الأسهم بنسبة 20 % والديون 80 % . ساهمت شركات المقاولات الثلاث (18) الراعية للمشروع بمبلغ 313 مليون راند مع بقية رأس المال المقدم من صندوق البنية التحتية SA ؛ راند ميرشانت بنك إدارة الأصول وخمسة مستثمرين آخرين. ومن بين مستثمري الديون أربعة بنوك رئيسية في جنوب إفريقيا: ABSA و Nedcor و Standard Bank و First National Bank . و بنك التنمية للجنوب الأفريقي ، وصناديق التقاعد للموظفين والعاملين في المناجم. و تضمن حكومات جنوب إفريقيا

1 GAUTRAIN RAPID RAIL LINK PPP- Africa Regional PPP Conference 14-15 November 2011.

https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/a71a0592-8968-4242-bb2b-6613387eab39/9.1_CaseStudiesTollRoads-Gautrain.pdf?MOD=AJPERES&CVID=jgqhJoC.

2 gautrain-light-rail-concession. 07/14/2019 worldbank.

<https://ppi.worldbank.org/en/snapshots/project/gautrain-light-rail-concession-3962>

وموزمبيق الديون TRAC بشكل مشترك وفردى ، وفي ظل ظروف معينة ، تضمن حقوق الملكية أيضًا. كانت أكبر صفقة في ذلك الوقت لتمويل المشاريع 19 في جنوب إفريقيا.

المخاطر: واجهت N4 مخاطر الطلب - هل ستدفع السيارات لاستخدام هذا الطريق عند وجود طرق بديلة أقل صيانة ولكنها حرة؟ لم تكن أحجام حركة المرور ، التي كانت تعتمد على زيادة التجارة الإقليمية والنمو الاقتصادي في موزمبيق ، عالية كما توقع الممولون. لكن المتحدث باسم TRAC ، هانز فان ويك ، يقول إن حركة المرور كانت "مقبولة" ، وأظهرت أحدث أرقام النمو أنه من عام 2003 إلى عام 2004 ، زاد حجم الحركة بنسبة 4.5 ٪. 20. وكان هناك أيضًا خطر كبير في دفع المستخدمين في موزمبيق لأن المجتمعات الفقيرة كانت غير قادر وغير راغب في دفع رسوم عالية. قامت TRAC بدعم الجزء الموزمبقي من الطريق بعائدات أعلى من الجانب الجنوب أفريقي. كما قدمت خصومات كبيرة للمستخدمين المحليين ووسائل النقل العام على جانبي الحدود.¹

3- قطاع المياه والصرف الصحي :

مدن العالم تنمو بسرعة. بحلول عام 2050 ، من المتوقع أن يعيش 70 في المائة من سكان العالم ، أي حوالي 6.4 مليار شخص ، في بلدات ومدن ، أي ما يقرب من ضعف عدد سكان الحضر الحاليين.²

ويعتبر مشروع محطة المنارة لتنقية المياه من أنجح المشاريع بقطاع المياه بالسودان وهو مشروع محطة لتنقية المياه (محطة المنارة) ويقع المشروع بمدينة امدرمان بالعاصمة الخرطوم عن طريق مفاوضات بين الشركة البريطانية BIWATER وحكومة السودان وتم التعاقد معها في العام 2007 على المشروع بصيغة البوت البناء والتشغيل ثم التحويل BOT لفترة عقد 13 سنة بنسبة ملكية للشركة البريطانية 49% من قيمة الاجمالية للمشروع 120.700 مليون دولار.3

كما تجدر الإشارة لحوجة المدن وبالتحديد العاصمة لصرف صحي ضروري ومصيري على أسس علمية وفنية حتى تقلل كثيرا من كل المشكلات وفواتيرها سواء التخطيطية والعمرانية والصحية والطرق وفواتير الصيانة وغيرها.

1 Peter Farlam (February 2005) Assessing Public-Private Partnerships in Africa. Nepad Policy Focus Series, The South African Institute of International Affairs, SAIIA, February 2005. PP 10-11

<https://www.oecd.org/investment/investmentfordevelopment/34867724.pdf>

2 Urban Water & Sanitation, pppknowledgelab. <https://pppknowledgelab.org/sectors/urban-water-sanitation#js-document-id-2635>

3 omdurman-water-treatment-plant-4558, PPI World bank website,

<http://ppi.worldbank.org/snapshots/project/omdurman-water-treatment-plant-4558> ,30/7/2018.

المبحث الخامس مناقشة الفرضيات:

مناقشة الفرضية الأولى: أزمة الدين الخارجي في الأساس هي نتاج طبيعي لأزمة التمويل التنموي بالبلدان النامية الناتجة من الخصائص التي تتصف بها تلك الدول (خصائص الدول النامية) وتفاقمت بسبب الاحداث والتطور التاريخي للظاهرة.

- من خلال نتائج الاستبيان : وعن طريق الإحصاء الوصفي ونتائج واوازن العبارات للفرضية الأولى يتضح ان متوسط الاتجاه العام لها 1.43 وبدرجة ثبات 62% وصدق 72% وهو ما يؤكد على موافقة وتأکید العينة بالفرضية ،وهو أيضا ما تؤكد أجوبة العينة حول الأسئلة التي تتعلق لماذا لماذا لم يستفيد السودان من المبادرات الدولية HIPC-MDRI وعزت ذلك لأسباب سياسية أولا ثم اقتصادية ، كما أيضا اكدت صحة الفرضية الأسئلة المتعلقة بتوقع أسباب عدم تمكن السودان بالايفاء من متبقي التزاماته الخارجية بعد ان يستفيد من HIPC-MDRI وكانت الإجابات تعزيها لعدم الاستقرار السياسي أولا ثم عدم الاستقرار الاقتصادي ثم أخيرا لسوء إدارة الدين الخارجي وبما ان كل هذه الاسباب تعتبر من خصائص الدول النامية فهي تؤكد صحة الفرضية.

مناقشة الفرضية الثانية: تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام ومشاريع البوت إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي .

- من خلال نتائج التحليل القياسية للنماذج

نسبة لضعف تجربة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص عموما ومشاريع البوت وقلة البيانات عنها في السودان فقد حاول الباحث اثباتها من خلال المنهج العلمي الذي يثبت الجزء من خلال اثبات الكل فلماذا حاول اثباتها من خلال مجموعة الدول التي يندرج السودان إقليميا معها وتشابهه في الظروف وهي مجموعة دول افريقيا جنوب الصحراء ثم تانيا على السودان لمزيد من التأكيد. وخلصت النتائج الي الاتي :

- افريقيا جنوب الصحراء 1990-2017: وفقا لنتائج التقدير وجود علاقة طردية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي بافريقيا جنوب الصحراء و تأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص علي الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص بوحدة واحدة تؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي 13.7 وحدة وهو مما يؤكد صحة الفرضية. كما اكدت النتائج وجود علاقة طردية بين مشاريع البوت والناتج المحلي الإجمالي بافريقيا جنوب الصحراء حيث إن زيادة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص بوحدة واحدة تؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي 18.2 وحدة وهو مما يؤكد صحة الفرضية وللتعليل ان قيمة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام ومشاريع البوت على وجه الخصوص مقارنة بقيمة الناتج المحلي الإجمالي و الانفاق العام على التنمية المتسارعة خصوصا لدول المنطقة التي تعد اقل مجموعة دول من حيث المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ولأسباب كثيرة أيضا تتعلق بخصائص هذه الدول كدول نامية ضعيفة البنية التحتية والقانونية لدخول القطاع الخاص وعدم الاستقرار الاقتصادي والفساد.

- السودان 1990-2017: نوفقا لنتائج التقدير وجود علاقة طردية ضعيفة بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي بالسودان وقوة تأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص علي الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص بوحدة واحدة تؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي 68.2 وهو مما يؤكد صحة الفرضية، وأيضاً تم وفقاً لنتائج التقدير وجود علاقة طردية بين مشاريع البوت والناتج المحلي الإجمالي بالسودان وضعف تأثير مشاريع علي الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص بوحدة واحدة تؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي 73.1 وحدة وهو مما يؤكد صحة الفرضية ومن أهم الأسباب التي أدت إلي ضعف قيمة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومشاريع البوت في السودان مقارنة بقيمة

النتائج المحلي الإجمالي وذلك للمخاطر المرتبطة بدخول القطاع الخاص في السودان في الاستثمار وما به من معرقلات من عدم استقرار اقتصادي وسياسي ومدى توفر قانوني.

- من خلال نتائج الاستبيان : وعن طريق الإحصاء الوصفي ونتائج واوزان العبارات للفرضية الثانية يتضح ان متوسط الاتجاه العام لها 1.20 وبدرجة ثبات 80% وصدق 89% وهو ما يؤكد على موافقة وتأكيد العينة بالفرضية ، كما ان للفرضية علاقة معنوية وطرديّة مع الفرضية الثالثة .

مناقشة الفرضية الثالثة: تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجاباً على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي.

- أفريقيا جنوب الصحراء 1990-2017: وفقاً لنتائج التقدير وجود علاقة عكسية ضعيفة بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بأفريقيا جنوب الصحراء وضعف التأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص بوحدة واحدة تؤدي إلي انخفاض نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي -1.3 وحدة وهو مما يؤكد صحة الفرضية، وأيضاً : وجود علاقة عكسية ضعيفة بين مشاريع البوت و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بأفريقيا جنوب الصحراء وضعف التأثير مشاريع البوت علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة المشاريع بوحدة واحدة تؤدي إلي انخفاض نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي -3.7 وحدة وهو مما يؤكد صحة الفرضية ويرجع ذلك لضعف قيمة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام ومشاريع البوت على وجه الخصوص مقارنة بقيمة الانفاق العام على التنمية المتسارعة خصوصاً لدول المنطقة التي تعد اقل مجموعة دول من حيث المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ولأسباب كثيرة أيضاً تتعلق بمخائص هذه الدول كدول نامية ضعيفة البنية التحتية والقانونية لدخول القطاع الخاص وعدم الاستقرار الاقتصادي والفساد.

- السودان 1990-2017: وفقاً لنتائج التقدير وجود علاقة عكسية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بالسودان ضعف التأثير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص بوحدة واحدة تؤدي إلي انخفاض نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي -3.3 وحدة وهو مما يؤكد صحة الفرضية، كما ان وجود علاقة عكسية بين مشاريع البوت و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بالسودان وضعف التأثير مشاريع البوت علي نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص بوحدة واحدة تؤدي إلي انخفاض نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي -7.8 وحدة وهو مما يؤكد صحة الفرضية ويرجع ذلك لضعف قيمة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومشاريع البوت مقارنة بقيمة الانفاق الحكومي في السودان وان تجربة البوت تعد جديدة على السودان ولأسباب كثيرة أيضاً تتعلق بمخائص هذه كدولة نامية ضعيفة البنية التحتية والقانونية لدخول القطاع الخاص وعدم الاستقرار الاقتصادي والفساد.

- من خلال نتائج الاستبيان : وعن طريق الإحصاء الوصفي ونتائج واوزان العبارات للفرضية الثالثة يتضح ان متوسط الاتجاه العام لها 1.24 وبدرجة ثبات 89% وصدق 94% وهو ما يؤكد على موافقة وتأكيد العينة بالفرضية ، كما ان للفرضية علاقة معنوية وطرديّة مع الفرضية الثانية، والفرضية الرابعة.

مناقشة الفرضية الرابعة: استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل

لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI

- افريقيا جنوب الصحراء 1990-2017: تم اثبات العلاقة الطردية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص وأيضا مشاريع البوت على الناتج المحلي الإجمالي كما تم اثبات تأثيرهما عكسيا على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي. ثم اثبات و تقدير العلاقة بين المتغيرين المستقلين الوسيطين الاول الناتج المحلي الإجمالي (تم اثبات علاقة طردية بينه وبين الدين الخارجي) بحيث زيادته بوحدة واحدة تزيد من الدين 0.2 وهو عكس النظرية الاقتصادية ولكن يمكن تعليلها للتوجه نحو التنمية المتسارع، والثاني نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (وعلاقته عكسية على الدين الخارجي) بحيث زيادة وحدة واحدة تخفض من قيمة الدين 2.9 وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية وتم قياس تأثيرهما على الدين الخارجي، وبالتالي يمكن القول بان هنالك تأثير غير مباشر بين مشاريع البوت وأيضا المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الدين الخارجي السودان عن طريق المتغيرين الوسيطين (الناتج المحلي الإجمالي - نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) لأفريقيا جنوب الصحراء وبالتالي تؤكد انه اذا ما استخدمت مشاريع البوت كأداة لتسوية الديون مباشرة بعد تحويلها للدائنين خصما من قيمة دينهم فسيكون التأثير اكبر واقوى وبالتالي من المتوقع نجاح الحل المقترح احصائيا وقياسيا مما يؤكد صحة الفرضية.

- السودان 1990-2017: تم اثبات علاقة طردية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص وأيضا مشاريع البوت على الناتج المحلي الإجمالي كما تم اثبات تأثيرهما عكسيا على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي وأيضا تم اثبات و تقدير العلاقة بين المتغيرين المستقلين الوسيطين الاول الناتج المحلي الإجمالي (تم اثبات علاقة طردية بينه وبين الدين الخارجي) الإجمالي بحيث زيادة وحدة واحدة في الناتج المحلي الإجمالي تزيد الدين 0.5 وحدة وهي عكس النظرية الاقتصادية وتعليلها الي التوجه المتسارع للتنمية والثاني نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (وعلاقته عكسية على الدين الخارجي) بحيث زيادة وحدة واحدة في نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي تخفض الدين -1.8 وحدة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية. مما سبق يمكن القول بان هنالك تأثير غير مباشر بين مشاريع البوت والمشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الدين الخارجي في السودان عن طريق المتغيران الوسيطين (الناتج المحلي الإجمالي - نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) وبالتالي اذا ما استخدم مشاريع البوت كأداة لتسوية الديون مباشرة بخضم قيمتها من الدين بعد تحويلها للدائنين فسيكون التأثير اكبر واقوى. ويمكن ان يعزى ذلك ضعف التأثير حاليا لقيمة المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام في السودان على وجه الخصوص ضعيفة جدا لوجود ثلاث او أربعة مشاريع مقارنة بقيمة الانفاق العام وأيضا لان متغير الديون الخارجية قيمته كبيرة جدا ومتأثرة بتراكم المتأخرات والفوائد لحد كبير مما يؤكد صحة الفرضية.

- من خلال نتائج الاستبيان : وعن طريق الإحصاء الوصفي ونتائج وازان العبارات للفرضية الرابعة يتضح ان متوسط الاتجاه العام لها 1.43 وبدرجة ثبات 68% وصدق 82% وهو ما يؤكد على موافقة وتأكيد العينة بالفرضية ، كما ان للفرضية علاقة معنوية وطردية مع الفرضية الثانية و والفرضية الثالثة .

وعليه يمكن القول بانه تم اثبات واختبار جميع الفرضيات ووجد تأثير غير مباشر بين مشاريع البوت وأيضا المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الدين الخارجي لافريقيا جنوب الصحراء والسودان للفترة 1990-2017 عن طريق المتغيرين الوسيطين (الناتج المحلي الإجمالي - نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) ومما يؤكد انه اذا ما استخدمت مشاريع البوت كأداة لتسوية الديون مباشرة بعد تحويلها للدائنين خصما من قيمة دينهم فسيكون التأثير اكبر واقوى وبالتالي من المتوقع نجاح الحل المقترح احصائيا وقياسيا مما يؤكد نجاح المقترح والحل المقدم في البحث للسودان بعد استتيفاء مبادرتي HIPC-MDRI.

النتائج :

- 1- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المشاريع بمشاركة القطاع الخاص وأيضاً مشاريع البوت على الناتج المحلي الإجمالي كما تم اثبات تأثيرهما عكسياً على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- وجود تأثير إيجابي غير مباشر بين مشاريع البوت وأيضاً المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الدين الخارجي عن طريق المتغيران الوسيطين (الناتج المحلي الإجمالي - نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) ومما يؤكد أنه إذا ما استخدمت مشاريع البوت كأداة لتسوية الديون مباشرة بعد تحويلها للدائنين خصماً من قيمة دينهم فسيكون التأثير أكبر وأقوى وبالتالي من المتوقع نجاح الحل المقترح إحصائياً وقياسياً مما يؤكد نجاح المقترح والحل المقدم في البحث.
- 3- صعوبة تخفيض الديون الخارجية للدول النامية بالطرق التقليدية لكونها ستكون خصماً على موارد التنمية الضعيفة وللخصائص السلبية التي تتصف بها تلك الدول (خصائص الدول النامية) مما قد يعقد المشكلة.
- 4- الخصائص السلبية للدول النامية وأهمها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والفساد أكبر معوق لدخول المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومشاريع البوت ومعزل لتسوية الديون الخارجية واستدامتها.
- 5- مشاريع البوت BOT تلعب دوراً مهماً ومتزايداً على مستوى العالم في حل مشكلة عجز تمويل التنمية ورفع كفاءة القطاع العام ويمكن استخدامها كأداة مثلى لتسوية الدين الخارجي لأنها تتوافق مع متطلبات الطرفين.
- 6- الديون الثنائية تمثل نسبة أكبر من 70% من هيكل ديون السودان الخارجية، كما أن تعقيد إمكانية حلها تتمثل بان غالبيتها مستحقة لدول غير أعضاء ببنادي باريس مما تستلزم جهود أكبر في إطار علاقات ثنائية.
- 7- تمثل قيمة الفوائد على الديون الخارجية ما يعادل 60% من قيمة الدين وخصوصاً الفوائد الجزائية أو التأخيرية الجزء الأكبر من قيمة الدين الذي يحتاج لمعالجة.
- 8- للإعفاء أو تخفيض السودان لديونه الخارجية ضرورة الاستفادة من مبادرتي HIPC أولاً ثم تلقائياً مبادرة MDRI، لارتفاع قيمة الدين وفوائدها وبالتالي يجب تركيز الجهود لتنفيذ متطلباتها، أولاً بضرورة إيقاف الحرب وتحقيق السلام واعداد الورقة الاستراتيجية الشاملة للحد من الفقر وتحقيق تحرير كامل للأسواق والاقتصاد ليعكس صورته الحقيقية.
- 9- تنفيذ المقترح بتسوية ديون السودان الخارجية عن طريق BOT يستلزم ضرورة الاستفادة من مبادرة HIPC-MDRI لارتفاع قيمة الدين الخارجي للسودان مقارنة بقيمة مشاريع البوت المتوقع التحصل عليها، ولتوفير وضمان الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي المتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي بما يضمن مناخ مهيئ وجاذب للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في الاستثمار عموماً وفي مشاركة القطاع العام للخاص.

التوصيات:

التوصيات:-

- 1- الامتناع عن الاقتراض الا في اضيق الحدود وبشروط ميسرة .
- 2- الشفافية العالية والتنسيق الدوري مع صندوق النقد الدولي في اعداد تقارير واحصائيات المتعلقة بالديون واستدامتها لضمان عدم اختلاف البيانات.
- 3- توفير وتقوية القاعدة والاطار القانوني للمشاريع بمشاركة القطاع الخاص PPP ومشاريع البوت BOT على وجه الخصوص واسترشاداً بالتجار الدولية للدول وتنسيق مع البنك الدولي.

- 4- وضع خطط استراتيجية تتضمن شراكات وعلاقات استراتيجية مع أكبر الدول الدائنة خصوصاً الدول صاحبة أعلى ديون ثنائية للسودان لان 70% من الديون هي ديون ثنائية بحيث لا تتوقف على علاقات استراتيجية سياسية فقط بل تتعداها الى علاقات اقتصادية تشمل اتفاقيات تعاون وتكامل او اتحاد اقتصادي وذلك لفتح المجال للاستفادة من المبادرات المطروحة وتنسيق الجهود المشتركة لوضع حلول مناسبة ولتسهيل دعمها وتمريها عند مناقشتها في المفاوضات حولها بالمؤسسات الدولية والإقليمية.
- 5- ضرورة استفادة السودان من مبادرة HIPC-MDRI بتنفيذ متطلباتها ولتوفير وضمان الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي المتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي بما يضمن مناخ مهيب وجاذب للقطاع الخاص المحلي والاجنبي في الاستثمار عموماً وفي ومشاركة القطاع العام للخاص.
- 6- إعداد دراسات تفصيلية لمجموعة مشاريع بصيغة BOT لكي تطرح في عطاءات تنافسية لتغطي قيمة متبقي الديون المتوقعة بعد الاستفادة من المبادرات الدولية.
- 7- توصيات بدراسات مستقبلية حول (كيفية الإيفاء بمتطلبات استفادة السودان من مبادرة HIPC- سبل تعزيز المناخ الاقتصادي والقانوني للمشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومشاريع البوت في السودان- اثر الإعفاءات الضريبية والجمركية لمشاريع البوت على التنافسية في السوق).

قائمة المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية

1. القران الكريم .
 2. احمد عبدالله ابراهيم ، 2007 (الاقتصاد الدولي بين التقليدي والإلكتروني) مطبوعات جامعة بئرا. الطبعة الاولى. ماليزيا.
 3. العشري حسين درويش 2009(التنمية الاقتصادية والتخطيط) مطبوعات جامعة طنطا. الطبعة الاولى. مصر.
 4. الكندري عبدالله محمد، 2009(النظام القانوني لعقود BOT)، دار النهضة العربية، القاهرة.
 5. خالد حسن البيلي. 2007(الإقتصاد الدولي) مطبوعات جامعة السودان. الخرطوم.
 6. رشيدة ياسين محمد. 2008(تمويل إداري) مطبوعات جامعة السودان. الخرطوم.
 7. رمزي زكي. 1999(ازمة القروض الاسباب والحلول) مطبوعات جامعة الاسكندرية. الطبعة الأولى. مصر.
 8. رياض صالح ابو العطا. 1993 (ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولي) دار النهضة العربية . الطبعة الاولى. القاهرة.
 9. زينب حسين عوض الله. 2003(العلاقات الاقتصادية الدولية)الفتح للنشر . الطبعة الاولى. مصر.
 10. عبد الوهاب عثمان 2001 (منهجية الإصلاح الإقتصادي فى السودان : دراسة تحليلية للتطورات الإقتصادية فى السودان 1970-2000) شركة مطابع السودان، الخرطوم.
 11. عبد الرحيم أحمد إبراهيم ، 2009،(نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية) ، الطبعة الاولى.
 12. عبد الوهاب الأمين، فريد بشير طاهر. 2007 (إقتصاديات التنمية والتخطيط) مركز المعرفة للنشر. الطبعة الاولى. المنامة .
 13. عرفان تقي الحسني، 1999 (التمويل الدولي) دار مجدلاوي للنشر. الطبعة الاولى. الأردن.
 14. طارق محمد الرشيد وسامية حسن محمد-2010سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج – EViewsاستقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك – الخرطوم جيتاون .
 15. طارق محمد الرشيد 2005م ، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي ، الخرطوم ، جى تاون ، الطبعة الأولى.
 16. فاضل أحمد علي الدسوقي، 1996، مقدمة في الاقتصاد القياسي التحليلي، جامعة قاريونس، ليبيا.
 17. علي عبد الغني مهرة. 1996 (الديون الخارجية واثارها على عملية التنمية) جامعة دمشق. الطبعة الاولى. مصر.
 18. كامل بكري 1994 (التمويل الدولي) .شباب الجامعة للنشر. الاسكندرية. الطبعة الاولى. مصر.
 19. محمد عبد العزيز عجمية. ايمان ناصف. علي عبد الوهاب. 2006(التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية)الدار الجامعية الاسكندرية. الطبعة الثانية. مصر.
 20. محمد متولي وآخرون، 2001 (إدارة مشروعات البنية الساسية باستخدام نظام البناء والتشغيل التحويل) ، القاهرة أكاديمية السادات للعلوم الادارية . ط 1. مصر.
- رسائل علمية وتقارير واوراق:**
21. فيصل عليان الياس الشديفات، 2010 (تمويل مشروعات البوت BOT) رسالة دكتوراه منشورة، جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 26 العدد الأول.
 22. ادم محمد آدم 2014(تمويل مشروعات البنية الأساسية في السودان عن طريق استخدام عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT) رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
 23. خوله محمد عثمان 2015 (أثر نظام البوت في التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة من 2002-2013م) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
 24. عمار محجوب زكي ، 2010 (دور التمويل العربي والاسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان 1986- 2009) رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
 25. هيثم يوسف الفاضل، 2011 (محاولات السودان للاستفادة من مبادرة تخفيف الديون على الدول الفقيرة المثقلة بالديون دراسة تحليلية 1992-2000)رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
 26. سالم خلف القطارنه ، 2004 (مديونية الأردن الخارجية واثرها علي القرار الاقتصادي والتنمية في المدى الزمني 1985-1995) رسالة دكتوراه غير منشوره جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم.

27. حسب الرسول محمد علي، 2017 (المبادرات الدولية لعلاج الديون الخارجية وإمكانية استفادة السودان منها)، بحث ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، الخرطوم.
28. عبد الحفيظ حبيب الله النور. 2009 (الديون الخارجية واثرها علي التنمية في البلدان النامية -دراسة تطبيقية علي قطاع الزراعة بالسودان 1993—2007) دكتوراه غير منشورة .جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم.
29. حسن توكل، 2010 (نمذجة ديون السودان الخارجية) رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم.
30. شيراز عبدالعزيز مصطفى، 2014 (تقييم تجربة الخصخصة في السودان دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) خلال الفترة 2002-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
31. حمزة الشيخ 2014 (الاعتمادات المستندية ودورها في تقليل مخاطر التجارة الخارجية) رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
32. قصي بابا، 2012، (مشكلة ديون السودان الخارجية -رؤية للحل) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،الخرطوم

الأوراق العلمية :

33. بلقاسم عباس. 2004 (ادارة الديون الخارجية) المعهد العربي للتخطيط بالكويت. سلسلة جسر التنمية. العدد 30. حزيران.
34. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (رأي) ، مشروع القانون رقم 12-86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إحالة رقم 2/09 ، .
35. مدني محمد مدني، 1989 (ديون السودان الخارجية) مجلة الدراسات السودانية ، العدد 1، الخرطوم
36. محمد متولى دكروري، (دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية)، وزارة المالية، الادارة العامة للبحوث المالية، ملف رقم 101 ، جمهورية مصر .
37. الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص، ابريل 2010، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية ،الدائرة المالية ،حكومة دبي ،الامارات العربية المتحدة.
38. تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأعمال المقبلة المتعلقة بمشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية. الدورة 29. نيويورك. من 28 ماي إلى 14 جوان 1996). (موقع CNUDCI عل إنترنت).
39. طارق بن هلال بوسعيدى، أكتوبر 2008 (الطبيعة القانونية لعقود الامتياز والاستثمار التى تبرمها الدولة وفقاً لنظام B.O.T) ، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، العدد رقم 36 .
40. حصايم سميرة، 2011 (عقود البوت الاطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية) بحث ماجستير غير منشور، جامعة مولود معمري، كلية القانون ، الجزائر.
41. امل نجاح البشبيشي، 2009 (نظام البناء والتشغيل والتحويل) مجلة سسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 32، نوفمبر ، .
42. عبد الستار أبو نجد، (عقد البناء والتشغيل والاعادة وتطبيقه في تعميم الاوقاف والمرافق العامة)، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة - دولة الامارات العربية المتحدة .
43. خطيب ريمة 2014 (ماهية عقد البوت وواقعه العملي) بحث بكالوريوس غير منشور، جامعة 8 ماي 1945 كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر.
44. عبدالله بن محمد المحيسني (البوت) بحث غير منشور، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ،المملكة العربية السعودية.
45. نوفان العقيل العجارمة (عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية ل B.O.T وتطبيقاته في النظام القانوني الأردني) (3412 ، دراسات، الشريعة والقانون، المجلد 04 ، ملحق 1.
46. نويري عبد العزيز، 2016 (عقود التزامات المرافق العامة -انواعها وطرق الاستفادة منها) ورقة مقدمة للمؤتمر السادس لرؤساء المحاكم الادارية، لبنان، بيروت، 1/يونيو/2016.

التقارير والدوريات:

47. وزارة مجلس الوزراء. الامانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي. التقرير الاستراتيجي الوطني 2010. ص 185-187.
48. لجنة التصرف في مرافق القطاع العام وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، تقرير 2002.

69. Beecroft I., Osabuohien E., Olurinola I. (2018) Institutions, Fiscal Performance, and Development Trajectories in ECOWAS: Implications for Sustainability. In: Efobi U., Asongu S. (eds) Financing Sustainable Development in Africa. Palgrave Macmillan, Cham
70. Bernhard G.Gunter, 2002 (what is wrong with the HIPC initiative and what next?)Development policey review, 20(1).
71. BOLMIN (PhD),1999, "Pour UN nouveau partenariat Public-Privet dans la réalisation des grands projets d'infrastructure: La notion de Co-développement", RDAI, N°2, Paris.
72. Court, Alex (29 January 2015). "Will Africa's Biggest Wind Power Project Transform Kenya's Growth?". Cable News Network. Retrieved 18 February 2015
73. Easterly, William, 2002 (How Did Heavily Indebted Poor Countries Become Heavily Indebted? Reviewing Two Decades of Debt Relief) World Development Vol. 30, No. 10.
74. Gachiri, John (17 December 2014). "Danish Firm Says 365 Turkana Turbines Order Largest In Its History". The EastAfrican. Nairobi. Retrieved 18 February 2015.
75. Ibrahim, Nagmeldin ,2002 (Impact of External Loans on Economic Development- Acase Study of the Sudan from 1970-2000) PhD thesis, university of Khartoum.
76. Ishola Saheed Ademola, Olaleye S. O., Ajayi Emmanuel Olusuyi, Giwa Agbolade Babatunde, 2013 (External Debt and the Nigerian Economy: an Empirical Analysis), International Journal of Humanities and Social Science Invention,Volume 2 Issue 6, June. PP.42-50.URL: [www.ijhssi.org/papers/v2\(6\)/Version-1/H0261042050.pdf](http://www.ijhssi.org/papers/v2(6)/Version-1/H0261042050.pdf)
77. Kanyi, Wambugu (23 March 2017). "Sh70 billion Lake Turkana wind power project almost complete". The Star (Kenya). Nairobi. Retrieved 27 February 2018.
78. Kim, Jay-Hyung, Jungwook Kim, Sunghwan Shin, and Seung-yeon Lee. 2011.(Public–Private Partnership Infrastructure Projects: Case Studies from the Republic of Korea), Volume 1,Institutional Arrangements and Performance. Manila: ADB
79. Mensah, David & Aboagye, Anthony & Abor, Joshua & Kyereboah-Coleman, Anthony. (2017). External debt among HIPCs in Africa: accounting and panel VAR analysis of some determinants. Journal of Economic Studies. DOI: 10.1108/JES-05-2015-008.
80. Minsoo Lee, Raymond Gaspar, Emmanuel Alano, Xuehui Han ,JANUARY 2019 (The Empirical Evidence and Channels for Effective Public–Private Partnerships) REALIZING THE POTENTIAL OF PUBLIC–PRIVATE PARTNERSHIPS TO ADVANCE ASIA’S INFRASTRUCTURE DEVELOPMENT, CHAPTER2.
81. Peter Farlam (February 2005) Assessing Public–Private Partnerships in Africa. Nepad Policy Focus Series, The South African Institute of International Affairs, SAIIA, February 2005. PP 10-11 <https://www.oecd.org/investment/investmentfordevelopment/34867724.pdf>
82. Senelwa, Kennedy (14 June 2014). "\$250m for Lake Turkana Wind Power Project". The EastAfrican .Nairobi. Retrieved 18 February 2015.
83. Thomas Oatley, 2010 (Political Institutions and Foreign Debt in the Developing World), International Studies Quarterly, vol. 54, no. 1, Volume 54, Issue 1, <https://pdfs.semanticscholar.org/98bf/a5f18e9522c30dc18671560323f593686327.pdf>
84. Trujillo, Lourdes, Noelia Martin, Antonio Estache, and Javier Campos. 2002. (Macroeconomics Effects of Private Sector Participation in Latin America’s Infrastructure). World Bank Policy Research Working Paper Series No. 2906. Washington DC: World Bank.

Reports & internet articles:

85. IMF, HEAVILY INDEBTED POOR COUNTRIES (HIPC) October 2017 .
<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/hipc.htm>
86. IMF REPORT, HEAVILY INDEBTED POOR COUNTRIES (HIPC) INITIATIVE AND MULTILATERAL DEBT RELIEF INITIATIVE (MDRI)—STATISTICAL UPDATE, September 2017.
87. IMF,,2016 FACTSHEET The Multilateral Debt Relief Initiative ‘ March
<https://www.imf.org/external/np/exr/facts/mdri.htm>
88. Jubilee Debt Campaign (UK Founding Document, Presented by the Interim Steering Group for approval to the Assembly meeting 24 March 2001. <http://jubileedebt.org.uk/wp-content/uploads/2013/01/JDC-founding-document.pdf>
89. Jubileedebt2000,how we work <HTTP://JUBILEEDEBT.ORG.UK/ABOUT/HOW-WE-WORK>
90. world bank website 2018, PUBLIC PRIVATE PARTNERSHIPS
<http://www.albankaldawli.org/ar/topic/publicprivatepartnerships/overview>
91. African development bank website ,2018,<http://www.afdb.org/en/about-us/corporate-information/african-development-bank-afdb>
92. Pacific Islands Forum Secretariat, Forum economic ministers meeting, Honiara, Solomon Islands, PUBLIC PRIVATE PARTNERSHIPS AND BUILD, OPERATE AND TRANSFER (BOT) AND SUCHLIKE SCHEMES, 03-05 July 2006, p5; Karim Bakhteyari, Public Private Partnerships, Department of Public Technology, Diploma work in collaboration with Nottingham Trent University, 2007.
93. United Nations Industrial Development Organization, 1996 “Guidelines for Infrastructure Development through Build-Operate-Transfer (BOT) Projects”. Vienna: UNIDO Publications.
94. IMF, STAFF REPORT FOR THE 2017 ARTICLE IV, CONSULTATION—DEBT SUSTAINABILITY ANALYSIS OF (SUDAN).
95. Assessing Sustainability, Policy Development and Review Department In consultation with the Fiscal Affairs, International Capital Markets, Monetary and Exchange Affairs, and Research Departments (IMF) MAY, 2002, P 4.
<https://www.imf.org/external/np/pdr/sus/2002/eng/052802.pdf>
96. Debt Sustainability Analysis, Introduction.2017/7/29.
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/>
97. BRIEF, Debt Sustainability Analysis (DSA),
<http://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/dsa>.
98. Imf.Debt-Sustainability-Framework-for-Low-Income-Countries .2018
www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/16/39/Debt-Sustainability-Framework-for-Low-Income-Countries.
99. IMF, HEAVILY INDEBTED POOR COUNTRIES (HIPC) INITIATIVE AND MULTILATERAL DEBT RELIEF INITIATIVE (MDRI)-STATISTICAL UPDATE, March 2016, <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/031516.pdf> .
100. WORLD BANK, The Sudan Interim Poverty Reduction Strategy Paper Status Report 110503, 2016.P 14.
<http://documents.worldbank.org/curated/en/980991479985933855/The-Sudan-Interim-Poverty-Reduction-Strategy-Paper-Status-Report-a-joint-World-Bank-Group-and-Sudan-s-ministry-of-finance-and-economic-planning-assessment>

101. Corporate information, African development bank –afdb,2017
<http://www.afdb.org/en/about-us/corporate-information/african-development-bank-afdb>. 18-9-2017.
102. IMF, STAFF REPORT FOR THE 2017 ARTICLE IV, CONSULTATION—DEBT SUSTAINABILITY ANALYSIS OF (SUDAN), 13/NOVEMBER/2017.
103. Wikipedia,Sub-Saharan_Africa. https://en.wikipedia.org/wiki/Sub-Saharan_Africa#cite_note ,11-11-2019
104. Saharan Africa, visualization ,World bank website, PPI ,
<https://ppi.worldbank.org/en/visualization#sector=&status=&ppi=&investment=®ion=Sub-Saharan+Africa&ida=&income=&ppp=&mdb=&year=&excel=false&map=&header=true> .15-12-2019
105. mtn-sudan .World bank website, PPI,[http://ppi.worldbank.org/snapshots/project/mtn-sudan-\(former-bashair-telecom\)-3482](http://ppi.worldbank.org/snapshots/project/mtn-sudan-(former-bashair-telecom)-3482) ,30/7/2018.
106. kanartel ,World bank website, ppi, <http://ppi.worldbank.org/snapshots/project/kanartel-3492> ,3/7/2018
107. omdurman-water-treatment-plant, World bank website, PPI,
<http://ppi.worldbank.org/snapshots/project/omdurman-water-treatment-plant-4558> ,30/7/2018.
108. KHARTOUM LAND TERMINAL KLT,elnefeidi group website,date 11-11-2019
<https://www.elnefeidi.com/partnerships/#khartoum-land-terminal>
109. juba-port-concession-, World bank website, PPI,
<http://ppi.worldbank.org/snapshots/project/juba-port-concession-414> ,30/7/2018.
110. Globefeed.com (27 February 2018). "Distance between Nairobi Central, Nairobi, Kenya and Lake Turkana Wind Farm, C77, Kenya". Globefeed.com. Retrieved 27 February 2018
111. Lake Turkana Wind Power Project (August 2014). "Lake Turkana Wind Power Project Profile: Cached File". Archive.org Originally by Ltwp.co.ke. Retrieved 27 February 2018.
112. Project Finance International (31 December 2015). "Lake Turkana gets up to speed". Pfi.com (PFI Yearbook 2015). Retrieved 27 February 2018
113. GAUTRAIN RAPID RAIL LINK PPP- Africa Regional PPP Conference 14-15 November 2011. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/a71a0592-8968-4242-bb2b-6613387eab39/9.1_CaseStudiesTollRoads-Gautrain.pdf?MOD=AJPERES&CVID=jgqhJoC.
114. gautrain-light-rail-concession. 07/14/2019 worldbank .
<https://ppi.worldbank.org/en/snapshots/project/gautrain-light-rail-concession-3962>
115. Urban Water & Sanitation, pppknowledgelab. <https://pppknowledgelab.org/sectors/urban-water-sanitation#js-document-id-2635>
116. omdurman-water-treatment-plant-4558, PPI World bank website,
<http://ppi.worldbank.org/snapshots/project/omdurman-water-treatment-plant-4558> ,30/7/2018.

ثالثاً: المقابلات:

117. مقابلة مع -احمد محمد احمد(مدير إدارة التسويق والعلاقات العامة -شركة الموانئ البرية الميناء البري الخرطوم)تاريخ المقابلة- 2019-10-25
118. امين صالح يس-مدير الوحدة الاستراتيجية لخفض الفقر-مدير إدارة البنك الدولي سابقا -وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية 2019-10-20

119. انتصار إبراهيم احمد-مساعد مدير الوحدة الاستراتيجية لخفض الفقر -وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية
2019-10-16
120. مقابلة مع ضياء الحق عبد السلام محمد-موظف بإدارة النماذج الاقتصادية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية-تاريخ
المقابلة2019-10-20.
121. مقابلة مع هشام محمد بله-موظف بإدارة النماذج الاقتصادية -وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية-تاريخ المقابلة 10-13-
2019.
122. مقابلة مع حسن إبراهيم عطا الله إبراهيم -مساعد مدير إدارة البنك الدولي -وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية-تاريخ
المقابلة 2019-10-13
123. مقابلة مع حسن جعفر بدوي -منسق مشروع تعزيز السياسات المالية بالولايات المخول من البنك الدولي -وزارة المالية والاقتصاد
الوطني الاتحادية-تاريخ المقابلة 2019-10-20
124. مقابلة مع حياة حسن شمت -مدير إدارة الشراكة بين القطاع العام والخاص-وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية -تاريخ
المقابلة2019-10-14
125. مقابلة مع سهام صلاح الدين فرح- موظف إدارة التمويل الخارجي قسم الصين-وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية- تاريخ
المقابلة2019-10-16
126. مقابلة مع سوسن -موظف بإدارة الدين الخارجي بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية-تاريخ المقابلة 2019-10-13
127. مقابلة مع محمد عادل وهب -مدير إدارة الدين الخارجي بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية-تاريخ المقابلة 10-20-
2019
128. مقابلة مع حسن الخليفة سر الختم -موظف -موظف بإدارة السياسات وموظف سابق بوحدة الدين الخارجي بنك السودان المركزي
-تاريخ المقابلة2019-10-24
129. مقابلة مع د. صديق محمد العبيد-مدير إدارة وحدة الدين الخارجي سابقا بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية، تاريخ المقابلة
2019-10-23
130. مقابلة مع John Phildus ،المدير العام لمشروع محطة المنارة لتنقية المياه بامدرمان، محطة المنارة لتنقية المياه امدرمان ،تاريخ
المقابلة 2019-11-4.

(1) الملحق

اختبار جذر الوحدة لمتغير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص في افريقيا جنوب الصحراء

Null Hypothesis: D(PPI) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.9999	2.307699	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.808546	1% level	Test critical values:
	-3.020686	5% level	
	-2.650413	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PPI,2)

Method: Least Squares

Date: 01/23/20 Time: 20:47

Sample (adjusted): 1998 2017

Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0396	2.307699	0.320444	0.739489	D(PPI(-1))
0.0009	-4.388154	0.398722	-1.749652	D(PPI(-1),2)
0.0004	-4.870049	0.383782	-1.869035	D(PPI(-2),2)
0.0008	-4.450322	0.406535	-1.809209	D(PPI(-3),2)
0.0007	-4.498556	0.398575	-1.793013	D(PPI(-4),2)
0.0003	-5.110878	0.393231	-2.009755	D(PPI(-5),2)
0.0056	-3.366796	0.397720	-1.339044	D(PPI(-6),2)
0.3544	0.963417	7.70E+08	7.42E+08	C
13870000	Mean dependent var	0.799775		R-squared
3.04E+09	S.D. dependent var	0.682977		Adjusted R-squared
45.65071	Akaike info criterion	1.71E+09		S.E. of regression
46.04900	Schwarz criterion	3.52E+19		Sum squared resid
45.72846	Hannan-Quinn criter.	-448.5071		Log likelihood
1.744413	Durbin-Watson stat	6.847513		F-statistic
		0.002010		Prob(F-statistic)

(2) الملحق

اختبار جذر الوحدة لمتغير مشاريع البوت في افريقيا جنوب الصحراء

Null Hypothesis: D(BOT) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
1.0000	4.842826	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.808546	1% level	Test critical values:
	-3.020686	5% level	
	-2.650413	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(BOT,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/23/20 Time: 20:48
 Sample (adjusted): 1998 2017
 Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	4.842826	0.522086	2.528373	D(BOT(-1))
0.0002	-5.138510	0.658348	-3.382927	D(BOT(-1),2)
0.0001	-5.915727	0.617452	-3.652676	D(BOT(-2),2)
0.0003	-5.032397	0.639269	-3.217055	D(BOT(-3),2)
0.0001	-5.823825	0.649559	-3.782921	D(BOT(-4),2)
0.0002	-5.366373	0.637753	-3.422422	D(BOT(-5),2)
0.0091	-3.106826	0.551737	-1.714151	D(BOT(-6),2)
0.4186	-0.837600	4.75E+08	-3.97E+08	C
74615500	Mean dependent var		0.871042	R-squared
2.81E+09	S.D. dependent var		0.795816	Adjusted R-squared
45.04833	Akaike info criterion		1.27E+09	S.E. of regression
45.44663	Schwarz criterion		1.93E+19	Sum squared resid
45.12609	Hannan-Quinn criter.		-442.4833	Log likelihood
1.455092	Durbin-Watson stat		11.57907	F-statistic
			0.000171	Prob(F-statistic)

(3) الملحق

اختبار جذر الوحدة لمتغير الدين الخارجي في افريقيا جنوب الصحراء

Null Hypothesis: D(EDT,2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-8.460365	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.724070	1% level Test critical values:
	-2.986225	5% level
	-2.632604	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(EDT,3)
 Method: Least Squares
 Date: 01/23/20 Time: 20:49
 Sample (adjusted): 1993 2017
 Included observations: 25 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-8.460365	0.179400	-1.517793	D(EDT(-1),2)
0.3703	0.913881	3.68E+09	3.36E+09	C

1.15E+09	Mean dependent var	0.756814	R-squared
3.64E+10	S.D. dependent var	0.746241	Adjusted R-squared
50.17835	Akaike info criterion	1.83E+10	S.E. of regression
50.27586	Schwarz criterion	7.73E+21	Sum squared resid
50.20540	Hannan-Quinn criter.	-625.2294	Log likelihood
1.987224	Durbin-Watson stat	71.57778	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

(4) الملحق

اختبار جذر الوحدة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا جنوب الصحراء

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0195	-3.418811	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.711457	1% level	Test critical values:
	-2.981038	5% level	
	-2.629906	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP,2)

Method: Least Squares

Date: 01/23/20 Time: 20:50

Sample (adjusted): 1992 2017

Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0023	-3.418811	0.193896	-0.662895	D(GDP(-1))
0.1295	1.570117	1.98E+10	3.10E+10	C

4.23E+09	Mean dependent var	0.327510	R-squared
1.11E+11	S.D. dependent var	0.299490	Adjusted R-squared
53.41315	Akaike info criterion	9.25E+10	S.E. of regression
53.50993	Schwarz criterion	2.05E+23	Sum squared resid
53.44102	Hannan-Quinn criter.	-692.3710	Log likelihood
1.894853	Durbin-Watson stat	11.68827	F-statistic
		0.002251	Prob(F-statistic)

(5) الملحق

اختبار جذر الوحدة لمتغير نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا جنوب الصحراء

Null Hypothesis: D(GX) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-7.465083	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.920350	1% level	Test critical values:

-3.065585 5% level
 -2.673459 10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
 and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(GX,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/23/20 Time: 20:50
 Sample (adjusted): 2002 2017
 Included observations: 16 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.465083	0.206890	-1.544448	D(GX(-1))
0.5223	-0.656188	0.258757	-0.169793	C
-0.053188	Mean dependent var		0.799218	R-squared
2.227490	S.D. dependent var		0.784877	Adjusted R-squared
3.019552	Akaike info criterion		1.033141	S.E. of regression
3.116126	Schwarz criterion		14.94332	Sum squared resid
3.024498	Hannan-Quinn criter.		-22.15642	Log likelihood
1.146809	Durbin-Watson stat		55.72747	F-statistic
			0.000003	Prob(F-statistic)

(6) الملحق

تحليل الانحدار لأثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء

Dependent Variable: GDP
 Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
 Date: 08/24/19 Time: 13:53
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 28

Convergence achieved after 7 iterations

Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0340	2.248817	2.28E+11	5.13E+11	C
0.0195	2.503652	5.509087	13.79284	PPI
0.0000	6.621657	0.132996	0.880655	AR(1)
0.0022	3.433441	2.68E+21	9.19E+21	SIGMASQ
8.41E+11	Mean dependent var		0.960752	R-squared
4.93E+11	S.D. dependent var		0.955846	Adjusted R-squared
53.74929	Akaike info criterion		1.04E+11	S.E. of regression
53.93961	Schwarz criterion		2.57E+23	Sum squared resid
53.80747	Hannan-Quinn criter.		-748.4901	Log likelihood
1.464094	Durbin-Watson stat		195.8315	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

.88	Inverted AR Roots
-----	-------------------

(7) الملحق

تحليل الانحدار لأثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا جنوب الصحراء

Dependent Variable: GX

Method: Least Squares

Date: 08/25/19 Time: 11:18

Sample (adjusted): 2000 2017

Included observations: 18 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	27.24006	0.787055	21.43943	C
0.0201	2.601075	5.15E-11	1.34E-10	PPI
0.0145	-2.764621	6.53E-22	-1.81E-21	PPI*PPI
23.09517	Mean dependent var		0.344316	R-squared
1.120432	S.D. dependent var		0.256892	Adjusted R-squared
2.919404	Akaike info criterion		0.965854	S.E. of regression
3.067799	Schwarz criterion		13.99312	Sum squared resid
2.939866	Hannan-Quinn criter.		-23.27464	Log likelihood
1.759700	Durbin-Watson stat		3.938438	F-statistic
			0.042190	Prob(F-statistic)

(8) الملحق

تحليل الانحدار لأثر مشاريع البوت على الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا جنوب الصحراء

Dependent Variable: GDP

Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)

Date: 08/25/19 Time: 11:28

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Convergence achieved after 6 iterations

Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0041	3.171351	1.80E+11	5.70E+11	C
0.0429	2.138286	8.513497	18.20429	BOT
0.0039	3.189838	0.242458	0.773403	AR(2)
0.0025	3.375946	7.21E+21	2.43E+22	SIGMASQ
8.41E+11	Mean dependent var		0.896004	R-squared
4.93E+11	S.D. dependent var		0.883004	Adjusted R-squared
54.73550	Akaike info criterion		1.69E+11	S.E. of regression

54.92582	Schwarz criterion	6.82E+23	Sum squared resid
54.79368	Hannan-Quinn criter.	-762.2970	Log likelihood
1.686857	Durbin-Watson stat	68.92582	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

-.88	.88	Inverted AR Roots
------	-----	-------------------

(9) الملحق

تحليل الانحدار لأثر مشاريع البوت على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا جنوب الصحراء

Dependent Variable: GX

Method: Least Squares

Date: 08/25/19 Time: 11:39

Sample (adjusted): 2000 2017

Included observations: 18 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	36.27758	0.605214	21.95572	C
0.0204	2.593476	6.89E-11	1.79E-10	BOT
0.0125	-2.835589	1.33E-21	-3.76E-21	BOT*BOT
23.09517	Mean dependent var		0.369770	R-squared
1.120432	S.D. dependent var		0.285739	Adjusted R-squared
2.879810	Akaike info criterion		0.946921	S.E. of regression
3.028205	Schwarz criterion		13.44989	Sum squared resid
2.900272	Hannan-Quinn criter.		-22.91829	Log likelihood
1.853406	Durbin-Watson stat		4.400420	F-statistic
			0.031350	Prob(F-statistic)

(10) الملحق

تحليل الانحدار لأثر الناتج المحلي الاجمالي و نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في الدين الخارجي لأفريقيا جنوب الصحراء

Dependent Variable: EDT

Method: Least Squares

Date: 12/02/19 Time: 16:35

Sample (adjusted): 2000 2017

Included observations: 18 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0213	2.571700	2.97E+11	7.63E+11	C
0.0000	6.801866	0.030513	0.207547	GDP
0.0396	-2.253849	1.30E+10	-2.93E+10	GX

3.07E+11	Mean dependent var	0.759074	R-squared
1.13E+11	S.D. dependent var	0.726951	Adjusted R-squared
52.59298	Akaike info criterion	5.91E+10	S.E. of regression
52.74138	Schwarz criterion	5.23E+22	Sum squared resid
52.61344	Hannan-Quinn criter.	-470.3368	Log likelihood
1.658739	Durbin-Watson stat	23.62991	F-statistic
		0.000023	Prob(F-statistic)

الملحق (11)
اختبار جذر الوحدة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي في السودان

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic	
0.0423	-3.096741	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.788030	1% level Test critical values:
	-3.012363	5% level
	-2.646119	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP,2)

Method: Least Squares

Date: 01/23/20 Time: 20:56

Sample (adjusted): 1997 2017

Included observations: 21 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0079	-3.096741	0.555074	-1.718920	D(GDP(-1))
0.1128	1.691838	0.506043	0.856143	D(GDP(-1),2)
0.8212	0.230257	0.432698	0.099632	D(GDP(-2),2)
0.0492	2.153199	0.464117	0.999337	D(GDP(-3),2)
0.0736	1.934270	0.350057	0.677104	D(GDP(-4),2)
0.0057	3.262113	0.383445	1.250841	D(GDP(-5),2)
0.0433	2.221589	2.05E+09	4.57E+09	C

-5.55E+08	Mean dependent var	0.719327	R-squared
9.86E+09	S.D. dependent var	0.599038	Adjusted R-squared
48.20780	Akaike info criterion	6.24E+09	S.E. of regression
48.55597	Schwarz criterion	5.45E+20	Sum squared resid
48.28336	Hannan-Quinn criter.	-499.1819	Log likelihood
1.522730	Durbin-Watson stat	5.980010	F-statistic
		0.002816	Prob(F-statistic)

الملحق (12)
اختبار جذر الوحدة لمتغير نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في السودان

Null Hypothesis: GX has a unit root

Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0067	-3.879923	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.711457	1% level	Test critical values:
	-2.981038	5% level	
	-2.629906	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GX)
Method: Least Squares
Date: 01/23/20 Time: 20:55
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0008	-3.879923	0.094086	-0.365047	GX(-1)
0.0932	1.751324	0.146963	0.257379	D(GX(-1))
0.0128	2.698641	1.854656	5.005051	C
-1.336077	Mean dependent var	0.403403	R-squared	
5.740058	S.D. dependent var	0.351525	Adjusted R-squared	
6.007851	Akaike info criterion	4.622350	S.E. of regression	
6.153016	Schwarz criterion	491.4208	Sum squared resid	
6.049653	Hannan-Quinn criter.	-75.10206	Log likelihood	
2.720691	Durbin-Watson stat	7.775995	F-statistic	
		0.002632	Prob(F-statistic)	

(الملاحق 13)

اختبار جذر الوحدة لمتغير الدين الخارجي في السودان

Null Hypothesis: D(EDT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

Prob.*	t-Statistic		
0.0368	-3.251810	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.959148	1% level	Test critical values:
	-3.081002	5% level	
	-2.681330	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EDT,2)
Method: Least Squares
Date: 01/23/20 Time: 20:57
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0063	-3.251810	0.291074	-0.946519	D(EDT(-1))
0.0133	2.865476	6.86E+08	1.96E+09	C
-90666667	Mean dependent var		0.448551	R-squared
1.34E+09	S.D. dependent var		0.406132	Adjusted R-squared
44.46532	Akaike info criterion		1.03E+09	S.E. of regression
44.55973	Schwarz criterion		1.38E+19	Sum squared resid
44.46432	Hannan-Quinn criter.		-331.4899	Log likelihood
1.858331	Durbin-Watson stat		10.57427	F-statistic
			0.006306	Prob(F-statistic)

(الملحق 14)

اختبار جذر الوحدة لمتغير مشاريع البوت في السودان

Null Hypothesis: D(BOT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0230	-3.344821	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.711457	1% level	Test critical values:
	-2.981038	5% level	
	-2.629906	10% level	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(BOT,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/23/20 Time: 21:00
 Sample (adjusted): 1992 2017
 Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0027	-3.344821	0.190112	-0.635892	D(BOT(-1))
0.3189	1.017913	8906805.	9066350.	C
0.000000	Mean dependent var		0.317946	R-squared
51325230	S.D. dependent var		0.289527	Adjusted R-squared
38.07724	Akaike info criterion		43261811	S.E. of regression
38.17402	Schwarz criterion		4.49E+16	Sum squared resid
38.10511	Hannan-Quinn criter.		-493.0041	Log likelihood
1.900855	Durbin-Watson stat		11.18783	F-statistic
			0.002699	Prob(F-statistic)

(الملحق 15)

اختبار جذر الوحدة لمتغير المشاريع بمشاركة القطاع الخاص في السودان

Null Hypothesis: D(PPI) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic	
0.0561	-2.925031	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.711457	1% level Test critical values:
	-2.981038	5% level
	-2.629906	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(PPI,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/20 Time: 16:08
 Sample (adjusted): 1992 2017
 Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0074	-2.925031	0.179693	-0.525609	D(PPI(-1))
0.2240	1.248318	11941722	14907071	C
0.000000	Mean dependent var		0.262804	R-squared
62840420	S.D. dependent var		0.232088	Adjusted R-squared
38.55982	Akaike info criterion		55067435	S.E. of regression
38.65660	Schwarz criterion		7.28E+16	Sum squared resid
38.58769	Hannan-Quinn criter.		-499.2776	Log likelihood
1.786738	Durbin-Watson stat		8.555808	F-statistic
			0.007410	Prob(F-statistic)

(16) الملحق

تحليل الانحدار لأثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على الناتج المحلي الاجمالي في السودان

Dependent Variable: GDP
 Method: Least Squares
 Date: 12/13/19 Time: 19:14
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 28

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.196124	1.74E+09	9.02E+09	C
0.0000	18.50621	3.690194	68.29152	PPI
3.15E+10	Mean dependent var		0.929440	R-squared

2.42E+10	S.D. dependent var	0.926726	Adjusted R-squared
48.11269	Akaike info criterion	6.55E+09	S.E. of regression
48.20785	Schwarz criterion	1.12E+21	Sum squared resid
48.14178	Hannan-Quinn criter.	-671.5777	Log likelihood
1.046529	Durbin-Watson stat	342.4799	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

(17) الملحق

تحليل الانحدار لأثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في السودان

Dependent Variable: GX

Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)

Date: 12/13/19 Time: 19:24

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Convergence achieved after 60 iterations

Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0201	2.489457	7.668541	19.09050	C
0.9183	-0.103640	3.27E-08	-3.39E-09	PPI
0.0000	8.613994	0.092105	0.793394	AR(1)
0.0000	5.278155	6.885253	36.34144	SIGMASQ
17.11493	Mean dependent var	0.642397	R-squared	
10.26592	S.D. dependent var	0.597697	Adjusted R-squared	
6.752008	Akaike info criterion	6.511401	S.E. of regression	
6.942323	Schwarz criterion	1017.560	Sum squared resid	
6.810189	Hannan-Quinn criter.	-90.52811	Log likelihood	
1.421095	Durbin-Watson stat	14.37121	F-statistic	
		0.000014	Prob(F-statistic)	
	.79		Inverted AR Roots	

(18) الملحق

تحليل الانحدار لأثر مشاريع البوت على الناتج المحلي الاجمالي في السودان

Dependent Variable: GDP

Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)

Date: 12/13/19 Time: 19:31

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Convergence achieved after 12 iterations

Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0944	1.741707	1.00E+10	1.74E+10	C
0.0559	2.009112	36.41878	73.16941	BOT
0.0000	6.127935	0.143985	0.882329	AR(1)
0.0024	3.394123	1.16E+19	3.95E+19	SIGMASQ
3.15E+10	Mean dependent var		0.930079	R-squared
2.42E+10	S.D. dependent var		0.921338	Adjusted R-squared
48.30029	Akaike info criterion		6.79E+09	S.E. of regression
48.49060	Schwarz criterion		1.11E+21	Sum squared resid
48.35847	Hannan-Quinn criter.		-672.2040	Log likelihood
1.546680	Durbin-Watson stat		106.4142	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)
		.88		Inverted AR Roots

(الملحق 19)

تحليل الانحدار لأثر مشاريع البوت على نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في السودان

Dependent Variable: GX

Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)

Date: 12/13/19 Time: 19:38

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Convergence achieved after 62 iterations

Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0173	2.557405	7.479235	19.12744	C
0.8901	-0.139694	5.61E-08	-7.84E-09	BOT
0.0000	8.752586	0.090579	0.792797	AR(1)
0.0000	5.316205	6.819336	36.25299	SIGMASQ
17.11493	Mean dependent var		0.643268	R-squared
10.26592	S.D. dependent var		0.598676	Adjusted R-squared
6.749480	Akaike info criterion		6.503473	S.E. of regression
6.939795	Schwarz criterion		1015.084	Sum squared resid
6.807662	Hannan-Quinn criter.		-90.49273	Log likelihood
1.429174	Durbin-Watson stat		14.42579	F-statistic
			0.000014	Prob(F-statistic)
		.79		Inverted AR Roots

(الملحق 20)

تحليل الانحدار لأثر الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في الدين الخارجي في السودان

Dependent Variable: EDT
 Method: Least Squares
 Date: 12/13/19 Time: 19:50
 Sample (adjusted): 2001 2017

Included observations: 17 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	6.556471	5.58E+09	3.66E+10	C
0.0000	7.419593	0.076919	0.570705	GDP
0.0002	-4.906797	3.73E+08	-1.83E+09	GX
3.63E+10	Mean dependent var		0.813065	R-squared
1.09E+10	S.D. dependent var		0.786361	Adjusted R-squared
47.68413	Akaike info criterion		5.06E+09	S.E. of regression
47.83117	Schwarz criterion		3.58E+20	Sum squared resid
47.69875	Hannan-Quinn criter.		-402.3151	Log likelihood
1.576733	Durbin-Watson stat		30.44627	F-statistic
			0.000008	Prob(F-statistic)

الملحق (21) الاستبيان

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

إستبيان لبحث دكتوراه في الاقتصاد بعنوان (دور مشاريع البوت BOT في تسوية ديون السودان الخارجية)

ملحوظة: المعلومات الواردة بهذا الاستبيان سرية ولن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط.

تمهيد ومقدمة: ظهرت مشكلة الديون الخارجية للعلن اثر تصريح المكسيك بعدم القدرة عن الوفاء بما عليها منذ 1982 وكما انها أصبحت ازمة عالمية هددت الاستقرار المالي الدولي واثرت على اقتصاديات الدول المدينة بصورة اكبر، والتفت العالم لها وقر بضرورة عمل مبادرات تراعي جدولة وشطب جزء كبير من الدين الا ان اغلب المبادرات لم تعالج المشكلة بصورة فعالة مثل مبادرة الهييك وبنك التنمية الافريقي وغيرها وتناولتها ونقدتها دراسات واوراق علمية بضرورة ان تضمن الحلول اهداف تنموية تتوافق مع متطلبات وحالة الدول المدينة مثل قضايا الحد من الفقر والحوكمة الرشيدة .. الخ ولهذا تم تعزيز مبادرة الهييك في 1999 لتتوافق مع تلك المتطلبات، ولهذا يسعى البحث اولا لأثبات ان خصائص الدول النامية سواء كانت اقتصادية واجتماعية وسياسية والتي تتفاوت نسبيا في درجة تواجدها في كل دولة نامية مدينة وهي السبب الأساسي للاقتراض والعجز عن السداد بالإضافة لأسباب أخرى هي التي فاقمت من الازمة وهي الأسباب المتعلقة بأزمة الدين مثل ارتفاع أسعار الفوائد على القروض وصدمتي أسعار البترول وتدهور شروط التبادل التجاري، ثانيا، تقديم حلول تتوافق بين متطلبات الطرفين المدين من حيث متطلبات التنمية والدائن استرداد ما تبقى من أمواله بطريقة تضمن له أصول استثمارية ربحية يمكن التصرف بها في البورصات العالمية، وتمكينه من الإبقاء بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية والاهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة G.7 وفي هذا المجال طرحت بعض من الحلول بتمليك أصول قائمة في الدول المدينة للدائنين ولكنها لم تجد القبول من قبل الطرفين لان تمليك أصول قائمة يعزز ويعمق من مشكلة التنمية وتمويل التنمية بالدول المدينة كما يعرض الدائنين لمخاطر الاستثمار ومخاطر السوق في الدول المدينة، ولهذا قدم البحث حل يتضمن دخول طرف ثالث يقوم بأثناء وتمويل وتشغيل مشروع معين واستعادة تكاليفه وارباحه لمدة من الزمن ومن ثم ارجاعه او تحويله للدولة كمشروع معلوم قيمة الاجمالية لأسهمه السوقية ومعلوم متوسط أرباحه لمدة من الزمن، او ما يعرف بمشاريع البوت. BOT وعندها تقوم الحكومة او الدولة المدينة بتحويله للدول الدائنة بخصم قيمته السوقية من الدين وأيضا منح المشروع إعفاءات ضريبية وجمركية تعطي منتجات المشروع ميزة تنافسية في السوق ولكن تكون محسوبة سنويا ومخصومة من قيمة الدين كأداة أخرى تراكمية لخصم الدين. وهنا نكون قد وافقنا بين متطلبات المدين التنموية ومتطلبات الدائنين.

عجز لسودان عن ايفاءه بالتزاماته وقد بلغت ديون السودان الخارجية في العام 2017 حوالي 47.1 مليار دولار (بنك السودان المركزي 2017، و 53.3 مليار دولار في 2017 حسب بيانات صندوق النقد الدولي ((IMF,2107)) ويقارب اضعاف الناتج المحلي الاجمالي مما يجعل استحالة ايفاء السودان بكامل التزاماته الخارجية الا بعد ان يستحق ويخضع لمبادرات شطب الديون او ما يعرف بمبادرتي الدول

الفقيرة والمثقلة بالديون (HIPC) ومبادرة بنك التنمية الإفريقي مبادرة الغاء الديون متعددة الاطراف (MDRI). وعلى المستوى العالمي فقد اشارت كثير من الدراسات مثل دراسات (Thomas Oatley, 2010) و (Bernhard G. Gunter, 2002) و (Easterly, William, 2002) بان رغم النجاح النسبي لمبادرات وحلول الغاء الديون الخارجية الهيبك وغيرها الا انه مازالت اغلبية الدول تعاني من مشكلة ديونها الخارجية وان هنالك دول اخرى اصبحت أكثر مديونية وقد اشارت تلك الدراسات لان كل تلك المبادرات والحلول لم تأخذ في اعتبارها جوانب ومعايير تعالج جوانب أخرى تعتبر من الاسباب الأساسية والجوهرية لمشكلة الدين الخارجي.

الأهداف: التعريف الشامل عن أزمة المديونية بصورة عامة وحالة دين السودان بصفة خاصة. إثبات بان المسبب الفعلي لمشكلة الدين الخارجي هي خصائص وصفات الدول النامية (المدينة) والتي تختلف في توأدها نسبيا في كل دولة بالإضافة للعوامل التاريخية المرتبطة بمشكلة الديون. تبين او معرفة دور وتأثير المشاريع بمشاركة القطاع العام للخاص ومشاريع البوت على الدين الخارجي وتسويته من خلال اثره في الناتج المحلي والانفاق العام. تقديم دراسة علمية تتضمن حلول جديدة للاستفادة من مشكلة المديونية، باعتبارها مؤثر سلبي وتحويلها لمؤثر إيجابي بتغييرها الي أداة استثمارية مرضية لكل أطراف الدين وذلك بالتركيز اثبات ومعرفة الدور المتوقع لمشاريع البوت بالتحديد كحل مطروح في تسوية الدين الخارجية.

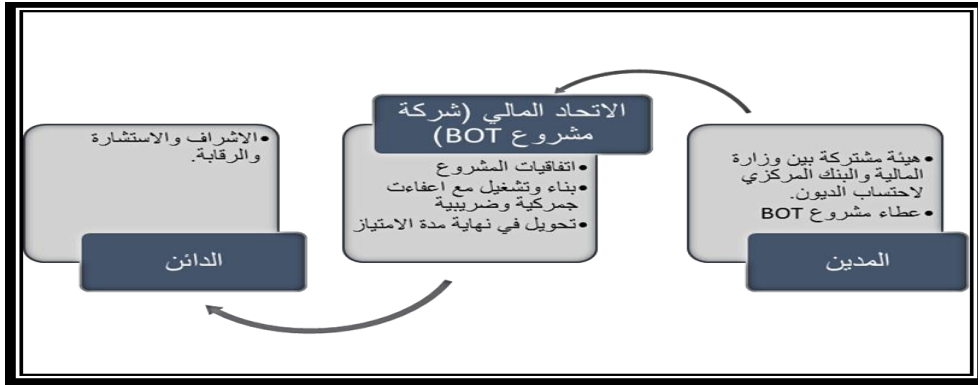
الفرضيات: أزمة الدين الخارجي في الاساس هي نتاج طبيعي لأزمة التمويل التنموي بالبلدان النامية الناتجة من الخصائص التي تتصف بها تلك الدول (خصائص الدول النامية) بالإضافة الي الاحداث والتطور التاريخي للظاهرة. تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع العام للخاص والبوت إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع العام للخاص والبوت إيجابا على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، استخدام المشاريع بمشاركة القطاع العام للخاص ومشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية لها دور إيجابي متوقع في حل لمشكلة المديونية الخارجية.

تسوية الديون الخارجية للدول النامية والسودان

مشاريع البوت BOT

النموذج:

متغيرات: الوظيفة، المستوى التعليمي، المؤهل



مبادرة الهيبك (HIPC): Heavily Indebted Poor Countries Initiative: انشأت بواسطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1996 ثم انضم لها كثير من الدائنين لتخفيض ديون الدول الفقيرة والمثقلة بالديون التي تنطبق عليهم شروط ومعايير محددة وتتضمن المبادرة الغاء لما يقارب 67% الي 90% من الديون وجدولة المتبقي لعدد من الاعوام بأسعار فائدة اسمية على مراحل شريطة ان تستوفي الدولة المدينة شروط اقتصادية متمثلة بسياسات هيكلية محددة وورقة للفقر مع الاحتفاظ بسجل جيد في بعض المؤشرات الاقتصادية لعدد من السنوات.

مبادرة تخفيض الديون متعددة الاطراف (MDRI): Multilateral Debt Relief Initiative: تم الاتفاق عام 2005 بين صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية وصندوق التنمية الإفريقي على شطب كامل بنسبة 100% للديون متعددة الاطراف المستحقة منها للدول التي وصلت لمرحلة الإنجاز الأخيرة في مبادرة الهيبك وكانت مؤهلة لها، وكانت تخص مجموعة دول اعضاء بنك التنمية الإفريقي الي في 2007 دخلت بنك التنمية للدول الأمريكية ليقدّم تخفيضا مماثلا لمجموعة دوله.

مشاريع البوت (BOT): Build Operate Transfer: هي أحد أنواع صيغ المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام استخدمت مشاريع البوت من قبل الحكومات لرفع العبا عن الموازنة بتمويل التنمية المتمثلة بمشاريع انشاء البنية التحتية ولزيادة الكفاءة التشغيلية كاحد صيغ مشاركة القطاع الخاص للعام في البنية التحتية بحيث يمنح اتحاد مالي تسمى شركة المشروع امتياز بناء مرفق وتشغيله لمدة من الزمن بحيث يستعيد تكاليفه بالإضافة للارباح المنفق عليها ومن ثم تحويل ملكية للدولة عند نهاية المدة.

الرجاء التكرم تعبئة الاستبيان التالي: الرجاء ضع علامة صح على الفراغات

أ- الوظيفة:

عضو هيئة تدريسي	موظف بقطاع حكومي او خاص	باحث او طالب او خريج
ب- المؤهل:		
جامعي	دبلوم عالي	ماجستير
دكتوراه		
ت- التخصص:		
الاقتصاد والتمويل	مجالات تجارية وإدارية أخرى	مجالات أخرى
الفرضية الأولى: أزمة الدين الخارجي في الأساس هي نتاج طبيعي لأزمة التمويل التنموي بالبلدان النامية الناتجة من الخصائص التي تتصف بها تلك الدول (خصائص الدول النامية) وتفاقت المشكلة بسبب الاحداث والتطور التاريخي للظاهرة		
موافق	لحدا	غير موافق
36. انخفاض مستويات المعيشة (ضعف مستوى دخل الفرد ونموه).		
37. ضعف وسوء توزيع الدخل القومي		
38. انخفاض انتاجية عنصر العمل والادخار		
39. ارتفاع معدل النمو السكاني		
40. محدودية المشاركة الشعبية وغياب المؤسسة الديمقراطية		
41. غياب الاستقرار الامني والسياسي		
42. تفشي الفساد		
43. التغيرات في اسعار البترول.		
44. ارتفاع اسعار الفوائد على القروض		
45. عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري		
الفرضية الثانية: تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي		
46. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي		
47. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في زيادة دخل الفرد		
48. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في تحريك وتدعيم القطاع الخاص		
49. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في نقل التكنولوجيا ورفع الكفاءة التشغيلية		
الفرضية الثالثة: تؤثر المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت إيجابا على نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي		
50. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في تقليل الانفاق الحكومي برفع العبء المالي		
51. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في تقليل العبء التشغيلي والإداري عن القطاع العام		
52. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في رفع كفاءة القطاع العام ونقل التكنولوجيا		
53. تساهم المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام والبوت في تقليل نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي		
الفرضية الرابعة : استخدام مشاريع البوت الممنوحة الامتيازات الضريبية والجمركية والمحولة للدائنين لها دور ايجابي في حل لمشكلة المديونية الخارجية بعد الاستفادة من المبادرات HIPC-MDRI		
إذا استفادة السودان من مبادرتي الهييك HIPC ومبادرة بنك التنمية الافريقي MDRI وشطب جزء كبير من دينه وجدولة المتبقي لفترة من الزمن كمرحلة أولى ثم كمرحلة ثانية إذا ما استخدمت مشاريع البوت وتم بناء المشاريع وتشغيلها بواسطة طرف ثالث ومن ثم تحويلها في نهاية المدة الي الدائنين مع منحهم اعفاءات ضريبية وجمركية لتخصم اجمالا من قيمة دينهم المستحق		
54. لم يستفيد السودان من المبادرات لعدم ايفاءه للمعايير والشروط الاقتصادية المطلوبة		
55. لم يستفيد السودان من المبادرات لعدم ايفاءه لشروط سياسية		

			56. بعد الاستفادة المبادرات سيكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون بدون تعثر
			57. بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون وستتراكم بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي
			58. بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون وستتراكم بسبب عدم الاستقرار السياسي
			59. بعد الاستفادة المبادرات لن يكون قادرا على الإيفاء بمتبقي الديون وستتراكم بسبب سوء إدارة الدين الخارجي
			60. تساهم في حل الدين من خلال زيادة الانتاج والنتاج القومي
			61. تساهم في حل الدين من خلال رفع معدل النمو والتنمية
			62. تساهم في حل الدين من خلال تأثيرها ايجابيا على ميزان المدفوعات وسعر الصرف
			63. تساهم في حل الدين من خلال بناء وتعزيز البنى التحتية
			64. تساهم في حل الدين من خلال تخفيف حدة الفقر والمسؤولية المجتمعية
			65. تساهم في حل الدين من خلال رفع العبء المالي والاداري عن الموازنة العامة
			66. تساهم في حل الدين من خلال معالجة مشكلة شح وكفاءة التمويل التنموي
			67. تحقق الرضى للدائنين باستعادة أموالهم باسهم يمكن التصرف بها
			68. الإعفاءات الضريبية والجمركية تضمن ميزة تنافسية للمشروع وتحفز الدائنين
			69. تتجاوز التخوف من مخاطر الاستثمار بالنسبة للدائنين من الاستثمار بالدول المدينة
			70. الإعفاءات الممنوحة المحسوبة هي أداة تراكمية مقبولة للدائن والمدين في تسوية الدين

شكرا جزيلاً، لدعم المعرفة ودعم دراستنا بالمعلومات القيمة.-اعداد: قصي محجوب محمد صالح بابا - تلفون:
GOSAYBABA@GMAIL.COM +00249115887842

محكمين الاستبيان:

- د. هويدا ادم الميع-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
- د. طارق الرشيد -جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-كلية الامام الهادي
- د. احمد محمد ارباب-جامعة العلوم التطبيقية-البحرين
- د. حسن توكل-معهد الدراسات الإنمائية جامعة الخرطوم-السودان
- د-اسامةزين العابدين-جامعة العلوم التطبيقية-البحرين

ملحق (22) المقابلات

تاريخ المقابلة	الجهة	الوظيفة	الاسم
2019-10-13	وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية	مساعد مدير إدارة البنك الدولي	حسن إبراهيم عطا الله ابراهيم

- من حيث المسببات للدين الخارجي:
- اتفق على كل النقاط التي تشير بان خصائص الدول النامية هي من المسببات الرئيسية لمشكلة الدين الخارجي للسودان خصوصا تلك المتعلقة بالفساد وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي ويرى بانها من الأسباب الأساسية التي فشلت الدولة أيضا بما من الإيفاء بمتطلبات المبادرات الدولية .
- استيفاء السودان للمبادرات الدولية HIPC-MDRI :
- يرى بان المسببات والشروط السياسية هي من الأسباب الأساسية لعدم استيفاء السودان للمبادرات الدولية.
- الحل المطروح:
- نقاط القوة :

- أشاد بالمقترح ووصفه بالمتناز وفكرة جديدة وتساعد على الحل بحيث تتجاوز مشكلة ضعف الموارد والاستثمار في نفس الوقت، ولكن تحويل ملكية المشروع بأصوله ككل وبالأخص الأراضي أكثر ما يعيب هذا الحل، ويقترح بان يتحول المشروع للدائنين في نهاية مدة الامتياز الي مشروع BOT اخر اما بصيغة . BOOT
- نقاط الضعف:
- من حيث ملكية المشروع يرى ويرفض ان تؤول ملكية المشروع في نهاية المدة للدائنين بأصوله ككل وبالأخص الأراضي أكثر ما يعيب هذا الحل بما فيه من مخاطر، ويرى بضرورة ويقترح بان يتحول المشروع للدائنين في نهاية مدة الامتياز الي من BOT الي BOOT .

الاسم	الوظيفة	الجهة	تاريخ المقابلة
سوسن إسماعيل عبدالله	موظف إدارة الدين الخارجي	وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية	2019-10-13

- من حيث المسببات للدين الخارجي:
- اتفقت على كل بعض النقاط فقط بأن بعض من خصائص الدول النامية معوقات أساسية تتعلق وغياب الاستقرار الاقتصادي وتغيرات أسعار الصرف وغياب الاستقرار السياسي أيضا وكضعف الإنتاجية ودخل الفرد هي من المسببات الرئيسية لمشكلة الدين الخارجي للسودان خصوصا تلك المتعلقة بارتفاع أسعار الفوائد التعاقدية والجزائية.
- استيفاء السودان للمبادرات الدولية HIPC-MDRI :
- ترى بان المسببات المتعلقة بعدم المقدرة بالإيفاء بعض المتطلبات الاقتصادية وعجزه عن سداد متأخراته تجاه البنك الدولي والشروط السياسية هي من الأسباب الأساسية لعدم استيفاء السودان للمبادرات الدولية.
- الحل المطروح:
- نقاط القوة :
- أشادت ويقوة بالمقترح كوسيلة لسداد الدين الخارجي وفي نفس الوقت لرفع العبء عن الموازنة بحيث تتجاوز مشكلة ضعف الموارد الأجنبية المحلية والاستثمار في نفس الوقت .
- نقاط الضعف:
- اشارت الي طول فترة مدة الحل الذي يستلزم مدة لا تقل عن 15 سنة لشركة مشروع البوت ومن ثم تحويله للدولة والتي بدورها تحوله للدائن مما قد يجعل الدائنين رافضين لها بسبب طول الفترة.
- وأشارت أيضا الي ضعف بيئة الاستثمار والقطاع الخاص وعدم تناسبها مع المستثمرين من القطاع وراعين المشروع للدخول في مشاريع BOT والمناخين .
- تم الرد على هذه المآخذ بأن الحل يقوم على فرضيات احداها بان الدائنين في حالة يأس من الحصول على أموالهم ويريدون استرجاع اقل ما يمكن خصوصا بعد تنامي جماعات الضغط من منظمات للمجتمع الدولي والشعبي بضرورة الغاء الديون على الدول الفقيرة وهذا ما أكدته تجربة السودان الحالية تتراكم المتأخرات لمدة طويلة وتبنيهم لمبادرات تقوم بشطب جزء كبير من الدين كمبادرة HIPC-MDRI تؤكد ذلك وبالتالي تتجاوز مدى قابليتهم للانتظار مدة مشروع البوت الطويلة .
- كما ان الحل يفترض فيه بعد ان يستوفي السودان المبادرات الدولية والتي لها اشتراطات اقتصادية تتمثل في سياسات التثبيت بسجلات الأداء وورقة الحد من الفقر التي بدورها تحقق الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي يجذب القطاع الخاص عموما محلي واجنبي من الدخول في اقتصاد السودان.

الاسم	الوظيفة	الجهة	تاريخ المقابلة
د.امين صالح يس	مدير الوحدة الاستراتيجية لخفض الفقر مدير إدارة البنك الدولي سابقا	وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية	2019-10-20

- من حيث المسببات للدين الخارجي:
- اتفق على بعض النقاط فقط بأن تتعلق وغياب الاستقرار الاقتصادي تفشي الفساد وغياب الاستقرار السياسي والمشاركة الديمقراطية وارتفاع أسعار الفوائد والفقر من المسببات الرئيسية لمشكلة الدين الخارجي للسودان.
- استيفاء السودان للمبادرات الدولية HIPC-MDRI وورقة خفض الفقر :
- اشار بان المسببات المتعلقة بعدم المقدرة بالإيفاء بعض المتطلبات الاقتصادية والورقة الاستراتيجية لخفض الفقر على المستوى المطلوب قد يكون أحد الاسباب وعجزه عن سداد متأخراته تجاه البنك الدولي والشروط السياسية هي من الأسباب الأساسية لعدم استيفاء السودان للمبادرات الدولية.
- بخصوص الورقة الاستراتيجية لخفض الفقر ، وأشار بأن الإدارة الان في طور الاعداد للورقة الاستراتيجية الكاملة لخفض الفقر بما يتضمن معايير أساسية للأمم المتحدة التي تتعلق بالتنمية المستدامة واهداف الألفية، ويتم الاعداد لها بالتنسيق مع الإدارات الأخرى وبعض الوزارات.
- الحل المطروح:

- نقاط القوة:
- أشاد بالمقترح كوسيلة لسداد الدين الخارجي وفي نفس الوقت لرفع العباء عن الموازنة في نفس الوقت في خفض مستويات الفقر.

الاسم	الوظيفة	الجهة	تاريخ المقابلة
انتصار إبراهيم احمد	مساعد مدير الوحدة الاستراتيجية لخفض الفقر	وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية	2019-10-16

- من حيث المسببات للدين الخارجي:
- اتفق على بعض النقاط فقط بأن تتعلق وغياب الاستقرار الاقتصادي تفشي الفساد وغياب الاستقرار السياسي والمشاركة الديمقراطية وارتفاع أسعار الفوائد والفقر من المسببات الرئيسية لمشكلة الدين الخارجي للسودان.
- استيفاء السودان للمبادرات الدولية HIPC-MDRI وورقة خفض الفقر:
- بخصوص الورقة الاستراتيجية لخفض الفقر تم انجاز الورقة الأولية لخفض الفقر في الأعوام السابقة وتم مناقشتها مع البنك الدولي، ولكن بسبب تدرج الأوضاع الاقتصادية وسوء الإدارة على المستوى السياسي قاد للعكس، وأشارت بأن الإدارة تم تكوينها حديثا كإدارة متخصصة وهي الان في طور الاعداد للورقة الاستراتيجية الكاملة لخفض الفقر وتم تضمين معايير التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة التي تتوافق مع اهداف الألفية التي كانت من مسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية والاحصاء، ويتم الاعداد لها بالتنسيق معهم ومع الإدارات الأخرى بالوزارة مثل إدارة الموازنة.
- الحل المطروح:
- نقاط القوة:
- أشادت بالمقترح كوسيلة لسداد الدين الخارجي وفي نفس الوقت لرفع العباء عن الموازنة في نفس الوقت في خفض مستويات الفقر بكافة مؤشراتته.

الاسم	الوظيفة	الجهة	تاريخ المقابلة
هشام محمد بله	موظف بإدارة النماذج الاقتصادية	وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية	2019-10-13

- من حيث المسببات للدين الخارجي:
- اتفق على بعض النقاط فقط بأن تتعلق بخصائص الدول النامية هي من المسببات الرئيسية لمشكلة الدين الخارجي للسودان وأيضا الفوائد العالية للدين والاستخدام الغير جيد للأموال المقترضة في مشاريع غير مدروسة وغياب المتابعة لتلك المشاريع من المسببات الرئيسية لمشكلة الدين الخارجي للسودان وقد يمكن الحل من عمل نماذج اقتصادية لقياس اثر هذه المشاريع على مستويات الديون.
- استيفاء السودان للمبادرات الدولية HIPC-MDRI:
- أشار الي ان فشل السودان في الإيفاء بالمبادرات يرجع للدول الدائنة بحيث انها وضعت شروط وجوانب سياسية تتعلق بوقف الحرب في أقاليم دارفور والنيل الأزرق تتعدى شروط الاقتصادية مما يستلزم أولا محاولة لحلحلة المشكلات السياسية الداخلية والحروب .
- الحل المطروح:
- نقاط القوة:
- أشادت بالمقترح كوسيلة لسداد الدين الخارجي وفي نفس الوقت لرفع العباء عن الموازنة في نفس الوقت في خفض مستويات الفقر بكافة مؤشراتته وأشار الي الدور الإيجابي المتوقع من هذه المشاريع في تنشيط القطاع الخاص وتدعيم البنية التحتية .
- نقاط الضعف:
- رفض مبدأ تملك الدائنين أصول قائمة وعلى وجه الخصوص الأراضي لشركة المشروع لان الأراضي ملك للأجيال القادمة أيضا.
- وأشار الي ان الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تمنح للمشاريع والتي تمنحهم ميزة تنافسية في السوق ستخلق أثر سلبي وهي غير عادلة بحيث يمكن ان تؤدي الي طرد المستثمرين المحليين الاخرين في القطاع الخاص من السوق لانهم غير مشمولين بالإعفاء.

الاسم	الوظيفة	الجهة	تاريخ المقابلة
ضياء الحق عبد السلام محمد	موظف بإدارة النماذج الاقتصادية	وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية	2019-10-20

- من حيث المسببات للدين الخارجي:
- اتفق على بأن خصائص الدول النامية هي من المسببات الرئيسية لمشكلة الدين الخارجي للسودان وأيضا الفوائد العالية للدين. وأشار الي انه تم مسبقا انتداب شركة بريطانية لأعداد استراتيجية لتخفيض واعفاء الديون الخارجية للسودان من قبل ADB. ويفضل الاعفاء عن طريق العلاقات الثنائية ووفق التغيير السياسي الذي حصل في السودان بعد ثورة ديسمبر 2019.
- الحل المطروح:
- نقاط القوة:

- أشاد بالمقترح كوسيلة مبتكرة وجديدة لحل الدين الخارجي والدور الإيجابي المتوقع من هذه المشاريع في تنشيط القطاع الخاص ولكن بموجهات.
- نقاط الضعف:
- عدم توفر البيئة الاستثمارية المناسبة لمشاريع البوت في السودان.
- نجاح الحل مربوط بدرجة كبيرة باستيفاء مبادرة HIPC ولا توجد سناريوهات إذا لم ننجح في الإنفاء بمبادرة HIPC.
- أشار الي ان المدة الزمنية الطويلة للحل بحيث قد لا تقبل من قبل الدائنين.
- المدة الزمنية الطويلة للحل قد تؤدي لتراكم متبقي الدين بعد استيفاء مبادرة HIPC

الاسم	الوظيفة	الجهة	تاريخ المقابلة
حسن جعفر بدوي	منسق مشروع تعزيز السياسات المالية بالولايات المخول من البنك الدولي	وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية	20-10-2019

- من حيث المسببات للدين الخارجي:
- اتفق على بأن خصائص الدول النامية هي لها دور كمسبب لمشكلة الدين الخارجي للسودان ولكن الفوائد العالية للدين هي المسبب الأساسي للدين.
- ويرى بأنه من الأفضل التركيز على الجهود الحالية التي تهدف لتخفيض الديون عن طريق الاعفاء في اطار العلاقات الثنائية بين حكومة ما بعد ثورة ديسمبر والدول الداعمة للتغيير منها الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة بحيث يستخدم الشركاء الخليجين الداعمين في دفع متأخرات IMF والبنك الدولي ليتسنى له مواصلة جهود خفض الدين بمساعدة المؤسسات الدولية وتلخص بتكوين مجموعات صديقة من هذه الدول لرفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب أولاً ثم استخدام العلاقات الثنائية بهذه الدول لدعم موقف السودان لبنال اعفاء من ديونه من الدائنين . كما ان شحذ جهود قوى المجتمع المدني الدولي ومنظمات الضغط لدعم السودان في قضايا الدين، ويرى بان الاعفاء بهذه الطريقة مضمون لحد ما من قبل الدائنين لان اغلب قيمة هذه الديون تراكمات فوائد تعتبر غير عادلة من وجهه نظر المجتمع الدولي.
- الحل المطروح:
- نقاط القوة:
- أشاد بالمقترح كوسيلة مبتكرة وجديدة لحل الدين الخارجي والدور الإيجابي المتوقع منه ولكن يفضل ان تكون كخطة احتياطية او بديلة اذا ما فشلت المساعي والجهود الحالية.
- نقاط الضعف:
- عدم توفر البيئة الاستثمارية المناسبة لمشاريع البوت في السودان.
- تمليك الدائنين أصول المشروعات بالأخص الأراضي غير مقبول .

الاسم	الوظيفة	الجهة	تاريخ المقابلة
محمد عادل وهب	مدير إدارة وحدة الدين الخارجي	وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية	20-10-2019

- من حيث المسببات للدين الخارجي:
- اتفق على بأن خصائص الدول النامية هي من المسببات الرئيسية لمشكلة الدين الخارجي للسودان وأيضاً وخص بالذكر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي كأكثر معرقل للديون الفوائد العالية للدين ومتفائل من الجهود المبذولة للإعفاء عن طريق العلاقات الثنائية وبالدعم الفرنسي لحكومة ما بعد التغيير السياسي الذي حصل في السودان بعد ثورة ديسمبر 2019.
- استيفاء السودان للمبادرات الدولية HIPC-MDRI وورقة خفض الفقر:
- أشاد بفكرة الحل ولكن تطبيقها يواجه أكبر تحدي لها وهو كيفية استيفاء واستفادة السودان من المبادرات الدولية ومبادرة HIPC. وأشار لكي يستفيد السودان من المبادرات الدولية لابد من رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وان أي مجهودات تبذل مالم يرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ستكون غير مفيدة لان الحظر المفروض يلزم كل الجهات الدولية بعدم التعامل مع السودان،
- الحل المطروح:
- نقاط القوة:
- أشاد بالمقترح وبقوة كوسيلة لحل الدين الخارجي والدور الإيجابي المتوقع من هذه المشاريع في الموازنة وإدارة الدين خصوصاً بعد استيفاء السودان لمبادرة HIPC ومبادرة MDRI .
- نقاط الضعف:
- تطبيق الحل مربوط بدرجة كبيرة باستيفاء مبادرة HIPC ورفع السودان من قائمة الإرهاب وعدم الاستقرار الاقتصادي السياسي أكبر معرقلين لاستيفاء السودان هذه المبادرات.

- الاهتمام ودراسة وتقنين معايير وشروط العطاءات لمشروعات BOT المطروحة والتأكد من تطبيقها من ضرورة للحل.

الاسم	الوظيفة	الجهة	تاريخ المقابلة
حياة حسن شمت	مدير إدارة الشركة بين القطاع العام والخاص	وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية	2019-10-14

- من حيث الحل :
- اتفقت مع الحل يمثل طريقة جديدة ومثلى للاستفادة من الدين كمؤثر سلبي على الموازنة الي مؤثر إيجابي وقد ينشط ويعزز من دور القطاع الخاص في التنمية ويزيد من الفعالية التشغيلية ونقل التكنولوجيا الي مشاريع القطاع العام
- بعد ثورة ديسمبر 2019.
- استيفاء السودان للمبادرات الدولية HIPC-MDRI وورقة خفض الفقر:
- تحدثت عن ان قسم او إدارة الشركة تم اجازته منذ 2016 ولكن لم يكون الا قريبا وحاليا في مرحلة اعداد وتجميع القوانين المنظمة والاتفاقيات والعقود المتعلقة بالمشاريع بمشاركة القطاع الخاص وأيضا في مرحلة تجميع كل البيانات الإحصائية والرقمية عن المشاريع القائمة والاتفاقيات ولاتوجد بيانات وأرقام تفصيلية يمكن اخذها منهم ، كما ان كل يقومون بالتنسيق مع البنك الدولي في صياغة واعداد كل بعض ما سبق .
- وأشارت بان المشاريع المنفذة بمشاركة القطاع الخاص الي طريق دنقلا ارقين بصيغة البوت لفترة 40 سنة مشاركة بين الحكومة وشركة الزوايا الهندسية بحيث تتيح لهم بناء المشروع وتشغيله لمدة العقد ومن ثم تحويله للحكومة في نهاية المدة ، كما اشارت للمشروع الاخر وهو الميناء البري بالخرطوم او شركة الموانئ البرية وهي شراكة ما بين حكومة ولاية الخرطوم شريكة بالأرض والشريك من القطاع الخاص هي مجموعة النيفيدي ،بعقد لصالح شركة المشروع بصيغة BOO بناء المشروع وتشغيله وامتلاكه وتقاسم الأرباح حسب نسب المشاركة بين حكومة الولاية ومجموعة النيفيدي وتعتبر تجربة ناجحة لكن تعتبر التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد أكبر معرقل للمشروع، وتحدثت أيضا ان مشروع محطة المنارة لتنقية المياه بامدرمان بالقرب من جسر الحلفايا ،وهي مشروع نفذ عن طريق عقد BOT بين حكومة ولاية الخرطوم التي قدمت ارض المشروع كنسبة مشاركة وشركة BIWATER البريطانية التي تمتلك 49% من المشروع والمتبقي من اتحاد مالي متكون من مقرضين ومانحين مختلفين ،وتعرض المشروع لمخاطر التغيرات الكبيرة في أسعار الصرف مما اضر الي الان لحوجة المشروع لكثير من المعالجات وتمديد فترة العقد ،وحاليا يوجد مشروع امطار وهو شراكة سودانية إماراتية فقط في الأرباح بنسبة 60:40% ،والمشروع الأخير وهو مشروع مطار الخرطوم الجديد وخطط ووقع عقد BOT بشراكة ولاية الخرطوم شريكة بالأرض وشريك تركي والمشروع باشراف وكيل الوزارة آنذاك.
- الحل المطروح:
- نقاط القوة:
- اتفقت حول تناسب المقترح كوسيلة لحل الدين الخارجي والدور الإيجابي الذي ستلعبه في تنشيط جانب المشاركة بين القطاعين العام والخاص كما ولكن ترى ضرورة توفر بيئة جاذبة للقطاع الخاص تتمثل على الأقل في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية وبالأخص سعر الصرف لانه من اهم متطلبات المستثمر الخاص الأجنبي. ولا يصلح الحل الا فقط في مشاريع استثمارية وليست في البنية التحتية.
- نقاط الضعف:
- تطبيق الحل مربوط بدرجة كبيرة بضرورة توفر بيئة جاذبة للقطاع الخاص تتمثل على الأقل في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية وبالأخص سعر الصرف لانه من اهم متطلبات المستثمر الخاص الأجنبي.
- رفضت تحويل ملكية أصول المشروع في نهاية المدة الي الدائنين وخصوصا في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية وترى هذا الحل يمكن ان يستخدم في مشاريع بوت استثمارية مصانع سكر او غلال.

الاسم	الوظيفة	الجهة	تاريخ المقابلة
سهام صلاح الدين فرح	موظف إدارة التمويل الخارجي قسم الصين	وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية	2019-10-16

- من حيث الحل :
- اتفقت مع الحل يمثل طريقة جديدة وجيدة جدا للاستفادة منه لسداد الدين بطريقة افضل من التقليدية ومن غير أي أعباء مالية تخص مدفوعات الدين كما اشارت للدور الإيجابي للحل يقوي اقطاع الخاص . وقد ينجح بعد التغير الإيجابي الذي حدثت على المستوى السياسي بعد ثورة 2019.
- اشارت الي ان المشاريع بمشاركة القطاع الخاص تحتاج لقوانين ومتابعة لصيقة وأيضا لا يجوز التسليم برضى الأطراف الخاصة او القطاع الأجنبي الخاص عن الاتفاقيات والعطاءات المطروحة ومن خلال تجربتهم ،المستثمر يريد ويشترط إعفاءات وامتيازات مثل الإعفاءات او امتياز عدم الحد او التدخل في تحويلاتهم الأجنبية وقد يطلب أحيانا ضمانات بنكية بذلك ، واشترطات تتعلق بتملك الأرض لمدة طويلة ،فكل ممول خارجي يقدم شروط فالغالب تخص ضمان مصالحه وقد لا تتناسب مع السودان خصوصا مسألة تملك الأصول لهم بما فيها الأرض فهي غير مقبولة ،وفي اعتقادها بان مرحلة المناقشات حول مشروع قد تأخذ مده طويلة .وتتفق أيضا بان المشاريع يجب ان تكون
- نقاط الضعف:

- تطبيق الحل مربوط بدرجة كبيرة بضرورة توفر بيئة جاذبة للقطاع الخاص تتمثل على الأقل في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية وبالأخص سعر الصرف لأنه من اهم متطلبات المستثمر الخاص الأجنبي، كما تحتاج المشاريع لرقابة لصيقة وتذليل التضارب والاختلاف في التطبيق في قوانين الاستثمار الولائية والعامه.
- رفضت فكرة تحويل ملكية أصول المشروع في نهاية المدة الي الدائنين وخصوصا الأراضي لأنها حق للأجيال الحالية والقادمة.

الاسم	الوظيفة	الجهة	تاريخ المقابلة
د.صديق محمد العبيد	مدير إدارة وحدة الدين الخارجي سابقا	وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية	2019-10-23

- من حيث المسببات للدين الخارجي:
- اتفق على بأن خصائص الدول النامية هي من المسببات الرئيسي لمشكلة الدين الخارجي للسودان وأيضا وخص بالذكر الفوائد العالية للدين ومتفائل من الجهود المبذولة للإعفاء عن طريق العلاقات الثنائية ما بعد التغيير السياسي الذي حصل في السودان بعد ثورة ديسمبر 2019.
- استيفاء السودان للمبادرات الدولية HIPC-MDRI وورقة خفض الفقر:
- أشاد بفكرة الحل ولكن تطبيقها يواجه أكبر تحدي لها وهو كيفية استيفاء واستفادة السودان من المبادرات الدولية ومبادرة HIPC. وأشار لكي يستفيد السودان من المبادرات الدولية لا بد من رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب أولا ، كما أشار بصعوبة التوقع والتكهن بقيمة متبقي الديون بعد الاستفادة من مبادرة إعادة الجدولة وايضا HIPC ولأنها تتم دائما بقانون حالة بحالة وان المبادرة في الأساس تهدف لجعل مستوى الدين الخارجي مستدام ويمكن سداد المدفوعات المقررة وفقا للمعايير وتقرير الاستدامة لصندوق النقد الدولي ، وأشار الي ضرورة التركيز على تقوية العلاقات الثنائية بين السودان وداعميه من الشركاء وان السناريو المتوقع بان يقوم الشركاء الثنائيين باقراض السودان لدفع متأخرات تجاه المؤسسات الدولية ومن ثم الدخول تتيح فرصة إمكانية الدخول والاستفادة من الإعفاءات والتمويلات
- الحل المطروح:
- نقاط القوة:
- أشاد بالمقترح كوسيلة لحل الدين الخارجي والدور الإيجابي المتوقع من هذه المشاريع في الموازنة وإدارة الدين خصوصا بعد استيفاء السودان لمبادرة HIPC ومبادرة MDRI وأصبحت قيمة الدين الخارجي صغيرة.
- نقاط الضعف:
- تطبيق الحل مربوط بدرجة كبيرة باستيفاء مبادرة HIPC ورفع السودان من قائمة الإرهاب وعدم الاستقرار الاقتصادي السياسي أكبر معرقلين لاستيفاء السودان هذه المبادرات، وفي نظره بان الاستفادة من المبادرة يعتبر غير كافي لتخفيض الدين للمستويات المرجوه.
- تحبئة المناخ الاقتصادي والقانوني للقطاع الخاص يعد اهم معوقات المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام.

الاسم	الوظيفة	الجهة	تاريخ المقابلة
د.حسن الخليفة سر الختم	موظف بإدارة السياسات وموظف سابق بوحدة الدين الخارجي	بنك السودان المركزي	2019-10-24

- من حيث المسببات للدين الخارجي:
- اتفق على بأن خصائص الدول النامية هي من المسببات الرئيسي لمشكلة الدين الخارجي للسودان وأيضا وخص بالذكر أكبر عامل مراكم للدين هي الفوائد العالية وخصوصا الفوائد الجزائية للدين وأشار الي ان الفوائد العالية التي مردها الي شروط الإقراض مجحفة في حق المدين في ذلك الوقت يرى ضرورة التركيز على الجهود المبذولة للإعفاء عن طريق العلاقات الثنائية ما بعد التغيير السياسي الذي حصل في السودان بعد ثورة ديسمبر 2019.
- استيفاء السودان للمبادرات الدولية HIPC-MDRI وورقة خفض الفقر:
- متقبل بفكرة الحل ولكن تطبيقها يواجه تحدي وهو كيفية استيفاء واستفادة السودان من المبادرات الدولية ومبادرة HIPC وتعتبر غير كافية أيضا فتحتاج لمبادرات أخرى تتضمن شطب غير مشروط خصوصا لان اغلب قيمة الدين عبارة عن تراكمات لفوائد تعاقدية وجزائية لا بد من شطبها من الجهات الدائنة خصوصا بعد تنامي جماعات الضغط الدولي والمدني المناهية بشطب ديون الدول الفقيرة التي تعدده جماعات . وأشار لكي يستفيد السودان من المبادرات الدولية لا بد من رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب أولا ، كما أشار بصعوبة التوقع والتكهن بقيمة متبقي الديون بعد الاستفادة من مبادرة إعادة الجدولة وايضا HIPC ولأنها تتم دائما بقانون حالة بحالة ولهذا ان للعامل السياسي والعلاقات السياسية دور كبير في دعم موقف الدولة من الاستفادة واستشهد بتجارب دول وصلت مرحلة الاكتمال في مبادرة الهيبك دون الإيفاء بكامل الاشتراطات فبعضها اكتفى فقط بالورقة الأولية لمحاربة الفقر ولم يعد الورقة الاستراتيجية الكاملة، وأشار الي ان المبادرة في الأساس تهدف لجعل مستوى الدين الخارجي مستدام أي المستوى الأدنى للإيفاء بمدفوعات الدين السنوية ، ويمكن سداد المدفوعات المقررة وفقا للمعايير وتقرير الاستدامة لصندوق النقد الدولي ، وأشار الي ضرورة التركيز على تقوية العلاقات الثنائية بين السودان وداعميه من الشركاء
- الحل المطروح:

- نقاط القوة:
- أشاد بالمتبرح كوسيلة لحل الدين الخارجي والدور الإيجابي المتوقع من هذه المشاريع في الموازنة وإدارة الدين خصوصا لكن أولا بعد استيفاء السودان لمبادرة HIPC ومبادرة MDRI وبعض المبادرات التي توفر شطب لتصبح قيمة الدين الخارجي صغيرة نظريا. ولكن على مستوى التطبيق في نفس الوقت يرى بان من الاجدى ان تحقق استقرار اقتصادي وسياسي وتوفرت بيئة جاذبة للقطاع الخاص وكان مشاريع البوت ناجحة فمن الأفضل عدم تحويلها للدائنين خصما من قيمة دينهم لان العائد الحكومي منها أكبر من تحويلها وبالتالي يتيح موارد يمكن استخدامها بالدفع للدين بالوسائل التقليدية .
- نقاط الضعف:
- تطبيق الحل يقوم على سناريوهات غير متأكد منها تخص المبادرات الدولية.
- تهيئة المناخ الاقتصادي والقانوني للقطاع الخاص يعد اهم معوقات المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام.
- يعتقد بان قد لا يقبل الدائنين مبادلة أموالهم باصول واسهم في مشاريع بوت وان قدمت لهم امتيازات واعفاءات.

الاسم	الوظيفة	الجهة	تاريخ المقابلة
د. فيصل احمد محمد	مدير لقسم البنك الدولي	وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادي	2019-10-20

- من حيث المسببات للدين الخارجي:
- اتفق على بأن خصائص الدول النامية هي من المسببات الرئيسي لمشكلة الدين الخارجي للسودان وأيضا وخص بالذكر أكبر عامل مراكم للدين هي الفوائد العالية يرى ضرورة التركيز على الجهود المبذولة للإعفاء عن طريق العلاقات الثنائية وعن طريق التركيز على تهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي أولا ليمارس القطاع الخاص دور أكبر في الاقتصاد وخصوصا مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI
- أشار الي انه يمكن استخدام مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ويعتقد انه اذا ما استقرت المؤشرات الاقتصادية الكلية وتوفر المناخ الاقتصادي المناسب للقطاع الخاص ستتنشط المشاريع بمشاركة القطاع الخاص ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد وبالتالي سيرتفع العوائد منها وبالتالي سيهل إمكانية دفع المتأخرات من الديون الخارجية دون الحاجة لتحويل ملكية المشروع من غير. وأشار لكي يستفيد السودان من المبادرات الدولية لا بد من رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب أولا ، كما أشار ان للعامل السياسي والعلاقات السياسية دور كبير في الحصول على المبادرات ، وأشار الي ضرورة التركيز على تقوية العلاقات الثنائية بين السودان وداعيميه من الشركاء متقبلا بفكرة الحل ان ولكن بشروط ورفض لتحويل الأصول مهما كان نوعها للدائنين لتخوفه من المخاطر المرتبطة بتملك اصل محلي لاجني ويرى إمكانية للحل ولكن باستبدال تحويل الملكية في شكل مشروع بوت اخر بمدة زمنية أخرى.

- الحل المطروح:

- نقاط القوة:

- أشاد بالمتبرح كوسيلة لحل الدين الخارجي والدور الإيجابي المتوقع من هذه المشاريع في الموازنة وإدارة الدين خصوصا لكن أولا بعد تحويلها في صيغة بوت أخرى في نفس الوقت يرى بان من الاجدى ان تحقق استقرار اقتصادي وسياسي وتوفرت بيئة جاذبة للقطاع الخاص واذا كانت مشاريع البوت ناجحة فمن الأفضل عدم تحويلها للدائنين خصما من قيمة دينهم لان العائد الحكومي منها أكبر من تحويلها وبالتالي يتيح موارد يمكن استخدامها بالدفع للدين بالوسائل التقليدية .
- نقاط الضعف:
- تهيئة المناخ الاقتصادي والقانوني للقطاع الخاص يعد اهم معوقات المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام.
- عدم تحويلها للدائنين خصما من قيمة دينهم لان العائد الحكومي منها أكبر من تحويلها وبالتالي يتيح موارد يمكن استخدامها بالدفع للدين بالوسائل التقليدية .

- مخاطر تحويل أصول المشروع للدائن الأجنبي

الاسم	الوظيفة	الجهة	تاريخ المقابلة
John Phildius	مدير محطة المنارة لتنقية المياه-امدرمان الحلفايا	شركة BIWATER	2019-11-4

- ماهي المشاكل المالية والتشغيلية للمشروع؟

ان المشروع مكون من ثلاث اطراف المقرضين (هولندا-جنوب افريقيا-) شركة BIWATER المشغل وحكومة ولاية الخرطوم بارض المشروع .

- المشكلة الأساسية بان حكومة ولاية الخرطوم لم تستطيع فهم ما وقعت عليه من اتفاقية للمشروع واتفاقية التعرفه ببحث النموذج الاقتصادي والدراسة المالية للمشروع كان ناجحا بحيث تنص اتفاقية التعرفه على شراء الحكومة 100% من المقدرة الإنتاجية للمحطة من المياه بالتر المكعب بسعر 0.24 يورو بينما تبعه للمستهلكين بسعر 0.24 يورو للمتر المكعب وكان النموذج جيد الا ان اول مشكلة واجهت المشروع ومازالت قائمة ان حسب الاتفاقية انه كان من المفترض ان تقوم حكومة الخرطوم ببناء شبكة خطوط الامداد للمياه قبل انتهاء عمليات البناء في المحطة الا انها لم تنجح في ذلك مما جعلها تستهلك 20% فقط من المقدرة الإنتاجية للمشروع وفي نفس الوقت مطالبين بدفع قيمة 100% من إنتاجية المشروع فينظرون للمشروع كأنه يمثل خسارة واعباء إضافية.
- وعدم فهم حكومة الخرطوم للعقد الموقع للمشروع وبالتغيير المستمر والسريع في الحكومة ووزارة المالية وهيئة مياه ولاية الخرطوم يستلزم وإعادة شرح المشروع والمشكلة بجوانبها من نقطة البداية حول ماهية المشروع وشكل النموذج الاقتصادي والمالي واتفاقية التعرفه وماهية المشكلة الأساسية ومثال على ذلك (عند إجازة ميزانية 2020 فقد احتج ممثل هيئة المياه حول زيادتنا لتكلفة إنتاج المتر المربع وأشرنا ببساطة لمعدلات التضخم التي وصلت 52% حسب التقارير الحكومية وبالتالي تزيد تكلفة الإنتاج .
- تمت الإشارة الي استخدام مواد كيميائية بديلة ارخص ولكن هذا يؤثر على جودة المياه.
- عدم مقدرة الدولة على دفع التزاماتها المالية يؤدي الي عدم المقدرة بأداء التزامات الصيانة الدورية بصورة كاملة مما يعرض أصول المشروع الجوهري للمخاطر ومثال على ذلك(المركبات في رئاسة الشركة يجب ان تستبدل كل 3 سنوات والان في المحطة لها 12 سنة ،أيضا المباني يجب ان تصان كل 10 سنوات اما الان لها اكثر من 15 سنة)
- **كيف ترى الحلول دون دفع الحكومة لالتزاماتها؟**
- لمعالجة المشاكل عقدت كثير من الاجتماعات مع الحكومة في سبتمبر 2012 و فبراير 2012 ونوفمبر 2014 ويوليو 2015 وكانت كالآتي:
- في نوفمبر 2014 : تم الاجتماع مع لجنة برئاسة والي الولاية عبد الرحمن الخضر ،وبعد الشرح والنقاش أشار بأن الحكومة قررت مراجعة المشروع وإيجاد مشتري وبيع المشروع.
- في يوليو 2015 : ذهبنا للاجتماع بفندق كورنثيا بالخرطوم لنقدم عرضنا للمشتري وكان من المقرر ان تقوم الحكومة بجلب المشتري ولكن تفاجأنا بمقابلة السيد :عبدالله من قسم التخطيط بوزارة المالية الاتحادية ، وافادنا بان الحكومة لن تبيع المشروع لأنه يعتبر اول مشروع بوت وسينعكس تأثير ذلك سلبا على كل مشاريع PPP في السودان.
- في نوفمبر 2015 : تم الاجتماع بفندق كورنثيا ولم نصل لاتفاق بين حكومة الولاية والمقترضين للمشروع وشركة BIWATER. لان الحكومة لم تفهم النظام المالي للمشروع أولا ، ولم تكون على ثقة كاملة 100% من التقارير المالية التي تم تقديمها من قبل الشركة وبالتالي اقترحنا على الحومة انتداب طرف ثالث للتحقق من التقارير والأرقام.
- استعانت الحكومة بالبنك الدولي باعتباره الضامن والمستشار للمشروع وزار موظفيهم ومراجعهم وراجعو المشروع باتفاقياته والتقارير المالية وافادو بصحة الأرقام الموجودة في تقاريرنا واقترحوا على الحكومة اذا لم تكون واثقة في الأرقام عليهم بانتداب مراجع مستقل ومتخصص بهذا النوع من المشاريع.
- انتدبت الحكومة السيد مبارك مراجع ومدقق مالي وهو مراجع معروف ولديه اعمال مع مؤسسة مياه بريطانيا وتم فحص الاتفاقيات والتقارير والأرقام من قبله من شهر ابريل 2016 الي يوليو 2016 ورفع تقريره للجنة العليا حول قضية المنارة وافاد فيه بصحة التقارير والأرقام ،وقدم تسعة خيارات لجل المشكلة والتعامل مع المشروع وتبنت الحكومة واحد منها .
- شروط الخيار الذي تم اختياره كالآتي :
- تمديد فترة المشروع من 10 بإضافة 15 سنة أخرى لتصبح بإجمالي 25 سنة أي الي العام 2026.
- تم التخفيض من جانب المقترضين 50% من سعر الفائدة الأساسي مما يحقق خصم لصالح الحكومة بمبلغ 12 مليون يورو بالإضافة لتخفيض 4 مليون يورو .
- وقبل كل الأطراف بالاتفاق واتفقوا على تمديد عمر المشروع الي 2026.
- لتنال الحكومة التخفيض مطالبة مسبقا بدفع 20 مليون يورو أولا وقد دفعوا جزء منها، مع المعلومية ان لها أيضا ديون بقيمة 25 مليون يورو . وهذا هو الوضع الحالي .

ماذا اذا لم تدفع الحكومة ما عليها من التزامات؟

- لا نفضل ذلك ولكن اذا حدث ذلك سيتم استدعاء الضامن وهو البنك الدولي كما حددته وزارة المالية ولكن لا نريد استدعائه لأنه ببساطة سيحول المبلغ الي دين على الحكومة وهذا سيستلزم فترة أطول ليستعيد الدائنين أموالهم من الضامن لكن هذا يعطي إشارة سلبية لكل مؤسسات التمويل الدولية لعدم اعطاء السودان تمويل لأنه فشل.
- ولهذا اخترنا أحد الحلول التسعة من غير وسطاء لإيماننا بالحل ومنتظر تهيئة الأوضاع السياسية حاليا خصوصا بعد التغيير على الصعيد السياسي الذي حدث ومنتظر تكوين حكومة ولائية لأنها الجهة التي من المفترض ان يترتب معها الأوضاع.

ماذا لو تم اعطائكم مشروع اخر كنوع من التسوية؟

- هنالك عدم ثقة مبررة من قبل الدائنين تجاه السودان وحكومته وإذا ما وضعت نفسك في مكان الممولين بحيث يوجد مشروع الان بينهم ولم يلتزم به
- والمشكلة بان النظام السابق كان يقوم باتفاق فوق اتفاق وفي كل منها لم يلتزم باي اتفاق.
- المشكلة الأساسية الكمية المنتجة كبيرة وليست لمدينة الخرطوم بنية تحتية وخطوط امداد جاهزة لذلك بحيث تستخدم الان 20% من المقدرة وبما ان ولاية الخرطوم في نمو مستمر فهم محتاجون لمثل هذا المشروع الكبير، مع العلم بان المشاريع الصغيرة لا تجد التمويل من المقرضين.
- ونحن BIWATER سعيدين بما فعلناه باننا جذبنا ممولين للسودان ويسعدنا ان نفعلها مرة أخرى ولنا علاقاتنا ومقدرتنا ولكن الحكومة لاتعيرنا الاهتمام وبالتالي لانستطيع عمل مشروع اخر، و كانت مهتمة منذ 2005 واخذت الأموال مقدما والان غير مهتمين .بينما دفعو اول دفعية في 2011 وكان لنا خطط لعمل مشاريع أخرى باوسعد وغيرها لكن التجربة خلقت راي سلمي عند الممولين والممولين الاخرين وهم على اتصال ببعضهم .

الاسم	الوظيفة	الجهة	تاريخ المقابلة
احمد محمد احمد	مدير إدارة التسويق والعلاقات العامة	شركة الموانئ البرية الميناء البري الخرطوم	2019-10-25

- من حيث الحل :
- اتفقت مع الحل يمثل جيدة لحل الدين نظريا ولكن تحدث عن صعوبته على الوجة التطبيقي والعملي .
- مشروع الميناء البري :
- تحدث عن مشروع الميناء البري بالخرطوم هو جزء من خطة لإنشاء ثلاث موانئ بولاية الخرطوم الخرطوم ثم امدرمان ثم بحري لتنتقل منها المركبات والحافلات والباصات السفريه وتم التعاقد على شركة الموانئ البرية وكان اول مشروع لها بمنطقة الخرطوم بين ثلاث اطراف حكومة ولاية الخرطوم وشركة بالأرض وتمثل من 35% بينما الطرف الثاني مجموعة النيفيدي الخاصة بنسبة كانت 65% وأصبحت 45% بعد ان باعت 20% من حصتها الي الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي وكل منهم شريك بالأرباح بحسب نسبة المساهمة في رأسمال ويعد هذا العقد بصيغة BOO ولكن المشروع ووجه بعقبات كثيرة حالت دون نجاحه كما كان متوقع .
- نقاط الضعف:
- اخفاق حكومة الولاية من توفير حماية للمشروع كما هو منصوص في الاتفاقية وأيضا بموجب قوانين الاستثمار وبالتحديد قانون الموانئ البرية الذي يلزم حكومة الولاية بعدم وجود أي ميناء بري في الولاية الا عن طريق الميناء البري وتمثل موقف ابوادم البري لسفريات الولاية الشمالية الواقع بابوادم جنوب الخرطوم لانه تم الحصول على تصديق له بصورة من صور الفساد ، كما أخفقت حكومة الولاية في تنفيذ القانون الذي نص على عدم وجود استثمارات مرتبطة بالميناء حول منطقة الميناء كما يعفي القانون الميناء من العوائد وهي التي خرقتها المحلية بمطالبتنا بالعوائد المتراكمة ونواجهه ضدها قضية في المحكمة وأيضا تم خرق عقودات تم ابرامها مع شركات الإعلان داخل الميناء .
- تفجر الصرف الصحي وعدم توفر بيئة مناسبة حول الميناء وعدم معالجتها
- الازدحام المروري حول الميناء يمثل معرقل لحركة الركاب .
- ارتفاع تكلفة الكهرباء بالسعر التجاري من اول كيلو
- الحاجة المتزايدة للصيانة الدورية من اضاءة وتكييف ودورات مياه لكثافة الاستخدام المتزايد
- ارتفاع تكاليف الصيانة نتيجة بسبب ارتفاع معدلات التضخم والاسعار بصورة كبيرة.
- ارتفاع أسعار الصرف أدى لارتفاع التكلفة التشغيلية وتكلفة قطع الغيار والمستلزمات المستوردة
- الإضرابات المتواصلة لاصحاب البصات بسبب سماح الحكومة لاصحاب الهايسات حول الميناء بالشحن والسفر لبقية الولايات بالرغم من ان هذا القرار يتعارض مع مشروع قانون مجاز من هيئة المواصفات والمقاييس بعدم السماح لها بالسفر لعدم مطابقتها بالمواصفات المطلوبة .